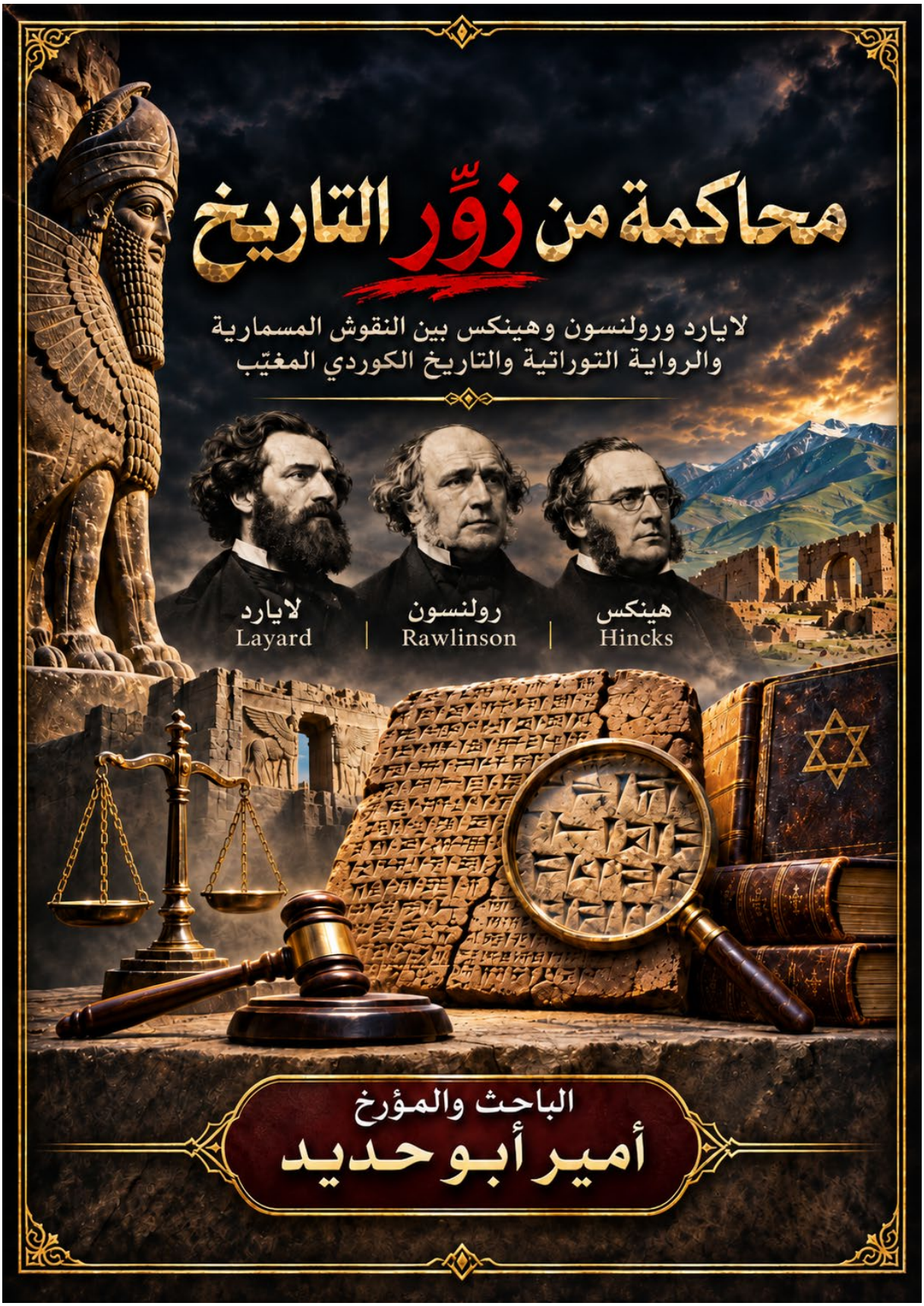


محاكمة من زوّر التاريخ

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

تأليف الباحث والمؤرخ أمير أبو حديد

مقدمة الكتاب

من أعطى الغرب حق كتابة تاريخنا؟

لم أكتب هذا الكتاب لأكرر ما قاله المؤرخون، ولا لأعيد سرد الروايات التي امتلأت بها المكتبات الأوروبية منذ القرن التاسع عشر، وإنما كتبته لأفتح ملفاً تاريخياً أرى أنه يستحق المحاكمة العلمية، ولأطرح أسئلة طالما جرى التعامل مع الإجابات المتداولة عنها وكأنها حقائق لا تقبل النقاش.

من الذي كتب تاريخ بلاد الرافدين؟ ومن الذي قرر أسماء ملوكها وشعوبها؟ ومن الذي منح الباحث الأوروبي سلطة تفسير النقوش القديمة وتحديد هوية أصحاب الحضارات التي قامت على أرض لم يولد فيها ولم يعرف لغات سكانها المعاصرين؟

في القرن الثامن عشر و التاسع عشر ومن قبلهما أيضا، وصل إلى بلاد الرافدين رجال أوروبيون يحملون معهم الكتب والخرائط والتصورات الموروثة عن الشرق القديم. كان من بينهم أوستن هنري لايارد وهنري رولنسون وإدوارد هينكس، الذين ارتبطت أسماؤهم بتاريخ التنقيب عن آثار المنطقة وقراءة نصوصها المسمارية.

لم تكن أوروبا يومذاك بعيدة عن التأثير الديني والسياسي في دراسة الآثار. فقد احتلت الروايات التوراتية مكانة بارزة في تصور عدد من الباحثين والقراء الأوروبيين لتاريخ الشرق الأدنى، وكانت الاكتشافات الأثرية تُعرض أحياناً باعتبارها شواهد تؤيد تلك الروايات.

وهنا يبدأ السؤال الذي أضعه في قلب هذا الكتاب.

هل بدأت عملية البحث من النقوش ثم انتهت إلى الأسماء المعروفة، أم بدأت من الأسماء الموجودة مسبقاً في الروايات التوراتية، ثم جرى البحث عما يقابلها بين النقوش؟

وهل خضعت جميع القراءات المبكرة للتحقيق اللغوي المستقل، أم أن بعضها تأثر بتصورات تاريخية سابقة على اكتشاف النصوص؟

إنني لا أخلط بين اكتشاف الأثر وبين تفسيره، ولا بين معرفة القيمة الصوتية للعلامة المسمارية وبين تحديد الهوية التاريخية للشعب الذي ترك النقش. فهذه مراحل مختلفة، ولكل مرحلة أدلتها وأخطاؤها واحتمالاتها.

ولذلك فإنني لا أقبل أن يكون اسم عالم مشهور دليلاً كافياً على صحة قراءة تاريخية، كما لا أرى أن الاعتراض على عالم يكفي وحده لإبطال قراءة ثبتت بأدلة مستقلة.

ما أطلبه هو العودة إلى الوثيقة الأصلية.

أريد أن أرى العلامات المسمارية كما كُتبت، والقراءة الأولى التي قدمها الباحثون، والمعنى الذي نسبوه إليها، ثم أقارن ذلك بما توصلت إليه الدراسات اللاحقة.

فإن ثبت أن قراءة ما بنيت على دليل لغوي صحيح، وجب الاعتراف بذلك. وإن ثبت أنها قامت على افتراض سابق أو تفسير غير مسنود، وجب كشفه وتصحيحه. أما إثبات التدليس المتعمد، فلا يكفي فيه العثور على الخطأ، بل يحتاج إلى دليل يثبت معرفة صاحبه بالحقيقة وتعمده مخالفتها.

وهنا أطرح مفارقة تستحق التأمل.

لقد بقيت على أرض بريطانيا وفرنسا رموز حجرية ونقوش قديمة لم يتوصل العلماء إلى تفسير معانيها بصورة قاطعة، في حين قطع باحثون أوروبيون آلاف الكيلومترات لدراسة حضارات بلاد الرافدين.

وهذه المفارقة لا تثبت خطأ قراءاتهم المسمارية، لكنها تدفعني إلى سؤال آخر: كيف تشكلت سلطة المعرفة التاريخية في القرن التاسع عشر، ولماذا أصبح تفسير تاريخ الشرق القديم مرتبطاً إلى هذا الحد بالمؤسسات الأوروبية ومتاحفها ومراكزها العلمية؟

لقد نُقلت آلاف القطع الأثرية من مواطنها الأصلية إلى المتاحف الأوروبية، وانتقلت معها الوثائق التي أصبحت أساساً لكتابة تاريخ المنطقة. ولم يكن انتقال الآثار مجرد انتقال للأحجار والتماثيل، بل صاحبه انتقال جانب كبير من سلطة دراستها ونشرها وتفسيرها.

أما التاريخ الكوردي القديم، فهو أحد الموضوعات التي أرى أنها بحاجة إلى مراجعة مستقلة ضمن تاريخ الشعوب التي سكنت زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

ولا تعني هذه المراجعة أن أنسب كل حضارة قديمة إلى الكورد، وإنما أن أبحث في تاريخ السكان والاستمرارية والتحولات اللغوية والثقافية والسياسية دون التسليم المسبق بالهويات التي وضعتها الدراسات الأوروبية القديمة.

إن البحث في الحوريين والميتانيين والميديين وسائر المجتمعات القديمة يجب أن يقوم على الوثائق والآثار والتسلسل الزمني، لا على الرغبة في إثبات نسب قومي أو نفيه.

ومن هنا قررت فتح ملفات ثلاثة من أشهر الأسماء التي ارتبطت باكتشاف آثار بلاد الرافدين وقراءتها خلال القرن التاسع عشر.

أوستن هنري لايارد، وهنري رولنسون، وإدوارد هينكس.

سأعود إلى مؤلفاتهم ورسائلهم وترجماتهم، وأبحث في الظروف التي عملوا فيها، والأسماء التي اعتمدوها، والأدلة التي قدموها، والعلاقة بين قراءاتهم والروايات التاريخية التي كانت شائعة في عصرهم.

وسيكون السؤال عن التدليس المتعمد فرضية أخضعها للاختبار، لا نتيجة أعلنها قبل الاطلاع على الأدلة.

هذه ليست محاكمة للأشخاص بسبب جنسياتهم، ولا اعتراضاً على العلم لأنه جاء من أوروبا.

إنها محاكمة للمنهج، وللتفسير، وللسلطة التي تحول بها الرأي التاريخي أحياناً إلى حقيقة متداولة لا يسأل الناس عن أصلها.

لقد حان الوقت لفتح الملفات من جديد.

فالتاريخ لا يصبح حقيقة لأن عالماً مشهوراً كتبه، ولا يصبح باطلاً لأن باحثاً اعترض عليه. الحقيقة وحدها هي التي يجب أن تحكم، والوثيقة الأصلية هي نقطة البداية.

فهرس الكتاب

القسم الأول: أوروبا والبحث عن تاريخ الشرق

الفصل الأول: نجار وبابه مكسور

ألغاز الرموز في بريطانيا وفرنسا، ومفارقة انتقال الباحثين الأوروبيين إلى بلاد الرافدين، والفرق بين الرموز غير المفهومة والكتابات التي أمكن فكها.

الفصل الثاني: أوروبا في القرن التاسع عشر والرواية التوراتية

المناخ الفكري والديني والسياسي الذي نشأ فيه علم آثار الشرق الأدنى، ومكانة الروايات التوراتية في الكتابات الأوروبية.

الفصل الثالث: من الرحلات الاستكشافية إلى التنقيب عن الآثار

نشأة البعثات الأوروبية، والتنافس البريطاني الفرنسي، ودور الحكومات والمتاحف في تمويل الاستكشافات.

الفصل الرابع: من امتلك الآثار ومن امتلك حق تفسيرها؟

انتقال القطع الأثرية إلى أوروبا، ودور السكان المحليين والعمال والباحثين الذين ساهموا في اكتشافها.

القسم الثاني: ملفات الرجال الثلاثة

الفصل الخامس: أوستن هنري لايارد، الرجل الذي جاء إلى نمرود ونينوى

حياته ورحلاته وحفرياته ومؤلفاته، وأهدافه المعلنة، وعلاقته بالمتحف البريطاني.

الفصل السادس: لايارد بين الاكتشاف والتفسير

قراءة مؤلفاته الأصلية ومقارنة ما شاهده في المواقع بما كتبه عن هوية الآثار وأصحابها.

الفصل السابع: هنري رولنسون ونقش بيستون

حياته وعلاقاته السياسية، ودوره في نسخ النقوش وقراءة الكتابات المسمارية، والأسس التي اعتمدها.

الفصل الثامن: إدوارد هينكس والقراءات الأولى

دوره في دراسة اللغة الأكادية والقيم الصوتية للعلامات المسمارية، ومواطن الاتفاق والخلاف بينه وبين رولنسون.

الفصل التاسع: تجربة سنة 1857، هل اجتازت القراءات المسمارية الاختبار؟

تحليل الترجمات المستقلة التي قدمها رولنسون وهينكس وأوبرت وفوكس تالبوت، وتحديد ما أثبتته التجربة وما لم تثبته.

القسم الثالث: محاكمة الأسماء والنقوش

الفصل العاشر: كيف تُقرأ العلامة المسمارية؟

شرح النقل الحرفي والقيم الصوتية والعلامات الرمزية، وطرق تحقيق قراءة الأسماء الملكية.

الفصل الحادي عشر: من الاسم المسماري إلى الاسم التوراتي

مقارنة الأسماء الأكادية الأصلية بصيغها في المصادر التوراتية واليونانية والعربية، ودراسة كيفية ربطها تاريخياً.

الفصل الثاني عشر: سنحاريب وسرجون وأسرحدون تحت المجهر

تحليل أسماء مختارة من النقوش الأصلية، ومقارنة القراءات المبكرة بالدراسات الأكادية الحديثة.

الفصل الثالث عشر: هل نُسبت النقوش إلى أصحابها الصحيحين؟

فحص الألقاب الملكية والأسماء والأنساب وتسلسل الحكم والأماكن التي عُثر فيها على النقوش.

الفصل الرابع عشر: الجغرافيا القديمة بين النقش والتفسير

دراسة أسماء المدن والجبال والأنهار والبلدان، ومراجعة أسس مطابقتها مع المواقع الجغرافية المعاصرة.

القسم الرابع: التاريخ الكوردي وشعوب الشرق الأدنى

الفصل الخامس عشر: الحوريون في الوثائق القديمة

أقدم النصوص التي تذكر الحوريين، ومناطق انتشارهم ولغاتهم وممالكهم، وما تكشفه المصادر المعاصرة لهم.

الفصل السادس عشر: ميتاني وملوكها

الملوك الحوريون والعلاقات الدولية والوثائق المصرية والحثية، ومراجعة التفسيرات التاريخية لهوية المملكة.

الفصل السابع عشر: زاغروس وشعوب الجبال

الكوتيون واللولبيون والكاشيون وغيرهم، مع دراسة أسمائهم ومواضعهم والمصادر التي تتحدث عنهم.

الفصل الثامن عشر: الميديون والتاريخ الكوردي القديم

المصادر القديمة عن الميديين، واللغة والجغرافيا والعلاقات التاريخية، والتمييز بين القرابة المحتملة والاستمرارية المثبتة.

الفصل التاسع عشر: هل غُيّبت بعض الشعوب في كتابة التاريخ؟

دراسة كيفية ظهور الشعوب المحلية في النقوش الملكية، وكيف أعادت الدراسات الحديثة بناء تاريخها وهوياتها.

القسم الخامس: الحكم التاريخي

الفصل العشرون: ماذا أثبتت الوثائق وماذا بقي مجرد فرضية؟

جمع النتائج وتصنيفها بين القراءات المثبتة والأخطاء الموثقة والتأويلات المختلف عليها والاتهامات التي لم تُحسم.

الفصل الحادي والعشرون: هل كانت المواءمة مع التوراة تفسيراً أم تدليساً متعمداً؟

تقييم العلاقة بين القناعات السابقة للباحثين والنتائج التي أعلنوا عنها، والبحث عن أدلة القصد والتدخل الواعي في تفسير الوثائق.

الفصل الثاني والعشرون: إعادة كتابة التاريخ من الوثيقة الأصلية

منهج مقترح لإعادة فحص النقوش والمصادر والتاريخ الكوردي القديم بعيداً عن التسليم المسبق بسلطة المؤرخين الأوائل.

الخاتمة: التاريخ ليس ملكاً لمن اكتشف الحجر

مراجعة النتائج النهائية للمحاكمة التاريخية، وتحديد ما ثبت وما لم يثبت، والتأكيد على أن تاريخ الشعوب يجب أن يقوم على الأدلة القابلة للفحص والمراجعة.

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

الفصل الأول

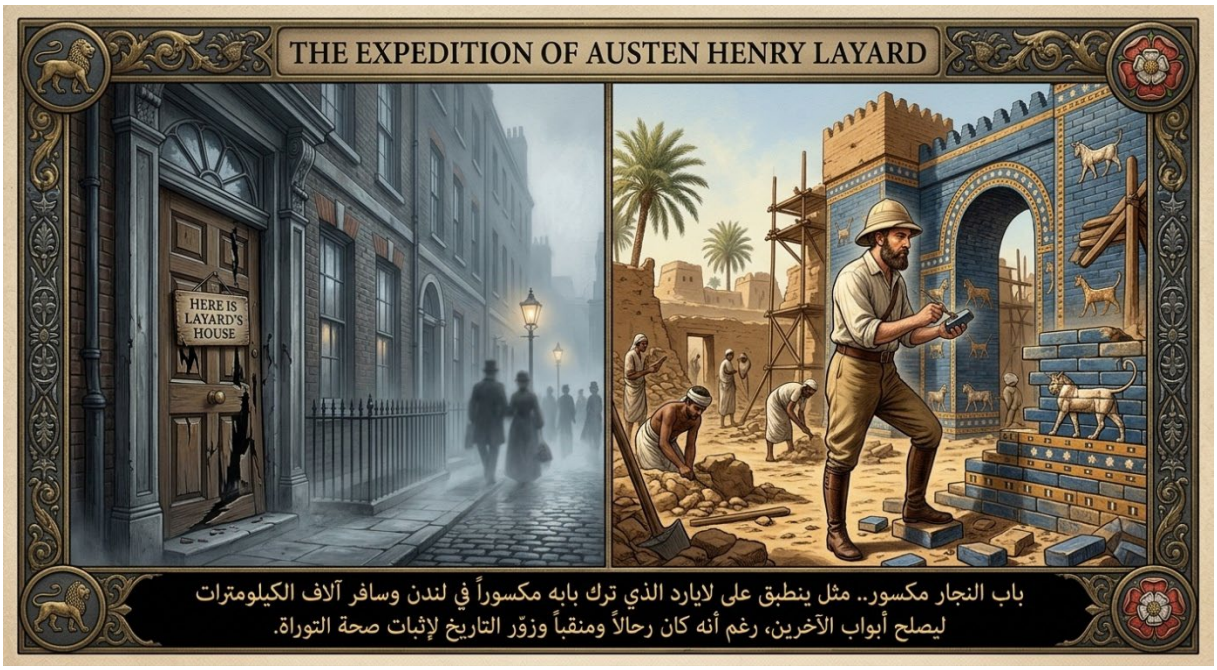
نجار وبابه مكسور

ألغاز إنجلترا وفرنسا ورحلة البحث عن تاريخ الآخرين

أفتح هذا الفصل بسؤال أراه جديراً بأن يوضع أمام كل من يقرأ تاريخ بلاد الرافدين من خلال مؤلفات المستكشفين الأوروبيين في القرن التاسع عشر.

إذا كان بيتي مليئاً بالأحجار القديمة والنقوش الغامضة والرموز التي لم أعرف معانيها، فهل أبدأ بدراسة تاريخ بيتي وكشف أسراره، أم أقطع آلاف الكيلومترات إلى أرض أخرى، لأبحث في آثارها وأفسر أسماء ملوكها وشعوبها؟

إنه السؤال الذي يلخصه المثل الشعبي المعروف: نجار وبابه مكسور.



لم أختر هذا المثل للسخرية من البحث العلمي، وإنما اخترته لأنه يفتح باباً لمساءلة الأولويات والأهداف والسلطة التي امتلكها الباحث الأوروبي عندما توجه إلى حضارات الشرق الأدنى.

لقد عرف الإنسان الأوروبي آثاراً حجرية ضخمة ونقوشاً غامضة في بلاده قبل نشوء علم الآثار الحديث. وكانت بعض هذه الآثار معروفة منذ قرون، ونسجت حولها الأساطير والتفسيرات المختلفة، دون التوصل إلى فهم كامل لأصولها ووظائفها.

وفي الوقت نفسه، شهد القرن التاسع عشر توسعاً كبيراً في الرحلات الاستكشافية الأوروبية إلى بلاد الرافدين. ووصلت بعثات التنقيب إلى مدن قديمة، واستخرجت منحوتات ضخمة وألواحاً طينية ونقوشاً ملكية، وانتقل كثير من هذه المكتشفات إلى المتاحف الأوروبية.

وهنا لا أتساءل عن قدرة الباحث الأوروبي على السفر أو التنقيب، بل عن الأسباب التي جعلت آثار الشرق القديم تحتل مكانة كبيرة في اهتمامات المؤسسات العلمية والسياسية والدينية الأوروبية.

هل كان الدافع علمياً خالصاً؟ وهل لعبت المنافسة الإمبراطورية والرغبة في اقتناء الآثار والبحث عن شواهد للروايات التوراتية أدواراً في توجيه تلك الرحلات؟

لا أريد أن أبدأ باتهام ثم أبحث عما يؤيده. وإنما سأبدأ من الوثائق، وأضع التفسيرات المتداولة أمام الأدلة التي اعتمدت عليها.

فوجود نقوش غامضة في أوروبا لا يثبت بطلان قراءة نصوص بلاد الرافدين، ولكنه يكشف أن معرفة التاريخ القديم لم تكن متساوية بين المناطق، وأن نجاح الباحث في دراسة حضارة لا يمنحه سلطة مطلقة على تفسير تاريخها كله.

وسأبدأ من إنجلترا وفرنسا، حيث ما زالت آثار حجرية ورسوم ونقوش قديمة تطرح أسئلة لم يُحسم جوابها، ثم أنتقل إلى الظروف التي حملت الباحثين الأوروبيين إلى بلاد الرافدين.

أولاً: إنجلترا وأسرار الأحجار التي لم تُفسر

ستونهنج، الأحجار العملاقة وأسئلة التاريخ

يقع ستونهنج في سهل سالزبري جنوبي إنجلترا، وهو من أشهر المعالم الحجرية القديمة في أوروبا.

بدأ إنشاء المجمع خلال العصر الحجري الحديث، ومر بمراحل بناء وتعديل امتدت قروناً طويلة.

وقد شغلت هذه الأحجار الضخمة المؤرخين والباحثين منذ زمن بعيد. وتقدمت الدراسات الحديثة في معرفة مصادر بعض الأحجار

وطرق نقلها والمراحل التي شُيد فيها الموقع وعلاقته بحركة الشمس.

ومع ذلك، بقيت أسئلة مهمة تتعلق بوظائفه الاجتماعية والدينية وطقوس مستخدميه.

والأكثر إثارة أن بعض أحجار ستونهنج تحمل نقوشاً تمثل رؤوس فؤوس وخناجر، يرجع تأريخها إلى العصر البرونزي، نحو 1750 إلى 1500 قبل الميلاد.

وقد لاحظ الباحثون هذه النقوش في العصر الحديث، ومنها نقوش الحجر المعروف بالرقم 53، التي لفت إليها عالم الآثار ريتشارد أتكينسون الانتباه سنة 1953.

تقدم مؤسسة التراث الإنجليزي احتمالات بشأن دلالتها، ومنها علاقتها بالقوة والمكانة الاجتماعية، لكنها لا تدعي أنها توصلت إلى تفسير نهائي للغرض من نحتها.

هنا أطرح سؤالاً: كيف أميز بين معرفة شكل الأداة المنقوشة ومعرفة المعنى الذي أراد صاحب النقش التعبير عنه؟

فإذا كان رسم الفأس واضحاً، فإن سبب وضعه على الحجر ليس بالضرورة واضحاً.

وهذا التمييز سيلازمنا عند الانتقال إلى نقوش بلاد الرافدين.

نقوش روتينغ لين، دوائر محفورة في صخور نورثمبرلاند

في شمال إنجلترا، قرب منطقة نورثمبرلاند، توجد صخور تحمل حفراً دائرية وخطوطاً متداخلة تعرف في الدراسات الأثرية باسم علامات الكؤوس والحلقات.

ومن المواقع المهمة روتينغ لين، حيث تنتشر نقوش حجرية تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

تأخذ هذه العلامات أشكال حفر صغيرة تحيط بها دوائر متحدة المركز، وقد تتصل بخطوط مستقيمة أو منحنية.

ما الذي أراد الإنسان القديم تسجيله بهذه الرموز؟

هل كانت علامات مرتبطة بالمكان؟ أم إشارات دينية؟ أم تعبيرات عن طقوس لا نعرفها؟

لا توجد قراءة متفق عليها تتيح تحويلها إلى نص لغوي مفهوم.

وتؤكد هيئة التراث الإنجليزي أن المعاني الدقيقة لهذا النوع من النقوش لا تزال مجهولة، رغم وجود تفسيرات متعددة لوظائفها المحتملة.

إن أهمية هذه الأحجار تكمن في أنها تمثل نظاماً بصرياً متكرراً، لكن التكرار وحده لا يكفي لإثبات وجود أبجدية أو كتابة لغوية.

وهذه مسألة ينبغي تذكرها عندما نقارن بين العلامات الأوروبية والنصوص المسمارية.

أسطوانات فولكتون، رسائل حجرية أم أدوات طقسية؟

في شمال يوركشاير، اكتُشفت سنة 1889 ثلاث أسطوانات منحوتة من الحجر الطباشيري داخل قبر طفل.

تحمل هذه القطع زخارف هندسية دقيقة وأشكالاً بشرية مبسطة.

عُرفت باسم طبول فولكتون، رغم أن الباحثين لا يعتقدون أنها استُخدمت بالضرورة أدوات موسيقية.

وفي العصر الحديث اكتُشفت قطعة مشابهة في بورتون أغنيس، وساعدت على تحسين التأريخ المقترح لهذه المجموعة، وربطها بفترة تقارب نهاية الألف الرابع قبل الميلاد.

وما زالت الوظيفة الدقيقة لهذه القطع ومعاني زخارفها غير محسومة.

هل كانت أدوات مرتبطة بالموت والدفن؟ هل حملت إشارات إلى مكانة أصحابها؟ أم أنها مثلت معتقدات لم تترك لنا نصوصاً تشرحها؟

إن وجود هذه الاحتمالات يذكرني بأن القطعة الأثرية لا تتحدث عن نفسها دائماً.

وقد يعرف الباحث عمرها ومادتها ومكان اكتشافها، دون أن يعرف الرسالة التي قصد صانعها إيصالها.

ثانياً: فرنسا وأسرار الرموز القديمة

غافرِينيس، أحجار معروفة قبل رحلات لايارد

في منطقة بريتاني الفرنسية، داخل خليج موربيهان، يقع معلم حجري قديم يعرف باسم غافرِينيس.

وهو من أهم المواقع التي اخترتها لهذا البحث، ليس بسبب غرابة نقوشه وحدها، بل بسبب تاريخ اكتشافه ودراسته.

بدأ استكشاف الممر الداخلي سنة 1832، وزاره المفتش الفرنسي للآثار التاريخية بروسبير ميريميه سنة 1835، وكتب عنه في ملاحظات رحلاته.

أي إن الموقع كان موضع اهتمام أثري أوروبي قبل بدء حفريات لايارد في بلاد الرافدين سنة 1845.

تحمل جدران الممر الحجري عشرات التكوينات المنقوشة، تشمل خطوطاً متوازية وأقواساً ودروعاً رمزية وأشكالاً تشبه الفؤوس والعصي والثعابين.

استطاع الباحثون التعرف إلى بعض الأشكال المصورة، لكن تفسير العلاقات بينها ومعاني تركيبها لا يزال موضع نقاش.

وتطرح وزارة الثقافة الفرنسية احتمالات ترتبط بالسلطة والرموز الدينية والمعتقدات الجنائزية، دون تقديم قراءة نهائية لكل المشاهد.

وهنا أعود إلى سؤالي الأول.

كانت في أوروبا أحجار قديمة معروفة، وكانت نقوشها تحتاج إلى المزيد من البحث، بينما اتجه مستكشفون إلى مناطق تبعد آلاف الكيلومترات لجمع آثار حضارات أخرى ودراستها.

لا يعني ذلك أن الباحث ملزم بالبقاء في وطنه، لكنه يدفعني إلى التحقيق في أسباب اختيار الشرق الأدنى تحديداً، وفي المؤسسات والأفكار التي شجعت هذا الاتجاه.

كارناك، آلاف الأحجار وتعدد التفسيرات

تضم منطقة كارناك الفرنسية صفوفاً طويلة من الأحجار القائمة التي شُيدت في العصر الحجري الحديث.

أثارت هذه المنشآت اهتمام الباحثين والرحالة منذ قرون.

وتذكر المصادر الفرنسية أن تفسير الأحجار شهد تغيرات كبيرة منذ القرن الثامن عشر. فقد نُسبت في بعض الآراء القديمة إلى الرومان، ثم انتشرت تفسيرات تربطها بالسكان الكلتيين والطقوس الدينية.

لكن الدراسات الأثرية اللاحقة أثبتت أن كثيراً من هذه المنشآت أقدم من الفترات التاريخية التي نُسبت إليها.

وهذه الحالة مهمة جداً في هذا الكتاب.

فهي تقدم مثالاً أوروبياً واضحاً على أن تفسير الأثر قد يتأثر بالتصورات التاريخية السائدة، وأن تسمية أصحابه أو تحديد غرضه قد تتغير حين تظهر أدلة جديدة.

إذا كانت نسبة المنشآت الأوروبية إلى جماعة تاريخية معينة قد خضعت للمراجعة، فمن المشروع أن أطالب بالمراجعة المنهجية نفسها عند دراسة نسب الآثار في بلاد الرافدين.

وهذا لا يعني أن النسب القديمة كانت كلها تزويراً، بل يعني أن إثبات هوية أصحاب الآثار يحتاج إلى أدلة مستقلة.

كهف لاسكو، علامات أقدم من التاريخ المكتوب

اكتُشف كهف لاسكو الفرنسي سنة 1940، وأصبح من أهم مواقع الفن الحجري القديم.

تظهر على جدرانه صور حيوانات، إلى جانب نقاط وخطوط وأشكال هندسية متنوعة.

وقد حاول الباحثون تفسير هذه العلامات بوصفها جزءاً من معتقدات أو طقوس أو نظم رمزية مرتبطة بالإنسان القديم.

لكن لا يوجد اتفاق علمي على معنى جميع هذه الإشارات.

ولا يجوز افتراض أنها تمثل أبجدية أو نصوصاً مكتوبة لمجرد انتظامها أو تكرارها.

وأشير هنا إلى حقيقة زمنية ضرورية: لم يكن كهف لاسكو معروفاً للايارد أثناء حفرياته، لأن اكتشافه جاء بعد وفاته بعقود.

لذلك لن أستخدمه دليلاً على أن لايارد ترك موقعاً معروفاً في عصره، بل شاهداً على استمرار وجود ألغاز أثرية في أوروبا حتى بعد تقدم علوم الآثار واللغات القديمة.

كهف شوفيه، رموز تعود إلى عشرات آلاف السنين

اكتُشف كهف شوفيه سنة 1994 في منطقة الأرديش جنوبي فرنسا.

تعود بعض رسومه إلى نحو 36 ألف سنة، وتظهر فيه صور حيوانات وعلامات هندسية وآثار أيدٍ بشرية.

ومن بين الرموز التي وثقتها وزارة الثقافة الفرنسية أشكال تشبه بعض الحروف اليونانية في مظهرها، لكنها لا تحمل بالضرورة قيمها الصوتية أو معانيها.

ولا يزال الغرض من هذه الرموز القديمة غير محسوم.

ومثل لاسكو، لا يمكن استخدام شوفيه للمطالبة بأن يكون باحثو القرن التاسع عشر قد درسوا أثراً لم يكن قد اكتُشف في زمنهم.

لكن وجوده يعزز حقيقة أخرى: إن امتلاك وسائل علمية متقدمة لا يضمن الوصول إلى المعنى الأصلي لكل نقش أو رمز قديم.

ثالثاً: هل كانت أوروبا عاجزة عن تفسير تاريخها؟

بعد استعراض هذه المواقع، لا بد من التمييز بين ثلاثة أمور.

الأول هو معرفة تاريخ الأثر ومكانه ومادته وطريقة صناعته.

الثاني هو معرفة المعنى المقصود من الرسوم والزخارف المنقوشة عليه.

الثالث هو فك نظام كتابة يمثل لغة منطوقة.

وقد يتقدم العلماء في المجال الأول، دون أن يصلوا إلى نتائج حاسمة في الثاني أو الثالث.

كذلك فإن كثيراً من نقوش أوروبا المذكورة في هذا الفصل ليست كتابات مثبتة، بينما تمثل النصوص المسمارية نظاماً كتابياً لغوياً معروف الخصائص.

وهذا اختلاف لا يجوز تجاهله في أي مقارنة علمية.

لكن وجود هذا الاختلاف لا يلغي سؤالي عن دوافع الاستكشافات الأوروبية، ولا عن كيفية انتقال سلطة تفسير تاريخ الشرق إلى مؤسسات بعيدة عنه.

فالهدف من المقارنة ليس إثبات أن كل ما قاله الباحثون الأوروبيون عن بلاد الرافدين باطل لأنهم لم يفسروا بعض رموز بلادهم.

الهدف هو تحديد حدود المعرفة التاريخية، ثم مساءلة العلاقة بين العلم والنفوذ السياسي والمعتقدات التي رافقت نشوء الدراسات الأثرية الحديثة.

رابعاً: من الأحجار الأوروبية إلى نقوش بلاد الرافدين

في عام 1845 بدأ أوستن هنري لايارد حفرياته في منطقة نمرود، ثم توسعت أعماله لتشمل مواقع أخرى في بلاد الرافدين.

وفي تلك المرحلة كان اهتمام الأوروبيين بالمواقع المذكورة في المصادر الكلاسيكية والتوراتية حاضراً بقوة في الثقافة العامة وفي بعض مشروعات الاستكشاف.

وقد نشرت الاكتشافات الكبرى في الكتب والصحف، ووصلت المنحوتات والقطع الأثرية إلى المتاحف البريطانية.

لكن علم قراءة المسماريات لم يكن عملاً أنجزه لايارد وحده.

فقد ارتبط تطور هذا العلم بجهود باحثين مختلفين، ومنهم هنري رولنسون وإدوارد هينكس وجول أوبير وفوكس تالبوت.

وفي سنة 1857 جرت تجربة لمقارنة ترجمات مستقلة لنص مسماري، وأسهم التشابه بين النتائج في تدعيم الثقة بإمكان قراءة اللغة الأكادية المكتوبة بالمسمارية.

هذه الحقيقة تفرض عليّ ألا أخلط بين نجاح فك نظام الكتابة وبين صحة جميع التفسيرات التاريخية التي ألحقت بالنصوص بعد ذلك.

فقد تصح قراءة العلامات، بينما يبقى تفسير الحدث أو تحديد الجغرافيا أو ربط الاسم بمصدر خارجي مجالاً للنقاش.

ومن هنا يبدأ التحقيق الحقيقي الذي سأتابعه في فصول الكتاب.

سأبحث عن أسماء الملوك كما تظهر في النقوش الأصلية، وعن طريقة نقلها إلى اللغات الأوروبية، وعن دور المقارنات التوراتية في تفسيرها، وعن التغييرات التي طرأت على القراءات بين القرن التاسع عشر والعصر الحديث.

وسأبحث أيضاً في مدى حضور تاريخ سكان زاغروس وشمال بلاد الرافدين ضمن هذه الدراسات، وكيف عولجت أسماء الحوريين والميتانيين والميديين وغيرهم من الشعوب التي ارتبطت بمناطق مهمة في التاريخ الكوردي القديم.

خامساً: من صاحب الحق في تفسير التاريخ؟

إن اكتشاف الحجر لا يمنح مكتشفه ملكية الحقيقة التي يحملها.

ومن ينقل لوحاً قديماً إلى متحف لا يصبح بذلك صاحب الكلمة الأخيرة في تحديد هوية من كتبه.

فالمعرفة التاريخية يجب أن تظل قابلة للنقد وإعادة الفحص، مهما كانت شهرة الشخص الذي قدم التفسير الأول.

إنني أتساءل عن السلطة التي اكتسبتها بعض القراءات المبكرة، وعن الدور الذي أدته المؤسسات الأوروبية في ترسيخها وانتشارها.

وأتساءل بصورة خاصة عما إذا كانت الرغبة في العثور على أسماء وأحداث معروفة مسبقاً من التوراة قد أثرت في طريقة عرض بعض المكتشفات.

وهذا سؤال لا أكتفي فيه بالاستنتاج أو الانطباع.

سأبحث في مراسلات الباحثين ومقدمات كتبهم وملاحظاتهم الأصلية، لأعرف ما الذي كانوا يعتقدونه قبل القراءة، وما الذي أثبتته النصوص فعلاً، وما الذي أضافوه من تفسيرات.

وإذا ظهرت أخطاء، فسأبحث عن أسبابها. وإذا ظهرت اختلافات متعمدة بين الدليل والنتيجة المنشورة، فسأعرضها مع وثائقها.

أما وصف عمل بأنه تدليس مقصود، فيتطلب إثبات العلم بالحقيقة وإرادة مخالفتها، لا مجرد اكتشاف قراءة قديمة ثبت لاحقاً أنها غير صحيحة.

سادساً: المحاكمة تبدأ من بيت النجار

أعود في نهاية هذا الفصل إلى المثل الذي بدأت منه.

نجار وبابه مكسور.

لا أقصد أن صاحب المهنة عاجز دائماً عن إصلاح بيته، ولا أن من يسافر لدراسة آثار الشعوب الأخرى يفقد حقه في البحث العلمي.

لكنني أرفض أن تتحول المكانة العلمية أو السياسية إلى حصانة تمنع مساءلة التفسيرات التاريخية.

لقد بقيت في إنجلترا وفرنسا أحجار تحمل علامات لم تُفهم معانيها، وفي الوقت نفسه تشكلت في أوروبا مؤسسات أصبحت مرجعاً أساسياً لتفسير تاريخ حضارات الشرق الأدنى.

وهذه المفارقة تستحق أن تُدرس في سياقها الزمني والسياسي والثقافي.

أما هدفي النهائي، فهو إعادة الوثيقة إلى مركز البحث.

أريد أن أعرف ما الذي قاله النقش فعلاً، وما الذي قاله الباحث عنه، وما الذي انتقل إلى كتب التاريخ باعتباره حقيقة مستقرة.

وأريد أن أخضع الروايات التي تناولت تاريخ بلاد الرافدين والشعوب القديمة للمراجعة نفسها التي يطالب بها العلم في أي مكان من العالم.

لن أطلب من القارئ أن يصدقني لأنني صاحب الكتاب، كما لا أطلب منه أن يصدق لايارد أو رولنسون أو هينكس لمجرد شهرتهم.

سأضع أمامه الوثيقة والتاريخ والمقارنة، ثم أبني النتيجة على مقدار ما تثبته الأدلة.

فالتاريخ ليس ملكاً لمن اكتشف الحجر، ولا لمن حمله إلى متحف، ولا لمن نشر أول تفسير له.

التاريخ ملك للحقيقة التي نستطيع إثباتها.

وهذه هي المحاكمة التي أريد أن أبدأها.

محاكمة من زوّر التاريخ

الفصل الثاني

أوروبا والتوراة وملف الآثار الشرقية

لماذا بحثوا عن نينوى قبل أن يعرفوا أسرار أحجار بلادهم؟

في الفصل السابق طرحت سؤالاً بسيطاً مستمداً من المثل الشعبي المعروف: نجار وبابه مكسور.

والآن أريد أن أنتقل من السؤال إلى الوثائق، وأن أبحث في الظروف التي دفعت المستكشفين البريطانيين والفرنسيين خلال القرن التاسع عشر إلى التوجه نحو بلاد الرافدين.

لماذا كانت نينوى وبابل وغيرهما من المدن القديمة تحتل مكانة بارزة في اهتمامات الباحثين الأوروبيين؟

ولماذا أصبحت آثار هذه المدن موضوعاً يرتبط بالكتب الدينية والمتاحف والمؤسسات السياسية، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا

نفسها لا تزال تحاول تفسير منشآت حجرية ضخمة ونقوش غامضة عرفتها منذ قرون؟

إنني لا أبحث عن إجابة عاطفية، بل عن الأسباب التاريخية التي يمكن إثباتها.

أولاً: عندما حاول البريطانيون تفسير ستونهنج

قبل أن يولد أوستن هنري لايارد بقرون، كان البريطانيون يعرفون المعلم الحجري الشهير ستونهنج.

فقد بدأت أعمال الحفر المسجلة فيه خلال عشرينيات القرن السابع عشر، عندما أمر دوق باكنغهام بحفريات في وسط الموقع عقب زيارة الملك جيمس الأول.

ثم كلف الملك المهندس إنيغو جونز بدراسة هذا الأثر.

وكان جونز مقتنعاً بأن الرومان هم الذين أقاموا ستونهنج، ولذلك حاول تفسير تصميمه الهندسي وفق العمارة الرومانية.

لكن هذا التفسير لم يصمد أمام الدراسات اللاحقة.

وفي سنة 1666 أجرى الباحث جون أوبري مسحاً للموقع، ورأى أن الأحجار تعود إلى سكان بريطانيا القدماء، وربطها بالكهنة المعروفين باسم الدرويد.

ثم جاء وليام ستوكلي في القرن الثامن عشر، ودرس ستونهنج وأحجار أفبري المجاورة، ونشر سنة 1740 كتاباً ربط فيه ستونهنج بالديانة الدرويدية.

وذهب ستوكلي إلى أبعد من ذلك، عندما حاول تفسير معتقدات الدرويد بوصفها شكلاً قديماً من الدين التوحيدي القريب من المسيحية.

وهنا تظهر أمامي مسألة تستحق التأمل.

لقد تعامل بعض الباحثين الأوروبيين مع آثار بلادهم من خلال تصورات دينية وتاريخية سابقة، قبل أن تتوفر لهم الأدلة الكافية لتحديد تاريخها الحقيقي.

فهل كانت الطريقة نفسها حاضرة عندما انتقل الاهتمام إلى آثار بلاد الرافدين؟

إن هذه المقارنة لا تثبت أن جميع تفسيراتهم كانت خاطئة، لكنها تكشف خطورة البدء بتصور مسبق ثم محاولة تفسير الأثر بما يتوافق معه.

ثانياً: فرنسا وأحجار كارناك

في منطقة بريتاني الفرنسية، تمتد صفوف طويلة من الأحجار القائمة المعروفة باسم كارناك.

عرف السكان هذه الأحجار منذ قرون، وتعددت التفسيرات الشعبية المتعلقة بها.

فمن الروايات المحلية ما اعتبرها جنوداً رومانيين تحولوا إلى حجارة، ومنها ما ربطها بقوى غيبية.

وفي بداية القرن التاسع عشر، اعتقد بعض الباحثين أنها معابد كلتية.

لكن الدراسات الأثرية اللاحقة بينت أنها تعود إلى العصر الحجري الحديث، أي إلى زمن أقدم بكثير من المرحلة الكلتية التاريخية.

ومنذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بدأت الدولة الفرنسية تتجه إلى حماية هذه المنشآت ودراستها بصورة أكثر انتظاماً.

ومع ذلك، لم يتمكن الباحثون حتى اليوم من تحديد الوظيفة الكاملة لهذه الصفوف الحجرية الضخمة.

ولذلك فإن كارناك تقدم مثالاً مهماً على تطور المعرفة الأثرية، وانتقال تفسير الأثر من الأسطورة إلى الفرضية التاريخية ثم إلى التحقيق العلمي.

وهنا أسأل: إذا كان تفسير أحجار كارناك قد تغير مع تطور الدراسات، فلماذا لا يكون من المشروع إعادة فحص التفسيرات الأولى التي قدمها المستكشفون الأوروبيون لآثار بلاد الرافدين؟

ثالثاً: غافرِينيس واللغز المعروف قبل لايارد

في سنة 1832 بدأ استكشاف الممر الحجري في غافرِينيس الفرنسية.

وفي سنة 1835 زاره بروسبير ميريميه، الذي شغل منصب مفتش الآثار التاريخية الفرنسية.

كانت جدران الممر تحمل نقوشاً هندسية معقدة، تضم خطوطاً منحنية وأقواساً وأشكالاً متكررة.

لم يعرف الباحثون بصورة قاطعة الرسالة التي أراد أصحاب هذه النقوش إيصالها.

ومن المهم هنا أن تاريخ استكشاف غافرِينيس يسبق بداية حفريات لايارد في بلاد الرافدين بعشر سنوات تقريباً.

أي إننا لا نتحدث عن أثر اكتُشف بعد انتهاء رحلاته، بل عن موقع فرنسي كان معروفاً للمؤسسات الأثرية قبل انطلاق حفرياته الكبرى.

ومع ذلك، يجب أن أسجل حقيقة مهمة: لم يكن تجاهل الأثر الأوروبي شاملاً، فقد درسه باحثون محليون وفرنسيون، واستمرت دراسته في العقود التالية.

إذن القضية ليست أن الأوروبيين امتنعوا عن دراسة آثار بلادهم، بل لماذا اتجهت مؤسسات وشخصيات بعينها إلى الاستثمار في آثار الشرق القديم، وما الأهداف التي أرادت تحقيقها من تلك الدراسات؟

رابعاً: دخول التوراة إلى ميدان الآثار

عندما أعود إلى القرن التاسع عشر، أجد أن الروايات التوراتية كانت تحتل مكانة كبيرة في الثقافة الأوروبية.

وكانت أسماء نينوى وبابل والملوك المذكورين في الكتب الدينية معروفة لدى القراء قبل العثور على كثير من الآثار التي ستصبح مشهورة لاحقاً.

وقد ارتبط البحث عن المدن القديمة بالرغبة في تحديد المواقع التي وردت في النصوص التوراتية والمصادر اليونانية والرومانية.

وهذه ليست فرضية أضعها من عندي.

فالمؤسسات الفرنسية التي تنشر تاريخ حفريات بلاد الرافدين تقر بأن المستكشفين الأوائل اعتمدوا بدرجة كبيرة على الكتاب المقدس والمؤلفين الكلاسيكيين في البحث عن نينوى.

وهنا يبرز السؤال الذي سيلازم هذا الكتاب.

ماذا يحدث عندما يدخل الباحث إلى موقع أثري وهو يبحث مسبقاً عن مدينة يعرف اسمها من كتاب ديني؟

هل يقبل أن يقوده الدليل إلى نتيجة مختلفة، أم يحاول تفسير ما يجده ضمن الإطار الذي جاء يبحث عنه؟

يمكنني أن أختبر هذه المسألة من خلال واقعة تاريخية موثقة تتعلق بحفريات الفرنسي بول إميل بوتا.

خامساً: بول إميل بوتا والبحث عن نينوى

في سنة 1842 عُين بول إميل بوتا قنصلاً فرنسياً في الموصل.

وكان مهتماً باللغات والتاريخ الطبيعي والآثار القديمة.

بدأ أعماله بالقرب من تل قوينجق، لكنه لم يحقق النتائج التي كان ينتظرها، ثم انتقل سنة 1843 إلى خورسباد.

هناك اكتشف بقايا مبانٍ ضخمة ومنحوتات ملكية ونقوشاً مسمارية.

واعتقد أنه عثر على نينوى التي كان يبحث عنها.

لكن الموقع الذي اكتشفه لم يكن نينوى، بل مدينة خورسباد المعروفة قديماً باسم دور شروكين.

وهذه الحقيقة معترف بها اليوم في المصادر الأثرية الفرنسية نفسها.

والأكثر أهمية أن بوتا نشر نتائج أعماله تحت عنوان Monument de Ninive، أي آثار نينوى، رغم أن الكتاب تناول مكتشفات خورسباد.

إنني أرى في هذه الواقعة مثالاً واضحاً على تأثير التصور السابق في تحديد هوية الموقع الأثري.

فالباحث جاء يبحث عن نينوى، وعثر على مدينة ملكية عظيمة، ثم ربطها في البداية بالمدينة التي كان يتوقع اكتشافها.

لكنني لا أستطيع اعتبار ذلك وحده دليلاً على التدليس المتعمد، لأن إثبات التعمد يحتاج إلى معرفة ما كان بوتا يعرفه فعلاً وقت نشره لنتائجه.

ومع ذلك، فإن الواقعة تكشف كيف يمكن لاسم معروف مسبقاً أن يؤثر في التفسير الأول للاكتشاف.

وهذا بالضبط ما أريد اختباره في الأسماء الملكية والنصوص المسمارية خلال الفصول القادمة.

سادساً: انتقال الآثار إلى المتاحف الفرنسية

لم تقتصر أعمال بوتا على اكتشاف المباني والمنحوتات.

فقد نُقلت قطع أثرية كبيرة إلى فرنسا، وأصبحت من العناصر الأساسية للمجموعات الشرقية في متحف اللوفر.

وتؤكد الوثائق الفرنسية أن بعض المنحوتات والثيران المجنحة قُطعت إلى أجزاء لتخفيف وزنها وتسهيل نقلها.

وهنا يظهر جانب آخر من القضية.

لم تكن الرحلات الأثرية مجرد بعثات تبحث عن المعرفة التاريخية، بل ارتبطت أيضاً بجمع القطع الأثرية ونقلها إلى مؤسسات أوروبية.

وقد أصبح المتحف الأوروبي مكاناً تُعرض فيه آثار الشعوب القديمة أمام جمهور بعيد عن موطن تلك الحضارات.

ومن خلال المتاحف والكتب والمنشورات، اكتسبت التفسيرات الأوروبية حضوراً واسعاً في الثقافة التاريخية الحديثة.

وأريد أن أسأل: ما أثر انتقال الآثار إلى الخارج في قدرة المجتمعات المحلية على دراسة تاريخها وتقديم قراءاتها الخاصة؟

سابعاً: لايارد يدخل الميدان

في سنة 1845 بدأ أوستن هنري لايارد أعمال التنقيب في نمرود، مستفيداً من الاهتمام الذي أثارته اكتشافات بوتا.

وقد حصل في بداية أعماله على دعم من ستراتفورد كانينغ، السفير البريطاني في الدولة العثمانية.

ثم ارتبطت حفرياته لاحقاً بالمتحف البريطاني.

نُشرت نتائج اكتشافاته في كتب حظيت بانتشار واسع، ومن أهمها كتاب Nineveh and Its Remains الصادر سنة 1849.

وقد ساهم هذا الكتاب في إثارة اهتمام الجمهور البريطاني بتاريخ بلاد الرافدين.

لكن ما الذي جعل هذه الاكتشافات جذابة إلى هذه الدرجة؟

هل كان الجمهور يهتم بالنقوش المسمارية بوصفها وثائق مستقلة عن تاريخ الشرق القديم، أم أن الربط بين المكتشفات والروايات التوراتية زاد من شعبيتها؟

هنا وجدت وثيقة تستحق أن توضع أمام القارئ.

ثامناً: وثيقة سنة 1853

في سنة 1853 صدرت في نيويورك طبعة مختصرة من كتاب لايارد عن اكتشافات نينوى وبابل.

وقد وضع محرر هذه الطبعة ملاحظة تمهيدية شرح فيها الطريقة التي اختُصر بها الكتاب.

وذكر أنه حُذفت تفاصيل دقيقة تتعلق بالمنحوتات والآثار، واستُغني عن بعض جداول العلامات المسمارية والبحوث الفنية المتخصصة.

وفي المقابل، جرى الاحتفاظ بالمواد المتعلقة بالكتاب المقدس، وما اعتبره المحرر شواهد على صحته وتحقيق نبوءاته.

هذه العبارة ليست تفسيراً شخصياً أقدمه، وإنما مضمون تصريح منشور في مقدمة الطبعة المختصرة سنة 1853.

وأرى أن دلالتها التاريخية بالغة الأهمية.

فهي توضح أن محرر الكتاب اتخذ قراراً واعياً بشأن نوع المعلومات التي أراد تقديمها للجمهور.

لقد اختصر بعض المواد الفنية التي تساعد القارئ على الاطلاع على تفاصيل العمل الأثري، وأبقى المواد التي تربط الاكتشافات بالتوراة.

لكن من الضروري أيضاً التمييز بين قرار محرر الطبعة الأمريكية المختصرة وبين نيات لايارد نفسه، فلا يجوز نسبة كل ما قاله المحرر إلى المؤلف دون دليل.

ومع ذلك، فإن هذه الوثيقة تثبت وجود اتجاه واضح في نشر المكتشفات الأثرية لجمهور كان مهتماً بربطها بصحة الروايات الدينية.

وهنا أطرح السؤال التالي.

عندما تُقدَّم آثار بلاد الرافدين إلى الجمهور من خلال اختيار المواد التي تؤيد رواية دينية معينة، فما مقدار التأثير الذي قد يتركه هذا الاختيار في تشكيل الوعي التاريخي؟

إن ما أبحث عنه ليس مجرد صحة عبارة وردت في كتاب، بل العلاقة بين الاكتشاف العلمي والطريقة التي اختيرت بها نتائجه للنشر.

تاسعاً: شهادة لايارد نفسه

في مقدمة كتابه Discoveries in the Ruins of Nineveh and Babylon، الذي نشر سنة 1853، تحدث لايارد عن الاهتمام الكبير الذي أثارته اكتشافاته في إنجلترا.

وأوضح أن المكتشفات استُقبلت بوصفها شواهد جديدة متعلقة بالكتاب المقدس والنبوءات، إلى جانب قيمتها في دراسة التاريخ القديم.

هذه الشهادة مهمة لأنها صادرة عن لايارد نفسه.

فهو لم يكن يجهل أن جمهوراً واسعاً من معاصريه كان يربط اكتشافاته بالروايات التوراتية.

وهذا يختلف عن القول إنه تعمد تزوير النقوش.

إن ما تثبته عبارته هو حضور التفسير الديني في استقبال المكتشفات، أما إثبات التدليس المتعمد في القراءات فيحتاج إلى وثائق أخرى.

ولهذا سأحتفظ بهذا النص ضمن ملف التحقيق، ثم أقارنه بتفسيراته للأسماء والأحداث الواردة في مؤلفاته.

عاشراً: التاريخ بين البحث العلمي والمصلحة السياسية

شهد القرن التاسع عشر تنافساً واسعاً بين الدول الأوروبية في مجالات التجارة والنفوذ السياسي وجمع الآثار.

وكانت البعثات الفرنسية والبريطانية في الشرق الأدنى جزءاً من عالم تتحرك فيه المصالح الدبلوماسية والمؤسسات العلمية والمتاحف جنباً إلى جنب.

وقد أصبح العثور على التماثيل الضخمة والمنحوتات الملكية إنجازاً يرفع مكانة المتحف والدولة التي تستقبلها.

لكن ذلك لا يعني أن كل باحث عمل لخدمة هدف سياسي واحد، أو أن جميع نتائج الدراسات كانت مفروضة مسبقاً.

إن مهمتي هي التمييز بين الوثائق التي تثبت التمويل والدعم السياسي، والوثائق التي تكشف الدوافع الفكرية، والأدلة التي تسمح بالحكم على صحة القراءات.

وأرفض أن تختلط هذه المستويات الثلاثة في تفسير واحد لا يمكن اختباره.

حادي عشر: لماذا لا نبدأ من بيتنا؟

أعود مرة أخرى إلى المثل الذي اخترته عنواناً للفصل الأول.

نجار وبابه مكسور.

لقد عرف البريطانيون ستونهنج منذ قرون، وتعددت تفسيراتهم لأصله ووظيفته.

وعرفت فرنسا أحجار كارناك وغافرِينيس، وبقيت معاني كثير من النقوش والرموز موضع دراسة وخلاف.

وفي المقابل، توجه مستكشفون من البلدين إلى بلاد الرافدين، بحثاً عن المدن والآثار التي اشتهرت في الكتب القديمة.

إن المفارقة هنا ليست أن الباحث الأوروبي لم يكن قادراً على تفسير أي أثر في بلاده، بل أن الاهتمام بتاريخ الشرق اتخذ أبعاداً سياسية ودينية ومتحفية واسعة، في وقت ظلت فيه أسئلة كثيرة عن تاريخ أوروبا القديم مفتوحة.

وأرى أن المقارنة تفرض علينا العودة إلى سؤال الأهداف والأولويات.

لماذا كان العثور على نينوى مهماً إلى درجة أن يقطع الباحثون المسافات الطويلة ويجمعوا الأموال وينقلوا الآثار الضخمة؟

وما الدور الذي أدته الرغبة في العثور على شواهد توافق الروايات التوراتية؟

وكيف أثرت هذه الرغبة في اختيار المواقع وتفسير المكتشفات ونشر النتائج؟

هذه الأسئلة ليست حكماً نهائياً، وإنما هي بداية التحقيق.

ثاني عشر: ماذا عن التاريخ الكوردي؟

إن الغاية التي دفعتني إلى هذا البحث لا تنفصل عن اهتمامي بالتاريخ الكوردي القديم.

فبلاد الرافدين وشمال سوريا والأناضول وجبال زاغروس ليست مناطق معزولة بعضها عن بعض، بل شهدت عبر آلاف السنين تفاعلات سكانية ولغوية وثقافية وسياسية معقدة.

وقد عاشت في هذه المناطق شعوب وممالك متعددة، ومن بينها الحوريون والميتانيون والميديون والكوتيون واللولبيون وغيرهم.

وأرى أن تاريخ هذه المجتمعات يستحق دراسة مستقلة، لا تُختزل في الحروب التي تذكرها النقوش الملكية أو الأسماء التي اشتهرت في المصادر الدينية.

وسأبحث في مدى تأثير اختيارات المستكشفين والمؤرخين الأوائل في صورة هذه الشعوب داخل الكتب الحديثة.

هل حظيت جميع المجتمعات القديمة بالاهتمام نفسه؟

هل طغت دراسة الممالك الكبرى على تاريخ السكان المحليين؟

وهل استُخدمت أسماء الملوك الواردة في المصادر الدينية بوصفها مفاتيح لتفسير تاريخ مناطق أوسع من حدود تلك الممالك؟

هذه أسئلة لا أريد أن أجيب عنها قبل فحص المصادر.

فإعادة دراسة التاريخ الكوردي القديم لا تعني استبدال رواية غير مثبتة بأخرى، وإنما تعني المطالبة بأن تخضع جميع الروايات للمعايير العلمية نفسها.

ثالث عشر: من الدليل إلى الاتهام

أجد في الوثائق التي عرضتها حتى الآن حقائق واضحة.

لقد كانت ستونهنج وكارناك وغافرِينيس معروفة ومدروسة قبل حفريات لايارد الكبرى، وظلت بعض وظائفها ومعاني نقوشها غير محسومة.

وكان البحث عن نينوى موجهاً جزئياً بأسماء وردت في المصادر التوراتية والكلاسيكية.

وقد أدت هذه التصورات إلى تحديد خاطئ لبعض المواقع في المرحلة الأولى من الاستكشافات.

كما أن بعض الناشرين اختاروا تقديم الاكتشافات الأثرية بطريقة تبرز علاقتها بالروايات التوراتية.

وهذه حقائق لها مصادر ووثائق يمكن الرجوع إليها.

لكنها لا تثبت وحدها وجود اتفاق بين لايارد ورولنسون وهينكس على تزوير أسماء الملوك أو إخفاء تاريخ شعب معين.

ولذلك فإن الخطوة التالية ستكون الانتقال إلى نصوصهم الأصلية، والبحث عن القراءات والأسماء والتفسيرات التي قدموها.

سأضع ما كتبوه إلى جانب النقوش المنشورة، وأبحث في مدى اتفاقها أو اختلافها مع التحقيقات اللغوية الحديثة.

وعندئذ فقط يمكن معرفة ما إذا كنا أمام أخطاء معرفية، أو تأثير لتصورات مسبقة، أو حالات يمكن إثبات التعمد فيها.

خاتمة الفصل الثاني

لم يعد سؤال نجار وبابه مكسور مجرد مثل شعبي أفتتح به الكتاب.

لقد أصبح مدخلاً إلى دراسة تاريخ نشأة علم الآثار الأوروبي، وعلاقته بالمعتقدات والمؤسسات السياسية والمتاحف، وبالطريقة التي كُتب بها تاريخ الشرق الأدنى.

وقد وجدت أن ارتباط بعض اكتشافات بلاد الرافدين بالروايات التوراتية ليس اختراعاً حديثاً، بل أمر تشهد عليه كتب القرن التاسع عشر ووثائق مؤسساته.

لكن الطريق إلى محاكمة التفسير التاريخي لا يمر عبر الشعارات وحدها.

إنه يمر عبر الأسماء والنقوش والوثائق والمقارنة الدقيقة.

وهذا ما سأبدأه في الفصل التالي، عندما أفتح ملف أوستن هنري لايارد نفسه، منذ بدايات رحلاته إلى بلاد الرافدين وحتى مؤلفاته التي أثرت في معرفة الأوروبيين بتاريخ المنطقة.

لن أحاكم الرجل بناء على صورته في الكتب اللاحقة، بل سأبحث عما كتبه بيده، وما نقله من آثار، وما نسبه إلى التاريخ، وما كان يعرفه في زمنه.

فعندما أريد محاكمة من كتب التاريخ، يجب أن أبدأ بمحاكمة الوثيقة التي استند إليها.

محاكمة من زوّر التاريخ

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

الفصل الثالث

من الرحلات الاستكشافية إلى البعثات الأثرية

من موّل البحث عن تاريخ بلاد الرافدين، ومن استفاد من نقل آثارها إلى أوروبا؟

مقدمة الفصل

عندما يقرر إنسان مغادرة بلاده والسفر آلاف الكيلومترات لدراسة آثار حضارة أخرى، فإن السؤال الأول الذي ينبغي طرحه ليس ماذا اكتشف، وإنما لماذا ذهب، ومن ساعده على الوصول، ومن

موّل أعماله، وإلى أين انتقلت المكتشفات بعد إخراجها من الأرض؟

هذه الأسئلة ليست هامشية في البحث التاريخي، لأنها تكشف الظروف التي نشأت فيها المعرفة الأثرية، والمؤسسات التي أشرفت عليها، والمصالح التي رافقت إنتاجها ونشرها.

لقد تناولت في الفصلين السابقين الألغاز الحجرية والنقوش الغامضة في إنجلترا وفرنسا، وعرضت أمثلة على التفسيرات المختلفة التي قدمها الأوروبيون لآثارهم القديمة.

والآن أنتقل إلى الجانب الآخر من القضية، حيث بدأت المؤسسات البريطانية والفرنسية خلال القرن التاسع عشر توجيه اهتمام متزايد إلى آثار بلاد الرافدين.

كان الطريق من لندن وباريس إلى الموصل طويلاً، وكانت الرحلات تحتاج إلى المال والاتصالات والموافقات السياسية والعمال ووسائل النقل.

ولذلك فإن وصول المستكشف الأوروبي إلى أرض بعيدة لم يكن مجرد مغامرة شخصية معزولة عن الظروف السياسية السائدة.

وهنا أعود إلى السؤال الذي أضعه في قلب هذا الكتاب.

إذا كانت في بلادي أحجار ونقوش لم أفهم معانيها، فلماذا أوجّه جهدي إلى آثار تبعد عني آلاف الكيلومترات؟

وأضيف إليه سؤالاً جديداً.

من كان مستعداً لدفع المال من أجل تلك الرحلات، وما الذي كان ينتظره مقابل ذلك؟

أولاً: عندما دخلت السياسة إلى عالم الآثار

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت مناطق واسعة من بلاد الرافدين خاضعة للسيادة العثمانية.

وفي الوقت نفسه، كانت بريطانيا وفرنسا تتنافسان على توسيع نفوذهما السياسي والتجاري في مناطق مختلفة من العالم.

وقد امتد هذا التنافس إلى جمع المخطوطات والآثار والقطع التاريخية.

كانت السفارات والقنصليات الأوروبية تؤدي أدواراً دبلوماسية وتجارية، لكنها أصبحت في بعض الحالات مراكز لتسهيل الرحلات العلمية والأثرية.

وتكشف دراسات تاريخ علم الآثار الفرنسي أن تطور هذا العلم ارتبط بصورة وثيقة بالسياسة الخارجية والمنافسة بين الدول الأوروبية.

ومن هنا أرى أن فصل النشاط الأثري عن الظروف السياسية التي أحاطت به يؤدي إلى تقديم صورة ناقصة عن تاريخ تلك الاكتشافات.

فالمنقب لم يكن يعمل دائماً منفرداً، وإنما كان يحتاج إلى شبكة من العلاقات والمؤسسات والمراسلات والتمويل.

ولذلك سأبدأ بفرنسا، التي سبقت بريطانيا في إطلاق إحدى أهم عمليات التنقيب الكبرى في منطقة الموصل.

ثانياً: الحكومة الفرنسية تختار الموصل

في سنة 1842، وفي عهد الملك الفرنسي لويس فيليب، قررت الحكومة الفرنسية إنشاء تمثيل قنصلي في الموصل، وأسندت المهمة إلى بول إميل بوتا.

لم يكن اختيار بوتا منفصلاً عن الاهتمام بالآثار.

فقد شجعه المستشرق جول مول، أحد أبرز أعضاء الجمعية الآسيوية الفرنسية، على الاهتمام بالمدن القديمة في بلاد الرافدين.

وتذكر المكتبة الوطنية الفرنسية أن إنشاء هذا التمثيل القنصلي ارتبط بمشروع لاستكشاف التلال الأثرية المحيطة بالموصل.

وهذه معلومة ذات أهمية خاصة.

فالبعثة الأثرية لم تظهر فجأة بعد وصول بوتا إلى المنطقة، بل كان الاهتمام باستكشاف المواقع القديمة حاضراً في الدوائر العلمية الفرنسية قبل بدء الحفريات الكبرى.

وهنا تتضح العلاقة بين ثلاثة أطراف.

الحكومة التي وفرت الغطاء الدبلوماسي، والمؤسسات العلمية التي شجعت المشروع، والمنقب الذي نفذ العمل على الأرض.

ولذلك لا أرى من الدقة اختزال هذه العملية في صورة رجل أوروبي حمل أدواته وذهب وحده بحثاً عن آثار قديمة.

لقد كان وراء ذلك نشاط مؤسسي منظم أخذ يتطور مع مرور السنوات.

ثالثاً: البحث عن مدينة معروفة مسبقاً

بدأ بوتا في أواخر سنة 1842 التنقيب في تل قوينجق قرب الموصل، وهو الموقع الذي ارتبط لاحقاً بالتحديد الأثري لمدينة نينوى القديمة.

لم تكن النتائج الأولية مشجعة بالنسبة إليه، فانتقل سنة 1843 إلى خورسباد.

وهناك عثر على منشآت ضخمة ومنحوتات ونقوش مسمارية.

لكن المشكلة التاريخية المهمة أنه اعتقد في البداية أنه اكتشف نينوى.

وكان هذا التحديد غير صحيح، لأن خورسباد مدينة أخرى عُرفت قديماً باسم دور شروكين.

وتعترف وزارة الثقافة الفرنسية في دراستها الرسمية لتاريخ اكتشاف خورسباد بأن المستكشفين الأوائل اعتمدوا أساساً على المؤلفين الكلاسيكيين والكتاب المقدس، وأن ذلك ساهم في البحث عن نينوى وتحديد بعض المواقع بصورة خاطئة.

إنني أعتبر هذه الشهادة من الوثائق الأساسية التي ينبغي ألا تغيب عن هذا الكتاب.

فهي تكشف أن البحث الأثري كان في بعض الحالات موجهاً بأسماء ومدن معروفة مسبقاً من مصادر مكتوبة.

وهنا أميز بين أمرين.

أن يذهب الباحث بحثاً عن موقع ذكره مصدر قديم، فهذا أمر مفهوم في الدراسات التاريخية.

أما أن يتحول الاسم الذي يبحث عنه إلى نتيجة يعلنها قبل امتلاك أدلة كافية، فهذه مشكلة منهجية تستحق الفحص.

ولا أرى في حالة بوتا وحدها دليلاً على التدليس المتعمد، لكنها تقدم مثالاً واضحاً على تأثير التوقعات السابقة في التفسير الأول للاكتشافات.

رابعاً: من خورسباد إلى متحف اللوفر

لم يكن استخراج الآثار نهاية عمل البعثة الفرنسية.

فقد بدأت عملية اختيار القطع التي ستُنقل إلى فرنسا.

وكانت بين المكتشفات منحوتات ضخمة وثيران حجرية مجنحة وألواح تحمل نقوشاً مسمارية.

وبسبب صعوبة نقل بعض القطع، جرى تقطيع أجزاء منها لتخفيف الوزن.

وهذه حقيقة تؤكدها وزارة الثقافة الفرنسية نفسها.

كما استعان بوتا بالفنان أوجين فلاندان لتوثيق المنحوتات والرسوم المعمارية.

وفي سنة 1846 شُحنت مجموعة من الآثار المختارة باتجاه فرنسا، بعد رحلة معقدة شملت النقل النهري والبحري.

ووصلت القطع الأولى إلى متحف اللوفر في شباط سنة 1847.

وفي الأول من أيار من السنة نفسها، افتتح الملك لويس فيليب القسم المخصص لهذه الآثار.

وهنا أطرح سؤالاً آخر.

لماذا أصبحت القطع الأثرية المكتشفة في بلاد الرافدين جزءاً من المكانة الثقافية والسياسية للمتحف الفرنسي؟

وما الذي كانت الدولة الفرنسية تريد إظهاره من خلال افتتاح مجموعة أثرية شرقية بحضور الملك؟

لا يجوز الإجابة عن ذلك دون دراسة الوثائق الرسمية والمراسلات المتعلقة بالمشروع.

لكن مجرد وجود الملك في افتتاح المتحف يثبت أن الأمر تجاوز اهتمام منقب منفرد باكتشاف قديم.

لقد أصبحت الآثار جزءاً من نشاط مؤسسات الدولة ومن صورة فرنسا الثقافية أمام الجمهور.

خامساً: لايارد يدخل المنافسة

في الوقت الذي كانت فيه الاكتشافات الفرنسية تثير الاهتمام، كان أوستن هنري لايارد قد تعرف إلى عدد من المواقع الأثرية في بلاد الرافدين خلال رحلاته.

وقد التقى بول إميل بوتا، واطلع على اهتمامه بالمواقع القديمة.

وفي سنة 1845 بدأ لايارد التنقيب في نمرود.

لكن من أين حصل على المال؟

هنا تظهر شخصية ستراتفورد كانينغ، السفير البريطاني لدى الدولة العثمانية.

فقد ساعد كانينغ لايارد على بدء أعماله، وقدم له دعماً مالياً أولياً.

وتذكر دراسة أكاديمية منشورة في مجلة تاريخ المجموعات بجامعة أكسفورد أن قيمة المساعدة الأولى بلغت مئة جنيه إسترليني.

ولم تكن هذه المساعدة مجرد دعم معنوي.

فبدون الأموال والعلاقات الدبلوماسية، كانت عمليات الحفر واسعة النطاق ونقل القطع الثقيلة أكثر صعوبة.

والأهم أن أرشيف المكتبة البريطانية يثبت أن لايارد كان مرتبطاً بمهام دبلوماسية غير رسمية بين سنتي 1842 و1845، قبل أن يصبح ملحقاً بالسفارة البريطانية لاحقاً.

وهذه المعلومة تدفعني إلى رفض الصورة المبسطة التي تقدم بعض المستكشفين باعتبارهم رحالة مستقلين عن المصالح والمؤسسات السياسية في عصرهم.

سادساً: من الذي دفع تكاليف حفريات لايارد؟

في بداية أعماله، اعتمد لايارد على مساعدة السفير البريطاني.

لكن الأمور تغيرت عندما بدأت المكتشفات تصل إلى بريطانيا وأصبح المتحف البريطاني مهتماً بالحصول على مزيد من الآثار.

والدليل هنا ليس مجرد رواية متأخرة.

ففي الأول من أيار سنة 1849، ناقش مجلس العموم البريطاني مسألة تمويل حفريات نينوى.

وسأل النائب جون باكنغتون وزير الخزانة عما إذا كانت الحكومة تنوي تقديم أموال لمساعدة لايارد.

وجاء جواب وزير الخزانة واضحاً.

كان أمناء المتحف البريطاني قد طلبوا مبلغ ثلاثة آلاف جنيه إسترليني لتمويل أعمال التنقيب، ووافقت الحكومة على تخصيص ألفي جنيه لتغطية مصروفات لايارد خلال سنتين.

وهذه وثيقة برلمانية أصلية محفوظة في سجل المناقشات البريطانية.

إن أهمية هذه الوثيقة لا تكمن في المبلغ وحده.

بل في أنها تثبت وجود صلة مالية مباشرة بين الحفريات والمتحف البريطاني والخزانة الحكومية.

لم يعد الأمر مجرد فضول شخصي لدى رجل يريد معرفة التاريخ القديم.

لقد أصبحت أعمال التنقيب مشروعاً يحصل على تمويل من المؤسسات البريطانية.

وعندما تُخصَّص أموال عامة لمشروع أثري خارج البلاد، يصبح من المشروع أن أدرس أهداف ذلك المشروع ونتائجه والجهات التي استفادت منه.

سابعاً: ماذا كان مطلوباً من لايارد مقابل الأموال؟

تشير الدراسة الأكاديمية المتعلقة بالتاريخ الدبلوماسي البريطاني إلى أن المبلغ المخصص للايارد كان عليه أن يغطي أعمال التنقيب والعمال والنقل ومصاريف الحملة.

كما تكشف مراسلاته أن الخلاف حول حجم التمويل كان حاضراً، وأن لايارد رأى بعض المبالغ غير كافية لتنفيذ الأعمال المطلوبة.

ومن خلال هذه المعلومات يتضح أن عمليات التنقيب أصبحت ترتبط بميزانيات وتقديرات مالية ومراسلات بين المنقبين والمؤسسات.

ولا أملك حتى هذه المرحلة دليلاً يثبت أن الحكومة البريطانية أمرت لايارد بتغيير قراءة نقش معين لخدمة رواية تاريخية أو دينية.

لكنني أملك دليلاً على أنها ساهمت في تمويل أعماله، وأن المتحف البريطاني كان طرفاً رئيسياً في توجيه الحفريات واستقبال المكتشفات.

وهذا يفرض الانتقال إلى الوثائق التي تحدد طبيعة العلاقة بين التمويل واختيار المواقع والآثار المراد استخراجها.

ثامناً: التنافس البريطاني الفرنسي

لم تكن بريطانيا وفرنسا تعملان في بلاد الرافدين بمعزل إحداهما عن الأخرى.

فقد نشأ تنافس حول المواقع الأثرية والمكتشفات التي يمكن نقلها إلى المتاحف.

وتذكر المكتبة الوطنية الفرنسية صراحة أن العلاقات الشخصية الودية بين بوتا ولايارد لم تمنع المنافسة بين الدولتين.

وهذه شهادة بالغة الأهمية.

فالتنافس لم يكن بالضرورة خصومة شخصية بين المنقبين، لكنه ارتبط بالمكانة التي كانت الدولتان تسعيان إليها من خلال الاكتشافات.

لقد أصبحت الآثار وسيلة لإبراز الإنجاز العلمي والثقافي، مثلما أصبحت المجموعات المتحفية الكبيرة أحد مظاهر القوة والمكانة الدولية.

وأطرح هنا سؤالاً أريد أن أتابعه في الوثائق.

هل كانت سرعة استخراج القطع ونقلها ترتبط أحياناً بالخوف من أن تسبق الدولة المنافسة إلى الموقع أو الأثر؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تأتي من التخمين، وإنما من المراسلات التي تبادلها المنقبون والدبلوماسيون وإدارات المتاحف.

تاسعاً: أين دور أبناء البلاد؟

عندما أقرأ تاريخ الحفريات الأوروبية، أجد أن كثيراً من الروايات تركز على أسماء المستكشفين الذين قادوا البعثات.

لكن عمليات التنقيب لم تكن تتم بأيدي هؤلاء وحدهم.

فقد احتاجت إلى أعداد كبيرة من العمال المحليين، وإلى أشخاص يعرفون المنطقة وطرقها وسكانها ولغاتها.

وكان من أبرز العاملين مع لايارد هرمز رسام، المولود في الموصل سنة 1826.

بدأ رسام مساعداً للايارد، وتولى أعمالاً تتعلق بالحسابات والاتصال بالعمال وتنظيم العمل.

ثم أصبح لاحقاً من الشخصيات المهمة في تاريخ التنقيبات الأثرية، وقاد عمليات اكتشاف مستقلة.

وتذكر المصادر كذلك توما شيشمان، الذي أشرف على العمال في بعض الحفريات.

إن وجود هؤلاء يدفعني إلى طرح سؤال منهجي مهم.

لماذا اشتهرت أسماء بعض المستكشفين الأوروبيين أكثر من أسماء الذين شاركوا فعلياً في الحفر والتوثيق والنقل؟

وهل أنصفت الكتب التاريخية مساهمة السكان المحليين في اكتشاف آثار منطقتهم؟

لا أريد افتراض أن جميع العمال تعرضوا للظلم نفسه، بل أريد معرفة من عمل، ومن أشرف، ومن اكتشف، وكيف نُسبت الإنجازات بعد نشر النتائج.

عاشراً: كيف كانت تُستخرج الآثار؟

تصف الدراسات الأثرية الحديثة أساليب الحفر في القرن التاسع عشر بأنها مختلفة كثيراً عن المعايير العلمية المعتمدة اليوم.

فقد كان المنقبون يحفرون الأنفاق داخل التلال للوصول إلى الجدران الحجرية المزخرفة، ثم يتتبعون تلك الجدران للكشف عن المنحوتات.

وساعدت هذه الطريقة على اكتشاف كميات ضخمة من الآثار خلال وقت قصير.

لكنها لم تكن تحفظ دائماً السياق الأثري بالمستوى الذي تتطلبه الدراسات الحديثة.

والسياق الأثري ليس تفصيلاً بسيطاً.

فمعرفة مكان القطعة وطبقتها وعلاقتها بالأشياء المحيطة بها قد تكون ضرورية لفهم تاريخها ووظيفتها.

وعندما تنتزع القطعة من مكانها دون تسجيل كافٍ، تضيع بعض المعلومات التي لا يمكن استعادتها لاحقاً.

ومع ذلك، فإن بعض المنقبين استعانوا بفنانين ورسّامين أنتجوا وثائق مهمة ما زالت تستخدم في دراسة الآثار.

ولذلك فإن التحقيق العادل يقتضي أن أفصل بين ما وثقوه بصورة مفيدة وما تسببوا في فقدانه من معلومات.

حادي عشر: نقل التاريخ من موطنه إلى أوروبا

لم يكن نقل المنحوتات الضخمة عملية سهلة.

فقد احتاج الأمر إلى حبال ورافعات وعربات ووسائل نقل نهرية، ثم إلى السفن التي تحمل القطع إلى أوروبا.

وفي بعض الحالات جرى تقطيع التماثيل أو الألواح لتسهيل نقلها.

وكانت الطرق النهرية التي استخدمها السكان المحليون منذ عصور قديمة جزءاً من عمليات نقل الآثار.

ومن الوسائل المستخدمة الطوافات التي تحملها قرب مملوءة بالهواء، فتساعد على إبقاء الأحمال الثقيلة فوق الماء.

ومن الموصل كانت بعض الشحنات تتجه جنوباً عبر دجلة، ثم تُنقل إلى السفن البحرية المتجهة إلى أوروبا.

وهنا أرى أن القضية لا تتعلق بالأثر المادي وحده.

فالقطعة التي تغادر موقعها الأصلي تصبح جزءاً من مجموعة متحفية بعيدة، وتتولى المؤسسة المستقبلة تصنيفها وعرضها وشرح معناها للجمهور.

وبهذا المعنى تنتقل بعض سلطة تفسير الماضي مع انتقال القطع الأثرية نفسها.

لكنني أميز هنا بين امتلاك المتحف للقطعة وبين صحة التفسير الذي يقدمه عنها، لأن الملكية المادية لا تمنح صاحبها احتكاراً للمعرفة.

ثاني عشر: عندما ضاعت الآثار في النهر

من الوقائع المهمة في تاريخ التنقيبات الفرنسية ما حدث سنة 1855.

فبعد أن استأنف القنصل الفرنسي فيكتور بلاس أعمال الحفر في خورسباد، أعد شحنة كبيرة من المكتشفات لنقلها إلى فرنسا.

وفي الحادي والعشرين من أيار سنة 1855 تعرضت القافلة النهرية لحادث خطير قرب القرنة.

وغرق جزء كبير من القطع الأثرية التي كانت متجهة إلى فرنسا.

وتؤكد المصادر الفرنسية الرسمية فقدان معظم الشحنة.

لكن دراسة تاريخية حديثة اعتمدت على الأرشيف العثماني أظهرت تفاصيل إضافية بشأن الظروف الأمنية والتحذيرات التي سبقت عملية النقل.

وهذه القضية تستحق دراسة مستقلة.

فهي تكشف أن إخراج الآثار من المواقع الأصلية لم يكن يضمن المحافظة عليها، وأن النقل نفسه كان يحمل مخاطر جسيمة.

وبالنسبة إليّ، فإن فقدان قطعة أثرية قديمة لا يعني ضياع حجر فحسب، بل ضياع شاهد تاريخي قد يكون فريداً.

وعندما يغرق أثر يحمل نقشاً أو صورة لم تُنسخ بصورة كاملة، فقد نفقد معه معلومات لا تستطيع أي دراسة لاحقة استعادتها.

ثالث عشر: من كان يملك حق الإذن بالتنقيب؟

كانت بلاد الرافدين آنذاك ضمن الدولة العثمانية، ولذلك لم يكن النشاط الأثري الأوروبي يجري خارج إطار السلطات السياسية القائمة.

وقد احتاجت البعثات إلى الحصول على موافقات وتسهيلات، وواجه بعضها خلافات مع السلطات المحلية.

وتكشف الدراسات المعنية بتاريخ جمع الآثار أن الأذونات العثمانية والاتصالات الدبلوماسية لعبت دوراً مهماً في تنظيم الحفريات ونقل القطع.

وهنا يجب التمييز بين الموافقة القانونية وفق الأنظمة التي كانت سائدة آنذاك، وبين السؤال الأخلاقي والتاريخي حول إخراج آثار منطقة كاملة إلى متاحف بعيدة.

فوجود تصريح لا يعني بالضرورة أن كل جانب من جوانب العملية كان عادلاً، كما أن انتقاد النقل لا يكفي وحده للحكم على قانونيته في زمانه.

إنني أريد دراسة النصوص الرسمية التي نظمت الحفريات، لا الاكتفاء بالتصورات اللاحقة عنها.

رابع عشر: لماذا لم تذهب الأموال نفسها إلى أحجار بريطانيا وفرنسا؟

أعود الآن إلى السؤال الذي بدأنا منه.

لقد كانت بريطانيا تعرف ستونهنج وأفبري ونقوشاً حجرية أخرى منذ قرون.

وكانت فرنسا تعرف أحجار كارناك وغافرِينيس، وقد بدأت دراستها قبل انطلاق حفريات لايارد الكبرى.

ومن الخطأ القول إن العلماء الأوروبيين لم يدرسوا آثار بلادهم.

لكن الوثائق تثبت في المقابل أن مؤسسات حكومية ودبلوماسية ومتحفية خصصت موارد للبحث عن آثار بلاد الرافدين وجمعها.

وهنا لا أقول إن كل مبلغ أُنفق في الشرق كان ينبغي أن ينفق في أوروبا، وإنما أسأل عن الأهداف التي جعلت بعض المشروعات الأثرية البعيدة تحظى بذلك الدعم.

هل كان الهدف مجرد معرفة تاريخ الحضارات القديمة؟

أم كانت هناك أيضاً رغبة في الوصول إلى المدن التي اشتهرت في المصادر التوراتية، وإثراء المتاحف، وتعزيز مكانة الدول الأوروبية في المنافسة الدولية؟

تشير الوثائق التي استعرضتها إلى حضور هذه المصالح والاهتمامات بدرجات مختلفة.

لكن معرفة وزن كل دافع لدى كل باحث تتطلب دراسة مستقلة لمراسلاته ومؤلفاته.

خامس عشر: من يكتب تاريخ الشعوب؟

من السهل أن أرى القطعة الأثرية داخل المتحف وأن أقرأ البطاقة الموضوعة بجانبها.

لكن السؤال الذي أطرحه هو: كيف وصلت المعلومات المكتوبة على تلك البطاقة إلى صورتها النهائية؟

من قرأ النقش؟

من نقل الاسم إلى الحروف اللاتينية؟

من حدد موقع المدينة؟

من ربط الملك الوارد في النص باسم معروف من مصدر آخر؟

ومن اعتمد هذا التفسير حتى أصبح متداولاً في الكتب؟

إن هذه السلسلة من القرارات العلمية هي التي أريد إخضاعها للتحقيق.

فقد يثبت اسم في النص الأصلي، وتصح قراءته الصوتية، ثم يختلف الباحثون حول تفسير معناه أو تحديد موقع جغرافي ورد معه.

وقد تكون بعض المطابقات التاريخية صحيحة، بينما تحتاج أخرى إلى مراجعة.

ولا يجوز أن تُعامل جميع هذه المستويات باعتبارها حقيقة واحدة لا تقبل النقاش.

سادس عشر: التاريخ الكوردي وضرورة إعادة فحص المصادر

إن القضية التي أبحثها تتصل أيضاً بطريقة كتابة تاريخ الشعوب القديمة التي عاشت في مناطق زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

فهذه المناطق عرفت مجتمعات متعددة، ولم يكن تاريخها محصوراً في عاصمة واحدة أو مملكة واحدة.

ولذلك فإن دراسة تاريخ الحوريين والميتانيين والميديين والكوتيين واللولبيين وغيرهم تحتاج إلى جمع النصوص المتعلقة بهم، وليس الاقتصار على الروايات الملكية التي كتبها خصومهم أو جيرانهم.

وأرى أن بعض الأسئلة المتعلقة بالتاريخ الكوردي القديم لا تزال تحتاج إلى دراسة لغوية وأثرية مقارنة.

لكنني لا أريد أن أنسب شعباً قديماً إلى الشعب الكوردي دون دليل، كما لا أقبل استبعاد علاقة تاريخية محتملة لمجرد أن التفسير التقليدي لم يناقشها بصورة كافية.

سأعتمد على الأسماء الأصلية والجغرافيا والتسلسل الزمني واللغات القديمة، وأبحث في الاستمرارية والتحولات عبر القرون.

وهذا هو الطريق الذي أراه مناسباً للوصول إلى نتائج يمكن الدفاع عنها علمياً.

سابع عشر: ماذا أثبتت وثائق التمويل؟

أعود في نهاية الفصل إلى أهم النتائج التي أمكنني استخلاصها من الوثائق.

لقد ثبت أن الحكومة الفرنسية أنشأت تمثيلاً قنصلياً في الموصل في سياق اهتمامها باستكشاف المواقع الأثرية.

وثبت أن نشاط بوتا ارتبط بمؤسسات علمية فرنسية، وأن المكتشفات وصلت إلى اللوفر وافتتح الملك لويس فيليب القسم المخصص لها سنة 1847.

وثبت أن السفير البريطاني ستراتفورد كانينغ ساعد لايارد على بدء أعمال التنقيب.

كما ثبت من محضر مجلس العموم البريطاني سنة 1849 أن الحكومة وافقت على تخصيص ألفي جنيه إسترليني لأعماله، بعد طلب تقدم به أمناء المتحف البريطاني.

وثبت كذلك وجود تنافس بريطاني فرنسي على المواقع والمكتشفات، إلى جانب الدور الكبير الذي أداه العمال والمساعدون المحليون.

هذه وقائع موثقة وليست مجرد استنتاجات.

لكنها لا تثبت بمفردها أن الممولين أصدروا أوامر بتغيير أسماء الملوك أو تزوير النصوص المسمارية.

ومن هنا تنشأ ضرورة الانتقال من ملف التمويل والتنقيب إلى ملف قراءة النقوش وتفسيرها.

خاتمة الفصل الثالث

بدأت هذا الفصل بسؤال: من موّل البحث عن تاريخ بلاد الرافدين؟

ووصلت إلى وثائق تثبت أن الأمر لم يكن مجرد رحلات شخصية، بل شاركت فيه سفارات وحكومات ومتاحف ومؤسسات علمية.

لقد وجدت أن المنافسة بين بريطانيا وفرنسا كانت حاضرة، وأن الاهتمام بالأسماء الواردة في المصادر القديمة أسهم في توجيه بعض عمليات البحث.

كما وجدت أن الآثار المكتشفة انتقلت إلى أوروبا، وأصبحت جزءاً من مجموعات متحفية قدمت للجمهور روايات عن تاريخ الشرق القديم.

لكنني لم أصل بعد إلى الحكم الذي يشير إليه عنوان الكتاب.

فمحاكمة من زوّر التاريخ لا يمكن أن تقوم على إثبات أنه سافر أو حفر أو نقل الآثار فحسب.

إنها تتطلب الانتقال إلى النصوص التي نشرها، والأسماء التي قرأها، والتفسيرات التي اعتمدها، ومقارنتها بالوثائق الأصلية.

لقد كان في أوروبا نجارون كثيرون، وكانت في بيوتهم أحجار وألغاز لم تُحسم معانيها.

ومع ذلك، حمل بعضهم أدواته إلى بلاد بعيدة، وعاد منها بمنحوتات ونقوش وكتب أصبحت مراجع مهمة في دراسة تاريخ المنطقة.

ويبقى سؤالي قائماً.

لماذا اختاروا تلك الأرض تحديداً، وكيف تحولت قراءاتهم وتفسيراتهم إلى مرجعيات تاريخية واسعة الانتشار؟

في الفصل التالي سأدرس انتقال الآثار من مواقعها الأصلية إلى المتاحف الأوروبية، والجهات التي امتلكتها وصنفتها ونشرت تفسيرها.

وسأواصل البحث حتى أصل إلى النقوش نفسها، لأن الوثيقة هي التي ينبغي أن تقدم الدليل، وليس شهرة من اكتشفها.

محاكمة من زوّر التاريخ

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

الفصل الرابع

من امتلك الآثار ومن امتلك حق تفسيرها؟

كيف انتقلت أحجار بلاد الرافدين إلى لندن وباريس؟

مقدمة الفصل

عندما وقفت عند السؤال الذي بدأت به هذا الكتاب، وهو لماذا يذهب الإنسان لإصلاح دار تبعد عنه آلاف الكيلومترات بينما لا تزال داره بحاجة إلى الإصلاح، وجدت أن المسألة لا تتوقف عند السفر والتنقيب.

فقد تبين لي أن بعض المستكشفين الأوروبيين لم يكتفوا بالذهاب إلى بلاد الرافدين ودراسة آثارها، بل نقلوا قسماً كبيراً من مكتشفاتهم إلى المتاحف البريطانية والفرنسية.

وهنا ظهرت أمامي قضية أكثر تعقيداً.

فالقطعة الأثرية التي كانت جزءاً من جدار قصر قديم في بلاد الرافدين، أصبحت قطعة معروضة داخل متحف أوروبي، يحيط بها وصف جديد، ورقم جديد، وتصنيف تاريخي، واسم ملك أو مدينة أو شعب يحدده الباحثون وأمناء المتاحف.

وأصبح الزائر الأوروبي يقرأ تاريخ تلك الحضارات من خلال النصوص التي وضعتها المؤسسات التي استقبلت آثارها.

إنني لا أزعم أن مجرد نقل الحجر يؤدي إلى تغيير تاريخه، لكنني أريد معرفة كيف جرت عملية الانتقال من العثور على الأثر إلى تحديد هويته، ومن قراءة النقش إلى تقديم تفسيره للجمهور.

ومن هنا يبدأ التحقيق.

أولاً: عندما أصبح الحجر جزءاً من مجموعة بريطانية

في التاسع من تشرين الثاني سنة 1845 بدأ أوستن هنري لايارد حفرياته في نمرود.

وسرعان ما اكتشف جدراناً مزينة بمنحوتات حجرية ضخمة، تحمل صور شخصيات ملكية وأشكالاً مجنحة ومشاهد حربية ونقوشاً مسمارية.

ومع استمرار أعمال الحفر، أخذت القطع الأثرية تنتقل من مواقعها الأصلية إلى بريطانيا.

وقد أصبحت المنحوتات القادمة من بلاد الرافدين من أهم المعروضات التي جذبت الجمهور البريطاني خلال منتصف القرن التاسع عشر.

لكن السؤال الذي أطرحه هنا هو: هل كان الهدف من استخراج المنحوتات دراستها في مواقعها الأصلية، أم أن الحصول عليها ونقلها إلى لندن أصبح جزءاً أساسياً من المشروع؟

لا أحتاج إلى التخمين للإجابة عن هذا السؤال، لأن لايارد نفسه ترك شهادة مكتوبة.

في الفصل السابع من كتابه الصادر سنة 1853، تحدث عن التماثيل الضخمة ذات الرؤوس البشرية التي اكتشفها في نمرود.

وأوضح أن أمناء المتحف البريطاني أرادوا إضافة هذه المنحوتات إلى المجموعة الوطنية، وأنه تلقى تعليمات بنقلها كاملة.

وتحدث عن إنشاء طريق داخل الأنقاض لتسهيل إخراج التماثيل من الموقع ونقلها إلى النهر.

إنني أعتبر هذه الشهادة وثيقة أساسية في القضية.

فهي تثبت أن قرار نقل المنحوتات لم يكن مجرد تصرف عابر من عامل أو مكتشف، بل ارتبط بطلب صادر عن المؤسسة البريطانية التي كانت تنتظر وصولها.

ثانياً: الطريق الذي شُق لإخراج الآثار

لم تكن المنحوتات المكتشفة في نمرود صغيرة أو سهلة النقل.

فبعضها كان ضخماً إلى درجة استلزمت إعداد طرق خاصة للوصول إلى حافة التل الأثري.

ويذكر لايارد أن العمل في الطريق الذي أُنشئ لنقل التماثيل بدأ في كانون الأول، واستمر حتى نهاية شباط، بسبب الحاجة إلى إزالة كميات كبيرة من التراب والأنقاض.

وكانت هذه الأعمال تجري داخل موقع أثري بالغ الأهمية.

وهنا أطرح سؤالاً يتجاوز مسألة النقل.

ما مقدار المعلومات الأثرية التي أمكن المحافظة عليها أثناء فتح الطرق والأنفاق وإخراج المنحوتات؟

لقد كانت أساليب التنقيب في القرن التاسع عشر مختلفة عن المعايير الحديثة، ولم تكن دراسة الطبقات الأثرية وتوثيق السياق المحيط بكل قطعة قد وصلت إلى المستوى المعروف اليوم.

وتقر الدراسات الحديثة بأن لايارد استخدم الأنفاق للوصول إلى الجدران المزخرفة، ثم تتبعها بحثاً عن المنحوتات التي يمكن استخراجها.

وقد أدى ذلك إلى اكتشاف آثار كثيرة، لكنه جعل أجزاء من الموقع عرضة لفقدان معلومات عن ترتيب المباني والطبقات والأشياء الصغيرة التي كانت موجودة بينها.

إن القيمة التاريخية للأثر لا تكمن في جمال المنحوتة وحده، بل في موقعها وعلاقتها بالأشياء المحيطة بها.

وإذا نُقلت القطعة دون توثيق كافٍ، فإن جزءاً من قصتها قد يصبح أكثر صعوبة في الاستعادة.

ثالثاً: المسلة السوداء ورحلتها الطويلة

من أبرز القطع التي نقلها لايارد إلى بريطانيا المسلة السوداء المكتشفة في نمرود.

وقد عُثر عليها خلال حفريات سنة 1846.

تحمل المسلة مشاهد منحوتة ونقوشاً مسمارية تسجل أحداثاً ومواد جزية مرتبطة بالعهد الملكي الذي تنتمي إليه.

لكن ما يهمني هنا هو مسار انتقالها.

توضح دراسة مشروع نمرود الأكاديمي أن المسلة نُقلت أولاً من موقع الاكتشاف إلى بغداد، مستخدمين العربات والطوافات النهرية.

وفي بغداد درس هنري رولنسون النقش الموجود عليها.

ثم واصلت المسلة رحلتها نحو بريطانيا مروراً ببومباي، ووصلت إلى المتحف البريطاني في تشرين الأول سنة 1848.

هذه الرحلة تقدم مثالاً واضحاً على المراحل التي مرت بها القطعة الأثرية.

اكتُشفت في بلاد الرافدين.

نُقلت إلى بغداد.

درس أحد الباحثين البريطانيين كتابتها.

أُرسلت إلى لندن.

وأصبحت ضمن المجموعة المتحفية البريطانية.

وهنا أطرح السؤال الذي سنعود إليه عند دراسة النقوش الملكية.

هل يستطيع الباحث المعاصر العودة إلى العلامات الأصلية وفحص القراءة التي قدمها رولنسون، بعيداً عن الاعتماد على التفسيرات المطبوعة وحدها؟

في حالة المسلة السوداء، ما زال الأثر محفوظاً، ويمكن دراسة نصه ومقارنته بالنشرات العلمية المختلفة.

وهذا أمر مهم، لأن وجود الأصل يسمح بإعادة فحص القراءات، ولا يجعل تفسير القرن التاسع عشر نهاية البحث.

رابعاً: باريس تستقبل آثار خورسباد

لم تكن بريطانيا وحدها التي نقلت منحوتات بلاد الرافدين إلى متاحفها.

فقد سبقتها فرنسا في إرسال آثار خورسباد إلى باريس.

وصلت المجموعة الأولى إلى متحف اللوفر في شباط سنة 1847.

وفي الأول من أيار افتتح الملك لويس فيليب المتحف المخصص لتلك المكتشفات.

وتذكر وزارة الثقافة الفرنسية أن هذا القسم أصبح مركزاً لاستقبال المنحوتات والنقوش القادمة من الحفريات الفرنسية في الشرق الأدنى.

وقد تولى أدريان دو لونبيرييه مسؤولية المجموعة، وأصدر سنة 1848 دليلاً لتعريف الجمهور بالآثار المعروضة.

وهنا يظهر عنصر جديد في عملية كتابة التاريخ.

فالمستكشف يستخرج الحجر، ثم يتولى أمين المتحف تصنيفه، ويكتب عنه دليلاً يشرح للزائر مصدره وتاريخه ومعناه.

وهكذا تبدأ سلسلة من الأعمال التي تحول القطعة الأثرية إلى موضوع للدراسة والتفسير والتعليم.

إنني أريد إخضاع هذه السلسلة للتحقيق، لأن المعلومات التي يقرأها الجمهور لا تأتي من الحجر وحده، وإنما من الباحث الذي يحدد طريقة عرضه.

خامساً: وثيقة فرنسية تكشف الغموض في هوية الملك

من الوثائق التي لفتت انتباهي أثناء البحث وصف نشرته مجلة L'Illustration الفرنسية في الخامس عشر من أيار سنة 1847، بمناسبة افتتاح مجموعة الآثار القادمة من خورسباد.

واللافت في ذلك الوصف أن الكاتب تحدث عن تمثال ملكي دون أن يكون متأكداً من هوية الملك الذي يمثله.

وطرح أسماء من بينها نبوخذ نصر وسردانابالوس ونينوس.

ثم أقر بعدم معرفة أيهم المقصود.

هذه العبارة تستحق الوقوف عندها.

ففي سنة 1847، عندما كان الجمهور الفرنسي يشاهد بعض هذه المنحوتات لأول مرة، لم تكن هوية الشخصية الملكية في الوصف الصحفي محسومة.

ومع ذلك، فقد كانت القطع قد وصلت إلى باريس، وأصبحت جزءاً من مجموعة أثرية معروضة داخل متحف كبير.

إنني لا أعتبر عدم معرفة هوية التمثال دليلاً على التزوير.

لكنه يثبت أن المعرفة الأثرية في تلك المرحلة كانت لا تزال في طور التكوين، وأن بعض الأسماء المتداولة كانت مستمدة من الروايات التاريخية المعروفة قبل اكتمال قراءة النقوش.

وهذا يفرض عليّ أن أبحث عن التاريخ الذي تحولت فيه تلك الأسماء المحتملة إلى تعريفات أكثر تحديداً.

ومن الذي قدم الأدلة الجديدة؟

وهل اعتمد التعريف اللاحق على قراءة النصوص الأصلية أم على استمرار بعض الافتراضات السابقة؟

سادساً: كيف تنتقل الأسماء من الكتب القديمة إلى المتاحف؟

أعود هنا إلى القضية التي أعتبرها من أهم مسائل هذا الكتاب.

فعندما دخل المستكشفون الأوروبيون بلاد الرافدين، كانت أسماء كثيرة معروفة لديهم من المصادر التوراتية واليونانية والرومانية.

لكن معرفة الاسم من مصدر قديم شيء، وإثبات أنه يشير إلى ملك معين ورد في نقش مسماري شيء آخر.

إن مطابقة الأسماء تحتاج إلى أدلة لغوية وتاريخية.

ويجب أن أميز بين الاسم المكتوب في النقش، وطريقة قراءته بالأكادية، والصيغة التي انتقلت إلى المصادر اللاحقة، والاسم الذي استقر استعماله في الدراسات الأوروبية.

وقد تكون المطابقة صحيحة إذا دعمتها النصوص والوقائع المستقلة.

لكنني لا أريد أن أقبلها لمجرد أنها أصبحت شائعة.

لذلك فإن المتحف، بالنسبة إلى هذا البحث، ليس مكاناً لحفظ الأحجار فقط، بل موقعاً يجب أن أفحص فيه تاريخ تصنيف تلك الأحجار والأسماء التي أعطيت لها.

سابعاً: دليل المتحف البريطاني سنة 1874

وجدت وثيقة مهمة منشورة سنة 1874 تحت عنوان A Guide to the Exhibition Rooms of the Departments of Natural History and Antiquities.

وهي دليل للمعروضات في المتحف البريطاني.

يتحدث الدليل عن القاعات المخصصة لآثار بلاد الرافدين، ويذكر المنحوتات التي استخرجها لايارد، ثم الآثار التي أضافها هرمز رسام ووليام لوفتوس وغيرهما.

ويشير إلى أن أعمال بعض هؤلاء جرت تحت إشراف هنري رولنسون، عندما كان يشغل منصب القنصل العام البريطاني في بغداد.

لكن ما يهمني على نحو خاص هو طريقة وصف المواقع.

فالدليل يربط نمرود بالمدينة التي تحمل اسم كالح في الكتاب المقدس، مع استعمال صيغة تدل على الاعتقاد بهذا التحديد.

ويذكر كذلك خورسباد وقوينجق ضمن المواقع التي جاءت منها المنحوتات.

هنا أجد أمامي وثيقة يمكن أن تسمح بدراسة العلاقة بين التصنيف الأثري والمطابقات التوراتية في المتاحف البريطانية.

فبدلاً من الاكتفاء بالقول إن الباحثين تأثروا بالتوراة، أستطيع العودة إلى دليل منشور باسم المتحف نفسه ومعرفة اللغة التي استخدمها في تقديم الآثار.

لكن وجود اسم توراتي في الدليل لا يثبت بحد ذاته أن المطابقة مختلقة.

إن الاختبار الحقيقي يكون بمقارنة الاسم المذكور بالأسماء الجغرافية القديمة والنقوش المعاصرة لها.

ثامناً: هل كان المتحف يقدم حقيقة أم تفسيراً؟

من الضروري التمييز بين القطعة الأصلية والبطاقة التعريفية المرافقة لها.

فالقطعة قد تكون أصلية دون خلاف، بينما يخضع تحديد تاريخها أو وظيفتها أو صاحبها للمراجعة.

وقد يحدث أن يعرف الباحث أن المنحوتة جاءت من قصر ملكي، لكنه يختلف مع غيره حول تاريخ بعض أجزائه أو طريقة استعمالها.

كما أن نقل منحوتة من جدارها الأصلي إلى قاعة متحفية قد يجعل فهم علاقتها بالمبنى أكثر تعقيداً.

وقد تتغير التفسيرات التي يقدمها المتحف عندما تتقدم الدراسات.

ولذلك لا أرى أن البطاقة المتحفية يجب أن تعامل على أنها نص مقدس لا يقبل التعديل.

إنها نتيجة بحثية، ويمكن فحص الأدلة التي استندت إليها.

وفي هذا الكتاب سأهتم خصوصاً بالتعريفات القديمة التي وضعتها المتاحف خلال القرن التاسع عشر، ثم أقارنها بالتعريفات الحديثة.

فإذا تغير اسم ملك أو موقع أو تاريخ، سأبحث عن السبب الذي دفع الباحثين إلى تعديل القراءة.

وإذا بقيت القراءة نفسها، فسأبحث عن الأدلة التي تؤكد استمرار صحتها.

تاسعاً: ما الذي حدث للنقوش أثناء النقل؟

من أهم القضايا التي تستحق التحقيق كيفية التعامل مع النصوص المسمارية المنحوتة على الألواح الحجرية.

لقد أدرك لايارد أن بعض النقوش كانت تتكرر على عدد كبير من الألواح.

لكن مشروع نمرود الأكاديمي يذكر أن عمليات استخراج الألواح ونقلها لم تكن تهدف دائماً إلى جمع النصوص بصورة منهجية.

وعندما قُطعت بعض الألواح لتسهيل نقلها، بقيت نسخ عديدة من النقوش في مواقعها الأصلية.

وتشير الدراسة إلى وجود أكثر من أربعمئة نسخة معروفة من أحد النقوش الملكية المتكررة.

وهذا أمر مهم.

فإذا كان النص نفسه قد تكرر على ألواح مختلفة، فإن مقارنة نسخه تسمح للباحث بالكشف عن الاختلافات الكتابية أو مواضع التلف أو السقط.

وإذا كانت إحدى النسخ ناقصة، فقد تساعد النسخ الأخرى في استعادة الجزء المفقود.

لكن ذلك لا يمنح الباحث حق إضافة كلمات من عنده دون بيان مواضع الاستكمال.

إنني أريد أن أعرف كيف تعامل ناشرو النقوش الأوائل مع النصوص المكسورة أو غير الواضحة.

هل ميزوا بين العلامة التي شاهدوها فعلاً والعلامة التي أعادوا بناءها بالاستنتاج؟

وهل أشاروا إلى المواضع التي لم يستطيعوا قراءتها؟

هذه مسائل فنية دقيقة، لكنها ستكون أساسية عندما نبدأ فحص أسماء الملوك.

عاشراً: النقوش التي أصبحت هدايا شخصية

تكشف دراسة منشورة ضمن مشروع نمرود عن انتقال بعض قطع النقوش المسمارية إلى مجموعات خاصة.

ومن الأمثلة قطعة حملت لاحقاً رقم المتحف البريطاني BM 2010,6022.19.

كانت هذه القطعة جزءاً من نقش ملكي، وقد قدمها لايارد هدية لأحد أقارب زوجته.

ثم انتقلت بين أفراد العائلة، ووصلت في وقت لاحق إلى الباحث دونالد وايزمان، قبل أن تدخل المجموعة المتحفية.

وهناك قطعة أخرى جمَعها رجل الدين والباحث صموئيل مالان، الذي زار حفريات لايارد سنة 1850.

وقد انتهت هي أيضاً إلى المتحف البريطاني.

هذه الأمثلة تجعلني أطرح سؤالاً مهماً.

إذا كان جزء من النقوش القديمة قد خرج من المواقع الأثرية إلى مجموعات شخصية، فما أثر ذلك في إمكانية إعادة تركيب النصوص ودراسة سياقاتها؟

وهل توجد قطع أخرى انتقلت بالطريقة نفسها، ولم تصبح معروفة للباحثين إلا بعد عقود طويلة؟

إن انتقال الأثر بين الأيدي قد يغير تاريخ وصوله إلى الدراسات العلمية، حتى لو بقيت العلامات المنقوشة عليه كما هي.

حادي عشر: عندما غرق جزء من تاريخ خورسباد

في سنة 1855 تعرضت شحنة آثار فرنسية قادمة من بلاد الرافدين لكارثة أثناء نقلها قرب القرنة.

كان في الشحنة منحوتات ضخمة وقطع أثرية اكتُشفت خلال أعمال فيكتور بلاس.

وفي الحادي والعشرين من أيار تعرضت قافلة النقل لهجوم وغرقت بعض وسائل النقل بما تحمله.

وضاع جزء كبير من الآثار التي كانت في طريقها إلى فرنسا.

وتؤكد الدراسات الحديثة المستندة إلى الوثائق العثمانية أن ظروف الحادث كانت معقدة، وأن بعض التفاصيل المتعلقة بأسبابه تحتاج إلى تمييز بين روايات المشاركين والتقارير الرسمية.

ما يهمني هنا هو النتيجة التاريخية.

لقد استُخرجت الآثار من مواقعها، ثم فُقد قسم كبير منها قبل أن يصل إلى المتحف الذي كان سيستقبلها.

وهنا يبرز سؤال المحافظة على التراث.

هل كان من الأفضل توثيق القطع بصورة كاملة والمحافظة عليها في مواقعها متى أمكن ذلك؟

وهل كان التنافس على نقل المنحوتات الضخمة يعرضها لمخاطر يمكن تجنب بعضها؟

لا أستطيع أن أجيب عن كل حالة بحكم واحد، لكن كارثة سنة 1855 تثبت أن عملية النقل نفسها كانت قد تؤدي إلى خسارة آثار لا يمكن تعويضها.

ثاني عشر: السلطات العثمانية وقوانين الآثار

عند دراسة نقل الآثار من بلاد الرافدين، لا يجوز تجاهل السلطة السياسية التي كانت تحكم المنطقة آنذاك.

فقد جرت الحفريات الكبرى الأولى في ظل الدولة العثمانية.

وكانت البعثات الأوروبية تعتمد على تصاريح وتفاهمات مع السلطات العثمانية والمحلية.

وفي سنة 1869 صدر أول تنظيم عثماني عام للآثار، تضمن قواعد للتنقيب وقيوداً على إخراج المكتشفات من البلاد.

ثم صدر تنظيم جديد سنة 1874، تضمن نظاماً لتوزيع بعض الآثار المكتشفة بين الدولة ومالك الأرض والقائم بالحفريات.

وفي سنة 1884 اتجه التشريع العثماني إلى تأكيد ملكية الدولة للآثار ومنع تصدير المكتشفات الأثرية بصورة أشد صرامة.

إنني أعتبر هذا التسلسل الزمني بالغ الأهمية.

فالحفريات التي قام بها بوتا ولايارد بدأت قبل صدور هذه التنظيمات العامة.

ولذلك لا يجوز أن أحاكم كل عملية نقل جرت في أربعينيات القرن التاسع عشر وفق نص قانون صدر بعد ذلك بعقود.

لكن هذه القوانين تكشف تطور موقف الدولة العثمانية من إخراج الآثار، ومحاولتها فرض رقابة أكبر على المكتشفات.

كما أنها تثبت أن مسألة ملكية الآثار ونقلها لم تكن قضية ظهرت في عصرنا الحديث وحده.

ثالث عشر: دور السكان المحليين في اكتشاف الآثار

عندما أقرأ أسماء المنقبين الأوروبيين، أجد أن كتب التاريخ كثيراً ما تذكر لايارد وبوتا ورولنسون، بينما تقل الإشارة إلى العمال والمساعدين المحليين.

لكن الحفريات لم تكن ممكنة دون مشاركة سكان المنطقة.

فهم الذين عملوا في الحفر والنقل وإقامة الطرق وتحريك الكتل الحجرية الضخمة.

وكانوا يعرفون طبيعة الأرض ومسالكها ووسائل النقل المناسبة لها.

ومن أبرز الشخصيات المحلية هرمز رسام، الذي ولد في الموصل سنة 1826.

عمل رسام مع لايارد، ثم أصبح مسؤولاً عن حفريات مهمة، وأسهم في اكتشاف آثار ونصوص جديدة.

وقد عُرف لاحقاً بأعمال مستقلة في عدة مواقع من بلاد الرافدين.

إنني لا أريد أن أنسب كل اكتشاف إلى العمال المحليين وحدهم، كما لا أقبل أن تختفي مساهمتهم خلف أسماء مديري البعثات.

فالتاريخ العادل يقتضي معرفة دور كل مشارك.

ومن الذي رأى الأثر أولاً؟

ومن الذي أشرف على إخراجه؟

ومن الذي نسخه أو رسمه؟

ومن الذي نشره باسمه؟

هذه أسئلة ينبغي أن نجد لها إجابات في سجلات الحفريات والمراسلات الأصلية.

رابع عشر: كيف انتقلت سلطة التفسير؟

بعد وصول الآثار إلى لندن وباريس، بدأت مرحلة جديدة من حياتها التاريخية.

أصبحت الألواح المسمارية موضوعاً للدراسة داخل المؤسسات الأوروبية، وتولى متخصصون نسخ النصوص وترجمتها ونشرها.

كما أصبحت المنحوتات جزءاً من معارض عامة تُعرّف الزوار بالحضارات القديمة.

وفي هذه المرحلة تشكلت صورة تاريخية جديدة لبلاد الرافدين داخل الثقافة الأوروبية.

فقد أصبحت أسماء المدن والملوك والأحداث تُنقل إلى الجمهور عن طريق الكتب والمجلات وأدلة المتاحف.

ولذلك فإن عملية كتابة التاريخ لم تكن محصورة في أعمال الحفر.

لقد كانت تشمل اختيار القطعة، ونقلها، وتصنيفها، وقراءة كتابتها، وتفسيرها، ثم تقديمها للجمهور.

وهنا تكمن المسألة التي أريد إخضاعها للمراجعة.

هل كان الجمهور يعرف الفرق بين المعلومة المثبتة والفرضية التي لم تُحسم؟

وهل كان الباحثون يوضحون دائماً مواضع الشك في القراءات؟

وهل ساهمت شهرة المتاحف ومكانة بعض العلماء في جعل القراءات الأولى أكثر تأثيراً من مقدار الأدلة التي كانت متاحة حينئذ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج إلى دراسة النشرات الأصلية، وليس الاكتفاء بما تنقله عنها الكتب الحديثة.

خامس عشر: عندما يصبح الاسم التاريخي سلطة

إن الاسم الذي يوضع على أثر قديم ليس أمراً بسيطاً.

فإذا كتب المتحف أن منحوتة معينة تمثل ملكاً بعينه، فقد يستخدم المؤرخون ذلك التعريف في كتبهم.

ثم تنتقل التسمية إلى الموسوعات والخرائط والمناهج الدراسية.

ومع مرور الزمن قد ينسى القارئ أن التعريف مر بمراحل من البحث والمراجعة.

لهذا سأعود في الفصول اللاحقة إلى الأسماء الأصلية كما وردت في النصوص المسمارية.

وسأبحث في الفرق بين العلامات المنقوشة والقراءات الصوتية والترجمات المعتمدة.

وأريد بصورة خاصة أن أفهم متى اعتمدت الأسماء التي اشتهرت في الدراسات الأوروبية، وما الأدلة التي استند إليها الباحثون في تحديدها.

لكن لا يجوز أن أعتبر كل اسم مأخوذ من التراث التوراتي اسماً مزوراً لمجرد ظهوره في ذلك التراث.

فقد تحفظ مصادر مختلفة أسماء الشخص نفسه بصيغ لغوية متباينة.

والحكم على صحة المطابقة لا يكون إلا بالأدلة اللغوية والتاريخية المستقلة.

سادس عشر: التاريخ الكوردي في ظل الروايات الكبرى

إن ما يدفعني إلى متابعة هذه القضية هو اهتمامي بتاريخ الشعوب التي عاشت في زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

فقد كانت هذه المناطق موطناً لممالك ومجتمعات متعددة عبر آلاف السنين.

ومن بينها الحوريون والميتانيون والكوتيون واللولبيون والميديون وغيرهم.

وقد وصلت إلينا معلومات عن بعض هذه الشعوب من خلال نصوص ملكية كتبها حكام ممالك أخرى.

ولا تكفي تلك النصوص وحدها لإعادة بناء تاريخ المجتمعات التي ورد ذكرها فيها.

فالنقش الملكي قد يركز على الحروب والانتصارات والجزية، بينما يهمل جوانب الحياة الاجتماعية واللغوية والثقافية لدى السكان.

ومن هنا أرى ضرورة دراسة الوثائق المتعلقة بهذه المجتمعات بصورة مستقلة.

ولا أريد أن أعتمد على التشابه بين الأسماء لإثبات نسب قومي، كما لا أقبل أن يصبح غياب الدليل المباشر حجة لنفي كل علاقة تاريخية محتملة.

إن البحث في أصول الشعوب يحتاج إلى أدلة متراكبة من اللغة والآثار والتاريخ والجغرافيا.

وإذا كانت بعض التفسيرات القديمة قد همشت دور مجتمعات معينة، فإن تصحيح ذلك يجب أن يقوم على وثائق يمكن فحصها.

سابع عشر: العودة إلى أحجار إنجلترا وفرنسا

أعود مرة أخرى إلى السؤال الذي بدأت به الكتاب.

إذا كانت في إنجلترا أحجار ستونهنج ونقوش روتينغ لين وألغاز فولكتون، وكانت في فرنسا أحجار كارناك وغافرِينيس، فلماذا تحولت آثار بلاد الرافدين إلى هدف مهم لبعثات بريطانية وفرنسية كبيرة؟

إنني أعلم أن علماء أوروبا درسوا آثار بلادهم أيضاً، ولا أستطيع إنكار ما قدموه من أبحاث عنها.

لكن الوثائق التي استعرضتها تثبت أن بعض المؤسسات الأوروبية خصصت أموالاً وجهوداً لنقل آثار بعيدة إلى متاحفها الوطنية.

كما تكشف أن البحث عن المواقع المذكورة في المصادر التوراتية والكلاسيكية كان حاضراً في توجيه بعض عمليات الاستكشاف الأولى.

ومن هنا أرى أن سؤال نجار وبابه مكسور ليس سؤالاً عن قدرة الباحث الأوروبي على حل كل لغز أثري.

إنه سؤال عن أولويات المؤسسات وأهدافها، وعن الظروف التي جعلت اكتشاف آثار بلاد الرافدين ونقلها وتفسيرها مشروعاً ذا مكانة كبيرة في بريطانيا وفرنسا خلال القرن التاسع عشر.

ولذلك أريد أن أفهم ما الذي كان ينتظره المجتمع الأوروبي من تلك الآثار، وكيف استُخدمت المكتشفات في تشكيل صورة تاريخ الشرق القديم.

ثامن عشر: هل امتلاك الأثر يعني امتلاك التاريخ؟

لقد أصبحت منحوتات ضخمة ونقوش مسمارية من بلاد الرافدين جزءاً من المجموعات المتحفية الأوروبية.

وأصبحت بعض هذه المتاحف مراكز مهمة للبحث والترجمة والنشر.

لكن امتلاك القطعة لا يعني امتلاك الحقيقة التي تحملها.

وقد يكون المتحف قادراً على المحافظة على الأثر ودراسته، لكن هذا لا يمنحه الحق في جعل تفسيراته بمنزلة أحكام نهائية.

إنني أطالب بأن تكون النصوص الأصلية والوثائق والصور العلمية متاحة للفحص والمقارنة، وأن يعترف الباحثون بحدود معرفتهم حين تكون القراءة غير مؤكدة.

كما أرى ضرورة الاعتراف بأدوار السكان المحليين والمؤسسات العلمية في البلدان التي خرجت منها الآثار.

فالحضارة التي تركت النقش لم تكن تنتظر وصول المستكشف الأوروبي حتى تبدأ قصتها.

لقد كان لها تاريخها ولغاتها ومجتمعاتها قبل أن تصبح آثارها معروضات داخل متاحف لندن وباريس.

تاسع عشر: أين يبدأ التحقيق في التدليس؟

لا أريد أن يكون عنوان كتابي حكماً جاهزاً أفرضه على القارئ.

إنني أريد أن يكون سؤالاً يفتح ملفات تاريخية محددة.

لقد أثبتت الوثائق أن آثاراً كثيرة نُقلت إلى أوروبا، وأن المتاحف تولت تصنيفها وعرضها، وأن الروايات التوراتية كانت حاضرة في الاهتمام ببعض المواقع القديمة.

لكن هذه الوقائع لا تثبت وحدها أن أسماء الملوك زُورت عمداً.

ولكي أبحث في هذا الاتهام، يجب أن أعود إلى النصوص الأصلية التي نشرها رولنسون وهينكس، وإلى الأسماء والتفسيرات التي استخدمها لايارد في مؤلفاته.

وسأقارن ذلك بما توصل إليه علم اللغة الأكادية في الدراسات اللاحقة.

إن ظهر اختلاف، فسأبحث عن طبيعته وأسبابه.

هل تغيرت القيمة الصوتية للعلامة؟

هل كان النص ناقصاً؟

هل فُهم اسم المدينة بصورة خاطئة؟

هل استُخدمت مطابقة تاريخية دون دليل كافٍ؟

وهل توجد وثيقة تثبت أن الباحث كان يعلم بخطأ تفسيره، لكنه تمسك به لأسباب أخرى؟

هذا هو الطريق الذي سأتبعه قبل الوصول إلى أي حكم بشأن التعمد.

خاتمة الفصل الرابع

لقد انتقلت آثار بلاد الرافدين من التلال القديمة إلى قاعات المتاحف الأوروبية، ومرت خلال رحلتها بمراحل من الحفر والنقل والتصنيف والنشر.

وتكشف الوثائق أن هذه العمليات لم تكن منفصلة عن المؤسسات السياسية والعلمية التي دعمتها.

كما تكشف أن بعض الأسماء والتفسيرات الأولى كانت لا تزال غير محسومة عندما بدأت المنحوتات تصل إلى لندن وباريس.

وقد أصبحت المتاحف ومؤلفات المستكشفين مصادر مؤثرة في تشكيل صورة الشرق الأدنى القديم لدى الجمهور الأوروبي.

لكن الحقيقة التاريخية لا تنتقل ملكيتها مع انتقال الحجر.

فاللوح المسماري لا يصبح بريطانياً في لغته وتاريخه لأنه وصل إلى لندن، ولا تصبح المنحوتة فرنسية في أصلها لأنها عُرضت داخل اللوفر.

وإذا كان النقش قد خرج من أرضه، فإن السؤال عن تاريخه يجب أن يبقى مفتوحاً أمام كل باحث يستطيع تقديم الأدلة.

وأعود إلى المثل الذي اخترته مدخلاً لهذا الكتاب.

نجار وبابه مكسور.

لقد ذهب بعض المستكشفين الأوروبيين إلى أرض بعيدة، واستخرجوا آثارها، ونقلوا قسماً منها إلى متاحفهم، وشاركوا في تقديم تاريخها إلى العالم.

أما أنا، فإنني أريد أن أعرف ما إذا كانت الروايات التي قدموها قد التزمت بما تقوله النقوش فعلاً، أم أن بعضها تأثر بما كانوا يتوقعون العثور عليه مسبقاً.

وسأبدأ في الفصل التالي بفتح ملف أوستن هنري لايارد نفسه، من خلال كتاباته ورسائله والأعمال التي قام بها في نمرود ونينوى.

هناك سأنتقل من دراسة المؤسسات والمتاحف إلى مساءلة الرجل الذي ارتبط اسمه بأحد أهم فصول اكتشاف آثار بلاد الرافدين في القرن التاسع عشر.

محاكمة من زوّر التاريخ

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

الفصل الخامس

أوستن هنري لايارد

من موظف قانوني ورحالة إلى مكتشف آثار بلاد الرافدين

كيف بدأت رحلة الرجل الذي ساهم في تغيير صورة التاريخ القديم؟

مقدمة الفصل

في الفصول السابقة بحثت في الأسباب التي دفعت المستكشفين الأوروبيين إلى مغادرة بلادهم والتوجه نحو بلاد الرافدين، وفي الدور الذي أدته الحكومات والسفارات والمتاحف في تمويل الرحلات ونقل الآثار.

والآن أفتح ملف أحد أشهر الرجال الذين ارتبطت أسماؤهم بهذه المرحلة، وهو أوستن هنري لايارد.

لا أريد أن أبدأ بسرد إنجازاته كما تفعل بعض كتب تاريخ الآثار، وإنما أريد أن أطرح سؤالاً مختلفاً.

من كان هذا الرجل قبل وصوله إلى بلاد الرافدين؟ وما مؤهلاته العلمية؟ وماذا كان يعرف عن الكتابة المسمارية؟ وما الذي دفعه إلى البحث عن المدن القديمة التي اشتهرت أسماؤها في الروايات التوراتية؟

ثم كيف تحول من رحالة مهتم بالشرق إلى شخصية مؤثرة في تقديم تاريخ بلاد الرافدين للجمهور الأوروبي؟

إن معرفة هذه التفاصيل ضرورية قبل دراسة تفسيراته للنقوش والأسماء الملكية.

فلا يجوز أن أبدأ بمحاكمة نتائج أعماله قبل أن أعرف طبيعة المعرفة التي كان يمتلكها، ومصادر المعلومات التي اعتمد عليها، والأشخاص الذين شاركوه العمل.

وأريد أن أذكّر القارئ بالسؤال الذي جعلته محور هذا الكتاب.

إذا كان في بريطانيا وفرنسا أحجار قديمة ونقوش غامضة لم تتضح جميع معانيها، فما الذي جعل البحث عن مدن بلاد الرافدين وآثارها يستحق كل ذلك الاهتمام والتمويل والسفر؟

أولاً: من هو أوستن هنري لايارد؟

ولد أوستن هنري لايارد في الخامس من آذار سنة 1817 في باريس، ضمن عائلة بريطانية ذات أصول هوغونوتية فرنسية.

قضى جانباً من طفولته في أوروبا، وعاش فترة في فلورنسا بإيطاليا.

وفي سنة 1834 بدأ العمل في مكتب عمه القانوني في لندن، حيث تلقى تدريباً عملياً في الأعمال القانونية.

لم يكن لايارد في تلك المرحلة متخصصاً في قراءة الكتابة المسمارية، ولم يكن قد تلقى تعليماً أكاديمياً منظماً في اللغات القديمة لبلاد الرافدين.

وكانت اهتماماته تشمل السفر والفنون والتاريخ والسياسة.

وفي سنة 1839 غادر بريطانيا برفقة إدوارد ميتفورد في رحلة برية كان هدفها الأول الوصول إلى سيلان، المعروفة اليوم بسريلانكا، حيث كان يأمل في الحصول على عمل.

لكن الرحلة أخذته إلى مناطق واسعة من الشرق الأدنى وإيران.

وهذه نقطة أساسية.

فلايارد لم يغادر لندن سنة 1839 ضمن بعثة جامعية متخصصة في فك النقوش المسمارية، وإنما بدأ رحلته بوصفه شاباً يبحث عن مستقبل مهني، ثم تطورت اهتماماته واتصالاته خلال أسفاره.

ولذلك أرى من الضروري دراسة المرحلة التي سبقت دخوله ميدان التنقيب، بدلاً من افتراض أنه كان منذ البداية عالماً متخصصاً في تاريخ بلاد الرافدين.

ثانياً: الرحلة التي غيرت حياته

وصل لايارد خلال رحلاته إلى الأناضول وسوريا وفلسطين والموصل وبغداد، ثم تابع طريقه إلى إيران.

وقد زار مناطق جبلية متعددة، ومنها مناطق سكنتها جماعات كوردية.

وسجل مشاهداته عن السكان والطرق والقبائل والمواقع الأثرية.

كان اهتمامه بالآثار القديمة يتزايد مع الوقت، خصوصاً عندما شاهد التلال المنتشرة في شمال بلاد الرافدين.

لكنني أريد التمييز بين مشاهدة الأطلال القديمة ومعرفة تاريخها.

فوجود تل أثري لا يكشف وحده اسم المدينة المدفونة تحته، كما أن العثور على منحوتة ملكية لا يسمح بتحديد هوية صاحبها دون دليل إضافي.

وفي تلك المرحلة كانت قراءة النصوص المسمارية لا تزال علماً ناشئاً، ولم يكن الباحثون قد توصلوا إلى جميع القيم الصوتية والعلاقات اللغوية التي أصبحت معروفة في الدراسات الحديثة.

وهنا يبدأ السؤال الذي أريد تتبعه.

ما مقدار المعرفة الفعلية التي كان لايارد يمتلكها عندما بدأ التنقيب، وما المعلومات التي تلقاها من الكتب القديمة ومن الباحثين الآخرين؟

ثالثاً: السفير البريطاني يدخل حياة لايارد

خلال وجوده في الشرق، أقام لايارد علاقة مع ستراتفورد كانينغ، السفير البريطاني لدى الدولة العثمانية.

وكان لهذه العلاقة أثر مهم في انتقاله إلى أعمال مرتبطة بالدبلوماسية البريطانية.

وتثبت وثائق المكتبة البريطانية أنه نفذ مهام دبلوماسية غير رسمية لحساب كانينغ بين سنتي 1842 و1845.

ثم عمل ملحقاً بالسفارة البريطانية في إسطنبول خلال السنوات التالية.

إن هذه المعلومة لا ينبغي تجاهلها.

فالرجل الذي سيصبح لاحقاً أحد أشهر المستكشفين لم يكن بعيداً عن المؤسسات السياسية البريطانية.

وقد استفاد من علاقاته الدبلوماسية في بدء الحفريات والحصول على التسهيلات اللازمة.

وهنا أطرح السؤال التالي.

هل يمكن دراسة رحلات لايارد وحفرياته بمعزل عن السياسة البريطانية في الدولة العثمانية؟

أرى أن الإجابة تتطلب العودة إلى مراسلاته ومهامه الرسمية وغير الرسمية، وإلى الظروف السياسية التي أحاطت بالرحلات.

ولا يعني ارتباطه بالدبلوماسية أن جميع تفسيراته الأثرية كانت سياسية، لكنه يمنعني من التعامل معه بوصفه شخصية علمية معزولة تماماً عن مؤسسات عصره.

رابعاً: لماذا اختار بلاد الرافدين؟

قبل بدء حفريات لايارد، كان الفرنسي بول إميل بوتا قد اكتشف آثاراً كبيرة في خورسباد.

وقد أثارت الاكتشافات الفرنسية اهتماماً واسعاً في أوروبا.

وكانت أسماء نينوى وبابل معروفة للجمهور الأوروبي من المصادر التوراتية والكلاسيكية.

وتؤكد المصادر الأكاديمية أن اكتشافات بوتا شكلت أحد العوامل التي شجعت لايارد على بدء أعماله.

وفي سنة 1845 توجه إلى نمرود وبدأ الحفر.

لكنني أريد الوقوف عند مسألة مهمة.

كان البحث عن نينوى حاضراً قبل أن تكتمل معرفة المواقع الأثرية وأسمائها الأصلية.

أي إن الاسم المعروف من المصادر القديمة سبق في بعض الحالات إثبات الموقع الذي يقابله على الأرض.

وهنا يبرز السؤال المنهجي الذي سأعود إليه باستمرار.

هل يبدأ الباحث من الأثر ليحدد اسمه، أم يبدأ من اسم معروف مسبقاً ثم يبحث عن أثر يمكن أن ينسبه إليه؟

إن الفرق بين الطريقتين بالغ الأهمية.

ففي الطريقة الأولى تقود الأدلة إلى النتيجة.

أما في الطريقة الثانية، فقد تؤثر النتيجة المتوقعة في اختيار الأدلة وتفسيرها.

خامساً: نمرود التي اعتقد أنها نينوى

بدأ لايارد أعماله في نمرود سنة 1845، ثم نشر سنة 1849 كتابه الشهير Nineveh and Its Remains، أي نينوى وآثارها.

لكن المشكلة أن معظم الاكتشافات التي عرضها في الكتاب جاءت من نمرود، وليس من الموقع الذي ثبت لاحقاً أنه مدينة نينوى القديمة.

وتؤكد جامعة كامبريدج أن لايارد اعتقد في البداية أن نمرود هي نينوى، ثم تغير تحديد الموقع بعد التقدم في دراسة الآثار والنقوش.

كما تؤكد المكتبة الوطنية الاسكتلندية، التي تحتفظ بمخطوطات الكتاب ومسوداته، أن عنوان نينوى وآثارها ارتبط بتحديد أولي غير صحيح للموقع.

وهنا لا أتحدث عن اتهام أطلقه على لايارد، وإنما عن واقعة تاريخية معترف بها في المؤسسات البريطانية نفسها.

فالمدينة التي نُسبت إليها آثار معينة في المرحلة الأولى لم تكن المدينة نفسها التي ثبتت هويتها لاحقاً.

وتزداد أهمية هذه القضية عندما نعلم أن تحديد الموقع كان مرتبطاً أيضاً بالمناقشات التي أجراها لايارد مع هنري رولنسون.

لقد كان رولنسون من أبرز الباحثين الذين حاولوا قراءة النقوش وتحديد أسماء المدن القديمة.

ووفق دراسة لمعهد دراسة العالم القديم بجامعة نيويورك، تأثر عنوان كتاب لايارد الأول بنظرية رولنسون التي ربطت نمرود بنينوى.

والسؤال الذي أريد طرحه ليس هل تغيرت القراءة، فهذا ثابت.

بل كيف انتقل اسم نينوى من فرضية جغرافية إلى عنوان كتاب أثري حقق انتشاراً واسعاً؟

وماذا كان يعرف القراء عن درجة اليقين في ذلك التحديد؟

سادساً: هل صحح لايارد تحديد الموقع؟

مع تقدم الدراسات اتضح أن نينوى تقع في منطقة قوينجق والنبي يونس المقابلة للموصل، وأن نمرود تمثل مدينة قديمة أخرى عُرفت باسم كالح أو كالخو.

وفي حملته الثانية بين سنتي 1849 و1851 ركز لايارد جانباً كبيراً من أعماله على قوينجق.

وقد أقر في كتابه الصادر سنة 1853 بأن الطوب المكتشف في قوينجق يحمل اسم نينوى، بينما تحمل آثار نمرود وخورسباد أسماء مختلفة.

لكن كتابه الثاني يكشف أيضاً أنه استمر في مناقشة امتداد اسم نينوى وعلاقته بالمواقع المجاورة، مستعيناً بالمصادر التوراتية واليونانية.

وهنا يظهر الفرق بين الاعتراف بالدليل الجديد وبين التخلي الكامل عن التفسير السابق.

إنني أريد دراسة هذا الانتقال بدقة.

متى ظهرت القراءة التي ميزت بين المواقع؟

ومن قدمها أولاً؟

وكيف عرضها لايارد ورولنسون؟

وهل أوضحا للقارئ جميع أسباب العدول عن التحديد الأول؟

هذه أسئلة سنبحثها من خلال الطبعات الأصلية، لأن تغير عنوان أو تفسير تاريخي قد يكشف كيفية تشكل المعرفة في مرحلة كانت فيها الأدلة لا تزال تُجمع وتُقرأ.

سابعاً: هل كان لايارد قادراً على فك الكتابة المسمارية؟

هذه من أهم المسائل في ملف الرجل.

في مقدمة كتابه الصادر سنة 1853، اعترف لايارد بأن تقدماً كبيراً تحقق في فك الكتابة المسمارية بعد نشر كتابه الأول.

ونسب ذلك بصورة أساسية إلى هنري رولنسون وإدوارد هينكس.

وأوضح أنه استخدم نتائج أبحاثهما، وأنه سعى إلى الإشارة إلى المصادر التي استقى منها معلوماته.

وهذه شهادة مباشرة من لايارد نفسه.

إنها تبين أن الرجل الذي اشتهر باكتشاف المنحوتات والقصور القديمة لم يكن هو الذي توصل مستقلاً إلى قراءة أسماء الملوك الواردة في نقوشها.

فقد اعتمد في تفسير جانب مهم من النصوص على الباحثين المتخصصين في فك الكتابة المسمارية.

ولهذا أرى أن محاكمة تفسيراته لا يمكن أن تكتمل دون دراسة أعمال رولنسون وهينكس.

فإذا كان لايارد ينقل قراءة من أحدهما، وجب تحديد صاحب القراءة الأصلي.

وإذا أضاف تفسيراً تاريخياً من عنده، وجب التمييز بين النقل والتفسير.

أما إذا وجد اختلاف بين ما قاله المنقب وما ورد في النص المسماري، فلا بد من معرفة المرحلة التي نشأ فيها الاختلاف.

وهذه هي الطريقة التي سأعتمدها في التحقيق.

ثامناً: اعتراف لايارد بوجود خلافات حول فك المسمارية

في المقدمة نفسها، تحدث لايارد عن الشكوك التي كانت موجودة لدى بعض الباحثين بشأن مقدار النجاح الذي تحقق في قراءة النصوص المسمارية.

وأشار إلى أن بعض النظريات والاستنتاجات الأولى كانت متسرعة، وأن أصحابها تراجعوا عنها بعد ظهور نتائج جديدة.

وهذه ملاحظة مهمة لأنها تكشف أن القراءات لم تكن جميعها مستقرة في ذلك الوقت.

لكن لايارد دافع عن موثوقية العمل المنجز، مستنداً إلى اتفاق باحثين مستقلين على قراءات متشابهة.

واعتبر أن التعرف على أسماء الأشخاص والشعوب والمدن، وربطها بأحداث وردت في المصادر الدينية وغير الدينية، يمثل دليلاً إضافياً على صحة النتائج.

وهنا أرى ضرورة التمييز بين نوعين من الأدلة.

الأول هو اتفاق القراءات الصوتية المستقلة على العلامات نفسها.

والثاني هو توافق التفسير التاريخي مع رواية معروفة مسبقاً.

فالاتفاق بين باحثين على قراءة نص معين يمكن اختباره بمقارنة أعمالهم.

أما توافق الاسم مع مصدر ديني أو كلاسيكي، فيحتاج إلى تحقيق مستقل، حتى لا تتحول الرواية التي نريد اختبارها إلى دليل وحيد على صحة القراءة.

إن هذه المسألة ستكون جوهر التحقيق في أسماء الملوك.

تاسعاً: اعتراف لايارد باهتمام البريطانيين بالتوراة

في الفصل الأول من كتابه الصادر سنة 1853، ذكر لايارد أنه علم أثناء وجوده في إسطنبول بأن اكتشافاته أثارت اهتماماً واسعاً في إنجلترا.

وأوضح أن الجمهور استقبل تلك الاكتشافات باعتبارها شواهد جديدة متعلقة بالكتاب المقدس والنبوءات، إلى جانب قيمتها في دراسة التاريخ القديم.

هذه شهادة صريحة منه عن الطريقة التي استُقبلت بها أعماله.

فهو يقر بأن العلاقة بين الاكتشافات والروايات التوراتية كانت جزءاً مهماً من اهتمام الجمهور البريطاني.

لكنني أريد أن أذهب أبعد من معرفة رد فعل الجمهور.

سأبحث في كيفية انعكاس هذا الاهتمام على اختيار الموضوعات التي نُشرت، وعلى الطريقة التي عرضت بها أسماء المدن والملوك.

فإذا كان الجمهور ينتظر اكتشافات تؤكد روايات يعرفها مسبقاً، فما أثر هذا التوقع في الكتب والمقالات التي صدرت عن تلك الآثار؟

وهل اكتفت المنشورات بتقديم الوثائق، أم سعت بعض الطبعات إلى إبراز توافقها مع الروايات الدينية؟

عاشراً: شهادة الناشر الأمريكي سنة 1853

من الوثائق التي أعتبرها بالغة الأهمية مقدمة الطبعة الأمريكية المختصرة من كتاب لايارد الصادرة في نيويورك سنة 1853.

فقد أعلن محرر هذه الطبعة أنه حذف قسماً من التفاصيل الفنية المتعلقة بالمنحوتات والآثار، واستغنى عن جداول للعلامات المسمارية ودراسات علمية متخصصة.

وفي المقابل، أبقى المواد التي تتعلق بالكتاب المقدس وتُستخدم لتأكيد صحته وتحقيق نبوءاته.

وهنا نجد قراراً تحريرياً واضحاً ومكتوباً.

لقد اختار محرر الطبعة المختصرة تقليل المواد العلمية الفنية والمحافظة على المواد المرتبطة بالتفسير الديني.

وأرى أن هذه الوثيقة تكشف جانباً من الطريقة التي وصلت بها اكتشافات بلاد الرافدين إلى جمهور واسع من القراء.

لكنني أؤكد أن هذه المقدمة كتبها محرر الطبعة الأمريكية، وليس لايارد نفسه.

ولذلك لا يجوز استخدامها وحدها لإثبات أن لايارد أمر بحذف النصوص العلمية أو تعمد تغييرها.

إنها دليل على توجه تحريري معلن في تلك الطبعة، وعلى مكانة الرواية التوراتية في تقديم الاكتشافات للجمهور.

وهذه الحقيقة وحدها تستحق التحقيق.

حادي عشر: بين لايارد والباحثين الذين دافعوا عنه

في دراسة أكاديمية نشرها المؤرخ تيموثي لارسن سنة 2009 عن لايارد والكتاب المقدس وعلم الآثار في بريطانيا الفيكتورية، قدم الباحث تفسيراً مختلفاً للعلاقة بين اكتشافات لايارد والرواية التوراتية.

فقد رأى أن لايارد لم يكن مسيحياً أرثوذكسياً بالمعنى العقائدي، وأنه هو ورولنسون لم يكونا مجرد مدافعين دينيين يسعيان إلى المبالغة في الصلات بين الآثار والتوراة.

بل ذهب إلى أن بعض اكتشافات النصوص اللاحقة أظهرت صلات بالروايات التوراتية أكثر مما توقعه الباحثون الأوائل.

إنني أذكر هذا الرأي لأن التحقيق التاريخي لا يكتمل بإيراد الأدلة المؤيدة لفرضية واحدة.

لكن وجود هذه الدراسة لا ينهي القضية.

فالمطلوب هو مقارنة استنتاجاتها بالوثائق التي استندت إليها، ثم العودة إلى النصوص الأصلية للايارد ورولنسون.

إن الاختلاف بين الباحثين المعاصرين حول تفسير دوافع رجال القرن التاسع عشر يؤكد أهمية فصل الأدلة المباشرة عن الاستنتاجات المتعلقة بالنوايا.

ثاني عشر: لايارد وكوردستان في عنوان كتابه

هناك جانب مهم لم أتجاهله عند قراءة عنوان كتاب لايارد الأول الصادر سنة 1849.

فالعنوان الكامل لا يقتصر على نينوى وآثارها، بل يتضمن أيضاً وصفاً لزيارة المسيحيين الكلدان في كوردستان والإيزيديين.

وهذا يعني أن اسم كوردستان كان حاضراً صراحة في عنوان أحد أشهر الكتب الأثرية البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر.

كما أن متن الكتاب يتضمن وصفاً لمناطق جبلية وقرى وجماعات كوردية زارها لايارد أو سمع عنها.

إن وجود هذه المادة يجعل كتابه مصدراً يستحق الدراسة، ليس فقط من أجل الآثار القديمة، بل أيضاً لمعرفة صورة المجتمع الكوردي في الكتابات الأوروبية خلال تلك المرحلة.

لكنني أريد التمييز بين الوصف المباشر الذي سجله الرحالة، والروايات التي سمعها من الآخرين، والأحكام التي تأثرت بنظرته الثقافية والدينية.

ومن الأمثلة اللافتة استعمال وصف ديني سلبي للإيزيديين في عنوان الكتاب الإنجليزي.

وهو وصف تاريخي متداول في بعض الكتابات الأوروبية القديمة، لكنه لا يمثل تعريفاً علمياً صحيحاً لديانتهم.

وهنا تظهر أهمية نقد المصطلحات التي استخدمها المستكشفون عند وصف الشعوب والمجتمعات التي التقوا بها.

فقد ينقل الرحالة معلومات جغرافية واجتماعية مهمة، لكنه يستخدم في الوقت نفسه أوصافاً تحتاج إلى مراجعة.

ثالث عشر: ماذا كتب عن الكورد؟

تتضمن مؤلفات لايارد مشاهدات عن مناطق كوردستان، وخصوصاً الجماعات التي عاشت في الجبال المحيطة بالموصل وشمالها.

وقد وصف بعض الملابس والعادات وطرق السفر والسلطات المحلية والعلاقات بين الجماعات الدينية والسكانية.

لكن كتاباته لا تمثل دراسة قومية حديثة للشعب الكوردي، ولا يجوز تحويل كل وصف ورد فيها إلى حقيقة عامة عن جميع الكورد في القرن التاسع عشر.

فقد كان لايارد يكتب من منظور رحالة بريطاني عاش في بيئة فكرية مختلفة، واعتمد في بعض معلوماته على المخبرين المحليين والمشاهدات المحدودة.

ولذلك سأفحص عباراته المتعلقة بالكورد والإيزيديين وسكان الجبال على ضوء المصادر المحلية والأجنبية الأخرى.

وأرى أن هذا الجانب من أعماله يستحق أن يكون ملفاً مستقلاً ضمن دراستنا للتاريخ الكوردي.

رابع عشر: السكان المحليون الذين ساعدوا لايارد

لم يكن لايارد يعمل وحده.

فقد اعتمد على مساعدين محليين، وكان من أبرزهم هرمز رسام، الذي ولد في الموصل سنة 1826.

ساعد رسام في إدارة العمال وتنظيم الحسابات والاتصالات، ثم أصبح لاحقاً منقباً مهماً قاد أعمالاً أثرية مستقلة.

وقد كشفت سجلات المكتبة البريطانية عن وجود دفاتر حسابات خاصة بأعمال رسام مع لايارد، تعود إلى السنوات الممتدة من 1846 إلى 1851.

إن هذه الوثائق تتيح دراسة دور العاملين المحليين بصورة أكثر دقة.

ولا أريد أن أنسب إليهم اكتشافات لم يثبت أنهم قاموا بها، كما لا أريد أن تختفي أسماؤهم خلف شهرة رئيس البعثة.

فالتاريخ الأثري الحقيقي يجب أن يذكر من نظم العمل، ومن حفر، ومن رسم، ومن نسخ النقوش، ومن نقل المكتشفات.

خامس عشر: ماذا كان يبحث عنه لايارد داخل التلال؟

تؤكد دراسة نشرها معهد دراسة العالم القديم في جامعة نيويورك أن هدفاً رئيسياً من أهداف حفريات لايارد الأولى كان العثور على المنحوتات الحجرية.

وكان السبب أن المنحوتات الضخمة قادرة على إثارة اهتمام الجمهور الأوروبي والممولين أكثر من النصوص المسمارية التي لم تكن قد فُكت بالكامل.

وتنقل الدراسة عن كاتب سيرة لايارد أن رولنسون كان يرى النقوش أكثر قيمة من المنحوتات، لأنه توقع إمكان قراءتها بصورة متزايدة.

أما لايارد، فكان يدرك أن المنحوتات الضخمة تحقق أثراً بصرياً أكبر وتساعد على جذب الدعم المالي.

هذه المسألة مهمة لأنها تكشف أن اختيار نوع المكتشفات المطلوبة قد يرتبط أيضاً بإمكان عرضها على الجمهور وجمع الأموال لاستمرار الحفريات.

وهنا أعود إلى الفرق بين البحث العلمي وجمع التحف.

فقد تكون القطعة الأكثر إثارة أمام الزوار أقل فائدة لفهم اللغة والتاريخ من لوح صغير يحمل نصاً واضحاً.

ولذلك سأبحث في أثر هذه الأولويات على أساليب التنقيب وحفظ النقوش.

سادس عشر: هل كان لايارد عالماً مستقلاً أم شخصية سياسية؟

بعد انتهاء حفرياته الكبرى سنة 1851، دخل لايارد الحياة السياسية البريطانية.

وأصبح عضواً في مجلس العموم، ثم تولى مناصب حكومية ودبلوماسية مهمة.

وشغل لاحقاً منصب السفير البريطاني في إسبانيا، ثم السفير في الدولة العثمانية بين سنتي 1877 و1880.

وتؤكد السيرة المنشورة لدى المعرض الوطني البريطاني هذه المناصب.

إن هذا المسار السياسي لا يثبت أن أعماله الأثرية كانت كلها مشاريع سياسية، لكنه يوضح أن الرجل جمع خلال حياته بين الرحلات والاستكشاف والدبلوماسية والسياسة.

ولهذا أرى ضرورة قراءة كتاباته في سياقها الكامل.

فهو لم يكن مجرد باحث جامعي متخصص في لغة قديمة، ولم يكن أيضاً مجرد موظف حكومي لا علاقة له بالآثار.

بل كان شخصية متعددة الأدوار عملت داخل شبكة من العلاقات السياسية والثقافية والعلمية.

وهذا ما يجعل دراسة مراسلاته الأصلية ضرورية لفهم دوافعه وأعماله.

سابع عشر: الوثائق التي يمكن أن تكشف ما لم يذكره في كتبه

تحتفظ المكتبة البريطانية بمجموعة ضخمة من أوراق لايارد، تشمل مراسلات خاصة ورسمية ومخطوطات ومذكرات ووثائق متعلقة بحفرياته ومناصبه.

وتحمل المجموعة الأساسية أرقام الحفظ Add MS 38931 إلى 39164.

كما تحتفظ المكتبة الوطنية الاسكتلندية بمخطوطات ومسودات مصححة من كتابه الأول الصادر سنة 1849، وبمسودات الطباعة الخاصة بكتابه سنة 1853.

وهذا يعني أن التحقيق لا ينبغي أن يقتصر على النسخ المطبوعة النهائية.

فقد تساعد المسودات والمراسلات على معرفة كيفية تغير بعض العبارات قبل النشر.

وقد تكشف عن ملاحظات أُضيفت أو حُذفت، وعن اختلافات بين النص الذي أعده المؤلف والنص الذي وصل إلى الجمهور.

لكن وجود مسودات مصححة لا يثبت وقوع تزوير.

فالتصحيح جزء طبيعي من إعداد الكتب، ولا يمكن الحكم على دلالته إلا بعد مقارنة النصوص ومعرفة أسباب التعديل.

ومع ذلك، فإن هذه الوثائق ستكون مهمة في البحث عن تاريخ تشكل التفسيرات الأولى.

ثامن عشر: لايارد بين اسم الملك والنقش الأصلي

عندما أقرأ تاريخ الملوك القدماء في الدراسات الحديثة، أجد أسماء استقرت في الكتب والموسوعات والخرائط.

لكنني أريد أن أعود إلى المرحلة التي ظهرت فيها قراءاتها الأولى.

هل كان لايارد يستخدم الاسم لأنه قرأه بنفسه في النص؟

أم أنه نقله عن رولنسون أو هينكس؟

وهل كان الاسم معروفاً لدى الأوروبيين مسبقاً من الروايات التوراتية أو الكلاسيكية؟

وما مقدار الاتفاق بين العلامات المسمارية والقراءة الصوتية التي اعتمدها الباحثون؟

إن هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها بحكم عام على جميع الأسماء.

فكل اسم يحتاج إلى دراسة مستقلة، تبدأ بصورة النقش ونسخه العلمي، ثم طريقة قراءة العلامات، ثم مقارنة الشواهد الأخرى.

وسأختار في الفصول القادمة مجموعة من الأسماء الملكية الشهيرة، وأبحث في تاريخ قراءتها ومطابقتها بالمصادر الأخرى.

وسأميز بين الاختلافات الطبيعية في نقل الأصوات من لغة إلى أخرى، وبين القراءات التي تغيرت بسبب نقص الأدلة، وبين أي تغيير لا يمكن تفسيره علمياً.

تاسع عشر: هل كان الهدف إثبات صحة التوراة؟

هذا هو السؤال الذي أضعه في قلب التحقيق.

لقد أثبتت الوثائق أن اكتشافات لايارد استُقبلت في بريطانيا باعتبارها شواهد مرتبطة بالروايات التوراتية.

كما ثبت أن محرر طبعة أمريكية من كتابه اختار المحافظة على المواد المتعلقة بالكتاب المقدس، مع حذف بعض التفاصيل العلمية الفنية.

وثبت كذلك أن لايارد نفسه ناقش النقوش الملكية في ضوء المصادر الدينية والكلاسيكية.

لكن هل تعني هذه الوقائع أنه تعمد تغيير أسماء الملوك؟

لا يمكن إصدار هذا الحكم اعتماداً عليها وحدها.

إنني أريد أن أبحث في الحالات المحددة التي يظهر فيها اختلاف بين النص الأصلي والتفسير المنشور.

فإذا ثبت أن أحد الباحثين قدم قراءة لا تسندها العلامات، فسأفحص الظروف التي أدت إليها.

وإذا ظهر أنه كان يعلم بعدم صحتها وأصر على نشرها لخدمة نتيجة مسبقة، عندها يصبح الاتهام بالتدليس المتعمد قائماً على دليل مباشر.

أما قبل ذلك، فيجب أن يبقى الاتهام فرضية خاضعة للتحقيق.

عشرون: لماذا ذهب إلى بلادنا ولم يبدأ بأسرار بلاده؟

أعود الآن إلى السؤال الذي بدأت منه الكتاب.

كانت بريطانيا تعرف آثار ستونهنج وأفبري ونقوشاً حجرية أخرى، وكان تاريخ بعض هذه الآثار ووظائفها لا يزال محل اختلاف بين الباحثين.

وكانت فرنسا تعرف أحجار كارناك وغافرِينيس، وقد بدأت دراستها قبل حفريات لايارد الكبرى.

ومع ذلك، حصلت الرحلات الأثرية إلى بلاد الرافدين على دعم سياسي ودبلوماسي ومتحفي.

لقد كان البحث عن المدن القديمة وجمع المنحوتات الضخمة من المشروعات التي أثارت اهتمام الجمهور الأوروبي.

وأرى أن هذا التوجه يفتح باباً لدراسة العلاقة بين المعرفة التاريخية والمصلحة السياسية والمعتقدات السائدة.

لكنني لا أستطيع القول إن عدم تفسير بعض الرموز الأوروبية يمنع الباحث الأوروبي من دراسة آثار الشرق.

فالمسألة ليست امتحاناً يجب أن ينجح فيه العالم في تاريخ بلاده قبل أن يحق له دراسة تاريخ بلد آخر.

إنما السؤال الذي أطرحه يتعلق بالأولويات والأهداف، وبكيفية تقديم نتائج البحث إلى المجتمعات التي خرجت منها الآثار.

فإذا كان الباحث الأوروبي يستطيع إعادة النظر في تاريخ بلاده كلما ظهرت أدلة جديدة، فلماذا لا أخضع تفسيراته لتاريخ بلاد الرافدين للمراجعة نفسها؟

وهذا هو المبدأ الذي أريد الدفاع عنه.

الحادي والعشرون: هل منح اكتشاف الآثار لايارد سلطة كتابة التاريخ؟

لا أنكر أن حفريات لايارد كشفت عن آثار مهمة، وأن منشوراته ورسومه ساعدت على توثيق قطع ومواقع قديمة.

لكنني أرفض أن تتحول أهمية هذه الاكتشافات إلى حصانة علمية تمنع نقد تفسيراته.

فمن الممكن أن يكون المنقب ناجحاً في اكتشاف الآثار، دون أن يكون كل استنتاج تاريخي يقدمه صحيحاً.

ومن الممكن أن تسهم أعماله في تقدم المعرفة، بينما تحتاج بعض آرائه إلى التصحيح.

إن الفصل بين الإنجاز الأثري والتفسير التاريخي ضروري لكل تحقيق علمي.

ولذلك لا أريد أن أحاكم الرجل على شهرته أو جنسيته، وإنما على أقواله وأعماله والوثائق التي تركها.

الثاني والعشرون: ماذا كشفت محاكمة الملف الأول؟

بعد مراجعة سيرة لايارد ومؤلفاته ووثائق المؤسسات التي عمل معها، وصلت إلى نتائج أولية.

كان لايارد رحالة وموظفاً قانونياً سابقاً، ثم ارتبط بالدبلوماسية البريطانية قبل أن يبدأ حفرياته.

ولم يكن هو صاحب القراءات الأساسية التي فكت النصوص المسمارية، بل اعتمد على نتائج باحثين آخرين، ومن أبرزهم رولنسون وهينكس.

كما ارتبط عنوان كتابه الأول بتحديد غير صحيح لموقع نينوى، قبل أن تتغير المعرفة الجغرافية بالمواقع الأثرية.

وثبت أن اكتشافاته أثارت اهتماماً واسعاً بسبب علاقتها المحتملة بالمصادر التوراتية.

وثبت كذلك أن المتحف البريطاني والسفارة البريطانية أديا دوراً مهماً في دعم أعماله.

وهذه نتائج يمكن الرجوع إلى مصادرها.

لكنني لم أصل بعد إلى دليل يثبت أن لايارد تعمد اختراع أسماء الملوك أو تغيير نصوصها المسمارية.

ولهذا فإن الملف لم يُغلق.

بل انتقل التحقيق إلى المرحلة الأكثر أهمية، وهي دراسة أسماء الملوك والوثائق التي استُخدمت لتحديدها.

خاتمة الفصل الخامس

عندما بدأت دراسة لايارد، كنت أريد أن أعرف من هو الرجل الذي جاء إلى بلاد الرافدين، وكيف حصل على المكانة التي جعلت اسمه مرتبطاً باكتشاف تاريخها القديم.

وقد وجدت أن حياته جمعت بين السفر والدبلوماسية والتنقيب والسياسة، وأن أعماله اعتمدت على شبكة من المؤسسات والأشخاص والتمويل.

ووجدت أن بعض تفسيراته الأولى تغيرت مع تقدم قراءة النقوش.

كما وجدت أن علاقات اكتشافاته بالروايات التوراتية كانت حاضرة في استقبال الجمهور الأوروبي لها، وفي طريقة تقديم بعض طبعات كتبه.

لكنني أعتبر أن المحاكمة الحقيقية لم تبدأ بعد.

فالأحجار التي نُقلت إلى المتاحف لا تزال تحمل علامات يمكن دراستها، والكتب التي نشرها لايارد ورولنسون وهينكس ما زالت موجودة.

وما دام الأصل باقياً، فإن المقارنة ممكنة.

ولذلك سأنتقل إلى دراسة العلاقة بين المنقب والنص الذي اكتشفه، ثم سأتابع التحقيق في أقدم القراءات الملكية.

إنني لا أبحث عن انتصار لرواية قومية على أخرى، وإنما عن تاريخ يستطيع أن يصمد أمام الوثيقة الأصلية.

فإذا كانت الحضارات القديمة قد تركت أسماءها على الحجر، فإن واجبنا أن نقرأ ما تركته هي، لا أن نكتفي بما أراد الآخرون أن نقرأه عنها.

وأختم هذا الفصل بالسؤال الذي بدأت به.

هل أصلح داري وأبحث في ألغاز أرضي، أم أذهب آلاف الكيلومترات إلى دار غيري لأفسر تاريخها؟

إن السؤال لا ينتهي عند حدود الجغرافيا، بل يبدأ من حدود المعرفة ومن حق الشعوب في مراجعة الروايات التي كُتبت عن ماضيها.

ولذلك سأبقي ملف لايارد مفتوحاً، ولن أضع الحكم النهائي قبل استكمال التحقيق في الوثائق الأصلية.

محاكمة من زوّر التاريخ

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

الفصل السادس

لايارد بين الاكتشاف والتفسير

من نينوى التي لم تكن نينوى إلى أسماء الملوك التي اختلف الباحثون في قراءتها

مقدمة الفصل

عندما بدأت التحقيق في مؤلفات أوستن هنري لايارد، لم أكن أبحث عن عدد التماثيل التي اكتشفها، ولا عن عدد الألواح التي أرسلها إلى المتحف البريطاني.

كان السؤال الذي يشغلني مختلفاً.

كيف حدد هذا الرجل أسماء المدن والملوك التي اكتشف آثارها؟ ومن أين جاءت المعلومات التي نشرها عن أصحاب تلك الحضارات؟ وهل كانت القراءات التي اعتمدها قد ثبتت بصورة علمية عندما قدمها إلى الجمهور الأوروبي؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة قررت العودة إلى ثلاثة تواريخ أساسية في مؤلفات لايارد.

سنة 1849، عندما نشر كتابه نينوى وآثارها.

وسنة 1851، عندما كتب مقدمة لطبعة مختصرة أعلن فيها موقفه من بعض الأسماء الملكية.

وسنة 1853، عندما نشر نتائج حفرياته اللاحقة، مستعيناً بقراءات هنري رولنسون وإدوارد هينكس.

إن مقارنة هذه المراحل الثلاث تكشف كيف تغيرت المعرفة التاريخية خلال سنوات قليلة، وكيف انتقلت بعض الأسماء من دائرة التخمين والاختلاف إلى الكتب التي أصبحت مراجع للباحثين.

لكنني سأظل ملتزماً بالتمييز بين ثلاثة أمور: ما كتبه لايارد فعلاً، وما فهمه الباحثون في عصره، وما توصلت إليه الدراسات الحديثة.

أولاً: نينوى التي لم تكن نينوى

في سنة 1849 أصدر لايارد كتابه الشهير Nineveh and Its Remains، أي نينوى وآثارها.

وكان الكتاب ثمرة حفرياته التي بدأت في نمرود سنة 1845.

لكن المفارقة أن الموقع الذي استخرج منه معظم الآثار المنشورة في كتابه لم يكن مدينة نينوى القديمة.

لقد اعتقد لايارد أن نمرود تمثل نينوى أو جزءاً من نطاقها الكبير.

وقد تأثر هذا التفسير بتصورات جغرافية قديمة، وبنظرية هنري رولنسون عن امتداد المدينة.

لكن الدراسات اللاحقة ميزت بين نمرود وقوينجق، وأثبتت أن موقع نينوى التاريخية يقع مقابل الموصل، بينما تمثل نمرود مدينة كالح القديمة.

وهنا أطرح سؤالاً أساسياً.

كيف أصبح اسم مدينة قديمة عنواناً لكتاب حقق انتشاراً واسعاً، بينما كان تحديد الموقع نفسه غير صحيح؟

لا أستطيع أن أعد هذا دليلاً على التزوير المتعمد، لأن الخطأ في تحديد المواقع أمر معروف في تاريخ الاكتشافات الأثرية.

لكن الواقعة تكشف أن الكتاب الذي قدم للجمهور بوصفه اكتشافاً لنينوى كان يعتمد على تفسير جغرافي لم يثبت بعد.

وهذا يدفعني إلى دراسة درجة اليقين التي كانت تصاحب أسماء الملوك والشعوب الواردة في الكتاب نفسه.

ثانياً: الوثيقة التي كتبها لايارد سنة 1851

من أهم الوثائق التي وجدتها مقدمة كتبها لايارد في أيلول سنة 1851 للطبعة المختصرة الأولى من كتابه نينوى وآثارها.

وقد احتُفظ بنص هذه المقدمة في طبعة لاحقة صدرت سنة 1867.

تتضمن المقدمة اعترافاً بالغ الأهمية.

فلايارد أعلن أنه لا يزال يميل إلى الاعتقاد بأن المواقع الأثرية التي جرى استكشافها تمثل نطاق نينوى القديمة.

ثم ذكر أنه ما زال ينسب الآثار المتأخرة إلى الملوك المعروفين من الكتاب المقدس، ومن بينهم شلمنصر وسنحاريب وأسرحدون.

لكن اللافت أنه أضاف أن نتائج محاولات فك النقوش لم تكن، في ذلك الوقت، مؤكدة بالقدر الذي يسمح باستخدام أسماء فعلية لبعض الملوك الأقدم.

إنني أريد الوقوف أمام هذه العبارة طويلاً.

فهي تميز بين موقفه من أسماء الملوك المتأخرين وموقفه من أسماء الملوك الأقدم.

كان مستعداً للاستمرار في استخدام أسماء ملكية معروفة من الروايات التوراتية لبعض الآثار، بينما أقر بعدم كفاية القراءات لتحديد أسماء ملوك آخرين.

لكن السؤال الذي ينبغي طرحه هو: هل كانت أسماء الملوك المتأخرين قد تأكدت بالفعل من النقوش المستقلة، أم أن بعضها ظل مرتبطاً بمطابقات تاريخية مأخوذة من المصادر القديمة؟

لا أريد أن أجيب عن هذا السؤال بتخمين مضاد، وإنما سأعود إلى النقوش التي كان يعتمد عليها.

وما أستطيع إثباته هنا أن لايارد نفسه أقر بعدم اكتمال قراءة بعض الأسماء، في الوقت الذي كان يواصل فيه استخدام أسماء معروفة من المصادر التوراتية.

هذه هي القضية التي تستحق التحقيق.

ثالثاً: ماذا تغير بين سنة 1849 وسنة 1853؟

في مقدمة كتابه الصادر سنة 1853 أعلن لايارد أن تقدماً كبيراً تحقق في فك الكتابة المسمارية منذ نشر كتابه الأول.

ونسب هذا التقدم بصورة أساسية إلى هنري رولنسون وإدوارد هينكس.

كما أوضح أن بعض النظريات والاستنتاجات المبكرة كانت متسرعة، وأن أصحابها تراجعوا عنها بعد ظهور نتائج جديدة.

إن هذا الاعتراف مهم، لأنه يؤكد أن عملية تفسير النصوص لم تكن قد وصلت إلى حالة نهائية ثابتة.

فخلال أربع سنوات تقريباً تغيرت معلومات مهمة عن أسماء الملوك والتسلسل التاريخي.

ومع ذلك، كانت الكتب تنتشر، وكانت التفسيرات تدخل إلى الثقافة الأوروبية.

وهنا أطرح السؤال التالي.

هل كان القارئ الأوروبي يميز بين الاسم الذي ثبتت قراءته وبين الاسم الذي لا يزال موضع خلاف؟

أم أن ظهور الاسم في كتاب مشهور كان يمنحه سلطة أكبر من مقدار الأدلة المتاحة لتفسيره؟

رابعاً: رولنسون وهينكس يختلفان في الاسم نفسه

هذه إحدى أهم النتائج التي وصلت إليها أثناء قراءة الفصل السادس والعشرين من كتاب لايارد الصادر سنة 1853.

ففي هذا الفصل وضع المؤلف جدولاً لأسماء الملوك المستخرجة من النقوش، وأورد قراءات هنري رولنسون وإدوارد هينكس بصورة منفصلة.

وقد اعترف الجدول نفسه بأن بعض القراءات كانت تخمينية.

ومن الأمثلة اللافتة اسم الملك الذي نُسب إليه القصر الشمالي الغربي في نمرود.

فقد قدم رولنسون قراءة تربطه باسم سردانابالوس.

أما هينكس فقدم له قراءة مختلفة، هي آشوراخبال، كما نُقلت في الكتاب.

وفي موضع آخر ذكر لايارد أن رولنسون اقترح في مرحلة سابقة قراءة أخرى، ثم عدل عنها.

وهنا أجد أمامي ثلاث حقائق.

الأولى أن الباحثين لم يكونوا متفقين على قراءة الاسم.

والثانية أن بعض القراءات كانت تتغير خلال مدة قصيرة.

والثالثة أن إحدى القراءات ربطت النقش باسم معروف من الروايات اليونانية القديمة.

لكن وجود اسم منقول عن مصدر يوناني لا يثبت أن الباحث اختاره بقصد التضليل.

ما أريد معرفته هو لماذا اقترح تلك القراءة، وما العلامات المسمارية التي اعتمد عليها، ولماذا اختلف معه هينكس.

فإذا عدت إلى النقش نفسه، يمكنني أن أقارن القيم الصوتية التي استخدمها كل منهما.

وهنا تبدأ المحاكمة العلمية الحقيقية.

خامساً: من سردانابالوس إلى آشور ناصر بال

تتيح الدراسات الحديثة تحديد صاحب القصر الشمالي الغربي في نمرود بوصفه الملك آشور ناصر بال الثاني، الذي حكم بين سنتي 883 و859 قبل الميلاد، وفق التسلسل الزمني المعتمد اليوم.

أما جدول لايارد سنة 1853 فقد قدم للقصر قراءة رولنسون باسم سردانابالوس الأول، وقراءة هينكس بصيغة آشوراخبال.

ووضع تاريخاً تقديرياً يقارب سنة 930 قبل الميلاد.

وهذا الاختلاف يستحق الدراسة من ناحيتين.

الأولى تتعلق بالاسم، والثانية بالتاريخ.

فالفارق بين سنة 930 قبل الميلاد وبداية حكم الملك وفق التسلسل الزمني الحديث يبلغ نحو نصف قرن.

كما أن صيغة آشوراخبال أقرب إلى بعض عناصر الاسم الأكادي من سردانابالوس، لكنها ليست مطابقة للصيغة العلمية المستخدمة اليوم.

ومن الضروري هنا عدم الخلط بين اختلاف النقل الصوتي وتبديل هوية الشخص التاريخي.

فقد يكون الاسم القديم منقولاً بصورة غير دقيقة، بينما تنجح الأدلة الأخرى في تحديد الملك.

ولذلك سأبحث في النص الملكي الأصلي، وفي كيفية قراءة العلامات التي تمثل اسم الملك، ثم في الأدلة التي اعتمدت لتحديد سنوات حكمه.

سادساً: المسلة السوداء واسم ملكها

تقدم المسلة السوداء المكتشفة في نمرود مثالاً آخر على تطور القراءات.

فقد نسبها لايارد إلى ابن الملك الذي ارتبط بالقصر الشمالي الغربي.

لكن رولنسون وهينكس قدما صيغتين مختلفتين لاسم صاحب المسلة.

فقد وردت في كتاب سنة 1853 قراءة رولنسون بصيغتي تيمنبار وديفانوبارا، بينما قدم هينكس صيغة ديفانوبار.

أما الدراسات الحديثة فتحدد صاحب المسلة بأنه شلمنصر الثالث، الذي حكم بين سنتي 858 و824 قبل الميلاد.

وقد وضع جدول لايارد سنة تقريبية هي 900 قبل الميلاد لهذا الملك.

هنا أرى أن القضية ليست مجرد اختلاف بين تهجئتين.

إننا أمام قراءة اسم تغيرت بصورة كبيرة خلال تطور البحث اللغوي.

لكن السؤال الذي يجب أن أطرحه هو: ما الأسباب التي دفعت الباحثين إلى تعديل القراءة؟

هل تغير فهمهم للقيم الصوتية للعلامات؟

هل اكتشفوا نصوصاً أخرى تحمل الاسم نفسه؟

هل ساعدت الأنساب الملكية في تحديد الشخص؟

أم أن المطابقات مع المصادر التاريخية الخارجية أدت دوراً في ذلك؟

سأعتمد في الإجابة على نسخ النصوص الأصلية المنشورة في المدونات الأكادية الحديثة، لا على التشابه الشكلي بين الأسماء وحده.

سابعاً: الملوك الذين حُددوا بأسماء غير مؤكدة

يكشف جدول لايارد عن حالات أخرى لا تقل أهمية.

فقد ظهرت أسماء مثل أدرملك الأول وأدرملك الثاني، وشمس أدار، وبلداسي، وآشوركيش، وغيرها من القراءات التي كان بعضها مصحوباً بعلامات استفهام أو ملاحظات تفيد عدم اليقين.

كما ورد اسم ملك مع احتمال أن يكون بول أو تجلات بلاصر.

وهذه الأمثلة تكشف أن التسلسل الملكي الذي قدمه الكتاب لم يكن قد وصل إلى صورته النهائية.

لقد كان الباحثون يحاولون بناء تاريخ طويل اعتماداً على مجموعة من النقوش التي لم يكن فهمها قد اكتمل.

وأنا لا أعتبر هذه المحاولات باطلة لمجرد أنها تغيرت.

لكنني أرفض أن تُعرض القراءات الأولى على أنها كانت منذ البداية حقائق مستقرة.

فالوثائق الأصلية نفسها تثبت أن أصحابها كانوا مختلفين، وأن بعضهم تردد في اعتماد أسماء معينة.

وهذا يعني أن تاريخ تطور القراءة يجب أن يكون جزءاً من دراسة الأسماء الملكية، لا أن يُحذف من الرواية التاريخية.

ثامناً: أين يظهر تأثير الرواية التوراتية؟

في الفصل السادس والعشرين من كتاب سنة 1853، وضع لايارد جدولاً آخر لأسماء الملوك والمدن والبلدان المذكورة في العهد القديم، التي رأى أن لها مقابلات في النقوش المسمارية.

وتضمن الجدول أسماء ملوك وشخصيات ومدن ومناطق جغرافية.

إن تخصيص جدول مستقل لهذه المطابقات يثبت أن العلاقة بين النقوش والرواية التوراتية كانت موضوعاً رئيسياً في عرض نتائج الاكتشافات.

ولذلك لا أحتاج إلى افتراض أن المؤلف كان يخفي هذا الاهتمام.

فهو معلن داخل الكتاب نفسه.

لكن تبقى مسألة أخرى ينبغي التحقيق فيها.

هل كانت كل مطابقة قائمة على قراءة مسمارية مستقلة، أم أن بعضها اعتمد على تشابه الأسماء أو على تفسير تاريخي سابق؟

إن مجرد ظهور اسم في التوراة وفي نقش مسماري لا يكفي وحده للحكم على العلاقة بينهما.

فقد توجد اختلافات لغوية طبيعية بين الصيغ، وقد توجد أسماء متشابهة لأشخاص مختلفين.

ولذلك يجب فحص كل حالة بصورة مستقلة.

تاسعاً: سنحاريب والنقش الذي اكتُشف في قوينجق

من أهم الحالات التي سأدرسها اسم الملك المعروف باسم سنحاريب.

فقد اكتشف لايارد في قوينجق نقوشاً ومنحوتات مرتبطة بحملات ملكية.

وذكر في كتابه أن إدوارد هينكس كان من أوائل من تعرفوا إلى اسم هذا الملك ضمن النقوش المرتبطة بالموقع.

ثم أشار إلى إعلان رولنسون سنة 1851 العثور على تفاصيل تاريخية اعتُبرت مؤيدة لهذه المطابقة.

وكانت منحوتات حصار لخيش من أبرز المكتشفات التي ارتبطت بالتفسير التوراتي.

وصف لايارد هذه المشاهد بوصفها دليلاً على حدث معروف من المصادر القديمة، وربطها باسم سنحاريب.

لكنني أريد أن أبدأ من النص المسماري المحفور فوق المشهد.

هل يذكر اسم الملك؟

وهل يذكر اسم المدينة؟

وما القراءة الصوتية الدقيقة لهذين الاسمين؟

وما الجزء الذي جاء من النص نفسه، وما الجزء الذي أضافه الباحث من المقارنة بالمصادر الأخرى؟

هذه الأسئلة ضرورية لأن النقش والحدث التاريخي والرواية الدينية ليست شيئاً واحداً.

ولا يجوز أن يحل أحدها محل الآخر دون بيان الدليل.

عاشراً: القراءة المسمارية والاسم المتداول

إن أسماء الملوك القديمة مرت بمراحل متعددة قبل وصولها إلى الكتب العربية والأوروبية الحديثة.

فقد تكون لدينا كتابة مسمارية أكادية، ثم صيغة في مصدر يوناني، وصيغة أخرى في نص توراتي، ثم نقل عربي متأخر.

ولا يلزم أن تتطابق هذه الصيغ حرفياً.

لذلك سألتزم في بحثي بفصل أربعة عناصر.

العلامات الأصلية المكتوبة على الأثر.

النقل العلمي لهذه العلامات.

القراءة الصوتية المقترحة للاسم بالأكادية.

الصيغ التاريخية التي ظهرت في اللغات الأخرى.

وبهذه الطريقة يمكن للقارئ أن يرى بنفسه موضع الاختلاف.

أما الاعتماد على الاسم العربي الشائع وحده، ثم الحكم على النقش بناء عليه، فلن يكون كافياً.

الحادي عشر: النصوص المتكررة وأهمية المقارنة

هناك مسألة مهمة تتعلق بالنقش الملكي الذي تكرر على ألواح كثيرة في قصر نمرود الشمالي الغربي.

تذكر مدونة نمرود الأكاديمية أن هذا النص كان يتكون من اثنين وعشرين سطراً، وأن نسخاً عديدة منه نُقشت على الألواح الحجرية.

وقد عُرفت أكثر من أربعمئة نسخة من هذا النقش.

وهذا العدد الكبير يمثل فرصة مهمة لفحص القراءة.

فإذا كانت علامة مكسورة في نسخة، فقد تكون محفوظة في نسخة أخرى.

وإذا اختلفت نسختان، يستطيع الباحث مقارنة مواضع الاختلاف وتحديد طبيعتها.

وهنا تتضح نقطة جوهرية.

لا يجوز أن نرفض قراءة نص ملكي كامل استناداً إلى اختلاف في نقل اسم واحد دون فحص النسخ الأخرى التي تحتوي على الاسم نفسه.

كما لا يجوز أن نقبل قراءة لمجرد تكرارها في الكتب الحديثة.

فالعودة إلى الألواح الأصلية ونسخها المتعددة هي الطريق الذي يسمح بالتحقق.

الثاني عشر: وثيقة سنة 1867 وتغيير بعض الآراء

لم تتوقف مراجعات لايارد عند سنة 1853.

ففي طبعة مختصرة راجعها بنفسه سنة 1867، أعلن أن الاكتشافات اللاحقة والتقدم في تفسير النقوش المسمارية مكناه من تعديل بعض آرائه السابقة.

وهذا اعتراف صريح آخر بأن أعماله الأولى لم تكن نهائية.

ومن هنا تبرز أهمية المقارنة بين الطبعات المختلفة.

فقد نجد رأياً في طبعة سنة 1849، ثم تفسيراً معدلاً في سنة 1853، ثم مراجعة أخرى في سنة 1867.

وهذه التغييرات يجب أن تُعرض أمام القارئ مع تواريخها.

ولا ينبغي أن تؤخذ عبارة من كتاب قديم ويُفترض أنها كانت آخر موقف لصاحبها.

وفي الوقت نفسه، فإن التصحيح اللاحق لا يمحو أثر التفسير الأول الذي انتشر في الكتب والمجلات قبل تعديله.

ولهذا سأبحث في تاريخ انتشار كل قراءة، وكيف استُقبلت، ومتى بدأ تعديلها.

الثالث عشر: لماذا أعود إلى ألغاز إنجلترا وفرنسا؟

أعود هنا إلى القضية التي دفعتني إلى تأليف هذا الكتاب.

لقد عرفت بريطانيا أحجار ستونهنج وأفبري ونقوشاً حجرية أخرى قبل رحلات لايارد.

وعرفت فرنسا أحجار كارناك وغافرِينيس، وكانت بعض نقوشها معروفة ومدروسة خلال القرن التاسع عشر.

وقد بقيت معاني العديد من تلك العلامات موضع خلاف.

وفي المقابل، حصلت بعثات بلاد الرافدين على دعم حكومي ودبلوماسي ومتحفي.

وهنا أطرح سؤالي مجدداً.

إذا كان في بيتي تاريخ لم أفهم جميع أسراره، فلماذا أتوجه إلى أرض بعيدة وأجعل تفسير تاريخها مشروعاً يحظى بذلك الدعم والاهتمام؟

إنني لا أقول إن دراسة الحضارات الأخرى أمر غير مشروع.

لكنني أريد معرفة لماذا اختيرت بلاد الرافدين تحديداً، وما دور التوقعات الدينية والمنافسة السياسية وجمع التحف في تشكيل تلك الأولويات.

فقد أثبتت الوثائق التي تناولتها في الفصول السابقة أن هذه العوامل كانت حاضرة بدرجات مختلفة.

أما مسألة التدليس المتعمد، فلا يمكن إثباتها من مجرد السفر أو التمويل أو اختلاف القراءة.

بل تحتاج إلى دليل يثبت أن الباحث عرف القراءة الصحيحة ثم اختار مخالفتها.

الرابع عشر: هل كان لايارد مجرد ناقل لقراءات الآخرين؟

من خلال كتبه يتضح أن لايارد اعتمد في مسائل لغوية مهمة على رولنسون وهينكس.

لكنه لم يكن مجرد ناسخ آلي لأعمالهما.

فقد قدم تفسيرات جغرافية وتاريخية للمواقع، وربط بعض المشاهد والنقوش بمعلومات مأخوذة من المصادر القديمة.

لذلك يجب أن أفصل بين مسؤولية صاحب القراءة ومسؤولية من استخدمها في بناء تفسير تاريخي.

فإذا قدم رولنسون قراءة معينة، ثم استخدمها لايارد لتحديد موقع أو حدث، فإن التحقيق يجب أن يدرس المرحلتين.

أولاً، هل كانت القراءة اللغوية صحيحة؟

وثانياً، هل كان الاستنتاج التاريخي الذي بني عليها صحيحاً؟

وقد تكون الإجابة مختلفة في كل مرحلة.

وهذا التمييز ضروري حتى لا أنسب إلى أحدهم قراءة لم يقدمها، أو تفسيراً لم يكن مسؤولاً عنه.

الخامس عشر: ماذا تعني اختلافات أسماء الملوك للتاريخ الكوردي؟

إن أهمية هذه القضية في بحثي لا تقتصر على أسماء الملوك المعروفة.

فبلاد الرافدين وجبال زاغروس وشمال سوريا والأناضول شهدت تاريخاً متداخلاً لشعوب وممالك متعددة.

ومن بينها الحوريون والميتانيون والميديون والكوتيون واللولبيون.

وقد وردت أسماء بعض هذه المجتمعات في نقوش ملكية تتحدث عن الحروب والحملات والحدود والجزية.

وإذا تغير تفسير اسم مدينة أو بلاد أو شعب في نص قديم، فقد يتغير معه فهمنا للجغرافيا السياسية في فترة معينة.

لكن ذلك لا يعني أن كل تغيير في قراءة اسم ملك يؤدي بالضرورة إلى تغيير هوية سكان المنطقة.

إن دراسة التاريخ الكوردي القديم تحتاج إلى أكثر من مطابقة اسم باسم.

فهي تتطلب تحقيقاً في الاستمرارية السكانية واللغات والجغرافيا والمصادر المعاصرة.

وأرى أن من واجبي مراجعة التفسيرات التي قدمها الباحثون الأوائل عن مناطق الشعوب القديمة، ومعرفة مقدار ما اعتمدت عليه من أدلة مباشرة.

السادس عشر: ما الذي أثبتته المقارنة حتى الآن؟

بعد مراجعة مؤلفات لايارد، أستطيع تسجيل مجموعة من النتائج.

لقد ثبت أن كتابه الأول حمل اسم نينوى، رغم أن معظم مكتشفاته جاءت من نمرود التي حُددت لاحقاً بوصفها مدينة أخرى.

وثبت أن لايارد أقر سنة 1851 بعدم كفاية القراءات لتحديد أسماء بعض الملوك القدماء.

وثبت أن رولنسون وهينكس قدما قراءات مختلفة لأسماء ملكية عديدة.

وثبت أن جدول سنة 1853 تضمن أسماء وتواريخ تخمينية تغير بعضها مع تقدم الدراسات.

وثبت كذلك أن لايارد خصص جانباً من كتابه لمقارنة الأسماء والنقوش بالمصادر التوراتية.

لكن هذه النتائج لا تثبت حتى الآن أن الرجال الثلاثة اتفقوا على تزوير التاريخ.

إنها تثبت وجود قراءات أولية غير مستقرة، وتفسيرات تأثرت بمصادر معروفة مسبقاً، ومسار علمي شهد مراجعات وتصحيحات.

أما إثبات القصد بالتدليس فيتطلب الانتقال إلى مراسلاتهم ومسوّداتهم وأعمالهم اللغوية التفصيلية.

السابع عشر: وثيقة مهمة يجب ألا تُنسى

أعتبر جدول الأسماء الملكية المنشور في الفصل السادس والعشرين من كتاب لايارد سنة 1853 إحدى أهم الوثائق التي سأحتفظ بها في هذا التحقيق.

فهو يضع قراءتي رولنسون وهينكس جنباً إلى جنب.

ويسمح لنا بتحديد أسماء اختلفا في قراءتها، وأخرى لم يستطيعا قراءتها بثقة.

كما يتضمن التواريخ التقديرية التي اعتمدها الباحثون آنذاك.

وسأقارن هذا الجدول بمدونات النقوش الملكية الأكادية الحديثة.

لن أكتفي بالبحث عن اختلاف الاسم، بل سأدرس أيضاً طريقة قراءة العلامات وأدلة النسب والتسلسل الزمني.

وعندما يظهر اختلاف كبير، سأبحث عن أول وثيقة أو اكتشاف أدى إلى تغييره.

وبهذه الطريقة يمكن بناء تاريخ موثق لتطور كل قراءة.

خاتمة الفصل السادس

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن الفرق بين اكتشاف الأثر وتفسيره.

ووصلت إلى وثائق تكشف أن بعض الأسماء الملكية لم تكن قد استقرت قراءتها عندما بدأت الكتب الأوروبية تقدم تاريخ بلاد الرافدين للجمهور.

وقد رأيت كيف تغير تحديد موقع نينوى، وكيف اختلف رولنسون وهينكس في قراءة بعض الأسماء، وكيف اعترف لايارد بأن التقدم في فك المسمارية دفعه إلى مراجعة آرائه.

كما وجدت حضوراً واضحاً للمقارنات التوراتية في عرض نتائج الاكتشافات.

لكنني أريد أن أذهب إلى المرحلة التالية من التحقيق.

لماذا قرأ رولنسون اسماً بطريقة معينة بينما قرأه هينكس بطريقة أخرى؟

وما العلامات التي اعتمدها كل منهما؟

ومن أين جاءت الأسماء التي استخدمت في المقارنات التوراتية؟

وهل كانت بعض المطابقات التاريخية أقوى من الأدلة اللغوية التي استندت إليها؟

هذه الأسئلة ستقودني إلى فتح ملف هنري رولنسون بصورة مستقلة.

أما السؤال الذي بدأت منه هذا الكتاب، فسوف يظل حاضراً.

نجار وبابه مكسور.

ففي الوقت الذي بقيت فيه رموز وآثار قديمة في إنجلترا وفرنسا دون تفسير نهائي، أصبحت دراسة تاريخ بلاد الرافدين مشروعاً أوروبياً كبيراً، وتحوّلت قراءات الباحثين الأوائل إلى مراجع أثرت في كتابة تاريخ المنطقة.

وأرى أن الطريق إلى إعادة تقييم ذلك التاريخ يبدأ بإخضاع تلك القراءات للفحص العلمي نفسه الذي يُطلب من أي باحث معاصر.

فلايارد ليس فوق النقد، ورولنسون ليس فوق النقد، وهينكس ليس فوق النقد.

كما أن أية أطروحة جديدة، بما فيها أطروحتي، يجب أن تخضع للوثيقة الأصلية.

إنني لا أريد استبدال يقين قديم بيقين جديد لا يستند إلى دليل.

بل أريد أن تعود الأحجار إلى الكلام من خلال نصوصها، وأن يعرف القارئ الفرق بين العلامة التي تركها الإنسان القديم والتفسير الذي وضعه الباحث الحديث.

محاكمة من زوّر التاريخ

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

الفصل السابع

هنري رولنسون ونقش بيستون

من الضابط البريطاني إلى أحد أشهر قارئي النقوش المسمارية

مقدمة الفصل

عندما بدأت التحقيق في تاريخ قراءة النقوش المسمارية، وجدت أن اسم هنري رولنسون يظهر في معظم المؤلفات التي تتناول اكتشاف الكتابات القديمة في بلاد الرافدين وإيران.

وقد قدمته كتب كثيرة باعتباره أحد الرجال الذين فتحوا أبواب التاريخ القديم أمام العالم الحديث.

لكنني لا أريد أن أبدأ من الشهرة التي اكتسبها الرجل، وإنما من الوثائق التي تكشف حقيقة أعماله.

من كان هنري رولنسون؟

وما المؤهلات التي امتلكها قبل دخوله ميدان دراسة النقوش؟

وكيف وصل ضابط بريطاني يعمل في خدمة المصالح العسكرية والسياسية إلى جبل بيستون في منطقة زاغروس؟

ومن الذي سبقه إلى دراسة الكتابات الفارسية القديمة؟

وهل كان هو أول من استطاع قراءة أسماء الملوك؟

وهل اعتمد في تفسيراته على العلامات الأصلية وحدها، أم استعان بأسماء معروفة من الروايات اليونانية والتاريخية السابقة؟

هذه الأسئلة تمثل نقطة البداية في التحقيق.

وأعود هنا إلى السؤال الذي اخترته محوراً لكتابي.

إذا كانت بريطانيا وفرنسا تمتلكان أحجاراً ونقوشاً قديمة لم تُفهم جميع معانيها، فلماذا توجه بعض رجالهما إلى جبال زاغروس وبلاد الرافدين بحثاً عن نقوش أخرى؟

ولماذا أصبحت القراءات التي قدموها هناك جزءاً من الأساس الذي بُنيت عليه كتب التاريخ الحديثة؟

إنني لا أرفض الاستعانة بعالم أجنبي في دراسة التاريخ، وإنما أرفض التسليم بأن شهرته تغني عن فحص أدلته.

أولاً: من هو هنري رولنسون؟

ولد هنري كريزويك رولنسون في الحادي عشر من نيسان سنة 1810 في مقاطعة أوكسفوردشير البريطانية.

وفي سنة 1827، وكان في السابعة عشرة من عمره، سافر إلى الهند ليلتحق بالجيش التابع لشركة الهند الشرقية البريطانية.

لم يبدأ حياته أستاذاً في جامعة متخصصة في اللغات القديمة، وإنما بدأ ضابطاً في مؤسسة عسكرية كانت تؤدي دوراً رئيسياً في التوسع البريطاني في آسيا.

وقد أظهر اهتماماً بتعلم اللغات، ولا سيما الفارسية.

وفي سنة 1833 أرسل ضمن مجموعة من الضباط البريطانيين إلى إيران للمساعدة في تنظيم الجيش الإيراني وتدريبه.

وهنا بدأت المرحلة التي ستجعله معروفاً في تاريخ الدراسات المسمارية.

إن وجوده في إيران لم يكن نتيجة بعثة أثرية مستقلة، وإنما جاء في إطار مهمة عسكرية.

وهذه حقيقة أجدها ضرورية لفهم الظروف التي أحاطت بأبحاثه.

فالرجل الذي سيقرأ نقشاً من أهم نقوش العالم القديم كان يؤدي في الوقت نفسه مهام ترتبط بالعلاقات السياسية والعسكرية البريطانية.

ثانياً: زاغروس، الأرض التي حملت النقش

يقع نقش بيستون في محافظة كرمانشاه غربي إيران، على أحد الطرق التاريخية التي كانت تصل الهضبة الإيرانية ببلاد الرافدين.

وهذه المنطقة جزء من المجال الجغرافي الواسع لجبال زاغروس، الذي ارتبط بتاريخ شعوب وممالك متعددة.

وقد عرفت المنطقة آثاراً تعود إلى فترات تاريخية مختلفة، من بينها العصور الميدية والأخمينية والفرثية والساسانية.

لكنني أميز بين التاريخ الطويل للمنطقة وبين نسب كل أثر فيها إلى سكانها المعاصرين.

فوجود نقش أخميني في منطقة يعيش فيها الكورد اليوم لا يعني أن كاتب النقش كان كوردياً، كما أن موقعه الجغرافي لا يلغي أهمية المنطقة في دراسة التاريخ القديم لزاغروس.

إن ما يهمني هو أن هذا النقش أصبح واحداً من أهم النصوص التي اعتمد عليها الباحثون الأوروبيون في إعادة قراءة تاريخ الممالك القديمة.

وقد نُحت بأمر الملك داريوس الأول نحو سنة 521 قبل الميلاد، احتفاءً بتثبيت سلطته وانتصاراته على منافسيه.

ويقع النقش على ارتفاع يقارب ستين متراً فوق السهل، وتحيط به منحوتات تصور الملك وشخصيات مقيدة.

وهذا الارتفاع جعل الوصول إلى النصوص ونسخها عملاً صعباً.

ثالثاً: نقش بثلاث لغات

يتكون نقش بيستون من ثلاث نسخ لغوية رئيسية.

النسخة الفارسية القديمة.

النسخة العيلامية.

النسخة البابلية المكتوبة باللغة الأكادية.

وهذه نقطة أعتبرها أساسية في التحقيق.

فالنقوش الثلاثة ليست ثلاثة نصوص بلغة واحدة، وإنما ثلاث نسخ بلغات مختلفة، استخدمت أنظمة كتابة مسمارية متمايزة.

وقد أتاحت هذه الحقيقة للباحثين مقارنة أسماء الملوك والأماكن والأحداث بين النصوص.

لكن الاختلاف بين اللغات يعني أيضاً أن قراءة إحداها لا تؤدي تلقائياً إلى معرفة جميع العلامات والقواعد المستخدمة في الأخرى.

وما حدث في القرن التاسع عشر كان عملية طويلة من الدراسة والمقارنة والتصحيح، شارك فيها باحثون من بلدان متعددة.

لذلك فإن نسبة فك الكتابة المسمارية بكاملها إلى رجل واحد تبسيط لا يعكس التاريخ الفعلي لتطور هذا العلم.

رابعاً: الرجل الذي سبق رولنسون بأكثر من ثلاثين عاماً

هنا وصلت إلى أول وثيقة مهمة في ملف رولنسون.

في الرابع من أيلول سنة 1802، قدم الباحث الألماني جورج فريدريش غروتيفند نتائج محاولته قراءة الكتابات الفارسية القديمة إلى أكاديمية العلوم في غوتنغن.

وكان ذلك قبل ولادة رولنسون بثماني سنوات.

وقد اعتمد غروتيفند على نقوش فارسية قديمة من برسبوليس، وعلى مقارنة تراكيب الألقاب الملكية وأسماء الحكام المعروفة من المصادر التاريخية.

واستطاع تحديد قيم صوتية تقريبية لعدد من العلامات، والتعرف على عناصر من أسماء الملوك وألقابهم.

ولم يكن قد فك اللغة بصورة كاملة.

لكن عمله وضع أساساً مهماً للدراسات اللاحقة.

وهنا أطرح سؤالاً.

إذا كانت المحاولات الناجحة الأولى قد بدأت سنة 1802، فلماذا تقدم بعض الروايات التاريخية رولنسون أحياناً بصورة توحي بأنه بدأ عملية فك الكتابة الفارسية القديمة من الصفر؟

إنني لا أنكر أهمية ما أنجزه، لكنني أطالب بإعطاء كل باحث دوره الحقيقي.

فالعلم لا يبدأ دائماً باسم الشخص الذي أصبح أكثر شهرة من غيره.

خامساً: الباحثون الذين سبقوه وساعدوه

لم يقتصر العمل المبكر على غروتيفند.

فقد ساهم الباحث الدنماركي راسموس راسك في تحسين فهم بعض العلامات والخصائص النحوية للفارسية القديمة.

وفي سنة 1826 قدم ملاحظات ساعدت في قراءة بعض الأصوات والتراكيب.

كما قدم المستشرق الفرنسي أوجين بورنوف دراسات مهمة في اللغة الأفستية، أفادت الباحثين الذين حاولوا تفسير الفارسية القديمة.

أما الباحث كريستيان لاسن فقد طور القراءات السابقة، وقدم تفسيرات أصبحت جزءاً من النقاش العلمي الذي شارك فيه رولنسون.

إنني أعتبر هذه المعلومات ضرورية، لأنها تكشف أن قراءة الكتابات القديمة لم تكن مغامرة معزولة قام بها رجل واحد على سفح جبل.

لقد سبقته أبحاث لغوية، ووصلته دراسات وملاحظات، وشارك في النقاش علماء متعددون.

وإذا أردنا كتابة التاريخ بصورة دقيقة، فلا يجوز حذف تلك المساهمات.

سادساً: هل كان رولنسون يعرف أعمال غروتيفند؟

هذا السؤال مهم لأن بعض الروايات الشعبية تصف رولنسون وكأنه توصل إلى القراءة مستقلاً تماماً عن الباحثين الآخرين.

لكن دراسة نشرها الباحث بيتر دانيلز في دائرة المعارف الإيرانية كشفت تفاصيل أكثر دقة.

فقد أقر رولنسون بمعرفته السابقة بأن غروتيفند استطاع قراءة بعض أسماء الملوك الأخمينيين.

كما ذكر أنه اطلع على أحد منشورات غروتيفند خلال وجوده في طهران سنة 1836.

واستفاد لاحقاً من نتائج بورنوف ولاسن.

وتوضح الدراسة أن رولنسون أقر بأن باحثين أوروبيين سبقوه في بعض النتائج، رغم تأكيده أن جانباً من عمله أُنجز بصورة مستقلة.

هذه التفاصيل لا تثبت أنه سرق أبحاث الآخرين.

لكنها تسمح لنا برفض التصوير الذي ينسب جميع مراحل القراءة إلى جهوده الشخصية وحدها.

وسأبحث لاحقاً في المراسلات الأصلية لمعرفة توقيت وصول الدراسات إليه، وما الذي كان قد توصل إليه قبل الاطلاع عليها.

سابعاً: متى نسخ رولنسون نقش بيستون؟

تتكرر في بعض المؤلفات رواية مفادها أن رولنسون بدأ نسخ نقش بيستون سنة 1835.

لكن الدراسة التفصيلية التي نشرها كيث كاثكارت في مجلة المكتبة الرقمية للنصوص المسمارية تميز بين الأحداث بصورة أدق.

ففي سنة 1835 نسخ رولنسون نقوشاً فارسية قديمة على جبل ألوند بالقرب من همدان.

أما العمل المباشر على نقش بيستون، فقد بدأ بصورة أساسية خلال سنتي 1836 و1837.

وفي سنة 1844 عاد إلى الموقع لاستكمال النسخ وإعداد طبعات ورقية لأجزاء من النقوش.

ثم استأنف أعماله المتعلقة بالنص البابلي سنة 1847.

إنني أرى أن هذا التصحيح الزمني مهم.

فالتاريخ العلمي لا يكتب من خلال حكاية مشهورة تتكرر في الكتب، وإنما من خلال تحديد الوثائق والأيام والأعمال المنجزة في كل مرحلة.

ثامناً: الشاب الكوردي الذي صعد إلى النقش

هذه من أهم الوقائع التي وجدتها في ملف رولنسون، وأرى أنها تستحق مكانة خاصة في كتابي.

في سنة 1847، عندما حاول رولنسون الحصول على نسخة من النص البابلي الموجود في موضع مرتفع وخطير على الصخرة، واجه صعوبة كبيرة في الوصول إليه.

وكان قد استطاع نسخ أجزاء من الكتابة من مسافة بعيدة باستخدام منظار، لكنه احتاج إلى طبعة ورقية تلتقط العلامات مباشرة.

وتذكر روايته أن أحد الشبان الكورد عرض عليه المساعدة مقابل مكافأة.

تمكن الشاب من الصعود بين شقوق الصخور، وثبت أوتاداً وحبالاً، ثم صنع موضعاً معلقاً يسمح له بالتحرك أمام النقش.

ومن هناك استطاع إعداد طبعات ورقية للكتابة البابلية تحت توجيه رولنسون.

وقد استغرقت العملية أياماً من العمل المحفوف بالمخاطر.

إنني أرى أن هذه القصة تستحق أن تُقرأ بعناية.

فالوثائق التي احتفظت باسم الضابط البريطاني لم تحفظ اسم الشاب الكوردي الذي خاطر بحياته للوصول إلى الكتابة.

وقد وصفه رولنسون في لغته الإنجليزية بعبارة تحمل نظرة استعلائية شائعة في بعض كتابات الرحالة الأوروبيين في القرن التاسع عشر.

لكن هذا الشاب لم يكن مجرد شخص وقف بجانب المنقب.

لقد أدى عملاً عملياً ضرورياً للحصول على النسخة الورقية للنص.

وهنا أطرح سؤالاً.

لماذا نعرف اسم من نشر الدراسة، بينما لا نعرف اسم من صعد إلى الصخرة وأعد النسخة التي استفاد منها الباحث؟

وما عدد الأشخاص المحليين الذين ساهموا في اكتشاف الآثار ونسخها، ثم اختفت أسماؤهم من الكتب؟

إن هذه القضية لا تتعلق بنفي دور رولنسون، بل بإعادة الاعتبار إلى المساهمات التي جعلت عمله ممكناً.

تاسعاً: رولنسون يكتب اسمه على الصخرة

وجدت في دراسة بيتر دانيلز معلومة أخرى لافتة.

ففي أثناء زيارته للموقع سنة 1844، نسخ رولنسون أجزاء من الكتابة الفارسية القديمة، وأخذ طبعات ورقية لأجزاء أخرى، كما نقش اسمه أسفل الكتابات القديمة.

إن هذه الواقعة موثقة في الدراسة الأكاديمية.

لكنني لا أستطيع أن أعتبرها دليلاً على أنه غيّر النص الأصلي أو زوّره.

فالنقش الذي تركه باسمه يختلف عن النصوص القديمة التي كان يدرسها.

ومع ذلك، فإن وجود توقيع شخصي على موقع أثري قديم يفتح باباً للنقاش حول نظرة المستكشفين في القرن التاسع عشر إلى المعالم التي كانوا يدرسونها.

فالموقع الذي يمثل وثيقة تاريخية عمرها آلاف السنين لم يكن مجرد مساحة يحق للزائر أن يضيف إليها اسمه.

وهذه مسألة تتصل بأخلاقيات التعامل مع التراث الأثري.

عاشراً: ماذا يقول نقش بيستون فعلاً؟

حتى لا يصبح البحث محصوراً في سيرة رولنسون، أعود إلى النص الأصلي.

تبدأ النسخة الفارسية القديمة بتعريف الملك بنفسه.

يقدم نفسه باسم داریاووش، وهو الاسم الفارسي القديم الذي انتقلت منه الصيغ المعروفة باسم داريوس ودارا.

ويذكر أنه الملك العظيم وملك الملوك وملك فارس وملك البلدان.

ثم يقدم نسبه، فيذكر والده فيشتاسبا وجده أرشاما، ويعلن انتسابه إلى الأسرة الأخمينية.

وفي النقل العلمي للفارسية القديمة يظهر اسم الملك بصيغة داریاواوش، ويظهر لقب الملك بصيغة خشايثيا.

إن أهمية هذا المثال تكمن في إمكانية مقارنته بين النسخ الفارسية القديمة والعيلامية والبابلية.

فالاسم مكتوب في النص، ونسب الملك موجود أيضاً.

ولهذا لا يعتمد تحديد هوية صاحب نقش بيستون على رواية يونانية منفردة، وإنما على وثيقة ملكية أصلية تحمل اسمه.

لكن الاسم وحده لا يكفي لقبول جميع الأخبار التي يرويها الملك عن نفسه.

فقد كتب داريوس النص لتقديم تفسيره لأحداث صعوده إلى العرش، ولتبرير قمع الثورات التي واجهها.

وهذا يفرض التعامل معه بوصفه وثيقة سياسية ملكية، وليس سجلاً محايداً لجميع الأطراف.

الحادي عشر: الميديون في نقش بيستون

هذه من أهم القضايا التي أريد أن أتناولها في بحثي.

يذكر نقش بيستون بلاد ميديا، ويتحدث عن تمرد قاده رجل ميدي يدعى فراورتيش.

ويذكر داريوس أن هذا الرجل ادعى الانتساب إلى سلالة الملك كياكسار، المعروف في الصيغة الفارسية القديمة باسم أواخشترَا.

كما يذكر أن فراورتيش أعلن نفسه ملكاً في ميديا.

وترد في النقش أخبار الحملات العسكرية التي أرسلها داريوس ضد المتمردين، وعن المعارك التي جرت في المنطقة.

إنني أعتبر هذه الفقرات مصدراً مهماً لدراسة التاريخ السياسي للميديين بعد قيام السلطة الأخمينية.

لكن ينبغي أن ألاحظ أن هذه المعلومات وردت من وجهة نظر الملك داريوس، الذي وصف خصومه بأنهم كاذبون ومتمردون.

وهذا الوصف جزء من خطاب الملك السياسي.

ولا يعني أن علينا قبول كل أحكامه على خصومه باعتبارها وصفاً موضوعياً.

وإذا أردنا فهم حقيقة الصراع، فيجب مقارنة النقش بمصادر أخرى، ودراسة الظروف التي سمحت بظهور من ادعى الانتساب إلى سلالة كياكسار.

الثاني عشر: هل كانت اللغة العيلامية تسمى ميدية؟

وجدت في تاريخ الدراسات الأولى مسألة لغوية تستحق التحقيق.

ففي القرن التاسع عشر استخدم بعض الباحثين اسم اللغة الميدية للإشارة إلى إحدى النسخ المسمارية الموجودة في النقوش الأخمينية.

لكن الدراسات اللاحقة ميزت هذه اللغة، وأصبحت تُعرف باسم العيلامية.

وقد أدرك رولنسون نفسه أن لغة هذه النسخة تختلف عن الفارسية القديمة، مع أن التسمية الأولى كانت توحي بعلاقتها بالميديين.

ثم استخدم تسمية أخرى هي السكيثية.

وهنا أرى أن تغير التسمية يوضح مدى عدم استقرار بعض التصنيفات اللغوية المبكرة.

لكنني أميز بين أمرين.

الاسم الذي اختاره الباحث الأوروبي للغة لم يكن بالضرورة الاسم الذي استخدمه أصحابها.

كما أن تصحيح تسمية اللغة لا يعني بالضرورة حذف شعب أو اختراع شعب آخر.

إنه قد يعكس تطور المعرفة اللغوية وتصحيح تصنيف سابق.

أما معرفة اللغة التي تكلمها الميديون تاريخياً، فهي قضية أخرى تحتاج إلى مصادر مستقلة، ولا يجوز حسمها بمجرد استعمال الباحثين الأوائل تسمية ميدية لإحدى النسخ المسمارية.

الثالث عشر: هل كان نقش بيستون مفتاحاً وحيداً لفك الكتابة المسمارية؟

كثيراً ما يوصف نقش بيستون بأنه حجر رشيد الخاص بالكتابة المسمارية.

وهذه مقارنة مفهومة من حيث أهمية وجود نصوص بلغات مختلفة.

لكنني وجدت دراسة أكاديمية مهمة منشورة سنة 2011، كتبها الباحث كيث كاثكارت، تراجع هذا الوصف.

وتوضح الدراسة أن النص البابلي الرئيسي في بيستون نُسخ سنة 1847، ولم ينشر إلا في نهاية سنة 1851.

ولذلك لم يؤد دوراً مباشراً في المرحلة الأولى الحاسمة من فك اللغة الأكادية.

فقد كان الباحثون يعملون بالفعل على نصوص أخرى، وحققوا نتائج مهمة قبل نشر النسخة البابلية من بيستون.

وهنا تظهر أمامي مسألة علمية بالغة الأهمية.

إن شهرة نقش بيستون لا تعني أن جميع أنظمة الكتابة المسمارية فُكت بواسطته وحده.

فقد كان للكتابات الفارسية القديمة دور، وللنصوص البابلية الأخرى دور، ولأعمال غروتيفند وهينكس ولاسن وبورنوف وغيرهم أدوار مختلفة.

وهذا لا يقلل من أهمية رولنسون، لكنه يمنعني من قبول الرواية المختصرة التي تنسب إليه جميع مراحل الإنجاز.

الرابع عشر: اختلاف قراءة الفارسية القديمة عن الأكادية

هنا أريد أن أوضح مسألة أساسية للقارئ.

لقد كانت الكتابة الفارسية القديمة تحتوي على عدد محدود نسبياً من العلامات، واستطاع الباحثون تحديد قيمها بمساعدة الأسماء الملكية والتراكيب المتكررة.

أما الكتابة البابلية الأكادية فكانت أكثر تعقيداً.

فقد احتوت على عدد أكبر من العلامات، وكانت العلامة الواحدة قد تحمل أكثر من قراءة.

كما أمكن استخدام بعض العلامات للتعبير عن مقاطع صوتية، واستخدام أخرى بوصفها رموزاً لكلمات كاملة.

ولذلك فإن النجاح في قراءة الفارسية القديمة لا يعني امتلاك القدرة نفسها على قراءة النصوص الأكادية.

وتظهر هذه الحقيقة بوضوح عند دراسة أعمال رولنسون وهينكس.

فقد قدم رولنسون عملاً مهماً في قراءة الفارسية القديمة، لكن تفسيراته الأولى لبعض النصوص البابلية احتوت على أخطاء كبيرة.

وسأبحث في هذه الأخطاء بصورة مستقلة عند دراسة النقوش الملكية القادمة من بلاد الرافدين.

الخامس عشر: اعتراف رولنسون بأهمية اكتشاف هينكس

تكشف المراسلات المحفوظة من سنة 1846 عن جانب مهم من العلاقة العلمية بين رولنسون وإدوارد هينكس.

ففي رسالة مؤرخة في السابع والعشرين من تشرين الأول سنة 1846، أقر رولنسون بأن اكتشافاً قدمه هينكس ساعده على فهم العلاقة بين أشكال مختلفة من العلامات المسمارية.

وكان هذا الاكتشاف يتعلق بالتعرف على تكافؤ العلامات التي ظهرت في الكتابات البابلية والمنقوشة على الأحجار.

وتوضح الدراسات الحديثة أن هذا التقدم كان ذا أهمية كبيرة لتوسيع عدد النصوص التي يستطيع الباحثون مقارنتها.

وهنا أرى أن المراسلات الشخصية قد تقدم أحياناً صورة أكثر تفصيلاً من الروايات العامة المنشورة في الكتب.

فقد يعرف القارئ أسماء العلماء المشهورين، دون أن يعرف مقدار اعتماد أحدهم على اكتشافات الآخر.

ولذلك فإن فحص تاريخ انتقال المعلومات بينهم سيكون ضرورياً لفهم مساهمة كل شخص في فك النصوص.

السادس عشر: الأخطاء في قراءة النصوص البابلية

وجدت في دراسة بيتر دانيلز تقييماً نقدياً صريحاً لأعمال رولنسون الأولى في قراءة النصوص البابلية.

فقد أوضح أن معرفته بالفارسية القديمة كانت أقوى بكثير من معرفته باللغة الأكادية.

وأن ترجماته الأولى لبعض النقوش احتوت على قراءات صحيحة إلى جانب تفسيرات غير صحيحة.

ومن الأمثلة التي يناقشها دانيلز ترجمة رولنسون للمسلة السوداء.

ففي تلك المرحلة استخدم رولنسون اسماً مختلفاً للملك الذي تعرفه الدراسات الحديثة باسم شلمنصر الثالث.

كما أخطأ في قراءة بعض أسماء الأماكن، ولم يتعرف إلى بعض الأسماء التي نجح هينكس في تحديدها لاحقاً.

وهنا تظهر أهمية الرجوع إلى الطبعات الأصلية.

فإذا كان الباحث نفسه قد قدم قراءة تغيرت لاحقاً، فعلينا أن نحدد سبب التغيير، لا أن نكتفي بوصفه بأنه اكتشاف جديد.

لكن وجود خطأ لغوي لا يثبت أن صاحبه تعمد التضليل.

فالتمييز بين الخطأ والتدليس يحتاج إلى دليل على المعرفة والقصد.

السابع عشر: متى نُشرت أعمال رولنسون؟

لم تُنشر نتائج رولنسون دفعة واحدة.

فقد أرسل إلى الجمعية الآسيوية الملكية أجزاء من أعماله خلال سنوات مختلفة.

ونُشرت دراسته الأساسية عن النقوش الفارسية القديمة في بيستون على مراحل بين سنتي 1846 و1849.

أما الأعمال المتعلقة بالنصوص البابلية فقد ظهرت في منشورات لاحقة.

وتكشف دراسة دانيلز أن بعض مسودات رولنسون كانت تخضع للتعديل بعد وصول أبحاث جديدة إليه.

كما أن إعداد النصوص للطباعة استغرق وقتاً طويلاً، وشارك فيه باحثون ومحررون آخرون.

ومن بينهم إدوين نوريس، الذي أشرف على جوانب من نشر أبحاث رولنسون.

وهذا يدفعني إلى سؤال مهم.

عندما أجد اختلافاً بين مسودة وترجمة منشورة، هل كان التعديل من عمل رولنسون نفسه أم من عمل المحرر؟

وهل يشير التعديل إلى تصحيح علمي أم إلى تفسير جديد؟

هذه أسئلة ينبغي الإجابة عنها قبل توجيه أي اتهام.

الثامن عشر: نقش بيستون تحت المجهر من جديد

قد يعتقد القارئ أن دراسة نقش عمره أكثر من ألفين وخمسمئة سنة انتهت منذ القرن التاسع عشر.

لكن الأبحاث الحديثة تثبت أن بعض المسائل المتعلقة بنسخه وتحقيقه ما زالت مفتوحة.

ففي دراسة نشرت سنة 2025 في مجلة IRAQ، أعاد الباحث يوهانس هاكل فحص تاريخ نشر النسخة البابلية من نقش بيستون.

وتناول الاختلاف بين ما يظهر على الصخرة وما ورد في بعض الطبعات العلمية الحديثة.

كما ناقش مدى موثوقية قراءات وتكميلات زادت حجم النص المعروف بصورة كبيرة مقارنة بما كان مسجلاً في الدراسات السابقة.

إنني أرى في هذه الدراسة مثالاً مهماً على ضرورة التمييز بين العلامة المحفوظة على الصخرة، والنسخة التي أعدها الباحث، والكلمات التي استعادها بالاستنتاج.

ولا يعني هذا أن جميع الإضافات باطلة، أو أن الباحثين الذين قدموها تعمدوا الاختلاق.

لكنه يعني أن النص القديم قد يستمر في إثارة مشكلات علمية حتى بعد مرور أجيال على اكتشافه.

وهذا بالضبط ما أدافع عنه في كتابي.

لا توجد قراءة تاريخية يجب أن تكون محصنة ضد إعادة الفحص.

التاسع عشر: ماذا عن الشاب الكوردي المجهول؟

أعود إلى الشاب الكوردي الذي ساعد رولنسون سنة 1847.

إن هذا الرجل المجهول الاسم يمثل جانباً مهماً من تاريخ الاكتشافات الأوروبية.

لقد كان موجوداً على الأرض التي تحمل النقش، وكان يعرف طبيعة الصخرة ويستطيع التحرك فيها.

واستطاع الوصول إلى موضع عجز رولنسون عن الوصول إليه بنفسه.

ومن هناك أعد النسخة الورقية التي أصبحت جزءاً من أعمال الدراسة والنشر.

لكننا لا نعرف اسمه من الرواية المتاحة.

وهنا أرى أن مسؤولية المؤرخ لا تقتصر على ذكر العلماء الذين ظهرت أسماؤهم على أغلفة الكتب.

بل تشمل أيضاً البحث عن الأشخاص الذين ساهموا في إنجاز العمل ولم يحصلوا على الاعتراف الكافي.

ولا أستطيع أن أنسب إلى الشاب الكوردي عملية فك الكتابة، لأن المصادر لا تثبت أنه قام بقراءتها أو ترجمتها.

لكنني أستطيع القول إن مساهمته في الوصول إلى النص ونسخه كانت حقيقية وموثقة.

وهذا وحده يستحق أن يبقى في الذاكرة التاريخية.

العشرون: هل يمكن الاعتماد على الأسماء اليونانية في قراءة النصوص الفارسية؟

لقد استعان الباحثون الأوائل بأسماء ملوك كانت معروفة من المؤلفات اليونانية.

وكانت هذه الأسماء تساعدهم على اقتراح القيم الصوتية للعلامات الفارسية القديمة.

وقد ساهمت المقارنة بين أسماء داريوس وخشايارشا وغيرهما في التقدم نحو قراءة الكتابات.

لكنني أرى أن استعمال المصادر اليونانية يجب أن يخضع للضوابط نفسها التي أطالب بها عند دراسة المقارنات التوراتية.

فإذا كان الاسم اليوناني معروفاً مسبقاً، فلا يكفي وضعه فوق علامات غامضة ثم إعلان نجاح القراءة.

بل يجب اختبار القيم الصوتية المقترحة في نصوص أخرى.

وإذا استطاعت القاعدة نفسها تفسير أسماء وكلمات وجمل متعددة بصورة متسقة، فإن ذلك يدعم صحتها.

وهذا هو الفرق بين التخمين الفردي والقراءة اللغوية القابلة للاختبار.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن معظم المطابقات الأساسية للأسماء التي استقر عليها رولنسون في الفارسية القديمة صمدت أمام الاختبارات اللاحقة.

لكن ذلك لا يمنع دراسة الخطوات التي اتبعها، ولا يجعل جميع تفسيراته التاريخية صحيحة بالضرورة.

الحادي والعشرون: هل أخفى رولنسون طريقة قراءته؟

وجدت في دراسة بيتر دانيلز ملاحظة تستحق التحقيق.

فقد أوضح أن رولنسون لم يقدم شرحاً كاملاً للطريقة التي انتهى بها إلى تحديد بعض الأسماء الشخصية والجغرافية في أعماله عن الفارسية القديمة.

كما أشار إلى أن الأقسام التاريخية والجغرافية التي كان يُفترض أن تتضمن تبريرات إضافية لم تكتمل في النشر كما كان مخططاً لها.

إن هذه الملاحظة تفرض سؤالاً مشروعاً عن مدى اكتمال التوثيق المنهجي.

لكن عدم نشر شرح كامل لكل خطوة لا يثبت أن النتائج كانت ملفقة.

فقد تؤيدها لاحقاً أدلة مستقلة من نصوص أخرى.

ولذلك فإنني سأفصل بين نقص التوثيق الأصلي وبين عدم صحة القراءة.

وقد تكون القراءة صحيحة، مع بقاء الطريقة التي توصل إليها الباحث بحاجة إلى إعادة بناء تاريخية.

الثاني والعشرون: هل كان رولنسون مجرد عالم آثار؟

لقد بدأت هذا الفصل بتتبع حياته المهنية.

ووجدت أن الرجل دخل إيران ضابطاً بريطانياً، ثم أدى مهام عسكرية وسياسية في أفغانستان.

وفي سنة 1844 عُين في منصب قنصلي بريطاني في بغداد، قبل أن يصبح قنصلاً عاماً سنة 1851.

وشغل لاحقاً مناصب أخرى مرتبطة بالسياسة البريطانية في آسيا.

إن هذه السيرة توضح أنه لم يكن باحثاً أكاديمياً يعمل بمعزل عن المؤسسات السياسية.

لكنها لا تسمح لي بالقفز إلى نتيجة مفادها أن جميع أبحاثه كانت تزويراً سياسياً.

فالمطلوب هو دراسة العلاقة بين نشاطه الرسمي وأعماله العلمية، ومعرفة ما إذا كانت توجد تعليمات أو مراسلات أثرت في تفسيره للنقوش.

وهذه مرحلة مختلفة عن مجرد إثبات أنه كان ضابطاً وقنصلاً.

الثالث والعشرون: زاغروس والميديون والتاريخ الكوردي

إن اختيار نقش بيستون للدراسة لا يعود فقط إلى أهميته في تاريخ فك الكتابة المسمارية.

بل لأنه يقع في منطقة زاغروس، ولأنه يحفظ معلومات أصلية عن الميديين والصراعات السياسية التي أعقبت صعود داريوس إلى الحكم.

وأرى أن هذه المعلومات تستحق دراسة مستقلة ضمن البحث في التاريخ الكوردي القديم.

لكنني لن أخلط بين الميديين والكورد اعتماداً على الموقع الجغرافي وحده.

بل سأبحث في اللغة والأسماء والمصادر التاريخية والاستمرارية السكانية.

كما سأميز بين ما يقوله داريوس عن الميديين وبين ما يمكن استخلاصه من مصادر أخرى.

فالنقوش الملكية تقدم معلومات مهمة، لكنها تعبر أيضاً عن مصالح الحكام الذين أمروا بنحتها.

وإذا كان داريوس قد وصف خصومه الميديين بأنهم متمردون وكاذبون، فإن ذلك لا يساوي حكماً محايداً على تاريخهم.

إن الواجب العلمي يقتضي أن أقرأ الوثيقة ضمن ظروف إنتاجها، وأبحث عن أصوات الأطراف الأخرى كلما توفرت مصادر عنها.

الرابع والعشرون: هل كان رولنسون أصلح دار غيره قبل داره؟

أعود في نهاية التحقيق إلى السؤال الذي بدأنا منه.

لقد كان رولنسون بريطانياً يعمل في إطار المؤسسات العسكرية والسياسية البريطانية.

ووصل إلى إيران في مهمة عسكرية، ثم أصبح من أشهر الباحثين الذين ارتبطت أسماؤهم بفك الكتابات الفارسية القديمة.

وفي الوقت نفسه، كانت بريطانيا تضم أحجاراً ومنشآت قديمة لم تكن وظائفها ومعاني نقوشها قد حُسمت بصورة نهائية.

فلماذا أصبح نقش موجود في زاغروس موضوعاً لهذا الاهتمام الكبير؟

إن جزءاً من الإجابة يتعلق بظروف وجود رولنسون في إيران، واهتمامه باللغات، والقيمة العلمية الكبيرة للنصوص الأخمينية.

لكنني أرى أن علينا أيضاً دراسة دور المصالح السياسية والمؤسسات العلمية في دعم تلك الأعمال وتقديم نتائجها للجمهور.

ولا أعتبر أن نجاحه في قراءة نصوص إيرانية قديمة ينتفي لأن بعض ألغاز بريطانيا ظلت دون تفسير.

إنما أريد أن أفهم كيف تشكلت مكانته العلمية، وما الذي فعله بنفسه، وما الذي استفاد فيه من أعمال الآخرين والمساعدين المحليين.

الخامس والعشرون: نتائج التحقيق الأولي

بعد مراجعة الوثائق المتاحة، وصلت إلى نتائج واضحة.

كان رولنسون ضابطاً بريطانياً قبل أن يصبح باحثاً مشهوراً في النقوش المسمارية.

وسبقته أعمال مهمة في قراءة الفارسية القديمة، ولا سيما أبحاث غروتيفند وراسك وبورنوف ولاسن.

كما استفاد من نتائج الباحثين المعاصرين له، وبينهم إدوارد هينكس.

ولم تبدأ جميع مراحل عمله على نقش بيستون في سنة واحدة، بل امتدت من ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى سنوات لاحقة.

وثبت أن شاباً كوردياً مجهول الاسم أدى دوراً مهماً في إعداد نسخة ورقية من النص البابلي سنة 1847.

وثبت كذلك أن رولنسون كان أقوى في قراءة الفارسية القديمة من قراءته الأولى للنصوص الأكادية.

كما أن بعض التصنيفات اللغوية والتفسيرات التي استخدمها تغيرت مع تقدم الدراسات.

لكن هذه النتائج لا تثبت أن الرجل تعمد تزوير التاريخ.

إنها تضع أمامي ملفاً علمياً وتاريخياً يحتاج إلى مقارنة أكثر تفصيلاً بين القراءات الأولى والنصوص الأصلية.

خاتمة الفصل السابع

عندما وصلت إلى نهاية هذا التحقيق، وجدت أن قصة فك الكتابة المسمارية أعقد بكثير من الروايات المختصرة التي تنسب الإنجاز إلى اسم واحد.

فقد سبق رولنسون باحثون، وساعده آخرون، وأسهمت أعماله في تقدم المعرفة، كما احتوت بعض قراءاته الأولى على أخطاء وتفسيرات تغيرت لاحقاً.

ووجدت أن تاريخ نقش بيستون لا ينفصل عن تاريخ منطقة زاغروس وسكانها، ولا عن دور الشاب الكوردي الذي ساعد على نسخ أحد أهم نصوصه.

كما وجدت أن العلم الحديث ما زال يعيد فحص بعض أجزاء النقش وطرق نشره.

وهنا أعود إلى الغاية التي دفعتني إلى تأليف هذا الكتاب.

إنني لا أريد أن أقبل قراءة لأن رولنسون قدمها، ولا أن أرفضها لأنه كان ضابطاً بريطانياً.

بل أريد أن أعرضها على الوثيقة الأصلية.

وإذا ثبتت صحتها، وجب الاعتراف بذلك.

وإذا ظهرت أخطاؤها، وجب بيانها.

وإذا وجد دليل على تغيير متعمد للقراءة رغم معرفة صاحبها بالحقيقة، وجب كشفه.

لقد اخترت لكتابي عنوان محاكمة من زوّر التاريخ، لكنني لا أريد أن أصدر الحكم قبل اكتمال التحقيق.

فالتاريخ الذي أبحث عنه لا يحتاج إلى قاضٍ غاضب، بل إلى وثائق واضحة يستطيع القارئ فحصها بنفسه.

وفي الفصل القادم سأفتح ملف إدوارد هينكس، الرجل الذي اختلف مع رولنسون في قراءات مهمة، وأسهم في اكتشاف خصائص جوهرية للكتابة المسمارية.

وسأبحث في مراسلاتهما وخلافاتهما، وفي أيهما كان أقرب إلى القراءة الصحيحة عندما اختلفا على أسماء الملوك والعلامات.

وهناك سننتقل من السيرة الشخصية إلى المقارنة الدقيقة بين النصوص.

الفصل الثامن

إدوارد هينكس ومحاكمة القراءات المسمارية الأولى

القس الإيرلندي الذي اختلف مع رولنسون وكشف أسرار العلامات المسمارية

مقدمة الفصل

عندما بدأت التحقيق في أعمال هنري رولنسون، وجدت أن اسمه لا يكاد يظهر في تاريخ فك الكتابة المسمارية دون أن يظهر إلى جانبه اسم رجل آخر، هو إدوارد هينكس.

لكن الفرق بين الرجلين كان لافتاً.

كان رولنسون ضابطاً بريطانياً وصل إلى إيران في إطار مهمة عسكرية، ثم ارتبط بالسفارات والمؤسسات السياسية البريطانية، بينما كان هينكس رجل دين إيرلندياً أمضى معظم حياته العلمية في دراسة النصوص واللغات القديمة، بعيداً عن مواقع التنقيب الكبرى.

لم يكن هينكس قائداً لبعثة عسكرية، ولا مستكشفاً ينقل المنحوتات الضخمة من بلاد الرافدين إلى المتاحف.

ومع ذلك، استطاع أن يقدم اكتشافات لغوية كانت حاسمة في فهم نظام الكتابة المسمارية.

والأكثر أهمية أنه اختلف مع رولنسون في مسائل جوهرية تتعلق بطريقة قراءة العلامات وأصول نظام الكتابة.

وهنا يبدأ سؤالي.

إذا كان الرجلان يقرآن النصوص نفسها، فلماذا اختلفا في طبيعة العلامات وأصواتها وأسماء الملوك؟

وهل كان أحدهما أقرب إلى القراءة الصحيحة؟

وما الذي تكشفه مراسلاتهما عن العلاقة بين المعرفة العلمية والمكانة الشخصية والمؤسسات التي دعمت أعمالهما؟

إنني لا أريد أن أبدأ بتفضيل أحدهما على الآخر، بل سأعود إلى الأبحاث المنشورة والرسائل الأصلية، وأقارن ما توصلا إليه بما أثبتته الدراسات اللاحقة.

أولاً: من هو إدوارد هينكس؟

ولد إدوارد هينكس في التاسع عشر من آب سنة 1792 بمدينة كورك في إيرلندا.

وكان والده توماس ديكس هينكس رجل دين مهتماً بالتعليم والعلوم.

تلقى إدوارد تعليمه الأول في أسرته، ثم درس في كلية ميدلتون، قبل أن يلتحق بكلية ترينيتي في دبلن سنة 1807.

أظهر تفوقاً واضحاً في دراسته، وانتخب طالباً متفوقاً سنة 1810، ثم تخرج سنة 1812 حاصلاً على الميدالية الذهبية.

وفي سنة 1813 أصبح زميلاً أكاديمياً في كلية ترينيتي.

ثم انخرط في الخدمة الدينية، ورُسم قساً سنة 1817.

وفي سنة 1825 عُين راعياً لكنيسة كيليلي في مقاطعة داون، وانتقل إليها سنة 1826، وبقي فيها حتى وفاته سنة 1866.

لم يكن هينكس رجلاً مجهول المؤهلات العلمية، ولا مجرد هاوٍ بدأ قراءة النقوش من دون معرفة لغوية.

فقد تلقى تعليماً جامعياً متقدماً، وامتلك خبرة في اللغات والدراسات القديمة.

لكن تخصصه الأصلي لم يكن اللغة الأكادية، لأن هذا العلم نفسه كان لا يزال في مرحلة التكوين.

وهنا أميز بين المؤهل الجامعي والمعرفة التي يكتسبها الباحث من دراسته المستقلة.

فقد لا يحمل شخص شهادة في علم لم يكن قد نشأ بعد، ومع ذلك يساهم في تأسيسه.

ثانياً: رجل الدين الذي درس آثار مصر

قبل أن يبدأ هينكس أبحاثه المسمارية، كان مهتماً بالنصوص المصرية القديمة.

وقد ساعده عمله في مكتبة كلية ترينيتي على التعرف إلى المخطوطات المصرية المحفوظة فيها.

وفي سنة 1833 نشر دراسة عن اللغة المصرية الديموطيقية.

كما أصدر سنة 1843 فهرساً للمخطوطات المصرية في مكتبة الكلية.

وكان اهتمامه موجهاً إلى فهم العلاقة بين العلامة المكتوبة والصوت الذي تمثله، وإلى دراسة الأسماء والقواعد اللغوية.

هذه الخلفية تساعد على تفسير سبب اهتمامه اللاحق بالكتابة المسمارية.

لكن هناك مسألة أريد أن أسجلها بوضوح.

كان هينكس رجل دين مسيحياً، لكنه لم يكن بالضرورة محكوماً في كل نتيجة لغوية يصل إليها برواية دينية مسبقة.

فصفة رجل الدين لا تثبت وحدها صحة بحثه أو بطلانه.

إن ما أحتاج إلى فحصه هو طريقة استدلاله والوثائق التي استخدمها.

ثالثاً: إيرلندا وبيت النجار

منذ بداية هذا الكتاب، جعلت المثل الشعبي نجار وبابه مكسور محوراً لمساءلة اتجاه المستكشفين الأوروبيين إلى آثار بلاد بعيدة.

لكن حالة هينكس تختلف عن حالة لايارد ورولنسون.

فهو لم يسافر إلى بلاد الرافدين لقيادة الحفريات، ولم يكن مسؤولاً عن نقل آلاف القطع الأثرية منها.

بل عمل أساساً من إيرلندا، معتمداً على نسخ النقوش والمطبوعات والمراسلات والقطع التي أتيح له دراستها.

كما استعان بمعرفته بالمخطوطات الإيرلندية لتفسير بعض الظواهر المتعلقة بأنظمة الكتابة.

وهذا التفصيل مهم لأنه يمنعني من تطبيق المقارنة نفسها على جميع الباحثين دون تمييز.

لكن السؤال الأوسع يبقى قائماً.

لماذا أصبحت قراءة نصوص بلاد الرافدين مشروعاً علمياً تحظى نتائجه باهتمام المؤسسات البريطانية والأوروبية، بينما بقيت معاني كثير من رموز أوروبا القديمة غير محسومة؟

إنني هنا لا أحاكم الفرد لمجرد اختياره موضوعاً أجنبياً للدراسة.

بل أبحث في تاريخ المؤسسات التي حددت ما يستحق الاهتمام والتمويل والنشر.

رابعاً: سنة 1846 وبداية الخلاف العلمي

في التاسع من حزيران سنة 1846، قدم هينكس بحثاً إلى الأكاديمية الملكية الإيرلندية عن نوعين من الكتابات المسمارية الموجودة في نقوش برسبوليس.

وكان قد بدأ التوصل إلى نتائج مهمة بشأن طبيعة العلامات.

فقد لاحظ أن بعض العلامات لا تمثل حرفاً منفرداً كما في الأبجديات المعروفة، وإنما يمكن أن تعبر عن مقاطع صوتية.

كما أدرك أن أصوات الحروف المتحركة تؤدي دوراً أساسياً في قراءة هذه العلامات.

وتؤكد دراسة كيفن كاثكارت المنشورة سنة 2011 أن هينكس كان قد أعلن هذه النتائج قبل أن يرسل رولنسون ملاحظته المتعلقة بالطبيعة المقطعية لبعض العلامات في آب من السنة نفسها.

لكن هذا لا يثبت أن رولنسون أخذ اكتشافه من هينكس، لأن الوثائق تشير أيضاً إلى تقدم متقارب ومستقل في بعض المسائل.

إنني أعتبر هذه الواقعة درساً مهماً في كتابة تاريخ العلوم.

فالأسبقية العلمية يجب أن تحدد اعتماداً على تواريخ الوثائق والمراسلات والنشر، وليس على شهرة الشخص الذي ارتبط اسمه بالاكتشاف لاحقاً.

خامساً: من الأسماء الملكية إلى الكلمات العادية

كانت أسماء الملوك من أهم المفاتيح الأولى لفك الكتابات القديمة.

لكن الاعتماد على الأسماء وحدها يظل محدوداً.

فقد يعرف الباحث اسم داريوس أو نبوخذ نصر من مصدر تاريخي آخر، ثم يحاول مطابقته بعلامات مكتوبة على الحجر.

وقد تساعده هذه المطابقة على اقتراح قيم صوتية.

لكن نجاحه في اقتراح اسم واحد لا يعني أنه أصبح قادراً على قراءة اللغة كاملة.

وهنا ظهرت أهمية عمل هينكس.

فقد بدأ بمقارنة العلامات في أسماء الأشخاص والمدن، ثم انتقل إلى دراسة الكلمات العادية والتراكيب النحوية.

ومن اكتشافاته المبكرة قراءة ضمير المتكلم المفرد في اللغة الأكادية بصيغة أناكو.

إن أهمية هذا الاكتشاف تكمن في الانتقال من التعرف إلى اسم معروف مسبقاً إلى تفسير كلمة تنتمي إلى البنية اللغوية للنص.

فإذا كانت القراءة الصحيحة تسمح بفهم الضمائر والأفعال والأسماء والعلاقات النحوية، فإنها تصبح أقوى من مجرد تخمين اسم ملك.

وهذه هي القاعدة التي سأعتمدها عند محاكمة القراءات التاريخية.

سادساً: العلامة المسمارية ليست حرفاً أبجدياً دائماً

أدرك هينكس أن النظام المسماري المستخدم في كتابة اللغة الأكادية لا يعمل بالطريقة نفسها التي تعمل بها الأبجدية.

فقد تحمل العلامة قيمة صوتية تمثل مقطعاً، وقد تستعمل علامة أخرى للدلالة على كلمة كاملة.

كما يمكن أن تكون للعلامة الواحدة عدة قراءات بحسب السياق.

وفي المقابل، يمكن كتابة المقطع الصوتي نفسه باستخدام علامات مختلفة.

وهذا ما يجعل قراءة المسمارية أكثر تعقيداً من مجرد تحويل كل علامة إلى حرف عربي أو لاتيني.

وقد توصل هينكس تدريجياً إلى فهم هذا النظام خلال النصف الثاني من أربعينيات القرن التاسع عشر.

وفي سنة 1850 دافع علناً عن الطبيعة المقطعية للكتابة الأكادية.

أما رولنسون، فكان في تلك المرحلة لا يزال يعتقد أن بعض العلامات تمثل مقاطع، بينما تمثل علامات أخرى حروفاً مفردة.

إن الخلاف هنا ليس اختلافاً بسيطاً في تهجئة اسم.

بل هو اختلاف في فهم النظام الذي كُتبت به النصوص.

وإذا أخطأ الباحث في فهم طبيعة العلامة، فقد يقرأ الاسم أو الكلمة بصورة مختلفة تماماً.

سابعاً: رسالة رولنسون التي اعترف فيها بفضل هينكس

وجدت في دراسة كاثكارت وثيقة مهمة تعود إلى السابع والعشرين من تشرين الأول سنة 1846.

وهي رسالة كتبها رولنسون إلى جورج سيسيل رينوارد.

اعترف رولنسون في هذه الرسالة بأنه مدين لهينكس باكتشاف مهم جداً، وأنه أفاده أكثر من بعض النتائج التي حصل عليها من نقش بيستون.

كان الاكتشاف يتعلق بمطابقة الأشكال المختلفة للعلامات المسمارية المستخدمة في النصوص البابلية والمنقوشة على الحجر.

وهذه شهادة بالغة الأهمية.

فهي تثبت أن رولنسون نفسه أدرك قيمة أحد اكتشافات هينكس، واعترف به في مراسلة خاصة.

لكنني سأقارن هذه الشهادة برسائله الأخرى، لأن العلاقة بين الرجلين لم تبق هادئة.

فقد تحولت لاحقاً إلى خلافات علمية وشخصية انعكست على تقييم كل منهما لأعمال الآخر.

ثامناً: عندما قلل رولنسون من قراءات هينكس

في كانون الأول سنة 1846، أعد هينكس قائمة تضم ستاً وسبعين قيمة مقترحة للعلامات المسمارية.

لكن رولنسون لم يكن مقتنعاً بمعظمها.

وتكشف مراسلة وجهها إلى لايارد أنه اعتقد أن العدد الصحيح من قراءات هينكس لا يتجاوز نحو اثنتي عشرة قراءة.

وهنا عثرت على نتيجة مهمة من دراسة حديثة تناولت تلك القائمة.

فقد أعاد الباحث موغنس تروله لارسن فحص قيمها، ووجد أن ثلاثاً وعشرين قراءة كانت صحيحة تماماً، وأن عدداً آخر كان قريباً من الصواب، لأن هينكس حدد الصامت الصحيح وأخطأ في الحركة الصوتية.

إن هذه النتيجة تكشف أن تقييم رولنسون كان أشد سلبية من النتائج التي توصل إليها التحقيق اللغوي اللاحق.

لكنني لا أستطيع أن أعتبر ذلك وحده دليلاً على أنه تعمد تشويه عمل هينكس.

فربما اعتمد على تقدير علمي خاطئ، وربما لعب التنافس الشخصي دوراً في حكمه.

والتمييز بين الاحتمالين يحتاج إلى مقارنة رسائله الخاصة وأبحاثه المنشورة.

تاسعاً: هينكس يعترف بأخطائه ويصححها

وجدت رسالة كتبها هينكس في الأول من كانون الثاني سنة 1847، وهي محفوظة ضمن مراسلاته التي نشرها كيفن كاثكارت.

تحدث فيها هينكس عن أخطاء اكتشفها في قائمته السابقة للعلامات.

وأوضح أنه أعد تصحيحات جديدة، وأنه يريد إرسالها إلى الأكاديمية الملكية الإيرلندية.

كما ذكر أنه لا يريد إلغاء اللوحة السابقة بالكامل، لأنها ما زالت مهمة بوصفها محاولة أولى لتحديد العلاقات بين أشكال العلامات المختلفة.

إن هذه الرسالة تكشف جانباً مهماً من طريقته العلمية.

فهو يعترف بأن بعض القيم التي اقترحها كانت خاطئة، لكنه يحافظ على المعلومات التي ثبتت صحتها.

وهنا أرى ضرورة التمييز بين تصحيح القراءة وبين تغيير الوثيقة الأصلية.

فالباحث الذي يكتشف خطأ في تفسيره ويصححه يقدم دليلاً على تطور عمله.

أما التزوير المتعمد فهو قضية مختلفة تحتاج إلى إثبات أن الباحث عرف الحقيقة وأراد إخفاءها أو تقديم خلافها.

عاشراً: وثيقة خورسباد سنة 1849

في الخامس والعشرين من حزيران سنة 1849، قرأ هينكس بحثاً أمام الأكاديمية الملكية الإيرلندية بعنوان On the Khorsabad Inscriptions، أي عن نقوش خورسباد.

وقد نُشر البحث لاحقاً ضمن أعمال الأكاديمية.

هذا البحث من أهم الوثائق التي أريد الاحتفاظ بها في كتابي، لأنه لا يكشف فقط عن إنجازات هينكس، بل يحتوي أيضاً على أخطاء في تصنيف بعض اللغات القديمة.

فقد قارن علامات خورسباد بعلامات النصوص البابلية والفارسية والعيلامية وغيرها.

وحاول تحديد العلاقات بين الأشكال المختلفة للعلامات.

وأظهر فهماً متقدماً لكيفية استخدام الرموز والمقاطع الصوتية.

لكن بعض نتائجه المتعلقة بالانتماء اللغوي لم تكن صحيحة.

وهنا نصل إلى قضية بالغة الأهمية تتعلق بالحوريين وأورارتو وميديا.

الحادي عشر: هينكس يخطئ في تحديد لغة نقوش وان

درس هينكس النقوش التي عُثر عليها في منطقة وان، والتي نعرف اليوم أن معظمها مكتوب باللغة الأورارتية.

وفي بحثه عن نقوش خورسباد، أعلن أن لغة نقوش وان تنتمي إلى المجموعة الهندوأوروبية.

وكان هذا الاستنتاج خاطئاً.

فالدراسات اللغوية الحديثة تؤكد أن اللغة الأورارتية ليست هندوأوروبية، وأن أقرب لغة معروفة إليها هي الحورية.

وتنتمي اللغتان إلى فرع لغوي مشترك يعرف بالحوري الأورارتي.

ولا يعني ذلك أن الأورارتية هي اللغة الحورية نفسها، وإنما توجد بينهما قرابة لغوية مثبتة.

إن هذه النتيجة مهمة جداً في بحثي.

فهي تقدم مثالاً موثقاً على أن أحد كبار رواد فك الكتابة المسمارية أخطأ في تصنيف لغة قديمة من لغات مناطق زاغروس والأناضول الشرقية.

لكنني أميز بين الخطأ في تحديد العائلة اللغوية وبين قراءة علامات النص.

فقد ينجح الباحث في التعرف على بعض القيم الصوتية والتراكيب، ثم يخطئ في تحديد أقارب اللغة.

ولهذا فإنني سأبحث في طبيعة الأدلة التي جعلت هينكس يظن أن لغة وان هندوأوروبية.

والأهم أنني لن أتعامل مع ذلك الخطأ بوصفه دليلاً على محاولة متعمدة لإخفاء صلتها بالحورية.

فالعلاقة اللغوية بين الحورية والأورارتية لم تكن قد اتضحت في عصره كما هي معروفة اليوم.

الثاني عشر: هل وصف هينكس العيلامية بأنها ميدية؟

في البحث نفسه، تناول هينكس النوع الثاني من الكتابة المسمارية الموجودة في النقوش الأخمينية.

وكان هذا النوع يسمى لدى بعض الباحثين في القرن التاسع عشر ميدياً.

وقد اعتقد هينكس أن اللغة المكتوبة به هي اللغة الميدية، وأنها تنتمي إلى المجموعة الهندوأوروبية.

بل دافع عن هذا الرأي مستنداً إلى مكانة ميديا السياسية في النقوش الأخمينية.

ورأى أن المكانة البارزة التي تحتلها ميديا تجعل من غير المعقول أن يتجاهل داريوس لغتها عند إعداد النقوش الملكية.

هذه الحجة تكشف طريقة تفكيره.

فقد انطلق من تقدير تاريخي لأهمية ميديا، ثم حاول استخدامه لتحديد هوية اللغة.

لكن الدراسات الحديثة تثبت أن النسخة الثانية من نقش بيستون مكتوبة بالعيلامية.

والعيلامية ليست لغة هندوأوروبية، ولا تعد اللغة الميدية المعروفة من الشواهد التاريخية.

وهنا أجد مثالاً مباشراً على تأثير الفرضية التاريخية السابقة في التصنيف اللغوي.

فمكانة ميديا السياسية لا تكفي وحدها لإثبات أن إحدى لغات النقش هي اللغة الميدية.

وكان ينبغي إثبات ذلك من البنية اللغوية والكلمات والنصوص المستقلة.

إن أهمية هذه الواقعة لا تنحصر في خطأ التسمية، بل في الطريقة التي بُنيت بها الحجة.

الثالث عشر: هل وقع رولنسون في أخطاء مشابهة؟

لم يكن هينكس وحده الذي أخطأ في تصنيف بعض اللغات القديمة.

فقد استخدم رولنسون أيضاً تسميات مختلفة للنصوص المسمارية، ومنها التسمية السكيثية للنص الذي نعرف اليوم أنه عيلامي.

كما كان لدى الباحثين في تلك الفترة تصور غير مكتمل عن العلاقات بين اللغات القديمة.

وتكشف مراسلات سنة 1847 أن رولنسون كان يميل إلى ربط لغة نقوش وان بأصول مختلفة عن التفسير الذي قدمه هينكس.

لكن الرواية المحددة عن ذلك وصلت عبر نقل شخص آخر لمضمون رسالة، ولذلك يجب التعامل معها باعتبارها شهادة غير مباشرة، لا نصاً أصلياً مثبتاً من رولنسون.

وهنا أرى أن الانضباط في التعامل مع الوثائق ضروري.

فما يكتبه الرجل بنفسه ليس في قوة ما ينقله عنه شخص آخر.

ولا يجوز أن أبني اتهاماً بالنية المتعمدة على رواية غير مباشرة دون فحص مصدرها.

الرابع عشر: العلاقة بين الأورارتية والحورية

أريد أن أتوقف هنا عند النتيجة التي توصلت إليها الدراسات الحديثة بشأن العلاقة بين الأورارتية والحورية.

فقد استُخدمت الأورارتية في مملكة أورارتو خلال القرنين التاسع والسابع قبل الميلاد، خصوصاً في المنطقة المحيطة ببحيرة وان.

أما الحورية فهي أقدم منها زمنياً، وقد انتشرت في مناطق واسعة من شمال بلاد الرافدين وشمال سوريا والأناضول.

وتثبت المقارنة بين اللغتين وجود علاقة لغوية وثيقة.

وهذه النتيجة تفتح أمامي مجالاً لدراسة الاستمرارية والتحولات اللغوية في المناطق التي عاشت فيها هذه المجتمعات.

لكن القرابة اللغوية بين الحورية والأورارتية لا تثبت وحدها علاقة نسب مباشرة بالشعب الكوردي الحديث.

فذلك يحتاج إلى تحقيق تاريخي ولغوي وسكاني مستقل.

وأرى أن من واجبي المحافظة على هذا التمييز، حتى لا تتحول مراجعة الأخطاء القديمة إلى إنتاج استنتاجات جديدة لا تسندها الأدلة.

الخامس عشر: اكتشاف أصل غير أكادي للكتابة المسمارية

من أهم إنجازات هينكس أنه أدرك أن نظام الكتابة المسمارية المستخدم في النصوص الأكادية لم يُصمم في الأصل خصيصاً لهذه اللغة.

فقد لاحظ أن طبيعة العلامات المقطعية واستخدامها للكلمات لا تتوافق تماماً مع البنية اللغوية للأكادية.

واستنتج أن النظام قد نشأ في بيئة لغوية أخرى، ثم انتقل إلى كتابة الأكادية.

وكان هذا الاستنتاج مهماً في الطريق إلى التعرف على اللغة السومرية ودورها في تاريخ الكتابة.

وتثبت الدراسات الحديثة أن المسمارية تطورت في جنوب بلاد الرافدين خلال أواخر الألف الرابع قبل الميلاد.

واستُخدمت لكتابة السومرية، ثم جرى تكييفها لكتابة الأكادية ولغات أخرى.

وهنا يجب أن أفرق بين أصل نظام الكتابة وبين أصل كل لغة استخدمته.

فاستخدام الأورارتيين والحوريين علامات مسمارية لا يعني أن لغاتهم كانت سومرية أو أكادية.

كما أن اشتراك لغات مختلفة في نظام الكتابة لا يجعل شعوبها شعباً واحداً.

إن هذا التمييز سيكون مهماً عند دراسة تاريخ الكتابة في مناطق الحوريين وميتاني وأورارتو.

السادس عشر: اكتشاف قائمة العلامات القديمة

في سنة 1852 زار لايارد هينكس في إيرلندا، وأطلعه على نسخ من النقوش والرسوم التي حصل عليها خلال حفرياته.

وقد استمرت الزيارة نحو ثلاثة أسابيع.

وخلال دراسة هذه المواد، تعرف هينكس إلى قطعة طينية مهمة تحمل الرقم المتحفي K 62.

وأدرك أنها جزء من قائمة قديمة للعلامات المسمارية، كانت تتضمن العلامات وقيمها.

وهذا الاكتشاف يختلف عن مجرد اقتراح قراءة حديثة.

فقد عثر الباحث على شاهد من العالم القديم نفسه يساعد في معرفة كيفية استعمال العلامات.

وقد أصبحت هذه القطعة معروفة في الدراسات الحديثة بوصفها جزءاً من قائمة العلامات A.

ومع أنها كانت معروفة لهينكس منذ سنة 1852، فإن نشرها الكامل تأخر إلى سنة 1866.

إنني أعتبر هذه الواقعة من أهم الأدلة التي تساعدنا في اختبار القراءات.

فالقوائم القديمة للعلامات تسمح بمقارنة اقتراحات الباحثين الأوروبيين بشواهد تعليمية استعملها الكتبة القدماء.

وهذا لا يلغي الحاجة إلى دراسة السياق، لكنه يقلل الاعتماد على التخمين.

السابع عشر: لايارد يطلب مساعدة هينكس

بعد أن اطلع لايارد على أعمال هينكس، اقتنع بأهمية الاستعانة به في دراسة النقوش.

وأقنع أمناء المتحف البريطاني بالتعاقد معه لمدة سنة بدأت في الأول من أيار 1853.

وهذه الواقعة مهمة لأنها تكشف أن لايارد كان يميز بين عمل المنقب الذي يستخرج الآثار وعمل المتخصص الذي يستطيع تحليل الكتابة.

كما تكشف أن هينكس لم يكن مجرد باحث هامشي بعيد عن المؤسسات الكبرى.

فقد وصل إلى العمل مع المتحف البريطاني، وأصبح قادراً على دراسة نصوص أصلية لم تكن متاحة له من قبل.

لكن هذه العلاقة لم تكن خالية من التوتر.

فقد أثار عمله استياء رولنسون، الذي كان يرى أن كثيراً من تقدمه العلمي اعتمد على أبحاثه المنشورة.

وهنا يدخل التحقيق مرحلة تتعلق بالخلاف على الأسبقية والمكانة العلمية.

الثامن عشر: اعتراض رولنسون على عمل هينكس في المتحف

تكشف المراسلات التي درسها كاثكارت ولارسن أن رولنسون اعترض بشدة عندما تعاقد المتحف البريطاني مع هينكس.

واعتبر أن المؤسسة تجاوزته لصالح باحث يدين له بجانب كبير من معرفته.

لكن الدراسات الحديثة لا تؤيد هذا التقييم على إطلاقه.

فقد سبق هينكس رولنسون إلى عدد من النتائج المهمة في تفسير نظام الكتابة الأكادية.

كما قدم أبحاثاً مستقلة في القيم المقطعية وتعدد القراءات.

وهنا أطرح سؤالاً أساسياً.

هل كان الخلاف بين الرجلين خلافاً علمياً خالصاً، أم امتزج بالتنافس على المكانة المهنية والاعتراف المؤسسي؟

إن المراسلات تثبت وجود استياء شخصي واضح.

لكنها لا تسمح لي بالقول إن كل اعتراض قدمه رولنسون كان مدفوعاً بالحسد أو الرغبة في التضليل.

فقد تكون بينهما خلافات علمية حقيقية، إلى جانب المنافسة الشخصية.

ولهذا سأفحص كل اعتراض وفق الأدلة التي قدمها صاحبه.

التاسع عشر: هينكس ورولنسون وأصل الكتابة

في محاضرات ألقاها رولنسون سنة 1850، قدم تفسيراً يربط أصل نظام الكتابة المسمارية بالنظام المصري.

كما اعتقد أن بعض العلامات المسمارية استخدمت بوصفها حروفاً منفردة، وليس مقاطع صوتية فقط.

أما هينكس، فكان يرى أن النظام المسماري الأكادي يقوم على علامات مقطعية ورموز للكلمات، وأنه أُخذ من لغة أقدم مختلفة عن الأكادية.

وقد أيدت الدراسات اللاحقة الاتجاه العام الذي توصل إليه هينكس في هاتين المسألتين.

إذ إن المسمارية نشأت في جنوب بلاد الرافدين، ولا تعد نسخة مشتقة من الكتابة المصرية.

كما أن الكتابة الأكادية تستعمل المقاطع الصوتية ورموز الكلمات، ولا تعمل كأبجدية عادية.

وهنا أجد مثالاً على أن الباحث الذي اشتهر بنقش بيستون لم يكن دائماً صاحب التفسير الأقرب إلى الصواب في مسائل الكتابة الأكادية.

لكن هذا الحكم يتعلق بمسائل محددة، ولا يعني بطلان جميع أعمال رولنسون.

العشرون: لماذا استخدم هينكس الأسماء التوراتية؟

لم يكن هينكس بعيداً عن المقارنات بين النقوش والمصادر التوراتية.

ففي سنة 1851 تمكن من التعرف على اسم الملك ياهو في نقش المسلة السوداء، المرتبط بملك بلاد الرافدين الذي نعرفه اليوم باسم شلمنصر الثالث.

ويظهر الاسم في النص بوصفه مرتبطاً بعُمري.

وقد ناقش الباحثون الصيغة التي استخدمها النقش للتعبير عن هذا الارتباط، وهل تدل على النسب المباشر أم الانتماء السياسي إلى بيت حاكم معروف.

إن هذه الحالة تكشف أن التعرف على اسم معروف من مصدر آخر قد يكون جزءاً من عملية قراءة علمية قابلة للتحقيق.

لكن المطلوب هو ألا يصبح النص الخارجي بديلاً عن العلامات الأصلية.

فإذا كانت القراءة تعتمد على العلامات الصوتية، وعلى استعمال الاسم في نصوص أخرى، فإن المطابقة تكون أقوى.

أما إذا فُرض الاسم على النص لمجرد التشابه مع رواية مألوفة، فإن النتيجة تحتاج إلى مراجعة.

وسأعود إلى هذه القضية عند فحص المسلة السوداء بصورة تفصيلية.

الحادي والعشرون: هل حُجبت بعض اكتشافات هينكس؟

إن تأخر نشر بعض القوائم المسمارية التي تعرف عليها هينكس يفتح سؤالاً مهماً عن تاريخ وصول النصوص إلى الباحثين.

فالقائمة K 62 التي أدرك أهميتها سنة 1852 لم تُنشر إلا سنة 1866.

كما تظهر المراسلات خلافات حول الأسبقية العلمية وتقييم الأعمال.

لكن لا يمكنني استنتاج وجود خطة متعمدة لإخفاء اكتشافات هينكس من تأخر النشر وحده.

فقد كانت عملية نسخ النصوص وإعداد الرسوم الحجرية للطباعة تستغرق وقتاً طويلاً في القرن التاسع عشر.

ويمكن أن تؤدي الأعباء المالية والمؤسسية إلى التأخير أيضاً.

لذلك فإن هذا الملف يحتاج إلى فحص مراسلات المتحف البريطاني وسجلات النشر، لمعرفة ما إذا كان التأخير مبرراً فنياً أو إدارياً، أم ارتبط بمنافسة بين الباحثين.

الثاني والعشرون: الرسالة التي كشفت استقلال اختبار سنة 1857

في العشرين من نيسان سنة 1857، أرسل إدوين نوريس، سكرتير الجمعية الآسيوية الملكية، رسالة إلى إدوارد هينكس تتعلق باختبار قراءة نقش مسماري.

كانت الجمعية قد تلقت ترجمة من هنري فوكس تالبوت، وجرى الاتفاق على المحافظة عليها مغلقة، حتى يتمكن باحثون آخرون من إعداد ترجماتهم بصورة مستقلة.

ودُعي هينكس إلى المشاركة، كما شارك رولنسون وجول أوبير.

وقد احتفظ أرشيف الجمعية الآسيوية الملكية بفهرس هذه الرسالة، ضمن مجموعة مراسلاتها الرسمية.

إن أهمية الوثيقة أنها تؤكد أن مسألة اختبار صحة القراءات لم تكن مجرد ادعاء أطلقه الباحثون فيما بعد.

لقد جرى ترتيب تجربة معلنة للمقارنة بين ترجمات مستقلة.

لكن نجاحها لا يعني بالضرورة صحة كل اسم أو تفسير تاريخي قدمه هؤلاء الباحثون.

فهي تختبر مدى الاتفاق في قراءة نص معين، بينما تحتاج المطابقات الجغرافية والتاريخية إلى أدلة إضافية.

وسأخصص الفصل التاسع لتحليل هذه التجربة بالتفصيل.

الثالث والعشرون: لماذا يجب أن ندرس الأخطاء إلى جانب الإنجازات؟

بعد مراجعة أعمال هينكس، وجدت أنه قدم اكتشافات أساسية في فهم الكتابة الأكادية.

لكنه ارتكب أيضاً أخطاء مهمة في تصنيف لغات أخرى.

فقد أخطأ عندما اعتبر الأورارتية لغة هندوأوروبية.

وأخطأ عندما ربط النسخة العيلامية من النقوش الأخمينية باللغة الميدية.

وفي المقابل، كان مصيباً في إدراك الطبيعة المقطعية للكتابة الأكادية، وفي تفسير تعدد القيم لبعض العلامات، وفي الاستنتاج بأن النظام المسماري المستخدم للأكادية أقدم من استعماله في كتابة تلك اللغة.

إن هذه الوقائع تجعلني أرفض الحكم المطلق على الرجل.

فليس كل ما كتبه صحيحاً لأنه كان رائداً في فك المسمارية.

وليس كل ما كتبه باطلاً لأنه أخطأ في تصنيف بعض اللغات.

إن البحث العلمي يقتضي دراسة كل نتيجة بصورة مستقلة.

الرابع والعشرون: أورارتو والحوريون والتاريخ الذي يحتاج إلى إعادة فحص

إن تصنيف هينكس الخاطئ للغة أورارتو يجعل هذه القضية مهمة ضمن البحث في تاريخ الشعوب القديمة في مناطق زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

فالعلاقة اللغوية المثبتة اليوم بين الأورارتية والحورية لم تكن واضحة للباحثين الأوروبيين الأوائل.

وقد استخدموا تسميات متعددة، بعضها ارتبط بأسماء شعوب معروفة من الروايات القديمة، وبعضها نشأ من افتراضات لغوية لم تصمد أمام البحث اللاحق.

وهذا يعني أن الرجوع إلى نصوص القرن التاسع عشر دون معرفة تطور الدراسات قد يؤدي إلى تكرار تصنيفات عفا عليها الزمن.

لذلك سأعتمد في بحثي على الفصل بين الاسم الذي أطلقه الباحث على اللغة وبين الهوية التي كشفتها المقارنة اللغوية الحديثة.

كما سأفحص النصوص الحورية والأورارتية من مصادرها الأصلية، وأقارن أسماء الملوك والمدن والأقاليم الواردة فيها.

أما علاقتها بالتاريخ الكوردي القديم، فسأدرسها ضمن التسلسل الزمني والجغرافي، دون أن أعد التشابه اللغوي أو الجغرافي وحده دليلاً على الاستمرارية القومية.

الخامس والعشرون: نجار وبابه مكسور من جديد

إن السؤال الذي بدأنا منه هذا الكتاب لا يزال حاضراً.

ففي الوقت الذي بقيت فيه رموز حجرية قديمة في بريطانيا وفرنسا دون تفسير كامل، انشغل باحثون أوروبيون بدراسة النقوش المسمارية القادمة من بلاد الرافدين وإيران.

لكن حالة هينكس كشفت لي جانباً جديداً.

فهو لم يسافر إلى الشرق لينقب ويجمع الآثار، بل استطاع من إيرلندا أن يفحص نسخاً من النقوش، وأن يصل إلى اكتشافات علمية مهمة.

وهذا يجعلني أميز بين دور المستكشف ودور قارئ النصوص ودور المؤسسة التي تمول العمل وتحدد أولوياته.

إن السؤال ليس لماذا تجرأ إيرلندي على دراسة لغة قديمة من بلاد الرافدين.

بل كيف تشكلت المؤسسات العلمية التي جعلت قراءة تاريخ تلك المنطقة مرتبطة إلى حد كبير بمراكز أوروبية، وكيف توزعت فرص الوصول إلى النصوص الأصلية، ومن الذي حصل على الاعتراف العلمي عندما اكتُشفت قيم العلامات.

وهذا سؤال يتصل بتاريخ المعرفة وسلطة المؤسسات، لا بأهلية الشعوب أو جنسيات الباحثين.

السادس والعشرون: نتائج التحقيق في ملف هينكس

بعد مراجعة الوثائق الأصلية والدراسات الأكاديمية، وصلت إلى نتائج يمكن تحديدها بوضوح.

كان إدوارد هينكس باحثاً إيرلندياً متعلماً، امتلك معرفة متقدمة باللغات القديمة، رغم أن عمله الأساسي كان في الكنيسة.

وقد سبق رولنسون في الإعلان عن بعض الاكتشافات المتعلقة بالنظام المسماري.

كما توصل إلى تفسير مهم للطبيعة المقطعية للكتابة الأكادية، ولمفهوم تعدد القراءات الصوتية للعلامة الواحدة.

واعترف رولنسون في إحدى رسائله بأهمية اكتشاف قدمه هينكس، لكنه قلل في مراسلات أخرى من قيمة أعماله.

وقد أظهرت المقارنات الحديثة أن بعض الانتقادات التي وجهها رولنسون إلى قراءات هينكس كانت مبالغاً فيها.

وفي المقابل، أخطأ هينكس في تحديد الانتماء اللغوي للأورارتية والعيلامية.

كما أثبتت الوثائق أن المتحف البريطاني استعان به، وأن خلافه مع رولنسون امتد إلى مسألة المكانة المهنية والأسبقية العلمية.

لكن هذه الوقائع لا تثبت أن أحدهما تعمد تزوير النقوش.

إنها تثبت وجود خلافات وقراءات متغيرة، وتكشف أن بعض أسماء اللغات والشعوب القديمة استُخدمت على أساس فرضيات لم تثبت صحتها.

ولهذا فإن المحاكمة يجب أن تستمر عند مستوى النص الأصلي.

خاتمة الفصل الثامن

عندما بدأت دراسة إدوارد هينكس، كنت أريد أن أعرف لماذا اختلف مع هنري رولنسون، وأيهما كان أقرب إلى فهم الكتابة المسمارية.

وقد وجدت أن هينكس قدم اكتشافات لغوية حاسمة، وأنه استطاع التعرف على طبيعة العلامات بدرجة تفوق بعض معاصريه.

لكنني وجدت أيضاً أخطاء واضحة في تصنيف لغات قديمة، ومنها الأورارتية والعيلامية.

وقد علمتني هذه المقارنة أن شهرة الباحث لا تكفي للحكم على صحة كل تفسيراته، وأن تقدم العلم قد يكشف أخطاءً جوهرية في أعمال أشخاص ساهموا في تأسيس ذلك العلم نفسه.

إنني أريد أن أضع أمام القارئ الوثيقة لا الاسم المشهور.

وعندما يختلف رولنسون وهينكس في قراءة علامة مسمارية، فلن أختار أحدهما بناء على مكانته أو انتمائه.

بل سأعود إلى النقوش والقوائم القديمة والنسخ المتكررة، وأبحث عن القراءة التي تستطيع تفسير النص بصورة متسقة.

أما عندما يختلفان في تحديد لغة شعب قديم، فسأعتمد على المقارنة اللغوية والأدلة التاريخية، لا على الافتراضات السياسية أو الأسماء التي كانت شائعة في عصرهما.

إن ما وجدته في ملف هينكس يجعلني أكثر اقتناعاً بضرورة إعادة دراسة تاريخ القراءات المسمارية الأولى.

فبعضها كان صحيحاً، وبعضها كان ناقصاً، وبعضها تغير بصورة جوهرية.

والحكم على وجود تزوير متعمد لا يمكن إصداره إلا عندما تتوفر الأدلة التي تثبت المعرفة بالحقيقة وإرادة مخالفتها.

ولهذا سأنتقل في الفصل التاسع إلى تجربة سنة 1857، عندما قدم أربعة باحثين ترجمات مستقلة لنص مسماري واحد.

وسأفحص مدى اتفاقهم، وأين اختلفوا، وما الذي أثبتته التجربة فعلاً.

فهناك يمكن أن نختبر مسألة أساسية.

هل كانت قراءة الكتابة المسمارية قد أصبحت علماً قابلاً للتحقق، أم أن بعض النتائج المعلنة تجاوزت مقدار ما أثبتته الوثائق؟

وسأستمر في هذا التحقيق حتى أميز بين التاريخ الذي حفظته الأحجار والتاريخ الذي أضافه المفسرون.

الفصل التاسع

محاكمة تجربة سنة 1857

أربع ترجمات لنقش واحد وكيف أعلنت أوروبا نجاح فك الكتابة المسمارية

مقدمة الفصل

بعد أن درست أعمال لايارد ورولنسون وهينكس، وصلت إلى واحدة من أهم الوقائع في تاريخ الدراسات المسمارية خلال القرن التاسع عشر.

إنها التجربة التي نظمتها الجمعية الآسيوية الملكية في لندن سنة 1857، عندما طُلب من أربعة باحثين تقديم ترجمات مستقلة لنص مسماري واحد، ثم مقارنة النتائج لمعرفة ما إذا كانت طريقة قراءة الكتابة القديمة قد أصبحت موثوقة.

لقد اكتسبت هذه التجربة مكانة كبيرة في تاريخ علم الآثار واللغات القديمة، وأصبحت تقدم في مؤلفات كثيرة باعتبارها اللحظة التي تأكد فيها نجاح فك الكتابة المسمارية الأكادية.

لكنني لا أريد الاكتفاء بما قالته الكتب عن نجاح التجربة.

بل أريد العودة إلى الوثائق الأصلية ومعرفة كيفية تنظيم الاختبار، ومن اختار النص، ومن أشرف على المقارنة، وما مقدار الاتفاق بين الباحثين، وأين اختلفوا، وما الذي أثبتته النتائج فعلاً.

وسأطرح سؤالاً أعتبره جوهرياً في هذا التحقيق.

هل اتفاق أربعة باحثين على ترجمة نص واحد يثبت صحة نظام القراءة، أم يثبت أيضاً صحة جميع الأسماء والتفسيرات التاريخية التي قدمها هؤلاء الباحثون؟

إن الفرق بين المسألتين كبير.

فقد يتفق الباحثون على طريقة قراءة العلامات، ثم يختلفون في تفسير اسم جغرافي أو حدث سياسي أو هوية جماعة سكانية.

وقد تنجح التجربة في إثبات أن النص ينتمي إلى لغة يمكن فهمها، دون أن يعني ذلك أن كل استنتاج تاريخي نُسب إليه كان صحيحاً.

ولهذا سأتعامل مع تجربة سنة 1857 باعتبارها وثيقة يجب فحصها، وليس حكماً نهائياً لا يجوز الاعتراض عليه.

أولاً: لماذا احتاج العلماء إلى امتحان؟

بحلول منتصف القرن التاسع عشر، كانت أعداد كبيرة من الألواح والنقوش المسمارية قد وصلت إلى المتاحف الأوروبية.

وكان رولنسون وهينكس وغيرهما قد قدموا دراسات تتعلق بالعلامات الصوتية والضمائر والأفعال والأسماء الملكية.

لكن الثقة في النتائج لم تكن كاملة.

فقد كانت الكتابة الأكادية تستخدم نظاماً معقداً من العلامات، تسمح بعض خصائصه بأكثر من قراءة للعلامة الواحدة.

كما كانت أسماء الملوك والمدن تثير خلافات بين الباحثين.

وقد أدى ذلك إلى ظهور شكوك حول قدرة العلماء على قراءة النصوص قراءة حقيقية، بدلاً من وضع تفسيرات محتملة اعتماداً على أسماء معروفة مسبقاً.

وكانت الخلافات بين رولنسون وهينكس تزيد من هذه الشكوك.

فإذا كان رجلان يعدان من كبار المتخصصين يختلفان في قراءة بعض الكلمات والأسماء، فكيف يستطيع القارئ أن يعرف أن النظام الذي يستخدمانه صحيح؟

إن هذه المشكلة كانت معروفة داخل المؤسسات العلمية نفسها.

ومن هنا ظهرت فكرة إجراء تجربة تسمح بمقارنة قراءات مستقلة.

ثانياً: الرجل الذي اقترح التجربة

لم يكن صاحب فكرة الامتحان لايارد أو رولنسون أو هينكس.

بل كان وليام هنري فوكس تالبوت.

ولد تالبوت سنة 1800، واشتهر بإسهاماته في تطوير التصوير الفوتوغرافي.

وكان صاحب اهتمامات علمية متعددة، شملت الرياضيات والبصريات واللغات القديمة.

ثم بدأ دراسة الكتابة المسمارية، واستعان بالمنشورات التي كانت تصدر عن النقوش المكتشفة في بلاد الرافدين.

وفي سنة 1857 حصل على نسخة مرسومة من نقش ملكي قديم، وبدأ محاولة ترجمته.

ثم قرر أن يرسل ترجمته إلى الجمعية الآسيوية الملكية في لندن داخل ظرف مغلق.

واقترح أن تُطلب ترجمات مستقلة من باحثين آخرين، حتى يمكن مقارنة النتائج.

لقد كان اقتراحه مهماً من الناحية المنهجية.

فبدلاً من مطالبة الناس بالثقة في عالم مشهور، اقترح اختباراً يستطيع فيه أكثر من باحث استخدام معرفته للوصول إلى نتيجة قابلة للمقارنة.

لكنني سأبحث أيضاً في حدود هذا الاستقلال.

فالباحثون الأربعة لم يبدأوا جميعاً من الصفر، بل كانوا يعملون منذ سنوات في مجال واحد، ويعرفون كثيراً من النتائج المنشورة في الدراسات السابقة.

وهذا يعني أن استقلال الترجمة أثناء الامتحان لا يساوي استقلال تاريخ المعرفة الذي بنيت عليه تلك الترجمات.

ثالثاً: من أين جاء النقش الذي اختير للامتحان؟

وقع الاختيار على نقش ملكي يحمل اسم الملك المعروف في الدراسات الحديثة باسم تجلات بلاصر الأول.

والصيغة الأكادية لاسمه هي توكولتي أبيل إيشارا.

حكم هذا الملك خلال القرن الثاني عشر والحادي عشر قبل الميلاد، ويرجع التسلسل الزمني الحديث حكمه إلى الفترة بين سنتي 1114 و1076 قبل الميلاد.

أما الطبعة الأصلية التي نشرت ترجمات سنة 1857 فوضعت تاريخاً تقريبياً أقدم، هو سنة 1150 قبل الميلاد.

وهنا أجد أول اختلاف بين المعرفة التاريخية القديمة والحديثة.

فالتاريخ الذي استخدمه ناشرو التجربة لم يكن مطابقاً للتسلسل الزمني المعتمد اليوم.

وهذا أمر يجب ذكره حتى لا يظن القارئ أن نجاح فك الكتابة كان يعني أن جميع التواريخ الملكية قد أصبحت ثابتة منذ ذلك الوقت.

كان النص محفوراً على منشور طيني ذي ثمانية أوجه، وقد عُثر عليه في قلعة شرقات، موقع مدينة آشور القديمة.

ويضم النقش أخبار الحملات العسكرية التي نسبها الملك إلى نفسه، ووصفاً للبلدان التي حاربها، والغنائم التي استولى عليها، وأعمال البناء التي أمر بتنفيذها.

كان اختيار هذا النص مناسباً لاختبار القدرة على فهم عدد كبير من الأفعال والأسماء والتراكيب.

لكنه كان أيضاً نصاً ملكياً رسمياً.

وهذا يعني أن محتواه يقدم رؤية الملك لأعماله وانتصاراته، ولا يجوز التعامل مع جميع أخباره بوصفها وصفاً محايداً للأحداث.

رابعاً: لماذا اختير هذا النص تحديداً؟

كان النص طويلاً، ويحتوي على أسماء جغرافية وشخصية وأفعال حربية وأوصاف للملوك والبلدان.

كما أنه لم يكن مجرد قائمة قصيرة من الأسماء المعروفة.

ولهذا كان قادراً على اختبار فهم الباحثين لجمل كاملة، لا مجرد قدرتهم على التعرف إلى اسم ملك.

وكان النص قد نُسخ وأُعد للنشر تحت إشراف رولنسون، وبموافقة أمناء المتحف البريطاني وبدعم حكومي.

وهنا ألاحظ أن اختيار المادة التي سيُجرى عليها الاختبار لم يكن منفصلاً عن المؤسسة التي تمتلك النسخة وتدير نشرها.

لكن وجود دور للمتحف البريطاني في إعداد النص لا يثبت وجود تلاعب بالتجربة.

فالمطلوب هو معرفة ما إذا كانت النسخة التي حصل عليها المشاركون متماثلة، وما مقدار الوقت الذي أتيح لكل منهم.

وهذا ما تكشفه المراسلات المحفوظة في أرشيف الجمعية الآسيوية الملكية.

خامساً: الرسالة المؤرخة في 20 نيسان 1857

تحتفظ الجمعية الآسيوية الملكية برسالة أرسلها سكرتيرها إدوين نوريس إلى إدوارد هينكس في العشرين من نيسان سنة 1857.

تتحدث الرسالة عن ترجمة تالبوت، وعن الرغبة في إبقائها مغلقة حتى ينتهي رولنسون من إعداد ترجمته.

كما تدعو هينكس إلى تقديم ترجمة مستقلة للنقش نفسه.

وتذكر أن الباحث جول أوبير أبدى اهتماماً بالمشاركة أيضاً.

وأوضحت الرسالة أن ترجمات المشاركين ستبقى مغلقة إلى حين موعد فتحها ومقارنتها.

إن هذه الوثيقة مهمة لأنها تثبت وجود ترتيبات فعلية للاختبار.

لكنني ألاحظ أن صياغة الرسالة تشير أيضاً إلى أن بعض المشاركين كانوا قد بدأوا العمل قبل دعوة الآخرين.

ومن هنا يظهر سؤال متعلق بعدالة ظروف الاختبار.

هل حصل جميع المشاركين على الوقت نفسه والنسخة نفسها من النص؟

سادساً: المشاركون الأربعة

شارك في التجربة وليام هنري فوكس تالبوت، وإدوارد هينكس، وهنري رولنسون، وجول أوبير.

كان تالبوت صاحب المبادرة.

وكان هينكس من أبرز الباحثين الذين فهموا الطبيعة المقطعية للكتابة الأكادية.

أما رولنسون فكان صاحب أعمال واسعة في قراءة النقوش الفارسية القديمة والبابلية.

وكان أوبير، المولود في ألمانيا والعامل في الأوساط العلمية الفرنسية، قد ساهم في دراسة النصوص المسمارية واللغات القديمة.

وقد أدى كل منهم دوراً مختلفاً في تاريخ فك الكتابة.

لكنهم لم يمتلكوا جميعاً الخبرة نفسها، ولا الظروف نفسها أثناء إعداد الترجمة.

فبعضهم كان قد أمضى سنوات طويلة في دراسة المسمارية، بينما كان بعضهم أحدث عهداً بها.

ولذلك فإن مقارنة نتائجهم تحتاج إلى معرفة هذه الفوارق.

سابعاً: هل حصل هينكس على الوقت الكافي؟

هنا وجدت واقعة تستحق التحقيق.

تؤكد الدراسات التاريخية أن هينكس لم يتسلم النسخة اللازمة لإعداد ترجمته إلا في السادس والعشرين من نيسان سنة 1857.

وقد ترك له ذلك نحو ثمانية عشر يوماً لإنجاز العمل قبل الموعد المحدد.

وكان رولنسون وتالبوت قد حصلا على وقت أطول.

وهذا الاختلاف في المدة ليس تفصيلاً بسيطاً.

فالنص كان طويلاً، ويحتاج إلى تحليل علامات وأسماء وتراكيب لغوية كثيرة.

وقد أدرك هينكس أنه لن يتمكن من ترجمة جميع أجزائه خلال المدة المتاحة.

وأبلغ تالبوت أنه سيترجم ما يستطيع إنجازه.

وتشير دراسة حديثة إلى أن هينكس شك في أن التأخير كان مقصوداً، بسبب خلافاته السابقة مع رولنسون.

لكن هذا الشك ليس دليلاً على أن رولنسون أمر فعلاً بتأخير وصول النسخة.

ولذلك يجب التمييز بين الواقعة المثبتة، وهي تأخر استلام هينكس للنص، وبين الاتهام المتعلق بالمسؤول عن التأخير.

ثامناً: كم ترجم كل باحث؟

كان النص مقسماً في وثائق الاختبار إلى أربعة وخمسين جزءاً.

وقد قدم رولنسون ترجمة كاملة.

وقدم تالبوت ترجمة كاملة أيضاً.

أما هينكس فلم ينجز سوى ثمانية وعشرين جزءاً.

وقدم أوبير واحداً وعشرين جزءاً، معتمداً على نسخة لم تكن مكتملة بالدرجة نفسها.

وهذه الأرقام مهمة لأنها تكشف أن التجربة لم تقارن أربع ترجمات كاملة للنص من أوله إلى آخره.

بل قارنت ترجمتين كاملتين وترجمتين جزئيتين.

ومع ذلك، رأت اللجنة أن الأجزاء المشتركة كانت كافية للحكم على مدى الاتفاق بين الباحثين.

إنني لا أعتبر هذا القرار باطلاً بالضرورة.

فقد تكفي عينة واسعة من النص لاختبار صحة طريقة القراءة.

لكنني أرفض المبالغة التي توحي بأن الأربعة ترجموا جميع النص كاملاً، ثم اتفقوا على كل كلمة فيه.

فهذه صورة لا تطابق الوثائق.

تاسعاً: اجتماع اللجنة العلمية

خلال شهر أيار سنة 1857، اجتمعت لجنة من الشخصيات العلمية البريطانية لفحص الترجمات.

وضمت اللجنة رجالاً معروفين في مجالات التاريخ واللغات والدراسات القديمة، ومن بينهم جورج غروت وهنري هارت ميلمان.

كما شارك باحثون آخرون في عملية المقارنة والتقييم.

وتذكر بعض الدراسات أن فحص الأظرف بدأ في العشرين من أيار، بينما تشير مراجع أخرى إلى الخامس والعشرين من الشهر نفسه، وتؤرخ إعلان قبول النتيجة في التاسع والعشرين من أيار.

ولذلك فإنني أميز بين بداية فحص الترجمات وتاريخ اعتماد التقرير، ولا أتعامل مع هذه التواريخ المختلفة باعتبارها حدثاً واحداً وقع في يوم واحد بالضرورة.

وكان الهدف المعلن للجنة معرفة مقدار التشابه بين الترجمات التي أعدها المشاركون بصورة مستقلة.

ولم تكن المهمة إثبات صحة جميع أخبار الملك أو تحديد الأصول القومية لجميع الشعوب التي ذكرها النص.

إنها كانت تجربة لفحص إمكان قراءة اللغة.

عاشراً: أين اتفق الباحثون؟

عندما فتحت اللجنة الترجمات وقارنتها، وجدت أن التشابه بينها كان كبيراً في عدد من المقاطع.

وقد ظهر الاتفاق خصوصاً بين رولنسون وهينكس.

فقد توصلا في حالات كثيرة إلى معان متقاربة، واستخدما أحياناً عبارات تكاد تتطابق.

كما استطاع المشاركون التعرف على أسماء بلدان، وعلى أخبار الحملات العسكرية، وعلى أفعال تتعلق بالحركة والقتال ودفع الجزية.

وأشارت اللجنة إلى مقطع يضم تسعة وثلاثين اسماً جغرافياً تقاربت فيه نتائج الباحثين بصورة لافتة.

إن هذه النتيجة لا يمكن تجاهلها.

فإذا استطاع أكثر من باحث قراءة نص طويل، والوصول إلى تراكيب وأحداث متشابهة، فإن ذلك يمثل دليلاً مهماً على أن النظام الذي يستخدمونه ليس مجرد تخمين عشوائي.

لكن إثبات صحة النظام لا يعني أن كل مفردة في النص قد فُهمت بصورة نهائية.

وهنا تبدأ دراسة الاختلافات.

الحادي عشر: كوموخا، المثال الذي يكشف الاتفاق والاختلاف

من المقاطع المهمة في وثيقة الاختبار خبر حملة عسكرية للملك على بلاد كوموخا.

وقد ظهرت تسمية البلاد بصيغ مختلفة بين الترجمات.

استخدم رولنسون صيغة كوموخا.

واستخدم هينكس صيغة قُمّوخ.

أما تالبوت فكتب كومّيخي.

واستخدم أوبير صيغة دوموخ.

لكن الترجمات الأربع اتفقت إجمالاً على أن النص يتحدث عن حملة توجهت إلى منطقة امتنعت عن تقديم الجزية المطلوبة.

وهنا أجد مثالاً واضحاً على مستويين من القراءة.

فالمعنى العام للحدث كان متقارباً.

أما طريقة نقل اسم البلاد وبعض الأوصاف المصاحبة فلم تكن متماثلة.

وتستحق هذه المسألة اهتماماً خاصاً، لأن اسم كوموخا أو قموخ يرتبط بجغرافيا شمال بلاد الرافدين والأناضول.

وسأبحث لاحقاً في النصوص التي تذكر هذا الإقليم، وعلاقته بالمناطق المجاورة، دون افتراض أن التشابه بين اسم قديم واسم قومي حديث يكفي لإثبات الاستمرارية التاريخية.

الثاني عشر: عندما اختلفوا في أسماء الحيوانات

تكشف المقارنة عن اختلاف لافت في أحد المقاطع المتعلقة بالصيد الملكي.

فقد فهم رولنسون أن النص يتحدث عن جاموس بري.

أما هينكس فقرأه بوصفه فيلة برية.

واستخدم تالبوت لفظاً أكادياً منقولاً دون أن يقدم تفسيراً حاسماً.

بينما لم يقدم أوبير ترجمة لذلك الموضع.

وهنا أطرح سؤالاً مهماً.

إذا كانت القراءة متفقة في مواضع كثيرة، فلماذا اختلف الباحثون في تحديد الحيوان نفسه؟

قد يتعلق السبب بفهم العلامات، أو بمعنى كلمة غير مألوفة، أو باستعمال رمز له أكثر من قراءة.

لكن الإجابة الدقيقة تحتاج إلى العودة إلى النص الأصلي والقواميس الأكادية الحديثة.

إن هذا الاختلاف يوضح أن النجاح العام في فك الكتابة لم يكن يعني اكتمال معرفة جميع المفردات.

الثالث عشر: ثلاثمئة شخص اختلفوا في وصفهم

من الاختلافات التي سجلتها الدراسات المتعلقة بالتجربة ما يتعلق بمقطع يذكر ثلاثمئة شخص فروا من موضع ما.

فقد فهم رولنسون الوصف على أنهم هراطقة هاربون.

أما هينكس ففسره بوصفه ثلاثمئة أمة هاربة.

إن هذا الاختلاف كبير من حيث المعنى الاجتماعي والتاريخي.

فالهرطقة وصف ديني، بينما تشير الأمة إلى وضع اجتماعي مختلف تماماً.

ولا يجوز لي أن أختار أحد التفسيرين دون العودة إلى الكلمة الأكادية التي ظهرت في النص.

لكن أهمية المثال تكمن في أنه يكشف مدى تأثير اختيار معنى واحد على الصورة التاريخية التي يقدمها المترجم.

فإذا استُخدم الوصف الديني، فقد يتخيل القارئ صراعاً عقائدياً.

أما إذا استخدم الوصف الاجتماعي، فسيفهم الحدث بصورة أخرى.

وهنا يصبح التحقيق في المفردة الأصلية ضرورياً قبل بناء رواية تاريخية كاملة عليها.

الرابع عشر: ماذا قالت اللجنة عن أوبير؟

لم تكن ترجمة أوبير مطابقة لقراءات الآخرين في جميع المواضع.

وقد لاحظ أعضاء اللجنة وجود اختلافات في الصياغة والمعنى.

لكنهم رأوا أن ضعف تمكنه من التعبير باللغة الإنجليزية ساهم في صعوبة مقارنة بعض عباراته.

وتساءلوا عن السبب الذي جعله يقدم الترجمة بالإنجليزية بدلاً من الفرنسية، التي كان أكثر قدرة على استخدامها بدقة.

وهذه الملاحظة مهمة لأنها تذكرنا بأن تقييم الترجمة يمر بمرحلتين.

الأولى فهم النص القديم.

والثانية التعبير عن ذلك الفهم بلغة حديثة.

وقد يقع اختلاف في العبارة الإنجليزية دون أن يعني اختلافاً مماثلاً في فهم النص الأكادي.

لكن لا يجوز أيضاً أن نستخدم صعوبة اللغة الحديثة لتبرير جميع الأخطاء.

فبعض الاختلافات قد يكون ناتجاً بالفعل عن قراءة مختلفة للعلامات القديمة.

الخامس عشر: من الذي حصل على أعلى تقدير؟

أعلنت اللجنة إعجابها العام بنتائج الاختبار.

لكنها خصت رولنسون وهينكس بتقدير أكبر، بسبب عمق خبرتهما والتشابه الواسع بين ترجمتيهما.

وقد رأت أن الاتفاق بينهما في عدد كبير من العبارات يمثل دليلاً قوياً على صحة الأساس اللغوي الذي اعتمدا عليه.

أما تالبوت، فقد أظهرت ترجمته قدرة مهمة على تطبيق النظام، رغم أنه كان أحدث عهداً من بعض المشاركين بالدراسات الأكادية.

وبالنسبة إلى أوبير، فقد أقرت اللجنة بأنه توصل إلى نتائج مفيدة، رغم عدم اكتمال ترجمته ووجود اختلافات في الصياغة.

وهنا أجد أن اللجنة لم تقل إن الأعمال الأربع متساوية في الدقة.

بل ميزت بينها، واعتبرت بعضها أقوى من غيره.

وهذا يعني أن نتيجة الامتحان كانت أكثر تفصيلاً من العبارة المختصرة التي تقول إن أربعة علماء اتفقوا على ترجمة النص.

السادس عشر: هل كانت التجربة مستقلة تماماً؟

إنني أعتبر هذا السؤال من أهم أسئلة الفصل.

لقد أُعدت الترجمات في أماكن مختلفة، وحُفظت في ظروف مغلقة عند تسليمها.

وهذا يوفر دليلاً على استقلال العمل خلال مرحلة الاختبار.

لكن المشاركين لم يكونوا غرباء عن بعضهم علمياً.

فقد كانت بينهم مراسلات وأبحاث منشورة ونتائج مشتركة، واستفاد بعضهم من أعمال الآخرين قبل سنة 1857.

كما كان النص الذي اختير للاختبار جزءاً من مشروع نشر أشرف عليه رولنسون.

ولذلك لا يمكنني القول إن أربعة أشخاص توصلوا بصورة مستقلة تماماً إلى فك لغة مجهولة في تجربة واحدة.

فقد كانوا يطبقون معرفة تراكمت عبر سنوات من البحث المشترك والتنافس.

لكن هذا لا يبطل نجاح الاختبار.

إنما يحدد ما يستطيع إثباته بدقة.

فهو يدعم قابلية تطبيق النظام المعروف آنذاك بصورة متكررة، ولا يقدم أربع عمليات مستقلة تماماً لاكتشاف النظام من بدايته.

السابع عشر: هل كان المحكمون قادرين على قراءة النص بأنفسهم؟

تضم اللجنة شخصيات علمية مرموقة، لكنها لم تتكون كلها من متخصصين يستطيعون فحص كل علامة أكادية بصورة مستقلة.

وكان جوهر عملها مقارنة الترجمات وتحديد مدى اتفاقها.

وهذه طريقة مفيدة، لكنها ليست مطابقة لاختبار كل قراءة بمقارنتها مباشرة بنصوص أخرى وقواعد لغوية مستقلة.

فإذا اتفق باحثان على ترجمة جملة، فإن اتفاقهما يمثل دليلاً على وجود منهج مشترك.

لكن صحة ذلك المنهج تصبح أقوى عندما يستطيع تفسير نصوص جديدة لم تُستخدم في تطويره.

وإذا ظهرت لاحقاً نصوص تعليمية قديمة أو قوائم علامات تؤيد القراءات، فإن الأدلة تصبح أكثر قوة.

لهذا سأميز بين حكم لجنة سنة 1857 وبين التحقق الذي تحقق خلال العقود التالية مع اكتشاف نصوص إضافية وتقدم دراسة القواعد والمعاجم.

الثامن عشر: هل أعلنت أوروبا انتهاء جميع الخلافات؟

لقد استقبلت المؤسسات والصحف البريطانية نتائج التجربة بقدر كبير من الاهتمام.

ورأى بعض المعاصرين أن الشكوك الأساسية حول إمكان فك الكتابة المسمارية قد أزيلت.

لكن ذلك لم يؤد إلى انتهاء الخلافات العلمية.

فقد استمرت المناقشات بشأن عدد من القيم الصوتية، وتفسير أسماء المدن والبلدان، وتصنيف اللغات، وفهم المفردات النادرة.

كما استمرت الخلافات الشخصية بين بعض الباحثين.

وهذا أمر طبيعي في تاريخ العلوم.

فإثبات إمكان قراءة نظام كتابي لا يعني الوصول إلى فهم كامل لكل نص مكتوب به.

وقد ظلت الدراسات الأكادية تتطور خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ولا تزال الأبحاث الحديثة تقدم تصحيحات وتفسيرات جديدة لبعض النصوص.

إن ما أعلن سنة 1857 كان نجاحاً أساسياً في إثبات إمكان قراءة النصوص، وليس نهاية البحث في جميع تفاصيل تاريخ بلاد الرافدين.

التاسع عشر: عندما أصبحت نتيجة الاختبار سلطة علمية

أرى أن أهم نتيجة تاريخية للتجربة لم تكن لغوية وحدها.

فقد ساعد نجاحها على تعزيز مكانة علم الدراسات المسمارية داخل المؤسسات الأوروبية.

وأصبح بالإمكان تقديم النصوص القديمة للجمهور بوصفها وثائق قابلة للقراءة والترجمة، لا مجرد رموز غامضة.

كما تعززت الثقة في المتاحف التي امتلكت الألواح والنقوش، وفي الباحثين الذين نشروها.

لكنني أريد أن أعرف كيف انتقل هذا النجاح من إثبات طريقة القراءة إلى قبول تفسيرات تاريخية أخرى.

فقد يكون الباحث قادراً على قراءة نص ملكي، لكنه يظل محتاجاً إلى الأدلة عند تحديد موقع مدينة أو أصل شعب أو هوية جماعة ورد ذكرها فيه.

ولا يجوز أن تصبح تجربة نجاح لغوي شهادة مفتوحة بصحة كل تفسير تاريخي قدمه المشاركون فيها.

العشرون: هل أثبت الامتحان صحة الأسماء التوراتية؟

هذه هي القضية التي تهمني بصورة خاصة.

لقد استخدم الباحثون الأوروبيون أسماء معروفة من المصادر التوراتية والكلاسيكية عند دراسة كثير من النصوص القديمة.

لكن تجربة سنة 1857 لم تُصمم لاختبار جميع هذه المطابقات.

فقد كان موضوعها نصاً ملكياً محدداً، والغرض منها معرفة مدى اتفاق الترجمات المستقلة.

ولذلك فإن نجاح الباحثين في ترجمة أخبار حملة عسكرية لا يثبت تلقائياً صحة كل مطابقة أجروها بين أسماء الملوك المسمارية والأسماء التوراتية.

إن تلك المطابقات تحتاج إلى تحقيق مستقل.

ويجب أن أقارن فيها العلامات الأصلية والصيغ الصوتية والأنساب والتواريخ والأحداث.

وقد تؤدي هذه المقارنة إلى تأكيد بعض المطابقات، أو تصحيح غيرها.

لكنني لن أستخدم نجاح تجربة سنة 1857 دليلاً شاملاً على صحة جميع الروايات القديمة.

كما لن أستخدم الاختلافات الموجودة في الترجمات لنفي إمكان قراءة اللغة الأكادية.

فكل قضية تحتاج إلى دليل يناسبها.

الحادي والعشرون: النص الملكي ليس كتاباً محايداً

هناك مسألة ينبغي ألا تغيب عن القارئ.

فالنقش الذي استخدم في تجربة سنة 1857 كان نصاً أمر ملك قديم بكتابته عن حكمه وحملاته العسكرية.

ولذلك فإنه يعكس رؤيته للأحداث.

فعندما يقول الملك إنه أخضع بلاداً أو استولى على مدن أو فرض الجزية، فإن الباحث يستطيع ترجمة العبارة، لكنه لا يستطيع اعتبار جميع تفاصيلها حقيقة تاريخية مستقلة دون مقارنة بمصادر أخرى.

فقد يبالغ الملك في وصف انتصاراته، أو يحذف معلومات عن الهزائم، أو يقدم خصومه بصورة سلبية.

إن فهم اللغة يسمح لنا بمعرفة ما أراد الملك قوله.

لكنه لا يضمن أن كل ما قاله الملك حدث بصورة مطابقة لروايته.

وهذا التمييز سيكون ضرورياً عندما أدرس النصوص المتعلقة بشعوب الجبال والممالك القديمة في زاغروس وشمال بلاد الرافدين.

الثاني والعشرون: ما الذي يمكن أن نتعلمه من تعدد نسخ النقش؟

من أهم المعلومات التي توفرها الدراسات الحديثة أن النص الملكي المستخدم في التجربة لم يكن محفوظاً في نسخة واحدة فقط.

فقد عُرفت عشرات النسخ من النقش نفسه على منشورات طينية، جاءت من مواقع مختلفة داخل مدينة آشور القديمة وما حولها.

وتشير الدراسات الأثرية إلى وجود اثنتين وأربعين نسخة معروفة من هذا النص، بعضها شبه كامل وبعضها مجزأ.

وهذه الحقيقة تزيد من إمكان التحقق العلمي.

فإذا تعرضت علامة للتلف في نسخة، يمكن فحصها في نسخة أخرى.

وإذا اختلفت الكتابة بين نسختين، يستطيع الباحث أن يحدد طبيعة الاختلاف.

كما أن مقارنة النسخ القديمة بالقوائم المسمارية التعليمية تساعد على تقليل الاعتماد على التخمين.

ولهذا فإن قوة علم قراءة المسماريات اليوم لا تعتمد فقط على تجربة أربعة علماء سنة 1857، بل على الكم الكبير من الوثائق المستقلة التي جرى نشرها ومقارنتها لاحقاً.

الثالث والعشرون: لماذا لم تُستخدم ألغاز إنجلترا وفرنسا في امتحان مماثل؟

أعود هنا إلى السؤال الذي بدأت منه هذا الكتاب.

كانت في إنجلترا آثار حجرية قديمة، ومنها ستونهنج ونقوش الكؤوس والحلقات.

وكانت في فرنسا أحجار كارناك وغافرِينيس، التي ما زالت معاني كثير من زخارفها موضع بحث.

فلماذا نجح العلماء في قراءة كتابة جاءت من بلاد الرافدين، بينما لم يتمكنوا من تفسير كثير من العلامات الأوروبية؟

إنني أرى أن الإجابة العلمية تحتاج إلى الاعتراف بوجود فرق أساسي بين الحالتين.

فالكتابة المسمارية تمثل لغات منطوقة، وقد ترك أصحابها أعداداً ضخمة من النصوص المختلفة، منها النقوش الملكية والعقود والرسائل والقوائم التعليمية.

كما توجد نصوص بلغات متعددة تسمح بمقارنة الأسماء والمعاني.

أما كثير من العلامات الهندسية الأوروبية فلا نملك دليلاً على أنها تمثل لغة مكتوبة أصلاً.

وقد تكون رموزاً طقسية أو زخارف أو علامات مرتبطة بالمكان أو المعتقدات.

وهذا الفرق يفسر جانباً مهماً من تفاوت النتائج.

لكنني لا أعتبره جواباً كاملاً عن سؤالي المتعلق بالأولويات التاريخية.

فلماذا حظيت بعثات بلاد الرافدين بالدعم السياسي والمتحفي الواسع؟

وما الدور الذي لعبته الروايات الدينية والمنافسة الأوروبية في توجيه الاهتمام نحو تلك المنطقة؟

إن هذه الأسئلة تتعلق بتاريخ المؤسسات والدوافع، ولا يحسمها نجاح تجربة لغوية واحدة.

الرابع والعشرون: من فحص لغة الشعوب القديمة إلى كتابة تاريخها

إن أهمية تجربة سنة 1857 لا تقتصر على الملوك الذين وردت أسماؤهم في النصوص.

فبمجرد أن أصبحت قراءة الأكادية أكثر موثوقية، صار الباحثون قادرين على دراسة الأخبار المتعلقة بمناطق وشعوب عديدة.

ومن بينها مناطق زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

لكنني أريد أن أميز بين أسماء البلدان التي تظهر في النقوش وبين الهوية اللغوية أو القومية لسكانها.

فإذا ذكر ملك قديم أنه حارب منطقة معينة، فإن النص يقدم معلومات عن اسمها وعلاقته العسكرية بها.

لكنه قد لا يقدم معلومات كافية عن اللغة التي تكلمها جميع سكانها، أو أصولهم، أو استمرار وجودهم خلال القرون اللاحقة.

ولذلك لا يجوز بناء تاريخ كامل لشعب على اسم ورد في نقش ملكي واحد.

إن الدراسة التاريخية تحتاج إلى جمع النصوص المختلفة والآثار والوثائق الجغرافية واللغوية.

وهذا ما سألتزم به عندما أبحث في الحوريين والميتانيين والميديين وغيرهم من الشعوب القديمة ذات الأهمية لتاريخ المنطقة.

الخامس والعشرون: وثيقة سنة 1861

لم تظل نتائج تجربة سنة 1857 مجرد خبر في الصحف.

فقد نُشرت الترجمات الأربع والمقارنات ضمن مطبوعات الجمعية الآسيوية الملكية.

وصدرت طبعة مستقلة سنة 1857 بعنوان يتناول نقش تجلات بلاصر الأول وترجماته الأربع.

ثم نُشرت دراسة مقارنة في المجلد الثامن عشر من مجلة الجمعية الآسيوية الملكية سنة 1861، في الصفحات من 150 إلى 219.

إن أهمية هذه الوثيقة أنها تتيح الرجوع إلى نتائج الباحثين أنفسهم، وليس إلى الروايات التي كتبها المؤرخون عن نجاح التجربة.

وهنا أرى ضرورة قراءة الترجمات متوازية، ومقارنة مواضع الاتفاق والاختلاف.

وسأحتفظ بهذه الطبعة ضمن مصادر الكتاب الأساسية، لأن الحكم على مدى النجاح ينبغي أن يصدر بعد فحص النصوص المنشورة، لا استناداً إلى وصف عام ورد في دراسة لاحقة.

السادس والعشرون: هل توجد مؤشرات على تلاعب متعمد بالاختبار؟

بعد مراجعة الوثائق التي أمكن الوصول إليها، وجدت أن التجربة جرت في إطار مؤسسة علمية بريطانية، وأن النص أُعد للنشر تحت إشراف رولنسون.

كما وجدت أن المشاركين لم يحصلوا جميعاً على الوقت نفسه، وأن هينكس تسلم نسخته متأخراً.

ووجدت كذلك خلافات شخصية وعلمية سابقة بين بعض المشاركين.

لكن هذه الوقائع لا تكفي لإثبات وجود اتفاق متعمد لتزوير النتائج.

فقد قدم الباحثون ترجمات مستقلة، وظهرت بينها اختلافات حقيقية، ولم تحاول اللجنة الادعاء بأن جميع المقاطع كانت متطابقة.

بل سجلت مواضع الاتفاق والاختلاف، وميزت بين مستوى المشاركين.

ولهذا فإن أي اتهام بالتلاعب المتعمد يحتاج إلى دليل إضافي، مثل رسالة أو تعليمات أو تعديل موثق يثبت تغيير النتيجة عمداً.

أما مجرد وجود منافسة أو تفاوت في الظروف فلا يثبت حصول تزوير.

السابع والعشرون: الحكم الذي تسمح به الوثائق

أستطيع الآن أن أميز بين النتائج التي تثبتها تجربة سنة 1857 والنتائج التي لا تثبتها.

لقد أثبتت أن أكثر من باحث استطاع استخدام النظام المسماري للوصول إلى معان متقاربة في نص طويل نسبياً.

وأثبتت أن هينكس ورولنسون كانا قد حققا تقدماً حقيقياً في فهم اللغة الأكادية.

كما أظهرت أن تفسير عدد من الكلمات والأسماء لم يكن قد اكتمل.

وكشفت عن اختلاف في ظروف إعداد الترجمات وعن تفاوت في مستوى الأعمال المقدمة.

لكنها لم تثبت صحة جميع الأسماء التي ظهرت في الدراسات الأوروبية.

ولم تثبت صحة جميع المطابقات التوراتية.

ولم تثبت أن النصوص الملكية تمثل روايات محايدة للأحداث.

ولم تمنح الباحثين الأربعة حصانة علمية تحول دون نقد آرائهم اللاحقة.

وهذه هي النتيجة التي أراها منسجمة مع الوثائق.

الثامن والعشرون: ماذا عن سلطة أوروبا في تفسير تاريخ الشرق؟

إن نجاح تجربة سنة 1857 ساهم في تعزيز الثقة بعلم قراءة المسماريات، وهو إنجاز علمي حقيقي.

لكن السؤال عن سلطة المؤسسات الأوروبية لا ينتهي عند هذا النجاح.

فالمتاحف التي احتفظت بالنقوش كانت في لندن وباريس وغيرها من المدن الأوروبية.

وكانت المجلات والجمعيات العلمية التي نشرت القراءات تتحكم بدرجة كبيرة في وصول المعلومات إلى جمهور الباحثين.

وكان الأشخاص الذين امتلكوا حق الوصول إلى النصوص الأصلية أكثر قدرة على نشر ترجماتهم والتأثير في الدراسات اللاحقة.

ولهذا فإن تاريخ العلم لا ينفصل عن تاريخ المؤسسات التي امتلكت الوثائق وموّلت الباحثين ونشرت النتائج.

إنني لا أرفض نتائج العلم بسبب مكان صدورها.

بل أطالب بأن تبقى الوثائق الأصلية متاحة للفحص، وأن يكون من حق الباحثين من مختلف البلدان مراجعة القراءات والتفسيرات.

فالعلم لا يصبح ملكاً لدولة لأنها موّلت اكتشافاً، ولا يصبح التاريخ ملكاً لمتحف لأنه اشترى لوحاً أو نقل منحوتة.

التاسع والعشرون: نجار وبابه مكسور

أعود للمرة الأخيرة في هذا الفصل إلى السؤال الذي جعلته محور الكتاب.

إذا كان الإنسان يمتلك في بلاده أحجاراً ونقوشاً ورموزاً لم يعرف جميع أسرارها، فلماذا يذهب آلاف الكيلومترات إلى أرض أخرى ليبحث في تاريخها؟

لقد بينت دراسة تجربة سنة 1857 أن بعض النصوص القادمة من بلاد الرافدين كانت قابلة للقراءة بسبب طبيعة النظام الكتابي ووفرة الشواهد اللغوية.

كما بينت أن نجاح العلماء في قراءة نص لا يجعلهم معصومين من الخطأ في تفسير التاريخ.

أما السؤال عن سبب توجه المؤسسات الأوروبية إلى آثار بلاد الرافدين، فإنه يحتاج إلى العودة إلى الظروف الدينية والسياسية والعلمية التي أحاطت بالبعثات.

وقد عرضت في الفصول السابقة وثائق تتعلق بالتمويل والتنافس بين بريطانيا وفرنسا وجمع الآثار والاهتمام بالمصادر التوراتية.

ولذلك فإنني أعتبر تجربة سنة 1857 جزءاً من ملف أكبر.

إنها تثبت نجاحاً لغوياً مهماً، لكنها لا تلغي ضرورة التحقيق في كيفية استعمال ذلك النجاح لتقديم الروايات التاريخية إلى العالم.

خاتمة الفصل التاسع

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن حقيقة الامتحان الذي خضع له أربعة من أشهر الباحثين في الكتابة المسمارية سنة 1857.

ووجدت أن التجربة كانت منظمة، وأن المشاركين قدموا ترجمات مستقلة، وأن اللجنة العلمية رأت اتفاقاً كبيراً في النتائج.

لكنني وجدت أيضاً أن اثنين من المشاركين لم ينجزا ترجمة النص كاملة، وأن بعض الكلمات والأسماء بقيت موضع اختلاف، وأن ظروف إعداد الترجمات لم تكن متساوية تماماً.

وهذا يعني أن النجاح الذي أعلنته الجمعية الآسيوية الملكية يجب فهمه في حدوده الحقيقية.

لقد نجحت التجربة في تدعيم الثقة بإمكان قراءة النصوص الأكادية.

لكنها لم تكن محاكمة نهائية لجميع الاستنتاجات التاريخية التي ارتبطت بتلك النصوص.

إنني لا أريد إنكار إنجاز علمي ثبتت أهميته، كما لا أريد أن يتحول هذا الإنجاز إلى حجة تمنع مراجعة أسماء الملوك والشعوب والمدن.

فما زالت هناك أسئلة تتعلق بالتفسير التاريخي، وبالطريقة التي انتقلت بها الأسماء القديمة إلى الكتب الأوروبية، وبمدى تأثير المصادر الدينية والكلاسيكية في تحديد هوية الشخصيات والمواقع.

وقد وصل التحقيق الآن إلى نقطة تسمح بالانتقال من تاريخ فك الكتابة إلى دراسة النص نفسه.

وفي الفصل العاشر سأشرح طريقة قراءة العلامات المسمارية، والفرق بين العلامة المكتوبة والقيمة الصوتية والاسم المنقول إلى اللغات الحديثة.

ثم سأفتح ملف الأسماء الملكية، وأقارن بين صيغها الأصلية والقراءات التي قدمها الباحثون الأوائل.

هناك سأبحث عن الإجابة عن السؤال الأكثر أهمية في هذه المحاكمة.

هل كانت بعض الأسماء التاريخية نتيجة قراءة مستقلة للنقوش، أم نتيجة مطابقة سابقة حاول الباحثون تأكيدها؟

وسأترك الوثيقة الأصلية تقدم الدليل.

محاكمة من زوّر التاريخ

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

الفصل العاشر

كيف تُقرأ العلامة المسمارية؟

من النقش الأصلي إلى أسماء الملوك في كتب التاريخ

مقدمة الفصل

بعد أن درست أعمال لايارد ورولنسون وهينكس، وتوقفت عند تجربة سنة 1857 التي استخدمت لاختبار صحة قراءة الكتابة المسمارية، وصلت إلى المرحلة التي أعتبرها من أهم مراحل هذا التحقيق.

فقد حان الوقت للانتقال من الحديث عن المستكشفين والمترجمين إلى العلامات التي تركها الإنسان القديم على الحجر والطين.

إن السؤال الذي أطرحه في هذا الفصل لا يتعلق بقدرة الباحث الأوروبي على اكتشاف الآثار، وإنما يتعلق بكيفية قراءتها.

كيف تتحول مجموعة من العلامات المحفورة قبل آلاف السنين إلى اسم ملك نقرؤه اليوم في الكتب العربية والإنجليزية والفرنسية؟

ومن الذي قرر أن العلامة الأولى تحمل صوتاً معيناً، وأن العلامة الثانية تعني كلمة محددة، وأن الاسم الناتج يخص ملكاً معروفاً من مصدر آخر؟

وهل يستطيع الباحث المعاصر العودة إلى العلامات الأصلية والتحقق من صحة القراءة، أم أنه مضطر إلى قبول ما كتبه المستكشفون الأوائل؟

هذه الأسئلة ضرورية، لأن النقش القديم لا يحمل معه كتاباً حديثاً يشرح طريقة قراءته.

لقد وصلتنا العلامات، لكن فهمها احتاج إلى جهود طويلة من المقارنة والتحليل، شارك فيها باحثون متعددون.

وكان بعض ما توصلوا إليه صحيحاً، وبعضه خضع للتعديل، وبعضه لم يستقر إلا بعد اكتشاف نصوص إضافية.

ولهذا قررت أن أبدأ بشرح الطريقة التي تستخدمها الدراسات الحديثة لقراءة النصوص المسمارية، ثم أنتقل إلى أمثلة ملكية محددة يمكن الرجوع إليها في المدونات العلمية.

وسأفصل بين العلامة الأصلية، والقراءة الصوتية، والترجمة، والمطابقة التاريخية.

فمن دون هذا الفصل يصعب محاكمة الأسماء التي وضعها الباحثون الأوائل.

أولاً: هل الكتابة المسمارية أبجدية؟

أبدأ بتصحيح تصور قد يقع فيه القارئ عندما يرى العلامات المسمارية للمرة الأولى.

فالكتابة المسمارية المستخدمة في النصوص السومرية والأكادية ليست أبجدية تعمل بالطريقة نفسها التي تعمل بها الأبجدية العربية.

فالحرف العربي يمثل في الغالب صوتاً صامتاً أو علامة مرتبطة بالبنية الصوتية للكلمة، أما العلامة المسمارية فقد تؤدي وظائف مختلفة.

قد تمثل مقطعاً صوتياً.

وقد تمثل كلمة كاملة.

وقد تستخدم للدلالة على فئة من الكلمات، دون أن تنطق بوصفها جزءاً من الاسم.

كما قد تحمل العلامة الواحدة أكثر من قيمة، ويتحدد استعمالها بحسب اللغة والسياق والعصر.

وهذا يفسر جانباً من الصعوبات التي واجهت الباحثين الأوائل.

فإذا افترض أحدهم أن كل علامة تمثل حرفاً واحداً، فقد يحاول قراءة النص وفق نظام لا يطابق الطريقة التي استخدمها الكتبة القدماء.

وقد أدرك إدوارد هينكس أهمية هذه المسألة خلال دراساته في أربعينيات القرن التاسع عشر.

كما أظهرت الدراسات اللاحقة أن معرفة القيم المتعددة للعلامات ضرورية لقراءة النصوص الأكادية بصورة صحيحة.

لكنني أؤكد أن هذا الوصف يخص النظام المسماري السومري الأكادي، ولا ينطبق دون تمييز على كل كتابة اتخذت الشكل المسماري، لأن بعضها اتبع أنظمة مختلفة.

ثانياً: كيف نشأت العلامات المسمارية؟

تشير الأدلة الأثرية إلى أن أقدم مراحل تطور الكتابة المسمارية ظهرت في جنوب بلاد الرافدين خلال أواخر الألف الرابع قبل الميلاد.

وقد استخدمت العلامات الأولى لتسجيل المعلومات الاقتصادية والإدارية.

ومع مرور الزمن تطورت الأشكال الكتابية، وأصبحت قادرة على التعبير عن كلمات وأسماء وجمل أكثر تعقيداً.

واستخدمت الكتابة في تدوين اللغة السومرية، ثم جرى تكييفها لكتابة الأكادية.

وانتقلت هذه التقنية الكتابية إلى شعوب وممالك أخرى، واستُخدمت في تدوين لغات مختلفة، منها الحورية والحثية والعيلامية والأورارتية.

لكن اشتراك هذه اللغات في استعمال العلامات المسمارية لا يعني أنها تنتمي إلى عائلة لغوية واحدة.

فقد يستخدم شعبان النظام الكتابي نفسه، مع اختلاف لغتيهما تماماً.

ولهذا فإنني أرفض الخلط بين تاريخ الكتابة وتاريخ اللغة وتاريخ الشعب.

إن معرفة أن نقشاً ما مكتوب بالمسمارية لا تكفي وحدها لتحديد اللغة التي استعملها صاحبه.

كما أن معرفة اللغة لا تكفي وحدها لتحديد الانتماء القومي لجميع الأشخاص الذين استخدموها.

ثالثاً: ما الفرق بين العلامة والصوت والكلمة؟

أريد أن أبدأ بمثال بسيط.

قد يستخدم الكاتب علامة مسمارية تمثل المقطع الصوتي الذي ننقله بالحروف اللاتينية على صورة ما.

وقد تستخدم العلامة نفسها في سياق آخر لتدل على كلمة أو معنى مختلف.

وعندما يقرأ الباحث النص، فإنه لا يكتفي بالنظر إلى الشكل الخارجي للعلامة.

بل يقارنها بما ورد في النصوص الأخرى، ويدرس الكلمة التي تقع فيها، وطبيعة الجملة، واللغة التي كُتب بها النص.

وإذا كانت العلامة جزءاً من اسم شخص، فإنه يبحث عن الاسم نفسه في وثائق أخرى.

وإذا كانت جزءاً من فعل، فإنه يقارنها بالقواعد اللغوية المعروفة.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين ما هو مكتوب على الحجر وما ينطقه الباحث عند القراءة.

فالاسم قد يحتوي على علامات تمثل كلمات كاملة، لكن الباحث ينطق الاسم بصيغته الأكادية المعروفة.

ولهذا لا يجوز أن أطلب من العلامة الواحدة أن تمثل دائماً حرفاً واحداً.

فذلك سيؤدي إلى قراءة خاطئة للنظام منذ البداية.

رابعاً: الكلمات التي تكتب بعلامة واحدة

تحتفظ المدونات المسمارية بنوع من العلامات التي تستخدم لتمثيل كلمات كاملة.

وفي النقل العلمي للنصوص الأكادية، تكتب هذه العلامات غالباً بحروف لاتينية كبيرة.

ومن الأمثلة المعروفة العلامة التي تنقل باسم LUGAL أو MAN، وتعني الملك بحسب اللغة والسياق الكتابي.

وفي الأكادية تقابلها الكلمة شَرّو، التي تعني الملك.

وهنا يجب أن ألاحظ أن كتابة LUGAL في النشر العلمي لا تعني أن الكاتب القديم كان ينطق الحروف اللاتينية الخمسة.

إنها طريقة حديثة لتسمية العلامة وتحديد وظيفتها.

وعندما يستخدمها الكاتب الأكادي، فإنها تؤدي وظيفة كلمة معروفة بلغته.

ومن الأمثلة الأخرى DUMU، التي تقابل في الأكادية كلمة مارو، أي الابن.

وكذلك É.GAL، التي تدل على القصر، وتقابل الكلمة الأكادية إيكالّو.

إن هذه الأمثلة تسمح لي بفهم مسألة مهمة عند دراسة الأسماء الملكية.

فقد يكون الاسم مكتوباً بعلامات تعبر عن كلمات، وليس بمجموعة من الحروف التي يمكن وصلها مباشرة كما نفعل في العربية.

خامساً: العلامات التي لا تُنطق

وجدت في النصوص المسمارية علامات توضع قبل أسماء الأشخاص أو الآلهة أو المدن والبلدان.

ويطلق الباحثون على هذا النوع اسم المحددات الدلالية.

فقد تسبق اسم الرجل علامة تدل على أن الكلمة التالية اسم شخص.

وقد تسبق اسم الإله علامة خاصة بالآلهة.

وقد توضع علامة بعد اسم المدينة لتمييزه عن الكلمات الأخرى.

وهذه العلامات مهمة لفهم بنية النص، لكنها لا تُنطق بالضرورة ضمن الاسم.

وهنا أجد أن قراءة الاسم لا تقوم على جمع جميع العلامات واعتبارها أصواتاً.

فقد تحمل بعض العلامات وظيفة تصنيفية فقط.

ومن لا يعرف هذه القاعدة قد يضيف إلى اسم الملك أصواتاً لم تكن جزءاً منه.

لذلك سأنتبه في دراستي للأسماء إلى الفرق بين العلامات الصوتية والعلامات الدلالية.

سادساً: لماذا تظهر الأسماء بصيغ مختلفة؟

عندما أراجع المدونات الملكية، أجد أحياناً أن اسم الملك الواحد ورد بأكثر من طريقة كتابية.

وقد يختلف ترتيب العلامات أو اختيار بعضها، بينما تبقى القراءة اللغوية للاسم واحدة.

وهذا أمر معروف في الدراسات المسمارية.

كما تختلف أشكال العلامات باختلاف العصور والمدارس الكتابية.

وقد يكون الشكل المستخدم في نص من الألف الثاني قبل الميلاد مختلفاً عن الشكل الذي يظهر في نص أحدث.

ولهذا لا يكفي الاعتماد على شكل مطبوع واحد لتحديد جميع استعمالات العلامة.

وإذا أردت أن أحاكم قراءة قدمها رولنسون أو هينكس، فلا بد أن أعرف أي نسخة من النقش استخدم، وما حالة العلامات فيها، وهل كانت تتوفر له شواهد أخرى للاسم نفسه.

فربما كان اختلاف القراءة مرتبطاً بنقص الأدلة المتاحة في زمنه.

وربما كانت إحدى القراءات غير منسجمة مع القيم المعروفة للعلامات.

ولا يمكن التمييز بين الاحتمالين إلا بالمقارنة.

سابعاً: كيف ينقل الباحث النص إلى الحروف اللاتينية؟

تستخدم الدراسات المسمارية الحديثة نظاماً علمياً لنقل العلامات إلى الحروف اللاتينية.

وفي هذا النظام توجد فروق بين العلامات التي تمثل مقاطع صوتية والعلامات التي تمثل كلمات كاملة.

وتستخدم الحروف الصغيرة عادة لنقل القيم الصوتية، بينما تستخدم الحروف الكبيرة لبعض العلامات الدالة على الكلمات.

كما توضع فواصل كتابية بين العلامات التي تشكل الكلمة الواحدة.

وقد تستخدم أرقام صغيرة لتمييز علامات مختلفة تشترك في القيمة الصوتية نفسها.

وهنا يجب أن أؤكد أن هذه الأرقام ليست جزءاً من النطق القديم.

فهي وسيلة حديثة لتنظيم العلامات وتمييز أشكالها.

أما قراءة الكلمة باللغة الأكادية فتأتي في مرحلة أخرى، بعد تحليل العلامات وفق القواعد اللغوية.

ولذلك فإن النقل الحرفي للنقش وقراءته الصوتية وترجمته ليست عملية واحدة.

ثامناً: الفرق بين النقل والقراءة والترجمة

هذه من أهم القواعد التي سأعتمدها طوال الكتاب.

النقل الأول هو تمثيل العلامات المسمارية بصيغها العلمية، مع المحافظة على ترتيبها.

أما القراءة الصوتية فهي محاولة معرفة الكلمة الأكادية التي كانت تمثلها تلك العلامات.

ثم تأتي الترجمة، وهي نقل معنى الكلمة أو الجملة إلى لغة حديثة.

وبعد ذلك قد يأتي التفسير التاريخي، الذي يربط النص بشخص أو حدث أو مكان معين.

وأرى أن الخلط بين هذه المراحل كان من أسباب التفسيرات المتسرعة في بعض الدراسات الأولى.

فقد تكون العلامات منقولة بصورة صحيحة، بينما تكون قراءة الكلمة غير دقيقة.

وقد تكون القراءة اللغوية صحيحة، بينما يكون تحديد الموقع الجغرافي مختلفاً عليه.

وقد يكون اسم الملك ثابتاً، لكن تفسير الحدث الذي يصفه النقش يحتاج إلى أدلة إضافية.

ولذلك سأدرس كل مرحلة مستقلة عن الأخرى.

تاسعاً: ماذا يحدث عندما يكون النقش مكسوراً؟

إن كثيراً من الألواح الحجرية والطينية التي عُثر عليها لم تصل إلينا بحالة كاملة.

فقد تكون بعض العلامات مفقودة بسبب الكسر أو التآكل.

وقد تكون أجزاء من الكتابة غير واضحة.

ولهذا وضعت الدراسات الحديثة قواعد خاصة لتمييز النص المحفوظ عن النص الذي يستعيده الباحث بالاستنتاج.

فقد يحدد الباحث أن علامة معينة موجودة لكنها متضررة.

وقد يقرر أن جزءاً من الكلمة مفقود، ثم يقترح استعادته اعتماداً على نسخة أخرى من النص أو على القواعد اللغوية.

وقد يجد علامة لا يستطيع تحديد قراءتها.

وهنا يجب عدم الخلط بين ما شاهده الباحث فعلاً وما أعاد بناءه.

إن إعادة بناء النصوص الناقصة عمل علمي مشروع إذا كانت الأدلة تسمح بذلك، بشرط أن يوضح الناشر مواضع الاستكمال ودرجة الثقة.

أما تقديم الكلمات المستعادة وكأنها محفوظة كاملة على الحجر، دون بيان سبب الاستعادة، فإنه يجعل التحقق من النص أكثر صعوبة.

ولهذا سأنتبه إلى علامات التلف والاستكمال في الطبعات العلمية التي سأستخدمها.

عاشراً: هل نستطيع التأكد من القراءة من النص نفسه؟

لا يكفي العثور على اسم ملك في نقش واحد لإثبات جميع تفاصيل قراءته.

فالأفضل أن أبحث عن الاسم نفسه في نصوص أخرى، وربما في عصور مختلفة.

وقد تساعد القوائم التعليمية التي تركها الكتبة القدماء على تحديد القيم الصوتية للعلامات.

كما قد تساعد النصوص الثنائية اللغة في مقارنة الكلمات والمعاني.

وتحتفظ المدونات الحديثة بقوائم قديمة للعلامات، كانت تستخدم في تعليم الكتابة وتوضيح قراءاتها.

وهذه القوائم تختلف عن التخمينات التي وضعها الباحثون الأوروبيون.

فهي شهادات تعود إلى العالم القديم نفسه، وتكشف كيف تعلم الكتبة استعمال العلامات.

ولذلك أعتبرها من أهم الأدلة التي تسمح بفحص القراءات الحديثة.

لكنني ألاحظ أن القوائم ليست متطابقة في كل عصر، وأن استعمال العلامات قد يتغير مع الزمن واللغة.

ولهذا يجب اختيار الشاهد الذي يناسب تاريخ النقش المدروس.

الحادي عشر: أول مثال من النقوش الملكية

تجلات بلاصر الأول

أنتقل الآن إلى مثال فعلي من مدونة النقوش الملكية.

يحفظ مشروع النقوش الملكية في قاعدة أوراك نصاً منقوشاً على آجرة من مدينة آشور القديمة، يحمل الرقم العلمي Q005947.

ينسب النص إلى الملك المعروف في الكتب باسم تجلات بلاصر الأول.

ويظهر اسمه في النقل العلمي بصيغة تتضمن العلامات التالية:

GIŠ.tukul-ti-IBILA-é-šár-ra

أما القراءة الأكادية المعيارية للاسم فهي توكولتي أبيل إيشارا.

وهذه القراءة لا تنتج من اعتبار كل علامة حرفاً مستقلاً.

ففي الاسم علامات مقطعية وعلامات تستخدم بقيم دلالية أوسع.

كما أن الصيغة الشائعة في الكتب الغربية، تجلات بلاصر، ليست نقلاً حرفياً مباشراً للعلامات الموجودة على الآجرة.

إنها صيغة تاريخية انتقلت عبر تقاليد لغوية مختلفة.

وهنا أريد أن أميز بين أربعة أشياء.

الاسم كما كتبه الناسخ القديم.

القراءة الأكادية التي تقدمها الدراسات الحديثة.

الصيغة التي اشتهرت في المصادر التاريخية اللاحقة.

والصيغة العربية التي يستخدمها المؤرخون اليوم.

ولا يجوز اعتبار اختلاف هذه الصيغ دليلاً على أن الملك شخصية مختلفة أو أن اسمه قد زُور.

بل يجب فحص الأدلة التي تربط بينها.

الثاني عشر: كيف نعرف أن صاحب النقش هو الملك نفسه؟

في الآجرة التي تحمل الرقم Q005947، لا يظهر الاسم وحده.

بل ترد معه ألقاب الملك، واسم والده، وأخبار تتعلق بأعمال البناء.

ويذكر النص أن صاحبه ابن الملك الذي تُقرأ تسميته الأكادية آشور ريشا إيشي.

وهذه المعلومة تساعد على ربط الاسم بسلسلة النسب الملكي.

كما توجد نصوص أخرى تحمل الاسم نفسه أو إشارات إلى هذا الملك.

ولهذا لا يعتمد تحديد شخصيته على الصيغة الصوتية للاسم وحدها.

بل يعتمد على مجموعة من الشواهد المتقاطعة.

إن وجود اسم الأب والألقاب والمواقع والأعمال الملكية يسمح بمقارنة النصوص وتحديد ما إذا كانت تتحدث عن الملك نفسه.

لكنني لا أعد جميع الأنساب الملكية صحيحة بصورة تلقائية.

فقد تخدم النقوش الرسمية أغراضاً سياسية.

والمهم هو أن تقارن المعلومات بين وثائق مستقلة، وألا يعتمد الباحث على شاهد واحد عندما توجد شواهد أخرى.

الثالث عشر: المثال الثاني

آشور ناصر بال الثاني

أنتقل إلى الملك الذي ارتبط بالقصر الشمالي الغربي في نمرود.

وتعرفه الدراسات الحديثة باسم آشور ناصر بال الثاني.

وقد وجدت في مدونة أوراك نصاً يحمل الرقم Q004578، يظهر فيه الاسم بصيغة كتابية تتضمن:

aš-šur-PAP-A

ويُقرأ الاسم في الصيغة الأكادية المعيارية آشور ناصر أبلي.

وفي نص آخر يحمل الرقم Q004539 تظهر كتابة مختصرة من النوع نفسه، إلى جانب ألقاب الملك ونسبه.

إن أهمية هذه الأمثلة تكمن في أن الاسم ليس مجرد سلسلة أصوات لاتينية.

فبعض علاماته تستخدم بقيم تمثل كلمات، وتُقرأ ضمن تركيب أكادي معروف.

كما أن النصوص تتضمن أسماء آبائه وألقابه، مما يسمح بتحديد الملك ضمن تسلسل تاريخي.

وهنا أعود إلى الاختلاف الذي عرضته في الفصل السادس.

فقد استخدم رولنسون في مرحلة مبكرة قراءة مرتبطة باسم سردانابالوس، بينما قدم هينكس قراءة أخرى أقرب إلى الاسم الذي استقر لاحقاً.

لكن الحكم على هذا الخلاف يحتاج إلى مراجعة النسخة التي استخدمها كل منهما، والقيم التي اقترحها للعلامات، والقراءات البديلة المتاحة في زمنهما.

إنني لا أريد أن أستبدل رأياً قديماً برأي حديث دون بيان الدليل.

بل أريد معرفة لماذا تغيرت القراءة، وما الذي جعل الصيغة الحديثة أكثر قدرة على تفسير النصوص المتعددة.

الرابع عشر: المثال الثالث

شلمنصر الثالث

في النقوش الملكية المتعلقة بشلمنصر الثالث، يظهر اسم الملك بصيغ مسمارية مختلفة.

ومن بينها صيغة تتضمن:

sál-ma-nu-MAŠ

وتقرأ الدراسات الحديثة اسمه بالأكادية شُلمانو أشاريد.

وقد وجدت في مدونة النقوش نصاً يحمل الرقم Q004709، يتضمن اسمه وألقابه، ويذكر أنه ابن آشور ناصر بال الثاني وحفيد توكولتي نينورتا الثاني.

وهذه الأنساب ليست معلومات مأخوذة من مصدر ديني متأخر، وإنما موجودة ضمن نص ملكي أصلي.

لكنني أميز بين قراءة الاسم في الوثيقة وبين قبول جميع الادعاءات السياسية التي قدمها الملك عن نفسه.

فقد تكون القراءة اللغوية مؤكدة، بينما تحتاج أخبار الحملات والانتصارات إلى مقارنة بنصوص أخرى.

وهنا تتضح أهمية التحقيق.

فلا يجوز أن أحكم ببطلان اسم الملك لأنه ورد بصورة مختلفة في كتاب قديم، كما لا يجوز أن أقبل جميع أخبار حكمه لمجرد أن الاسم ثبتت قراءته.

الخامس عشر: المثال الرابع

سنحاريب

أنتقل إلى اسم سنحاريب، وهو من الأسماء التي تستحق دراسة خاصة بسبب وجوده في مصادر متعددة.

تقدم مدونة النقوش الملكية الحديثة نصاً يحمل الرقم Q003561، من موقع قوينجق، يتعلق بقصر هذا الملك.

ويظهر الاسم في النقل العلمي بصيغة تتضمن:

وتسبق هذه الصيغة محددات دلالية مرتبطة باسم الشخص والإله.

أما القراءة الأكادية المعيارية فهي سين أَخّيه إريبا.

وهنا ألاحظ مسألة مهمة.

فالعدد ثلاثون الذي يظهر في النقل العلمي ليس رقماً يستخدم لتحديد عمر الملك أو سنة حكمه.

بل هو تسمية حديثة لعلامة استُخدمت في هذا السياق للإشارة إلى الإله سين.

كما أن بقية الاسم تتضمن علامات ذات وظائف كتابية لا يمكن تحويلها بصورة مباشرة إلى حروف لاتينية منفصلة.

ولهذا فإن محاولة قراءة الاسم باعتباره سلسلة من الأرقام والحروف ستؤدي إلى نتيجة خاطئة.

إن فهم نظام الكتابة ضروري قبل الحكم على القراءة.

السادس عشر: هل اسم سنحاريب مأخوذ من التوراة؟

لقد اشتهرت صيغة سنحاريب في المصادر التوراتية وانتقلت منها إلى تقاليد لغوية أخرى.

لكن وجود هذه الصيغة في مصدر ديني لا يكفي وحده للقول إن القراءة الأكادية الحديثة أُخذت منها.

فالنقوش الملكية تحمل اسماً يمكن دراسته وفق القيم المعروفة للعلامات الأكادية.

كما أن الاسم يظهر في وثائق متعددة من العصر الذي عاش فيه الملك.

ويمكن مقارنته بأسماء أخرى تتضمن اسم الإله سين أو التراكيب اللغوية نفسها.

وهذا يوفر أدلة لغوية مستقلة عن مجرد التشابه مع صيغة توراتية.

لكنني أريد أن أبحث في تاريخ القراءة الأولى.

فقد يكون الباحث الأوروبي قد استعان بالصيغة التوراتية عند اقتراح القراءة، ثم أظهرت الأدلة اللاحقة صحة عناصرها.

وقد يكون أخطأ في بعض تفاصيل النطق قبل أن تُصححها الدراسات اللاحقة.

إن تحديد المسار التاريخي يحتاج إلى العودة إلى المنشورات الأولى والمراسلات، وليس الاكتفاء بالمقارنة بين الاسم العربي الحديث والنقش القديم.

السابع عشر: عندما تختلف كتابة الاسم ويبقى الشخص واحداً

تثبت المدونات الملكية أن الاسم قد يكتب بأكثر من صيغة.

وقد تستخدم إحدى النسخ علامة مقطعية، بينما تستخدم أخرى علامة دلالية تمثل الكلمة نفسها.

كما قد تُختصر بعض الأسماء أو تتغير طريقة كتابتها بحسب تقاليد النسخ.

ولهذا فإن اختلاف شكل العلامات لا يعني بالضرورة اختلاف الاسم أو هوية صاحبه.

لكنني لا أستخدم هذه القاعدة لتبرير أي اختلاف مهما كان كبيراً.

فإذا كانت القراءتان المقترحتان غير منسجمتين لغوياً، وجب البحث عن سبب ذلك.

وقد نجد أن الباحثين الأوائل لم يكونوا يعرفون إحدى قيم العلامة.

وقد نجد أن النسخة كانت متضررة.

وقد يكون الاختلاف ناتجاً عن فرضية تاريخية لم تثبت.

وفي جميع الحالات يجب عرض النص الأصلي قبل إعلان الحكم.

الثامن عشر: ما الفرق بين الاسم الأصلي والاسم المترجم؟

إن أسماء الملوك لا تُترجم دائماً عندما تنتقل من لغة إلى أخرى.

فقد يُنقل الاسم صوتياً، وقد يتغير نطقه نتيجة اختلاف اللغات.

وقد تختصر بعض أجزائه أو تتبدل طريقة كتابة الأصوات التي لا توجد في اللغة المستقبلة.

ولهذا فإن الصيغة العربية الشائعة لاسم ملك قديم ليست بالضرورة مطابقة لنطقه في الأكادية.

لكن هذا لا يعني أن جميع الصيغ العربية خاطئة.

فبعضها يمثل تقليداً تاريخياً مستقراً في نقل الأسماء، كما يحدث مع أسماء الملوك اليونانيين والفرس وغيرهم.

ومن أجل الدقة، سأقدم في الفصول القادمة الاسم الشائع إلى جانب القراءة الأكادية المعيارية، وأشير إلى طريقة كتابته في النقش الأصلي.

وبهذه الطريقة يستطيع القارئ معرفة الفرق دون الحاجة إلى التخلي عن جميع الأسماء المتداولة.

التاسع عشر: هل يستطيع عالم اليوم كشف خطأ عالم من القرن التاسع عشر؟

إن تطور الدراسات المسمارية أتاح للباحث المعاصر أدوات لم تكن متوفرة للايارد ورولنسون وهينكس.

فقد نُشرت آلاف النصوص الجديدة، وأُعدت معاجم واسعة للغة الأكادية، وصُنفت العلامات وفق عصورها وأشكالها المختلفة.

كما جرى تصوير آثار كثيرة وإتاحتها للدراسة عبر قواعد بيانات أكاديمية.

ولهذا أصبح بالإمكان مقارنة القراءات القديمة بالنصوص المنشورة حديثاً.

لكنني أميز بين خطأ وقع بسبب محدودية المعرفة القديمة وخطأ ناتج عن تجاهل دليل كان متاحاً بالفعل.

فإذا استخدم الباحث قراءة لم تكن قد ثبتت صحتها في زمنه، فقد يكون ذلك جزءاً من تطور البحث.

أما إذا تجاهل شاهداً واضحاً يناقض تفسيره، فهنا يصبح التحقيق في سبب التجاهل ضرورياً.

وإذا ثبت أنه عرف القراءة الصحيحة وتعمد نشر خلافها، فإن القضية تنتقل من الخطأ العلمي إلى التدليس المتعمد.

وهذه هي القاعدة التي أريد استخدامها في المحاكمة.

العشرون: أهمية القوائم المسمارية التي تركها الكتبة القدماء

من أهم الأدلة على كيفية قراءة العلامات وجود نصوص تعليمية قديمة.

فقد ترك الكتبة قوائم للعلامات وأسمائها وقيمها.

وتحتفظ مدونة النصوص المعجمية المسمارية في مشروع أوراك بنماذج من هذه القوائم.

وكانت بعض القوائم تقدم العلامة وقراءتها وترجمتها الأكادية.

كما احتفظت بنصوص تساعد على معرفة الفروق بين الاستعمالات السومرية والأكادية.

وهنا أجد أن العالم الحديث لا يعتمد على تخمينات الأوروبيين الأوائل وحدها.

فأمامنا أيضاً شواهد قديمة على التعليم الكتابي.

لكن بعض القوائم نفسها تعرض قيماً متعددة للعلامة الواحدة.

ولذلك فإن استخدامها يحتاج إلى معرفة العصر واللغة والسياق.

إن وجود قائمة قديمة لا يعني أن كل علامة كانت تُنطق بالطريقة نفسها في جميع النصوص.

بل يعني أننا نملك دليلاً أصلياً يساعد على تحديد الاحتمالات.

الحادي والعشرون: كيف نعرف أن الاسم ليس اختراعاً من المترجم؟

أرى أن هذا السؤال يمثل جوهر المحاكمة التاريخية.

عندما أجد اسم ملك في دراسة حديثة، فإنني أبحث أولاً عن النقش الذي ورد فيه.

ثم أتحقق من قراءة العلامات في نسخة علمية منشورة.

بعد ذلك أراجع الشواهد الأخرى للاسم، وأقارن صيغ كتابته.

وأدرس الألقاب والأنساب والأحداث التي تظهر معه.

ثم أعود إلى المنشورات الأولى للباحثين الأوروبيين لمعرفة كيف قرأوا الاسم، وما الأدلة التي استخدموها.

فإذا كانت القراءة الحديثة قابلة للتفسير وفق القيم المعروفة للعلامات، وتؤيدها نصوص متعددة، فإن ذلك يمثل دليلاً قوياً على صحتها.

أما إذا لم يوجد إلا شاهد متضرر، وكانت القراءة تعتمد على افتراضات كثيرة، فيجب بيان درجة عدم اليقين.

إنني لن أقبل اسماً لأنه مشهور، ولن أرفضه لأنه ورد في مصدر توراتي.

بل سأبحث عن الأدلة التي تسمح بإثباته أو مراجعة قراءته.

الثاني والعشرون: هل يمكن أن يتغير تفسير التاريخ دون تغيير قراءة النقش؟

نعم، وهذه مسألة بالغة الأهمية.

قد يقرأ الباحث اسم مدينة بصورة صحيحة، لكنه يحدد موقعها الجغرافي خطأ.

وقد يقرأ اسم شعب بصورة صحيحة، لكنه ينسبه إلى أصل لغوي لا تدعمه الأدلة.

وقد يتعرف على اسم ملك، ثم يربطه بحدث مختلف عن الحدث الذي يصفه النص.

وهذا يعني أن أخطاء التاريخ لا تنحصر في فك العلامات.

فقد تقع في التفسير السياسي والجغرافي والثقافي.

ولهذا فإن محاكمة القراءات يجب أن تتبعها محاكمة الاستنتاجات المبنية عليها.

إنني أريد أن أعرف متى انتقل الباحث من القراءة اللغوية إلى الحكم على هوية السكان أو أصلهم أو تاريخهم.

وما الأدلة التي استخدمها في تلك المرحلة.

الثالث والعشرون: الأسماء القديمة والتاريخ الكوردي

إن هذه القضية مهمة بصورة خاصة عند دراسة الشعوب التي سكنت مناطق زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

فقد وردت أسماء بلدان ومدن وجماعات عديدة في النقوش الملكية.

ومن بينها مناطق ارتبطت بتاريخ الحوريين والميتانيين والكوتيين واللولبيين والميديين وغيرهم.

لكن قراءة اسم بلاد قديمة لا تكفي لتحديد هوية سكانها جميعاً.

كما أن تشابه اسم قديم مع اسم حديث لا يكفي لإثبات استمرارية قومية عبر آلاف السنين.

ولهذا سأجمع الأدلة اللغوية والجغرافية والأثرية والتاريخية قبل الوصول إلى أي نتيجة.

وإذا وجدت أن باحثاً أوروبياً استخدم تسمية خاطئة لشعب أو لغة، فسأعرض النص الذي استخدمه وأقارن تفسيره بالمعرفة الحديثة.

لكنني لن أستبدل الخطأ القديم بانتساب قومي جديد لا يسنده الدليل.

فهدفي هو إعادة بناء التاريخ، وليس إعادة توزيع أسماء الحضارات بحسب الرغبات المعاصرة.

الرابع والعشرون: لماذا لا نقرأ رموز إنجلترا وفرنسا بالطريقة نفسها؟

أعود الآن إلى السؤال الذي جعلته أساس هذا الكتاب.

لقد عرفت بريطانيا وفرنسا أحجاراً قديمة تحمل علامات غامضة قبل أن تبدأ بعثاتهما الكبرى إلى بلاد الرافدين.

لكن كثيراً من تلك العلامات لا يتوفر له ما يتوفر للنصوص المسمارية من شواهد لغوية.

فلا نملك بالضرورة قوائم تعليمية قديمة تشرح قراءتها.

ولا نعرف في حالات كثيرة ما إذا كانت تمثل لغة مكتوبة أصلاً.

كما لا توجد دائماً نصوص متكررة أو نسخ متعددة تسمح بالمقارنة.

وهذا يفسر جانباً من الاختلاف في إمكان تفسيرها.

لكن هذه الحقيقة لا تلغي السؤال عن سبب اختيار المؤسسات الأوروبية لآثار الشرق القديم، ولا عن علاقة تلك الاختيارات بالسياسة والدين وجمع التحف.

فقد يستطيع الباحث فك لغة قديمة، بينما تظل أهداف المؤسسة التي موّلت عمله موضوعاً يستحق الدراسة.

وهنا أميز بين النجاح العلمي للقراءة وبين التاريخ السياسي والثقافي لنشأة العلم.

الخامس والعشرون: نجار وبابه مكسور

إنني أرى أن المثل الذي اخترته لكتابي ما زال يحمل قيمته.

فقد ذهب مستكشفون أوروبيون آلاف الكيلومترات لدراسة حضارات بلاد الرافدين، بينما بقيت ألغاز حجرية في إنجلترا وفرنسا دون تفسير كامل.

لكنني لا أستخدم ذلك لإثبات أن جميع قراءات النصوص المسمارية كانت خاطئة.

بل أستخدمه مدخلاً لفحص الدوافع والأولويات، ثم أعود إلى الوثيقة لإصدار الحكم على كل قراءة.

فإذا كانت القراءة صحيحة، فلن أرفضها بسبب جنسية صاحبها.

وإذا كانت خاطئة، فلن أقبلها بسبب شهرته.

أما إذا كانت نتيجة تفسير تاريخي قائم على فرضية غير مثبتة، فسأعرضها بوصفها فرضية، مهما كان عدد الكتب التي كررتها.

إن القيمة الحقيقية للبحث العلمي تكمن في قدرة الآخرين على فحصه وإعادة اختبار نتائجه.

السادس والعشرون: القاعدة التي سأعتمدها في الفصول القادمة

بعد دراسة نظام الكتابة المسمارية، قررت أن أعتمد منهجاً ثابتاً عند التحقيق في أسماء الملوك.

سأبدأ بتحديد الأثر الذي يحمل الاسم، ومكان اكتشافه، وتاريخه، ورقمه المتحفي إن كان معروفاً.

ثم أراجع صور النص أو نسخه العلمية.

وبعد ذلك أحدد العلامات التي تشكل الاسم، والقيم المستخدمة في قراءتها.

ثم أنتقل إلى القراءة الأكادية المعيارية.

وأقارنها بالصيغ التي ظهرت في المصادر اليونانية والتوراتية والعربية والأوروبية.

ثم أراجع أقدم الدراسات التي قدمت تلك المطابقة، وأبحث في الأدلة التي استندت إليها.

وأخيراً أقارن النتيجة بما تقوله الدراسات الحديثة والنصوص المستقلة.

لن أستخدم اختلاف اسم واحد لإعلان بطلان علم كامل.

كما لن أستخدم نجاح علم كامل لإثبات صحة جميع التفسيرات التي قدمها رواده.

فهذه هي الطريقة التي أراها أكثر قدرة على الوصول إلى حكم تاريخي عادل.

خاتمة الفصل العاشر

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن كيفية قراءة العلامة المسمارية.

ووصلت إلى أن القراءة ليست عملية بسيطة تقوم على استبدال كل علامة بحرف من الحروف الحديثة.

فالكتابة المسمارية السومرية الأكادية نظام معقد، تتداخل فيه العلامات المقطعية وعلامات الكلمات والمحددات الدلالية.

كما أن أسماء الملوك قد تكتب بطرق مختلفة، بينما تبقى قراءتها اللغوية واحدة.

وقد تبين لي أن اختلاف الصيغ الحديثة للأسماء لا يثبت وحده وجود خطأ أو تزوير.

لكنني وجدت أيضاً أن التمييز بين العلامة الأصلية والقراءة الصوتية والترجمة والتفسير التاريخي ضروري جداً.

فقد تكون العلامة صحيحة والقراءة غير دقيقة.

وقد تكون القراءة صحيحة والمطابقة التاريخية خاطئة.

وقد يكون الاسم ثابتاً بينما يتغير تفسير الحدث الذي يرد فيه.

ولذلك فإن المحاكمة التي أريد إجراءها لا يمكن أن تقوم على مقارنة الأسماء العربية الشائعة بعضها ببعض.

بل يجب أن تبدأ من النقش الأصلي.

وقد عرضت أمثلة من أسماء تجلات بلاصر الأول وآشور ناصر بال الثاني وشلمنصر الثالث وسنحاريب، وأوضحت كيف تظهر هذه الأسماء في المدونات الحديثة.

وفي الفصل القادم سأنتقل إلى القضية التي تمثل أحد أهم محاور هذا الكتاب.

كيف انتقلت أسماء الملوك القديمة من العلامات المسمارية إلى الصيغ التي ظهرت في الروايات التوراتية واليونانية، ثم في مؤلفات الباحثين الأوروبيين؟

وسأبحث في أقدم المطابقات التي قدمها رولنسون وهينكس ولايارد، وأقارنها بالنصوص الأصلية.

إنني لا أبحث عن إدانة مسبقة.

بل أبحث عن اللحظة التي تحول فيها تفسير اسم قديم إلى حقيقة تاريخية متداولة.

فإذا كانت الوثيقة تؤيد تلك الحقيقة، وجب الاعتراف بذلك.

وإذا كانت لا تؤيدها، وجب كشف موضع الخطأ.

أما إذا ظهر دليل على تغيير متعمد، فسأضعه أمام القارئ بكل وضوح.

وهكذا تستمر محاكمة من زوّر التاريخ.

الفصل الحادي عشر

من الاسم المسماري إلى الاسم التوراتي واليوناني

من الذي أعطى الملوك أسماءهم في كتب التاريخ؟

مقدمة الفصل

عندما بدأت مراجعة أسماء الملوك الذين ورد ذكرهم في مؤلفات لايارد ورولنسون وهينكس، وجدت أن القضية أعقد من مجرد اختلاف في كتابة اسم قديم.

فقد كانت أسماء بعض الملوك معروفة لدى الأوروبيين قبل اكتشاف قصورهم ونقوشهم في بلاد الرافدين. وكانت هذه الأسماء موجودة في مصادر توراتية ويونانية، ثم دخلت إلى المؤلفات التاريخية الأوروبية بصيغ مختلفة.

ومع تطور قراءة الكتابة المسمارية، بدأ الباحثون يقارنون الأسماء الموجودة على الأحجار بتلك التي يعرفونها من الكتب القديمة.

وهنا ظهر السؤال الذي أضعه في قلب هذا الفصل.

هل قرأ الباحثون أسماء الملوك من النقوش أولاً، ثم اكتشفوا أنها تقابل أسماء معروفة في المصادر الأخرى؟ أم أنهم انطلقوا من أسماء موجودة مسبقاً، وحاولوا العثور على ما يؤيدها بين العلامات المسمارية؟

إن الفرق بين الحالتين بالغ الأهمية.

ففي الحالة الأولى تكون الوثيقة الأصلية هي نقطة البداية.

أما في الحالة الثانية، فقد تصبح الرواية السابقة وسيلة لتوجيه القراءة، وربما التأثير في تفسيرها.

لكنني لا أريد أن أعتبر استعمال اسم معروف مسبقاً تزويراً في حد ذاته. فقد تكون المقارنة بين المصادر وسيلة مشروعة لفك الكتابة، إذا كانت نتائجها قابلة للاختبار في كلمات ونصوص مستقلة.

ولهذا سأبدأ من الأسماء الأكادية المثبتة في النقوش، ثم أعود إلى الصيغ التي ظهرت في المصادر التوراتية واليونانية، وأبحث في طريقة الربط بينها.

أولاً: من كتب الاسم قبل الباحث الأوروبي؟

إن الملوك الذين حكموا بلاد الرافدين لم ينتظروا لايارد أو رولنسون أو هينكس حتى يحصلوا على أسماء.

لقد تركوا أسماءهم على جدران القصور والتماثيل والألواح الطينية والآجر والأختام.

كما ظهرت تلك الأسماء في الرسائل الإدارية والوثائق الاقتصادية والقوائم الملكية.

وهذا يعني أن المصدر الأول للاسم ليس المؤرخ الأوروبي، وإنما الوثيقة التي كُتبت في زمن الملك أو في فترة قريبة منه.

لكن المشكلة تبدأ عندما ينتقل الاسم إلى لغة أخرى.

فقد يختلف نطقه في الأكادية عن صورته في العبرية أو الآرامية أو اليونانية.

وقد تختصر إحدى اللغات جزءاً منه، أو تغير صوتاً لا يوجد في نظامها الصوتي.

كما قد يحتفظ التقليد التاريخي باسم أصبح معروفاً، رغم أن نطقه لا يطابق النطق الأكادي القديم.

ولذلك قررت أن أميز بين الاسم الأصلي كما يظهر في النقش، والقراءة الأكادية، والصيغة التي وردت في المصادر الأخرى.

ثانياً: هل الأسماء التوراتية اختراعات حديثة؟

لا أستطيع أن أتعامل مع جميع الأسماء المذكورة في المصادر التوراتية بوصفها اختراعات وضعها الأوروبيون في القرن التاسع عشر.

فهذه النصوص كانت موجودة قبل عصر لايارد بقرون طويلة.

كما أن بعض أسمائها الملكية يتوافق مع أشخاص موثقين في نصوص مسمارية مستقلة.

لكنني أميز بين قدم النص وصحة جميع المعلومات الواردة فيه.

فوجود اسم ملك تاريخي داخل رواية دينية لا يجعل جميع الأحداث المنسوبة إليه صحيحة.

كما أن اختلاف رواية دينية عن نقش ملكي لا يثبت وحده بطلان أحد النصين، بل يستدعي تحديد طبيعة الاختلاف ومصادره.

إن هدفي ليس استخدام النصوص الدينية لإثبات التاريخ، وإنما دراسة أثرها في تسمية الملوك وتفسير الاكتشافات الأوروبية الأولى.

وسأتعامل معها هنا بوصفها وثائق أدبية وتاريخية خضعت للنقل والتحرير، لا باعتبارها مرجعاً معصوماً.

ثالثاً: تجلات بلاصر، الاسم الذي يفتح القضية

أبدأ بالملك المعروف في كثير من الكتب باسم تجلات بلاصر الثالث.

حكم هذا الملك بين سنتي 745 و727 قبل الميلاد.

وتظهر نقوشه في نمرود ومواقع أخرى.

وفي مدونة النقوش الملكية الحديثة، وتحديداً في النص الذي يحمل الرقم Q003453، يظهر اسمه بالكتابة المسمارية التي تقرأ وفق النظام الأكادي بصيغة توكولتي أبيل إيشارا.

لكن الصيغة الشائعة في الكتب الأوروبية والعربية هي تجلات بلاصر.

وهنا يطرح القارئ سؤالاً مشروعاً.

كيف أصبح توكولتي أبيل إيشارا تجلات بلاصر؟

إن الصيغتين ليستا متطابقتين صوتياً، لكنهما ترتبطان تاريخياً من خلال انتقال الاسم إلى لغات أخرى وتغير بعض أصواته.

وتوضح الدراسات اللغوية أن صيغة تجلات بلاصر الأوروبية انتقلت من الصيغة العبرية للاسم، بينما تحافظ المدونات الأكادية الحديثة على القراءة المعيارية المستخرجة من النصوص المسمارية.

وهذا يعني أن الاسم الذي اشتهر في أوروبا لم يكن نقلاً حديثاً مباشراً للنقش.

إنه اسم وصل عبر تقليد لغوي أقدم.

لكن وجود هذه الحقيقة لا يكفي لاتهام الباحثين بالتزوير.

فعلينا أن نعرف هل تتوافق الصيغة الموروثة مع الاسم الأكادي وفق قواعد انتقال الأصوات، وهل تشير الشواهد التاريخية إلى الملك نفسه.

رابعاً: بول وبولو، هل نحن أمام ملكين أم اسمين لشخص واحد؟

هنا أصل إلى قضية أكثر إثارة للاهتمام.

فالمصادر التوراتية تذكر اسماً ملكياً هو بول، كما تذكر تجلات بلاصر.

وقد أدى وجود الصيغتين إلى اختلافات في تفسير العلاقة بينهما.

هل كان بول ملكاً مستقلاً؟

أم كان اسماً آخر لتجلات بلاصر الثالث؟

للإجابة، لا أريد الاعتماد على المصدر التوراتي.

بل سأعود إلى قائمة ملوك بابل المعروفة لدى الباحثين باسم القائمة البابلية A.

تحفظ هذه القائمة اسماً هو بولو، وتذكر أنه حكم بابل مدة سنتين.

وتأتي بعده في القائمة تسمية أولولايو، المرتبطة بالملك شلمنصر الخامس.

أما الدراسات الحديثة فتحدد بولو باعتباره تجلات بلاصر الثالث نفسه.

وهذا يعني أن اسم بولو ليس مجرد اختراع جاء من رواية دينية.

فهو موجود في تقليد مسماري بابلي مستقل.

لكن المسألة التي لم تُحسم تماماً تتعلق بطبيعة هذا الاسم.

هل كان بولو اسم الملك قبل وصوله إلى الحكم؟

أم اسماً مختصراً استخدم في بعض المناطق؟

أم لقباً أو تسمية أخرى ارتبطت به؟

توجد فرضيات مختلفة، ولا أرى أن الأدلة تسمح بتحويل إحداها إلى يقين مطلق.

إنني أعتبر هذه الحالة مثالاً مهماً على ضرورة التمييز بين تعدد الأسماء وتعدد الأشخاص.

فقد يحمل الملك الواحد أكثر من اسم، وقد تذكره المصادر المختلفة بصيغ متباينة.

والحكم الصحيح يحتاج إلى مقارنة القوائم الملكية والتواريخ والأحداث والأنساب.

خامساً: هل كانت القوائم الملكية خالية من التناقضات؟

وجدت في تاريخ تجلات بلاصر الثالث مسألة أخرى تستحق التحقيق.

فبعض نسخ قائمة الملوك القديمة تنسبه إلى الملك آشور نيراري الخامس.

لكن نقشاً ملكياً على آجر من مدينة آشور ينسبه إلى أدد نيراري الثالث.

وهذا اختلاف يتعلق بالنسب الملكي نفسه.

فهل كان أحد النصين خاطئاً؟

وهل وقع خطأ في النسخ؟

أم أن المسألة تتعلق بطريقة تقديم النسب السياسي والشرعية الملكية؟

تناقش الدراسات الحديثة هذه الاحتمالات.

ولا يوجد سبب يجعلني أتعامل مع كل قائمة ملكية قديمة على أنها خالية من الأخطاء.

فالكاتب القديم كان إنساناً أيضاً، وقد يخطئ في النقل، أو يقدم معلومة تخدم السلطة التي يعمل تحت حكمها.

وهنا تظهر قضية أعمق.

إن مراجعة التاريخ لا تعني محاكمة الباحث الأوروبي وحده، بل تشمل أيضاً فحص الوثيقة الملكية القديمة وما تحمله من أغراض سياسية.

سادساً: شلمنصر، الاسم الواحد الذي حمله ملوك مختلفون

أنتقل إلى اسم شلمنصر.

تظهر هذه التسمية في المصادر التاريخية بصيغ متعددة.

أما القراءة الأكادية المعيارية فهي شُلمانو أشاريد.

وقد حمل هذا الاسم عدة ملوك، ومن أشهرهم شلمنصر الثالث و شلمنصر الخامس.

وهنا يجب ألا يقع الباحث في خطأ الجمع بين أشخاص مختلفين لمجرد تشابه الاسم.

فشلمنصر الثالث حكم في القرن التاسع قبل الميلاد، وارتبطت باسمه المسلة السوداء المكتشفة في نمرود.

أما شلمنصر الخامس فقد حكم في القرن الثامن قبل الميلاد، بين سنتي 727 و722 قبل الميلاد تقريباً.

إن الفرق الزمني بينهما كبير.

ولذلك فإن وجود اسم شلمنصر في مصدر قديم لا يكفي لتحديد الملك المقصود.

يجب معرفة الأحداث المرتبطة به، والملك الذي سبقه، والملك الذي خلفه، والتسلسل الزمني للمصدر.

كما يجب الرجوع إلى النص الأصلي لمعرفة ما إذا كان الاسم محفوظاً بصورة كاملة أم أعيد بناؤه.

وهنا أرى أن التحقيق في الأنساب والتواريخ لا يقل أهمية عن تحقيق الاسم نفسه.

سابعاً: سرجون، من الاسم المعروف إلى النقش الأصلي

من الأسماء التي تستحق الدراسة اسم سرجون الثاني.

حكم هذا الملك في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد.

وفي مدونة النقوش الملكية الحديثة يظهر اسمه بالأكادية بصيغة شَرّو كين.

وقد كُتب الاسم في بعض النقوش باستخدام علامات تمثل معنى الملك والصفة المرتبطة بالشرعية أو الثبات.

ومن أهم الشواهد النص الذي يحمل الرقم Q006533.

إنه نقش على آجرة من خورسباد، يذكر اسم سرجون، ويصف أعماله في إنشاء مدينة جديدة أطلق عليها اسم دور شروكين.

وهنا توجد مسألة لا أستطيع تجاهلها.

فالاسم لم يظهر في نقش واحد فقط، بل ارتبط أيضاً باسم المدينة التي بناها الملك.

وهذا يوفر شاهداً مستقلاً مهماً.

فإذا كان اسم صاحب القصر يظهر في النص، واسم المدينة مشتقاً منه، وتذكر نصوص أخرى أعمال البناء نفسها، فإن المطابقة تصبح أقوى من مجرد تشابه مع اسم موجود في كتاب قديم.

وقد ورد اسم سرجون أيضاً في المصادر التوراتية.

لكن وجوده هناك ليس الدليل الوحيد على أن الملك حمل هذا الاسم.

فالنصوص الملكية والرسائل المعاصرة له تحفظ اسمه بصورة مستقلة.

ثامناً: عندما أخطأ بوتا في اسم المدينة

إن دراسة سرجون تقودني إلى العودة إلى الفرنسي بول إميل بوتا.

فقد اكتشف بوتا آثار خورسباد سنة 1843، واعتقد أنه عثر على نينوى.

لكن المدينة التي اكتشفها كانت دور شروكين.

وقد اتضح ذلك مع تقدم قراءة النقوش ودراسة جغرافيا المنطقة.

وهنا أجد أمامي حالتين مختلفتين.

في الحالة الأولى يوجد اسم ملك تؤيده نصوص أصلية متعددة.

وفي الحالة الثانية يوجد تفسير جغرافي مبكر لموقع أثري، ثبت لاحقاً أنه غير صحيح.

ولا يجوز الخلط بينهما.

فقد تكون قراءة الاسم سليمة، بينما يكون تحديد موقع المدينة خاطئاً.

وقد ينجح الباحث في معرفة الملك الذي بنى قصراً دون أن يعرف جميع التفاصيل المتعلقة بتاريخ الموقع.

وهذا ما يجعل التحقيق التاريخي عملية متعددة المراحل.

تاسعاً: سنحاريب، بين الاسم الأكادي والصيغة المتوارثة

أنتقل الآن إلى الملك المعروف باسم سنحاريب.

تقرأ الدراسات الحديثة اسمه بالأكادية بصيغة سين أَخّيه إريبا.

ويظهر الاسم في نقوش ملكية عديدة من نينوى ومدينة آشور وغيرها.

وفي النص الذي يحمل الرقم Q004005، تظهر كتابة مسمارية للاسم تتضمن العلامة المستخدمة للدلالة على الإله سين، إلى جانب علامات أخرى تمثل بقية الاسم.

إن هذه القراءة لا تعتمد على الصيغة العربية سنحاريب وحدها.

فالباحث يستطيع تحليل العلامات وفق نظام الكتابة الأكادية.

كما أن اسم الملك يظهر في وثائق معاصرة له، وفي نصوص تتعلق بأعمال البناء والحملات العسكرية.

وهنا أعود إلى مسألة الصيغة التوراتية.

إن اسم سنحاريب المتداول قريب من الصيغة التي حفظتها المصادر العبرية القديمة.

لكن ذلك لا يعني أن الاسم الأكادي اختُرع اعتماداً عليها.

فالنقوش تقدم الشواهد التي تسمح بفحص القراءة بصورة مستقلة.

ومع ذلك، فإنني أريد معرفة كيفية وصول رولنسون وهينكس إلى القراءة الأولى، وما الذي عرفاه من المصادر التوراتية قبل نشرها.

فالتاريخ العلمي للقراءة مسألة تختلف عن صحة النتيجة التي استقرت لاحقاً.

عاشراً: أسرحدون واسم والده وجده

من أقوى الأمثلة على أهمية الأنساب الملكية اسم أسرحدون.

تقرأ الدراسات الحديثة اسمه بالأكادية بصيغة آشور أَخو إيدينا.

ويظهر في نقوش متعددة، منها النص الذي يحمل الرقم Q003310 من نمرود.

لكن أهمية هذا النص لا تقتصر على اسم أسرحدون.

فهو يذكر أن الملك ابن سنحاريب، وينسبه إلى سلالة سرجون الثاني.

كما يشير إلى أعمال بناء سابقة مرتبطة بشلمنصر الثالث وابنائه وأسلافه.

وهذا يعني أن النقش يحفظ علاقات بين عدة أسماء ملكية.

ومن هنا تزداد إمكانية فحص المطابقة التاريخية.

فإذا كانت نصوص مستقلة تذكر سنحاريب وأسرحدون وسرجون، وتربط بينهم بأنساب تتفق مع التسلسل الزمني، فإن ذلك يقدم دليلاً أقوى من مجرد التشابه بين اسمين.

لكنني لا أعتبر الأنساب الملكية دليلاً مطلقاً على الحقيقة السياسية.

فقد تستعمل الأسر الحاكمة الأنساب لتعزيز شرعيتها.

ولهذا يجب مقارنة المعلومات بمصادر أخرى كلما أمكن.

الحادي عشر: الاسم الذي يختلف عن اللقب

وجدت في دراسة أسرحدون مسألة مهمة تتعلق بالأسماء الملكية.

فقد استخدم في بعض نصوصه اسماً آخر هو آشور إيتيل إيلاني موكين أبلي.

وتذكر الدراسة الحديثة لنقوشه أن هذا الاسم ارتبط بوضعه ولياً للعهد.

وهنا تظهر مشكلة تواجه من يريد التعرف إلى الملك من اسم واحد فقط.

فقد يحمل الشخص اسماً أصلياً، ثم يستعمل اسماً آخر في مرحلة معينة من حياته السياسية.

وقد يرد أحد الاسمين في نقش، بينما يرد الآخر في وثيقة مختلفة.

ولا يجوز أن أستنتج أن هناك شخصين مختلفين لمجرد ظهور اسمين.

كما لا يجوز أن أجمع بين شخصين مختلفين لمجرد تشابه أحد ألقابهما.

إن تحقيق الهوية يحتاج إلى النسب والتاريخ والمنصب والأحداث المصاحبة.

الثاني عشر: آشور بانيبال والاسم الذي وصل عبر أكثر من تقليد

أنتقل إلى أحد أهم الأسماء في تاريخ هذه القضية.

إنه الملك المعروف باسم آشور بانيبال.

تقرأ الدراسات الحديثة اسمه بالأكادية بصيغة آشور باني أبلي.

وتحفظ نقوشه الملكية الاسم في عدة صيغ كتابية.

ومن أمثلتها النص الذي يحمل الرقم Q003760، وهو نقش من مدينة آشور القديمة.

كما يرد الاسم في منشور ملكي من نينوى يحمل الرقم Q003708.

وفي هذا المنشور يعرّف الملك بنفسه ويذكر والده أسرحدون.

وهذه الشواهد تسمح بتحديد هويته بصورة مستقلة عن المصادر اليونانية أو التوراتية.

لكن القضية تصبح أكثر تعقيداً عندما ننتقل إلى الصيغ التي وردت في تلك المصادر.

فقد ارتبط اسمه في بعض الدراسات بالصيغة الآرامية أوسنفر أو أسنفر.

كما ارتبط في التراث اليوناني بشخصية سردانابالوس.

وهنا لا بد من التمييز بين اختلاف التسمية واختلاف الرواية التاريخية.

الثالث عشر: من هو أسنفر؟

ترد في سفر عزرا صيغة اسم نقلت إلى العربية أحياناً بصورة أسنفر، وإلى الإنجليزية بصيغ مثل أوسنابار.

وقد ذهب عدد من الباحثين إلى ربط هذا الاسم بآشور بانيبال.

لكن هذا الربط ليس بالوضوح نفسه الذي نجده في نقش ملكي يحمل الاسم الأكادي كاملاً.

فالصيغة المنقولة مختصرة ومتغيرة، وقد احتاج الباحثون إلى الاستعانة بالسياق التاريخي للوصول إلى المطابقة.

ولهذا أرى ضرورة دراسة تاريخ هذه المطابقة.

من أول من اقترحها؟

وما الدليل اللغوي الذي قدمه؟

وما مقدار اعتماد التفسير على الأحداث التي نُسبت إلى الملك؟

وهل توجد قراءة مستقلة للاسم خارج النص المتأخر؟

إنني لا أنفي المطابقة الشائعة، لكنني أرفض أن تعامل جميع المطابقات بدرجة اليقين نفسها.

فبعض الأسماء محفوظ بوضوح في وثائق متزامنة، بينما تعتمد بعض المطابقات الأخرى على صيغ متغيرة واستنتاجات تاريخية.

الرابع عشر: سردانابالوس، الملك الذي تحول إلى أسطورة

هنا أصل إلى قضية أعتبرها من أكثر قضايا الكتاب إثارة.

فقد اشتهر في المصادر اليونانية اسم سردانابالوس.

وكانت الروايات اليونانية، وخاصة ما نُسب إلى كتيسياس، تقدمه بوصفه ملكاً مترفاً عاش في نهاية إحدى الدول القديمة، وانتهى حكمه بكارثة.

وانتقلت هذه الصورة إلى الكتابات اليونانية والرومانية ثم إلى الأدب والفن الأوروبي.

لكن الدراسات الحديثة تظهر أن شخصية سردانابالوس في التقليد اليوناني تحمل عناصر أسطورية وأدبية.

ولا يمكن التعامل مع جميع أخبارها بوصفها سيرة تاريخية دقيقة لآشور بانيبال.

فقد حكم آشور بانيبال خلال القرن السابع قبل الميلاد، ولم يكن آخر ملوك الدولة التي ارتبط بها.

كما أن قصة موته باحتراق قصره ليست واقعة مثبتة من نصوصه المعاصرة.

وهذا يوضح أن الاسم اليوناني قد يرتبط بشخصية تاريخية، بينما تكون الرواية المنسوبة إليه قد تغيرت وأضيفت إليها عناصر أسطورية.

ولذلك لا يجوز الانتقال من تشابه الأسماء إلى قبول القصة كاملة.

الخامس عشر: لماذا استخدم رولنسون اسم سردانابالوس؟

أعود هنا إلى إحدى الوقائع التي تناولتها في الفصل السادس.

ففي جدول الأسماء الذي نشره لايارد سنة 1853، استخدم رولنسون اسم سردانابالوس في قراءة مرتبطة بالقصر الشمالي الغربي في نمرود.

بينما قدم هينكس قراءة مختلفة كانت أقرب إلى الاسم المعروف اليوم للملك آشور ناصر بال الثاني.

وتكشف هذه الواقعة أن الاسم اليوناني القديم كان حاضراً في محاولات التعرف إلى الملوك في المرحلة الأولى من فك المسمارية.

وهنا أطرح سؤالاً مشروعاً.

هل بدأ رولنسون من القيم الصوتية للعلامات فوصل إلى هذه الصيغة؟

أم أن الاسم المعروف من المصادر اليونانية ساعد على توجيه تفسيره للنقش؟

إن الإجابة تحتاج إلى العودة إلى أبحاثه الأولى والقيم التي استخدمها لكل علامة.

لكنني أستطيع تسجيل نتيجة واضحة.

إن قراءة رولنسون المبكرة لم تستقر بوصفها القراءة الحديثة لاسم صاحب القصر.

وقد تغيرت المعرفة لاحقاً مع تقدم فهم العلامات والنصوص.

وهذا مثال موثق على ضرورة الفصل بين القراءة الأولى والحكم العلمي اللاحق.

السادس عشر: هل كل اسم يوناني يقابل ملكاً واحداً؟

تكشف قضية سردانابالوس عن مشكلة أوسع في استخدام المصادر اليونانية.

فقد تجمع الرواية الأدبية أخبار أشخاص مختلفين في شخصية واحدة.

وقد تنسب إلى ملك أحداثاً وقعت بعد وفاته.

وقد تضيف عناصر أخلاقية أو أسطورية إلى قصة تاريخية.

ولذلك لا يمكنني الاعتماد على اسم يوناني وحده لتحديد جميع تفاصيل شخصية ملك قديم.

إن ما أحتاج إليه هو مقارنة الأخبار بالتسلسل الزمني والنقوش المعاصرة.

وقد تساعد هذه المقارنة على معرفة الشخص الذي نشأت منه الرواية.

لكنها قد تكشف أيضاً أن الرواية ليست سيرة فرد واحد، وإنما بناء أدبي تطور عبر القرون.

ومن هنا فإن استعمال سردانابالوس بوصفه اسماً تاريخياً مطابقاً دون تحفظ قد يؤدي إلى خلط بين مصادر مختلفة.

السابع عشر: الأسماء العبرية والآرامية ليست متطابقة دائماً مع النطق البابلي

من النتائج اللغوية المهمة التي وجدتها دراسة تتناول أسماء ملوك بلاد الرافدين في النصوص العبرية والآرامية.

وتوضح الدراسة أن بعض صيغ الأسماء في العبرية تتفق مع خصائص النطق الأكادي في لهجته الشمالية، أكثر من اتفاقها مع النطق البابلي.

وهذا يعني أن الاختلاف بين الاسم الأكادي المعياري والصيغة العبرية لا يرجع دائماً إلى خطأ في النقل.

فقد تعكس الصيغة اختلافاً قديماً وحقيقياً في النطق.

وهذه مسألة مهمة جداً في قضية تجلات بلاصر وسرجون وأسرحدون.

فإذا استخدم الباحث الحديث صيغة لغوية معيارية تختلف عن طريقة نطق الاسم في إحدى المناطق القديمة، فلا يجوز أن يعتبر ذلك دليلاً على وجود شخصين مختلفين.

إن المقارنة الصحيحة تحتاج إلى دراسة القواعد الصوتية لكل لغة ولهجة.

وهنا أرى أن علم اللغة التاريخي يقدم وسيلة لاختبار المطابقات، بعيداً عن التشابه العشوائي بين الأسماء.

الثامن عشر: هل كان الأوروبيون يقرأون ما يريدون العثور عليه؟

بعد دراسة الأمثلة السابقة، أجد أن الإجابة لا يمكن أن تكون حكماً واحداً على جميع الأسماء.

فبعض القراءات الأولى كانت متأثرة بأسماء معروفة من المصادر اليونانية والتوراتية.

وبعضها كان تخمينياً ثم تغير بعد اكتشاف نصوص جديدة.

لكن أسماء أخرى أثبتتها النقوش الملكية المستقلة، والرسائل المعاصرة، والقوائم القديمة.

وقد وجدت في حالة بولو مثالاً مهماً على اسم ظهر في المصادر التوراتية، لكنه محفوظ أيضاً في قائمة ملكية بابلية.

ووجدت في حالة سرجون اسماً مثبتاً على الآجر والقصور واسم المدينة التي بناها.

وفي حالة أسرحدون وجدت نقوشاً تحمل اسمه وأسماء أبيه وجده.

أما سردانابالوس، فقد وجدت شخصية انتقلت عبر التراث اليوناني واكتسبت خصائص أسطورية لا يمكن نقلها مباشرة إلى التاريخ.

وهذا يعني أن استخدام اسم تاريخي معروف مسبقاً قد يؤدي أحياناً إلى مطابقة صحيحة، وأحياناً إلى تفسير خاطئ.

والفارق بينهما تحدده الأدلة.

التاسع عشر: ماذا يحدث عندما تختلف المصادر القديمة نفسها؟

إنني لا أريد أن أقدم النصوص المسمارية باعتبارها خالية من الأخطاء، مقابل تصوير المصادر اليونانية أو التوراتية باعتبارها خاطئة دائماً.

فقد تحمل القائمة الملكية القديمة خطأ في النسب أو مدة الحكم.

وقد يقدم نقش ملكي رواية سياسية تهدف إلى تمجيد الملك.

وقد يحذف الكاتب بعض الأحداث أو يبالغ في وصف الانتصارات.

وفي المقابل، قد تحتفظ مصادر أخرى بمعلومة صحيحة لم تصل إلينا في النقوش المتوفرة.

ولذلك فإن المنهج الذي أعتمده يقوم على المقارنة، لا على منح أي مصدر حصانة مطلقة.

لكن الوثيقة المعاصرة للحدث تكون في العادة أقرب زمنياً إلى الواقعة من رواية دوّنت بعد قرون.

وهذا يجعلها ذات أهمية خاصة، دون أن يحولها إلى شهادة معصومة.

العشرون: ما الذي تكشفه الأنساب الملكية؟

وجدت في بعض النقوش الأصلية معلومات تساعد على ربط عدة ملوك في سلسلة تاريخية واحدة.

ومن الأمثلة نص الملك سين شار إشكون، الذي يحمل الرقم Q003875.

يذكر النص اسم الملك، ثم يربطه بسلسلة من أسلافه، تشمل آشور بانيبال وأسرحدون وسنحاريب وسرجون الثاني.

وهذه الوثيقة مهمة لأنها لا تقدم اسماً منفرداً.

بل تربط عدة أسماء داخل تسلسل أسري.

ويمكن مقارنة ذلك بالنقوش التي كتبها كل ملك في عهده.

فإذا توافق الاسم والنسب والتاريخ، أصبحت المطابقة أقوى.

ومع ذلك، يجب الانتباه إلى المواضع المكسورة التي يستكملها الناشر الحديث اعتماداً على نسخ أخرى.

فليس كل ما يظهر في النص المنشور محفوظاً بالضرورة على الآجرة أو الحجر نفسه.

إن هذه التفاصيل الفنية مهمة حتى لا نبني أحكاماً تاريخية على كلمات مستعادة دون بيان ذلك.

الحادي والعشرون: أين تظهر مشكلة التفسير التاريخي؟

أريد هنا أن أضع الفرق بين القراءة والتفسير في مثال واضح.

قد يذكر النقش ملكاً باسم معروف، ويصف حملة عسكرية على بلاد معينة.

وقد يستطيع الباحث قراءة اسم الملك والبلاد والأفعال بصورة صحيحة.

لكن ذلك لا يكفي لمعرفة جميع تفاصيل السكان الذين عاشوا في تلك البلاد.

ولا يثبت بالضرورة أن المدينة المذكورة تطابق موقعاً حديثاً حدده الباحث اعتماداً على التشابه في الاسم.

كما أنه لا يسمح بتحديد أصل شعب كامل من خلال حملة عسكرية واحدة.

إنني أعتبر أن كثيراً من المشكلات التاريخية تظهر في هذه المرحلة.

فقد تنجح القراءة اللغوية، ثم تنتقل الاستنتاجات إلى مسائل لا يجيب عنها النص بصورة مباشرة.

ولهذا لا بد من معرفة الموضع الذي ينتهي عنده الدليل وتبدأ فيه الفرضية.

الثاني والعشرون: تاريخ شعوب زاغروس بين أسماء الملوك والجغرافيا القديمة

إن مراجعة أسماء الملوك ليست هدفاً منفصلاً عن البحث في تاريخ الشعوب القديمة.

فالنقوش الملكية تذكر بلداناً وجبالاً ومدناً وجماعات سكانية عاشت في مناطق واسعة من زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

وقد وردت في هذه النصوص أسماء مجتمعات ارتبطت بتاريخ الحوريين والميديين والكوتيين واللولبيين وغيرهم.

لكنني أريد معرفة الطريقة التي حدد بها الباحثون الأوروبيون مواقع تلك الشعوب وأصولها.

هل اعتمدوا على النصوص الأصلية؟

وهل وجدوا شواهد لغوية مستقلة؟

أم أن بعض تحديداتهم استند إلى خرائط وافتراضات جغرافية سابقة؟

إن هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها من خلال أسماء الملوك وحدها.

بل تحتاج إلى دراسة أسماء البلدان والشعوب في النقوش، وربطها بالخرائط الأثرية والمصادر المعاصرة.

وسأتابع هذا التحقيق في القسم المخصص لتاريخ زاغروس والشعوب القديمة.

الثالث والعشرون: ما الذي أستطيع إثباته حتى الآن؟

بعد مراجعة الأسماء السابقة، أستطيع تحديد مجموعة من النتائج.

إن تجلات بلاصر الثالث هو الملك الذي يرد اسمه الأكادي بصيغة توكولتي أبيل إيشارا، وأن اسم بولو مرتبط به في قائمة ملكية بابلية مستقلة.

وإن اسم شلمنصر يعود إلى صيغة أكادية هي شُلمانو أشاريد، وقد حمله عدة ملوك.

وإن سرجون الثاني يظهر باسمه في نقوش أصلية، ومنها نصوص خورسباد، وترتبط تسميته باسم المدينة التي بناها.

وإن سنحاريب وأسرحدون وآشور بانيبال تظهر أسماؤهم في وثائق ملكية معاصرة تتضمن أنساباً ومعلومات تسمح بفحص هوياتهم.

كما وجدت أن سردانابالوس شخصية يونانية أدبية لا يجوز مساواة جميع أخبارها بالتاريخ الفعلي لآشور بانيبال.

ووجدت أن بعض المطابقات المبكرة تغيرت مع تطور قراءة الكتابة المسمارية.

هذه النتائج لا تدعم فكرة أن جميع الأسماء الملكية اختُرعت في القرن التاسع عشر.

لكنها تؤكد ضرورة دراسة تاريخ كل قراءة، وبيان ما أضافه الباحثون من مقارنات وتفسيرات.

الرابع والعشرون: نجار وبابه مكسور

أعود الآن إلى السؤال الذي بدأت منه كتابي.

لقد كانت في إنجلترا وفرنسا أحجار ورموز وآثار قديمة بقيت معاني كثير منها غير محسومة.

وفي الوقت نفسه، توجه مستكشفون أوروبيون إلى بلاد الرافدين، وحصلوا على دعم سياسي ومالي ومتحفي لاكتشاف آثارها ونقلها ودراستها.

وقد كان الاهتمام بالروايات التوراتية واليونانية أحد العوامل التي وجهت بعض تلك المشروعات.

إنني لا أعتبر أن بقاء ألغاز أوروبية دون تفسير يبطل قدرة عالم أوروبي على قراءة نقش أكادي.

لكنني أرى أن السؤال عن دوافع المؤسسات وأولوياتها ما زال مشروعاً.

فلماذا أصبحت بعض أسماء الملوك القادمة من مصادر دينية وكلاسيكية مدخلاً رئيسياً لاستكشاف حضارات الشرق؟

وما الذي جعل الجمهور الأوروبي يهتم بربط المكتشفات بأسماء كان يعرفها مسبقاً؟

وكيف أثرت هذه التوقعات في الطريقة التي قدمت بها نتائج الحفريات؟

إن هذه الأسئلة لا تجيب عنها قراءة اسم ملك وحده.

بل تحتاج إلى دراسة تاريخ العلم والسياسة والنشر والمتاحف.

الخامس والعشرون: الحكم الأولي على ملف الأسماء

أستطيع القول إن بعض الأسماء التي اشتهرت في الكتب الأوروبية جاءت من تقاليد لغوية سابقة على فك المسمارية.

وهذا واضح في صيغ مثل تجلات بلاصر وسنحاريب.

لكن وجود أصل توراتي أو يوناني للصيغة المتداولة لا يثبت أن الشخص التاريخي اختُرع.

فالنقوش الأصلية قد تحمل اسماً أكادياً مستقلاً يشير إلى الملك نفسه.

وفي المقابل، قد تكون المطابقة مع شخصية يونانية أسطورية غير دقيقة، كما في بعض استعمالات اسم سردانابالوس.

وهذا يفرض عليّ عدم إصدار حكم واحد على جميع الأسماء.

فكل حالة تحتاج إلى وثائقها.

وإذا ثبت أن أحد الباحثين ارتكب خطأ في القراءة، فسأعرض الخطأ وتاريخ تصحيحه.

وإذا ثبت أنه فرض تفسيراً تاريخياً دون دليل كافٍ، فسأوضح موضع الافتراض.

أما إذا ظهرت وثيقة تثبت أنه عرف القراءة الصحيحة وتعمد نشر خلافها، فسأعتبر ذلك دليلاً يستحق المحاكمة التاريخية.

خاتمة الفصل الحادي عشر

لقد بدأت هذا الفصل بالسؤال عن أصل أسماء الملوك الذين اشتهروا في الدراسات الأوروبية.

ووصلت إلى أن بعض الأسماء انتقل عبر العبرية والآرامية واليونانية، بينما تحفظ النصوص المسمارية صيغاً أكادية يمكن دراستها بصورة مستقلة.

ووجدت أن تعدد الأسماء لا يعني دائماً تعدد الأشخاص، وأن تشابه الأسماء لا يكفي دائماً لإثبات وحدة الهوية.

كما تبين لي أن القوائم الملكية والنقوش الرسمية والأنساب تقدم أدلة مهمة، لكنها تحتاج هي الأخرى إلى فحص تاريخي نقدي.

إن من أهم النتائج التي خرجت بها أن الاختلاف بين اسمين لا يكفي لإثبات التزوير، كما أن تطابق اسمين لا يكفي لإثبات صحة جميع الروايات المرتبطة بهما.

فالاسم شيء، والحدث شيء آخر، والتفسير التاريخي مرحلة ثالثة.

ولهذا سأنتقل في الفصل الثاني عشر إلى دراسة أسماء ملوك محددين في النقوش الأصلية، مع مقارنة القراءات التي قدمها رولنسون وهينكس بالمدونات الأكادية الحديثة.

وسأبدأ بالأسماء التي شهدت اختلافات كبيرة في القرن التاسع عشر، ومنها آشور ناصر بال وسرجون وسنحاريب وأسرحدون.

هناك سأضع القراءة القديمة أمام القراءة الحديثة، وأبحث عن العلامات التي تغير تفسيرها، والوثائق التي أدت إلى التصحيح.

فإذا كان التاريخ قد تعرض للتدليس، فإن الطريق إلى كشفه لا يبدأ من الاتهام، وإنما من الحجر الذي يحمل الاسم، والنص الذي يحفظه، والوثيقة التي تثبت ما حدث.

محاكمة من زوّر التاريخ

الفصل الثاني عشر

محاكمة أسماء الملوك بين النقوش الأصلية وقراءات القرن التاسع عشر

من سردانابالوس وتمنبار إلى آشور ناصر بال وشلمنصر وسرجون وسنحاريب

مقدمة الفصل

عندما بدأت البحث في تاريخ قراءة أسماء ملوك بلاد الرافدين، وجدت وثيقة تستحق أن توضع أمام كل من يعتقد أن هذه الأسماء وصلت إلى الكتب الحديثة بصورة نهائية منذ اكتشافها.

إنها الوثيقة التي نشرها أوستن هنري لايارد سنة 1853 في الفصل السادس والعشرين من كتابه عن اكتشافات نينوى وبابل.

فقد وضع لايارد جدولاً بأسماء الملوك الذين اعتقد الباحثون أنهم تعرفوا إليهم من النقوش المسمارية.

لكن هذا الجدول كشف أمامي أمراً بالغ الأهمية.

ففي بعض الحالات لم يكن هنري رولنسون وإدوارد هينكس متفقين على قراءة اسم الملك نفسه.

وفي حالات أخرى كانت الأسماء التي قدمها الباحثون تختلف اختلافاً كبيراً عن القراءات التي تعتمدها الدراسات الحديثة.

كما ظهرت في الجدول تواريخ تخمينية تغير بعضها لاحقاً بعشرات السنين.

ولذلك قررت أن أجعل هذا الجدول نقطة البداية في محاكمة القراءات الملكية الأولى.

لن أبدأ من الروايات التي كتبت بعد وفاة هؤلاء الباحثين، بل من مؤلفاتهم الأصلية.

وسأضع كل قراءة قديمة أمام النقوش التي نُشرت في المدونات الأكادية الحديثة.

ثم سأبحث في الأسباب التي أدت إلى تغير الاسم أو التاريخ أو تحديد هوية الملك.

ولا أريد أن أعتبر اختلاف القراءة دليلاً تلقائياً على التزوير.

لكنني أرفض أيضاً أن تُنسى الأخطاء القديمة، أو أن تختفي المراحل التي سبقت الوصول إلى القراءة الحالية.

فالتاريخ العلمي لا يكتمل بعرض النتائج التي نجحت وحدها، وإنما يحتاج أيضاً إلى معرفة المحاولات التي أخفقت، والفرضيات التي تغيرت، والتفسيرات التي لم تصمد أمام الأدلة.

أولاً: اعتراف لايارد بأن القراءات الأولى كانت تخمينية

في بداية الفصل السادس والعشرين من كتابه الصادر سنة 1853، تحدث لايارد عن التقدم الذي تحقق في تفسير النصوص المسمارية.

وذكر أن كثيراً من النقوش التي اكتشفها خلال حملته الأولى كانت لا تزال شبه مغلقة أمام الباحثين عندما أصدر كتابه سنة 1849.

وأوضح أن بعض المحاولات المبكرة لتفسيرها اعتمدت على التخمين أكثر مما اعتمدت على أساس لغوي ثابت.

إنني أعتبر هذا الاعتراف بالغ الأهمية.

فهو صادر عن الرجل الذي اكتشف جانباً كبيراً من الآثار، ونشر نتائجها للجمهور الأوروبي.

وإذا كان لايارد نفسه يقر بأن بعض التفسيرات الأولى كانت تخمينية، فمن حقي أن أسأل عن الأسماء التي انتشرت خلال تلك المرحلة.

ما الذي استند إليه الباحث عندما قرأ اسماً معيناً؟

هل كانت القيم الصوتية للعلامات قد ثبتت؟

وهل كانت لديه نصوص أخرى تؤيد القراءة؟

أم أنه استند إلى اسم معروف من الروايات اليونانية أو التوراتية؟

هذه الأسئلة ليست اعتراضاً على العلم، وإنما هي جزء من التحقق العلمي الذي يجب أن تخضع له القراءات التاريخية.

ثانياً: جدول سنة 1853 الذي كشف الخلافات

وضع لايارد جدولاً بعنوان أسماء الملوك في النقوش المكتشفة من نينوى.

وكان عنوان العمود الأول يشير صراحة إلى أن القراءات تخمينية.

واستخدم الحرف R للدلالة على قراءات رولنسون، والحرف H للدلالة على قراءات هينكس.

وهذا التفصيل يثبت أن لايارد لم يكن يعرض جميع الأسماء باعتبارها قراءات مستقرة.

بل كان يعلم أن هناك اختلافات بين الباحثين.

وقد وجدت في الجدول أسماء مثل ديركيتو وديفانوريش وديفانوخا وأناكبار بيث هيرا وشيميش بال بيث خيرا وأدرملك وسردانابالوس وديفانوبارا.

وبعض هذه الأسماء لم يعد يظهر بهذه الصورة في الدراسات الأكادية الحديثة.

وهنا أطرح سؤالاً أساسياً.

كيف جرى الانتقال من هذه القراءات إلى الأسماء المعتمدة اليوم؟

وهل قدم الباحثون تفسيراً واضحاً لكل تغيير؟

إنني سأبدأ من الحالات التي نستطيع فيها تحديد الملك اعتماداً على نقوش أصلية محفوظة، ثم أقارنها بما ورد في الجدول القديم.

ثالثاً: سردانابالوس الأول وصاحب قصر نمرود

من أهم الحالات التي وجدتها الاسم الذي وضعه رولنسون لصاحب القصر الشمالي الغربي في نمرود.

فقد قرأه بصيغة سردانابالوس الأول.

أما هينكس فقدم قراءة مختلفة هي آشوراخبال، بحسب الصيغة التي نقلها لايارد سنة 1853.

وقد نسب الجدول إلى هذا الملك تاريخاً تقريبياً هو سنة 930 قبل الميلاد.

لكن الدراسات الحديثة تحدد صاحب القصر بأنه آشور ناصر بال الثاني، الذي حكم بين سنتي 883 و859 قبل الميلاد.

وتقدم النقوش الملكية الأصلية اسمه بالأكادية بصيغة آشور ناصر أبلي.

وهنا تظهر أمامي ثلاث مسائل مستقلة.

الأولى اختلاف الاسم الذي اقترحه رولنسون عن القراءة الحديثة.

والثانية أن قراءة هينكس احتفظت بعناصر أقرب إلى الاسم الأكادي.

والثالثة أن التاريخ التقريبي الذي نشره لايارد أقدم من بداية حكم الملك المعتمدة اليوم بنحو سبعة وأربعين عاماً.

إنني لا أعتبر هذا الاختلاف الزمني دليلاً على التلاعب المتعمد.

فقد كان التسلسل الزمني للملوك لا يزال قيد البناء.

لكنني أرفض أن يُقال إن أسماء الملوك وتواريخهم كانت قد عُرفت بصورة نهائية منذ اللحظة الأولى.

فالوثيقة المنشورة سنة 1853 تثبت خلاف ذلك.

رابعاً: ماذا تقول الكتابة المسمارية عن صاحب القصر؟

أعود الآن إلى النقوش الأصلية.

يحفظ مشروع النقوش الملكية نصاً يحمل الرقم Q004565، وهو نقش ينسب إلى آشور ناصر بال الثاني.

يبدأ النص باسم الملك وألقابه، ثم يذكر نسبه إلى أبيه توكولتي نينورتا الثاني وجده أدد نيراري الثاني.

وتظهر كتابة الاسم بصيغة تتضمن:

aš-šur-PAP-A

وهذه ليست حروفاً صوتية متتابعة بالمعنى الأبجدي البسيط.

فقد استخدم الكاتب علامات مسمارية تحمل قيماً لفظية ودلالية، وتُقرأ ضمن النظام الأكادي باسم آشور ناصر أبلي.

إن وجود الاسم مع النسب الملكي يقدم دليلاً مستقلاً على هوية صاحبه.

فهو لا يعتمد على شخصية سردانابالوس المعروفة في الروايات اليونانية.

كما أن النص يذكر أعمالاً ملكية وألقاباً يمكن مقارنتها بنقوش أخرى.

وهنا يظهر الفرق بين القراءة الحديثة التي تستند إلى النصوص المتعددة وبين التخمين المبكر الذي حاول الوصول إلى الاسم قبل اكتمال فهم العلامات.

لكن يبقى السؤال الذي أريد أن أوجهه إلى ملف رولنسون.

لماذا اختار اسم سردانابالوس؟

هل كانت العلامات التي قرأها تسمح فعلاً بهذه النتيجة؟

أم أن شهرة الاسم في المصادر اليونانية أثرت في تفسيره؟

إن الإجابة الحاسمة تحتاج إلى مقارنة قيم العلامات التي استخدمها في نشره المبكر، لا إلى الاكتفاء بملاحظة اختلاف الاسم.

خامساً: سردانابالوس ليس اسماً بريئاً من التاريخ الأدبي

لم يكن اسم سردانابالوس مجهولاً في أوروبا قبل حفريات لايارد.

فقد اشتهر في المؤلفات اليونانية والرومانية، وارتبط بقصة ملك شرقي بالغ الثراء والترف، انتهى حكمه بصورة مأساوية.

وقد انتقلت هذه القصة إلى الأدب والفن الأوروبي.

لكن الدراسات الحديثة ترى أن شخصية سردانابالوس في الرواية اليونانية ليست نقلاً دقيقاً لسيرة ملك واحد.

فقد امتزجت فيها أخبار تاريخية بعناصر أسطورية وأدبية.

ولهذا فإن استعمال الاسم لتحديد صاحب نقش مسماري يحتاج إلى حذر شديد.

فإذا كان الباحث يعرف الشخصية اليونانية مسبقاً، فلا بد من اختبار ما إذا كانت العلامات المسمارية تؤيد الاسم الذي اقترحه.

ولا يجوز أن يكون شهرة الاسم دليلاً على صحة القراءة.

ومن هنا أعتبر حالة سردانابالوس مثالاً واضحاً على المخاطر التي قد تنشأ عندما تتقدم الرواية الأدبية على التحقيق اللغوي.

سادساً: ديفانوبارا، الاسم الذي تغير إلى شلمنصر الثالث

أنتقل الآن إلى ملك آخر ظهرت له قراءة مختلفة في جدول سنة 1853.

فقد قدم رولنسون اسمه بصيغة ديفانوبارا.

أما هينكس فقرأه ديفانوبار.

وفي مواضع أخرى من الكتاب ذكر لايارد أن رولنسون استخدم صيغتي تمنبار وديفانوبارا.

وقد ربط هذا الملك بالمسلة السوداء المكتشفة في نمرود.

أما الدراسات الحديثة فتحدد صاحب المسلة بأنه شلمنصر الثالث، الذي حكم بين سنتي 858 و824 قبل الميلاد.

وتقرأ الصيغة الأكادية لاسمه شُلمانو أشاريد.

وهنا أجد اختلافاً لا يمكن اعتباره مجرد تغيير بسيط في طريقة كتابة الاسم بالأحرف اللاتينية.

فالصيغ الأولى تختلف بدرجة كبيرة عن القراءة الحديثة.

لكنني أريد معرفة الأسباب اللغوية التي أدت إلى هذا التغيير.

فقد كانت العلامات المسمارية تسمح بأكثر من قيمة صوتية، وكانت القوائم المعروفة لدى الباحثين لا تزال ناقصة.

كما أن قراءة الأسماء المركبة تحتاج إلى معرفة استعمال العلامات الدالة على أسماء الآلهة والكلمات الكاملة.

ولذلك فإن مقارنة النصوص المنشورة لاحقاً تسمح بفهم أسباب تصحيح القراءة.

سابعاً: النقش الذي يثبت نسب شلمنصر الثالث

أعود إلى نص ملكي يحمل الرقم Q004653.

إنه نقش على قاعدة باب من مدينة آشور القديمة.

يذكر اسم شلمنصر الثالث، ثم يذكر أنه ابن آشور ناصر بال الثاني وحفيد توكولتي نينورتا الثاني.

وتظهر صيغة الاسم في الكتابة المسمارية على النحو التالي:

sál-ma-nu-MAŠ

وتقرأ الدراسات الحديثة الاسم شُلمانو أشاريد.

وهنا تزداد قوة الدليل.

فالنص لا يقدم اسماً منفرداً.

بل يقدم سلسلة نسب يمكن مقارنتها بالنقوش الملكية الأخرى.

ويؤكد ارتباط شلمنصر الثالث بوالده آشور ناصر بال الثاني.

كما توجد نصوص متعددة تحمل اسمه وتذكر أعمال البناء والحملات العسكرية التي ارتبطت بحكمه.

ولهذا فإن القراءة الحديثة لا تقوم على المسلة السوداء وحدها.

إنها تستند إلى شبكة واسعة من الشواهد المتقاطعة.

وهذا ما يجعل تحديد الملك أكثر قوة من القراءة الأولى التي قدمها رولنسون وهينكس.

ثامناً: هل كان هينكس أقرب إلى الحقيقة دائماً؟

لقد وجدت في حالة آشور ناصر بال أن قراءة هينكس احتفظت بعناصر أقرب إلى الاسم الأكادي من قراءة رولنسون.

لكنني لا أستطيع تعميم ذلك على جميع الحالات.

ففي اسم شلمنصر الثالث كانت قراءة هينكس ديفانوبار قريبة من قراءة رولنسون ديفانوبارا، وكلتاهما بعيدة عن الصيغة المستقرة اليوم.

وهذا يذكرني بضرورة عدم تحويل الخلاف العلمي إلى منافسة بين رجل صالح وآخر مخطئ دائماً.

فقد يكون أحد الباحثين أقرب إلى الصواب في مسألة، ثم يخطئ في مسألة أخرى.

ولذلك لا أريد إصدار حكم شامل على جميع أعمالهما.

بل سأدرس كل قراءة بحسب الأدلة التي قدمها صاحبها.

تاسعاً: هل يمكن أن يكون الملك الواحد قد حصل على اسمين مختلفين في الجدول؟

عند قراءة جدول لايارد سنة 1853، وجدت أمراً يستحق الانتباه.

فقد استُخدمت صيغة آشوراخبال في موضع مرتبط بصاحب القصر الشمالي الغربي في نمرود.

ثم ظهرت الصيغة نفسها في موضع آخر، مقابل اسم سردانابالوس الثالث، مع إشارة إلى آثار قوينجق ومواقع أخرى.

إن تكرار هذه الصيغة في الجدول لا يعني بالضرورة أن النقوش القديمة كانت تتحدث عن شخص واحد.

بل يكشف أن نظام القراءة والتحديد التاريخي لم يكن قد استقر تماماً.

وكان الباحثون يحاولون التمييز بين أشخاص متشابهة أسماؤهم أو علامات أسمائهم.

وهذا أمر معروف في تاريخ الدراسات المسمارية.

لكنني أريد أن أعرف ما الذي أدى لاحقاً إلى الفصل بين الشخصيات الملكية المختلفة.

هل كان اكتشاف نصوص جديدة؟

أم تصحيح القيم الصوتية للعلامات؟

أم إعادة بناء الأنساب الملكية والتسلسل الزمني؟

وقد تكون هذه العوامل مجتمعة هي التي سمحت بالتقدم.

عاشراً: سرجون الثاني بين الاسم الشائع والقراءة الأكادية

أنتقل الآن إلى اسم سرجون الثاني.

لقد اشتهر هذا الاسم في المصادر القديمة، كما ظهر في مؤلفات القرن التاسع عشر بعد اكتشافات خورسباد.

وتظهر الكتابة المسمارية لاسمه في النقوش الملكية باستخدام علامات تدل على الملك والثبات أو التثبيت.

ومن الأمثلة نص يحمل الرقم Q006533، وهو نقش على آجرة من خورسباد.

يذكر النص أن الملك بنى مدينة جديدة، وأطلق عليها اسم دور شروكين.

وهذا الربط بين اسم الملك واسم المدينة يمثل شاهداً مهماً على هوية صاحب البناء.

لكنني وجدت في أحدث التحقيقات الأكاديمية مسألة تستحق عناية خاصة.

فقد جرت العادة على قراءة اسم سرجون الثاني بصيغة شَرّو كين.

إلا أن دراسة النقوش الملكية التي أعدها الباحث غرانت فريم، بالاستناد إلى أبحاث سابقة، رجحت أن القراءة الأدق هي شَرّو أوكين.

وهذا اختلاف له أثر في تفسير معنى الاسم نفسه.

فالصيغة شَرّو أوكين يمكن فهمها بمعنى أن الإله جعل الملك ثابتاً أو ثبّت الملك.

أما الصيغة الأخرى فقد ارتبطت بتفسير يفيد أن الملك شرعي أو عادل أو ثابت.

وهنا أصل إلى نقطة مهمة.

إن اختلاف القراءة ليس دائماً نتيجة خطأ وقع في القرن التاسع عشر وحده.

فحتى الدراسات الحديثة قد تعيد تقييم النطق الدقيق للاسم اعتماداً على شواهد جديدة أو على إعادة تحليل النصوص المعروفة.

الحادي عشر: لماذا رُجحت قراءة شَرّو أوكين؟

لم يعتمد ترجيح هذه القراءة على الرغبة في تغيير الاسم المشهور.

بل على اختلاف الطرق التي كتب بها الكتبة القدماء اسم الملك.

فقد وُجدت نصوص استخدمت علامة تمثل المقطع أوكين بصورة أوضح.

كما توجد رسائل من عهد سرجون نفسه استخدمت هذه الكتابة.

وتشير الدراسة الحديثة إلى أن بعض هذه النصوص كتبه ناسخ ملكي معروف هو نابو زوقوب كينو.

ومن غير المرجح أن يكون الكاتب الملكي قد أخطأ بصورة متكررة في كتابة اسم الملك الذي يعمل في بلاطه.

ولهذا رجحت الدراسة أن القراءة شَرّو أوكين أكثر دقة.

لكنها لم تنف وجود شواهد محدودة قد تسمح بصيغ أخرى.

وهذا يوضح الطريقة التي يعمل بها التحقيق اللغوي.

فلا يكفي أن تكون قراءة معينة شائعة منذ زمن طويل.

بل يجب أن تتفق مع الشواهد الأصلية وأشكال الكتابة التي استخدمها أهل اللغة أنفسهم.

وأرى أن هذه الحالة تقدم نموذجاً جيداً لما يجب أن تكون عليه إعادة فحص الأسماء الملكية.

الثاني عشر: هل كان سرجون الثاني يقلد سرجون الأقدم؟

ظهر في الدراسات التاريخية تفسير يقول إن سرجون الثاني اختار اسمه تقليداً لسرجون الأكادي الأقدم.

لكن الدراسة الحديثة لنقوشه توضح أن الاسمين لا يتطابقان بالضرورة في صيغتهما الأكادية.

فقد كانت الصيغة شَرّو كين مرتبطة بالملك الأقدم، بينما يرجح لسرجون الثاني اسم شَرّو أوكين.

كما تشير الدراسة إلى عدم وجود نص معروف من نقوش سرجون الثاني الملكية يذكر فيه سرجون الأكادي الأقدم بصورة مباشرة.

وهنا تصبح الفرضية المتعلقة باختيار الاسم لتقليد الملك السابق بحاجة إلى أدلة إضافية.

ولا يكفي التشابه في الصيغة المتداولة بين الاسمين لإثبات وجود قصد سياسي محدد.

هذا المثال يبين كيف يمكن أن يؤدي التدقيق في حركة صوتية أو مقطع واحد إلى مراجعة تفسير تاريخي كامل.

فالمسألة لا تتعلق بطريقة كتابة الاسم فقط، بل بالأفكار التي بناها المؤرخون على ذلك الاسم.

الثالث عشر: سنحاريب والاسم الذي ثبت بأكثر من نقش

أنتقل الآن إلى الملك المعروف باسم سنحاريب.

تقرأ الدراسات الأكادية اسمه بصيغة سين أخّيه إريبا.

وقد ورد هذا الاسم في نقوش ملكية متعددة، منها النص الذي يحمل الرقم Q004038.

يذكر هذا النص اسم سنحاريب، ويشير إلى أسرحدون بوصفه ابناً ذا مكانة رفيعة.

وتظهر الكتابة المسمارية لاسم سنحاريب باستخدام العلامة التي تدل على الإله سين، ثم علامات أخرى تمثل بقية الاسم.

وهنا لا نعتمد على اسم متداول في مصدر ديني وحده.

بل توجد كتابة ملكية أصلية تسمح بقراءة الاسم وفق القواعد الأكادية.

كما توجد نصوص أخرى من عهد سنحاريب وخلفائه تؤيد هويته وتسلسله التاريخي.

ولهذا لا أستطيع رفض قراءة اسمه بحجة أنها تشبه الصيغة التوراتية.

لكنني أريد أن أبحث في تاريخ القراءة الأولى التي قدمها الباحثون الأوروبيون.

فقد يكون الاسم المعروف مسبقاً قد ساعد في تفسير العلامات.

لكن صحة النتيجة النهائية يجب أن تثبت بالشواهد اللغوية والنصوص المستقلة.

الرابع عشر: أسرحدون والدليل الذي يحفظ اسم أبيه وجده

من أهم النصوص التي راجعتها نقش يحمل الرقم Q003310.

ينسب هذا النص إلى أسرحدون، ويذكر أنه ابن سنحاريب ومن نسل سرجون الثاني.

كما يتحدث عن منشآت أقدم ارتبطت بشلمنصر الثالث وآشور ناصر بال الثاني.

إن أهمية هذه الوثيقة كبيرة جداً.

فهي تجمع أسماء عدة ملوك في نص واحد، وتربط بعضها ببعض ضمن تسلسل تاريخي.

كما تقدم معلومات عن مدينة كالح وأعمال البناء التي جرت فيها.

وهنا يصبح فحص الهوية ممكناً من خلال أكثر من عنصر.

الاسم.

النسب.

الألقاب.

المدينة.

وتاريخ المنشآت الملكية.

لكنني ألاحظ أن النقوش الملكية قد تحتوي على أخطاء كتابية أيضاً.

ففي نسخة أخرى من النص نفسه، تحمل الرقم Q003311، تشير الدراسة العلمية إلى أن الناسخ وضع بعض عبارات النسب في موضع غير معتاد.

وقد اقترح المحققون أن ذلك ناتج عن خطأ ارتكبه الشخص الذي نقش النص على الحجر.

وهذه واقعة مهمة.

فالنص الأصلي القديم نفسه ليس معصوماً من أخطاء الكتبة.

ولذلك فإن التحقيق العلمي لا يقتصر على اكتشاف أخطاء الأوروبيين، بل يشمل أيضاً فهم الأخطاء التي وقعت أثناء إنتاج النقوش القديمة.

الخامس عشر: هل كان اسم أسرحدون معروفاً قبل قراءة النقش؟

كان الاسم معروفاً بصيغ مختلفة في المصادر القديمة.

لكن القراءة الأكادية المعيارية للاسم هي آشور أخو إيدينا.

وهذه الصيغة يمكن تحليلها وفق قواعد اللغة الأكادية.

كما أن الاسم يظهر في نصوص متعددة من عهد الملك نفسه.

وبذلك فإن وجود صيغة تاريخية متوارثة لا يلغي استقلال الشواهد المسمارية.

لكنني أريد تحديد المرحلة التي انتقل فيها الباحثون من الصيغة المعروفة مسبقاً إلى القراءة الأكادية الأكثر دقة.

فقد لا يكون الاختلاف ناتجاً عن قراءة خاطئة تماماً، وإنما عن انتقال صوتي من لغة إلى أخرى.

ولذلك لا يجوز أن أضع جميع الاختلافات تحت عنوان واحد.

فهناك اختلاف في النطق.

واختلاف في النقل الكتابي.

واختلاف في تحديد الشخص.

واختلاف في تفسير الحدث التاريخي.

ولكل منها أدلته وطريقة التحقيق فيه.

السادس عشر: القصر الذي كشف أسماء أكثر من ملك

إن النصوص المتعلقة بأعمال البناء تقدم أحياناً معلومات لا تقل أهمية عن النقوش التي تذكر الحملات العسكرية.

فقد يعيد ملك بناء قصر أنشأه أحد أسلافه، ثم يذكر اسم ذلك السلف في النقش الجديد.

وقد يربط ذلك بأعمال تمت في أجيال سابقة.

وهذه المعلومات تسمح للباحث بمقارنة التسلسل الملكي عبر نصوص مختلفة.

لكنني لا أعتبر أن ذكر السلف يكفي وحده لإثبات جميع تفاصيل النسب.

فقد يسعى الملك إلى إظهار نفسه وريثاً شرعياً لحكام سبقوه.

ومع ذلك، فإن الأسماء التي يذكرها يمكن مقارنتها بالوثائق الأخرى.

وهنا تظهر أهمية الجمع بين أدلة اللغة والتاريخ والآثار.

فالاسم الملكي يصبح أكثر وضوحاً عندما يظهر في سياق معروف بدلاً من ظهوره منفرداً على قطعة مكسورة.

السابع عشر: أخطاء التواريخ في جدول لايارد

لم يقتصر اختلاف جدول سنة 1853 على الأسماء.

فقد تضمن أيضاً تواريخ تقريبية تغيرت في الدراسات اللاحقة.

ومن الأمثلة وضع صاحب القصر الشمالي الغربي في نمرود قرب سنة 930 قبل الميلاد، بينما يرجع حكم آشور ناصر بال الثاني إلى الفترة بين سنتي 883 و859 قبل الميلاد.

ووضع صاحب المسلة السوداء قرب سنة 900 قبل الميلاد، بينما يرجع حكم شلمنصر الثالث إلى الفترة بين سنتي 858 و824 قبل الميلاد.

كما استخدم الجدول تاريخاً تقريبياً لسارغون قرب سنة 722 قبل الميلاد، وهي بداية تقترب من مرحلة صعود سرجون الثاني إلى السلطة، مع وجود اختلاف بين طريقة حساب سنة اعتلائه العرش وسنوات حكمه الرسمية في الدراسات الحديثة.

إن هذه الفروق تكشف أن التسلسل الزمني لم يكن قد استقر في جميع تفاصيله.

لكنني لا أستطيع أن أعد كل تاريخ مختلف دليلاً على التزوير.

فقد كانت النصوص التي تسمح بإعادة بناء القوائم الملكية لا تزال تتكشف تباعاً.

وكان الباحثون يعتمدون أحياناً على مصادر خارجية لملء الثغرات الزمنية.

والمطلوب هو تحديد كيفية بناء كل تاريخ، ثم معرفة سبب تعديله لاحقاً.

الثامن عشر: هل كانت المطابقات التوراتية تؤثر في حساب الزمن؟

وجدت في الفصل السادس والعشرين من كتاب لايارد ما يؤكد أهمية المطابقات التوراتية في بناء بعض تقديراته الزمنية.

فقد استخدم أحداثاً وأسماء معروفة من المصادر القديمة لتحديد فترات حكم بعض الملوك.

وأشار إلى أن جانباً من التسلسل الزمني كان يعتمد على صحة هذه المطابقات.

وهذا اعتراف مهم.

فهو يوضح أن قراءة النقوش لم تكن وحدها المصدر المستخدم في بناء التاريخ.

بل كانت هناك مقارنات مع روايات أخرى.

وقد تكون هذه المقارنات مفيدة عندما تستند إلى أحداث مشتركة ثابتة.

لكنها تصبح مشكلة عندما تتحول فرضية غير مؤكدة إلى أساس لتحديد تاريخ كامل.

ولذلك سأبحث في كل حالة عن الأدلة التي تثبت المطابقة.

فإذا تغير تحديد اسم أو حدث، فقد يترتب عليه تعديل تواريخ أخرى بُنيت عليه.

التاسع عشر: هل تصحيح القراءة يعني اكتشاف التزوير؟

هذه المسألة تحتاج إلى جواب واضح.

إن وجود قراءة خاطئة سنة 1853، وقراءة مختلفة اليوم، يثبت أن المعرفة تغيرت.

لكنه لا يثبت وحده أن صاحب القراءة الأولى كان يعلم أنها خاطئة.

فقد يكون قد اعتمد على معلومات ناقصة.

وقد يكون فهم بعض العلامات بصورة غير صحيحة.

وقد يكون استعان باسم معروف مسبقاً ثم تبين أن المطابقة لا تصلح.

أما التزوير المتعمد فيحتاج إلى نوع آخر من الأدلة.

مثل مراسلة تثبت أن الباحث عرف القراءة الصحيحة، ثم تعمد حذفها أو استبدالها.

أو مخطوطة تظهر تغيير النص الأصلي مع العلم بأن التغيير لا يتفق مع العلامات.

أو تعليمات موثقة تطلب فرض اسم معين رغم وجود دليل واضح يناقضه.

إنني لا أملك في هذه المرحلة دليلاً من هذا النوع على الحالات التي عرضتها.

لكنني أملك وثائق تثبت أخطاء قرائية وتاريخية، وهي كافية لفتح باب المراجعة العلمية.

العشرون: ماذا تكشف هذه الأمثلة عن تاريخ المعرفة الأوروبية؟

أرى أن الوثائق السابقة تكشف أن تاريخ قراءة المسمارية لم يكن مساراً مستقيماً من الجهل الكامل إلى اليقين الكامل.

بل كان سلسلة من المحاولات والمقارنات والتصحيحات.

وقد ساهم فيها باحثون اختلفوا أحياناً في فهم النظام الكتابي نفسه.

كما أن شهرة الاكتشافات ومكانة المتاحف ساعدتا على انتشار النتائج الأولى بسرعة.

وفي بعض الحالات أصبحت الأسماء المتداولة في المصادر اليونانية والتوراتية جزءاً من محاولات التفسير.

لكن النصوص الأصلية التي نُشرت لاحقاً سمحت بتصحيح قراءات مهمة.

ومن هنا أرى أن العودة إلى أعمال القرن التاسع عشر ليست عملاً ثانوياً.

فهي تكشف متى ظهرت الفرضية، ومن قدمها، وكيف استقبلها الآخرون، وما الذي أدى إلى تعديلها.

الحادي والعشرون: ماذا عن التاريخ الكوردي وشعوب زاغروس؟

إن اهتمامي بهذه القراءات مرتبط أيضاً بتاريخ الشعوب التي عاشت في مناطق زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

فالنقوش الملكية تذكر أسماء بلدان وجبال ومدن ومجتمعات متعددة.

وقد استخدم الباحثون الأوروبيون هذه النصوص لإعادة بناء الجغرافيا التاريخية للمنطقة.

لكن صحة قراءة اسم الملك لا تعني بالضرورة صحة جميع الاستنتاجات المتعلقة بالشعوب التي ورد ذكرها في حملاته.

فقد يقرأ الباحث اسم منطقة بصورة صحيحة، ثم يخطئ في تحديد موقعها.

وقد يحدد الموقع بصورة صحيحة، لكنه يقدم تفسيراً غير ثابت عن أصل سكانه.

ولهذا فإنني أريد تطبيق المنهج نفسه على أسماء الشعوب والبلدان.

سأبدأ من النصوص الأصلية، ثم أراجع القراءات الأولى والتفسيرات الحديثة، وأبحث عن الأدلة الجغرافية واللغوية والأثرية.

وإذا وجدت أن تسمية قديمة قد فُهمت بصورة خاطئة، فسأعرض تاريخ ذلك الخطأ وتصحيحه.

أما العلاقة بين تلك المجتمعات والتاريخ الكوردي القديم، فسأبحث فيها من خلال الأدلة المتراكبة، لا من خلال تشابه الأسماء وحده.

الثاني والعشرون: نجار وبابه مكسور

أعود إلى السؤال الذي جعلته محور هذا الكتاب.

لقد كانت في إنجلترا وفرنسا أحجار ونقوش ورموز قديمة لم تُفهم جميع معانيها.

وفي الوقت نفسه، حصلت بعثات بلاد الرافدين على تمويل ودعم سياسي ومتحفي، وانتقلت آثار كثيرة إلى لندن وباريس.

ومن بين الرجال الذين شاركوا في هذه المرحلة لايارد ورولنسون وهينكس.

لقد نجحوا في أعمال مهمة، وارتكبوا أخطاء يمكن إثبات بعضها من كتبهم ورسائلهم.

وهنا لا أريد أن أنكر نجاحاً علمياً لأن صاحبه أوروبي، ولا أن أقبل خطأ تاريخياً لأن صاحبه مشهور.

لكنني أريد العودة إلى السؤال عن الأولويات.

لماذا أصبح البحث عن مدن وملوك الشرق القديم مشروعاً يستحق كل هذا الجهد، بينما ظلت ألغاز آثار أوروبية كثيرة موضع اختلاف؟

وما الدور الذي أدته المصادر الدينية والكلاسيكية في جعل هذه المواقع والملوك موضوعاً للاهتمام؟

إن نجاح قراءة المسمارية لا يلغي مشروعية هذه الأسئلة.

لكنه يفرض أن تكون المقارنة عادلة، وأن نميز بين الرموز التي لا نعرف إن كانت كتابة أصلاً وبين النصوص التي حفظت لغات يمكن تحليلها.

الثالث والعشرون: نتائج المحاكمة الأولى

بعد مقارنة جدول لايارد سنة 1853 بالنقوش المنشورة في المدونات الحديثة، أستطيع تسجيل النتائج التالية.

لقد استخدم رولنسون اسم سردانابالوس الأول للملك الذي نعرفه اليوم باسم آشور ناصر بال الثاني.

وكانت قراءة هينكس آشوراخبال أقرب إلى بعض عناصر الاسم الأكادي.

كما قدم رولنسون وهينكس قراءات مختلفة لاسم صاحب المسلة السوداء، قبل استقرار القراءة الحديثة شُلمانو أشاريد.

وتغيرت بعض التواريخ التقريبية التي وضعها لايارد لملوك نمرود.

أما اسم سرجون الثاني، فقد أظهرت دراسة حديثة أن نطقه الأكادي المرجح هو شَرّو أوكين، وهو أدق من الصيغة التي كانت شائعة في كثير من المراجع.

كما ثبت أن نقوش سنحاريب وأسرحدون تتضمن أسماءهم وأنسابهم بصورة تسمح باختبار المطابقات التاريخية دون الاعتماد على المصادر الدينية وحدها.

ووجدت أيضاً أن بعض النصوص القديمة تحتوي على أخطاء كتابية تحتاج إلى تصحيح علمي.

هذه النتائج تثبت أن تاريخ قراءة الأسماء شهد أخطاء وتطورات مهمة.

لكنها لا تثبت حتى الآن وجود خطة متعمدة لتزوير أسماء جميع الملوك.

ولهذا فإن المحاكمة يجب أن تستمر على مستوى النصوص والمراسلات والتفسيرات التاريخية.

خاتمة الفصل الثاني عشر

لقد بدأت هذا الفصل بجدول نشره لايارد سنة 1853، يحمل أسماء ملوك اختلف رولنسون وهينكس في قراءة بعضها.

وانتهيت إلى مقارنة هذه الأسماء بالنصوص الملكية المنشورة في الدراسات الحديثة.

ووجدت أن بعض القراءات تغير بصورة كبيرة، وأن بعض التواريخ الأولى لم تكن دقيقة، وأن بعض المطابقات تأثرت بالأسماء المعروفة من المصادر اليونانية والتوراتية.

كما وجدت أن الدراسات الحديثة نفسها تواصل تصحيح بعض تفاصيل النطق، كما في حالة سرجون الثاني.

إن هذه الوقائع تؤكد أن التاريخ الذي نقرأه اليوم لم يصل إلينا في صورة ثابتة منذ أول اكتشاف.

لقد مر بمراحل من الفهم وإعادة الفهم، وأسهمت فيه الأدلة الجديدة والمقارنات اللغوية وتصحيح الأخطاء.

لكنني أريد الذهاب إلى ما هو أبعد من القراءة الصوتية للأسماء.

فقد تكون قراءة اسم الملك صحيحة، بينما يكون تفسير الحدث الذي نسبه إليه الباحث خاطئاً.

وقد يكون اسم المدينة ثابتاً، بينما يكون تحديد موقعها موضع خلاف.

وقد يتغير فهمنا لأصل شعب أو موقع بلاد عندما تتوفر وثائق جديدة.

ولذلك سأنتقل في الفصل الثالث عشر إلى دراسة مسألة لا تقل أهمية عن الأسماء.

هل نُسبت النقوش إلى أصحابها الصحيحين؟

وهل كانت أسماء الملوك والأنساب والألقاب كافية دائماً لتحديد هوية صاحب النص؟

وسأبحث في الحالات التي تغير فيها إسناد نقش من ملك إلى آخر، وفي الأدلة التي استخدمها الباحثون لتصحيح تلك النسب.

إنني أرى أن إعادة دراسة التاريخ تبدأ من هذه التفاصيل.

فمن يملك الجرأة على محاكمة الروايات القديمة يجب أن يمتلك الصبر على قراءة الوثائق ومقارنتها، حتى عندما تأتي نتائجها مخالفة لما كان يتوقعه.

لقد اخترت عنوان محاكمة من زوّر التاريخ، لكنني أريد أن تستند المحاكمة إلى الأدلة لا إلى الرغبة في الإدانة.

فالتاريخ الذي تحمله الأحجار أقدم من المستكشفين الذين وجدوها، وأعمق من الروايات التي أضيفت إليها.

وسأواصل البحث حتى أميز بين ما قاله صاحب النقش وما قاله المترجم وما أضافه المؤرخ.

محاكمة من زوّر التاريخ

الفصل الثالث عشر

هل نُسبت النقوش إلى أصحابها الصحيحين؟

من المسلة البيضاء والمسلة المكسورة إلى القصور التي أعيد استعمال أحجارها

مقدمة الفصل

بعد أن درست في الفصل السابق الاختلافات التي ظهرت في قراءة أسماء الملوك خلال القرن التاسع عشر، وجدت أن هناك قضية أخرى لا تقل أهمية عن قراءة الاسم نفسه.

إنها قضية تحديد صاحب النقش.

فقد يستطيع الباحث قراءة اسم ملك على حجر قديم بصورة صحيحة، لكنه يخطئ في تحديد القصر الذي جاء منه الحجر، أو الفترة التي نُقل فيها، أو الملك الذي أمر بإقامة البناء الذي اكتُشف داخله.

وقد تكون القطعة الأثرية أقدم من المبنى الذي عُثر عليها فيه بمئات السنين.

كما قد يكون اسم الملك محفوظاً، لكن النص لا يتضمن نسبه أو ألقابه، فيتعذر التمييز بين ملكين حملا الاسم نفسه.

وهنا أطرح سؤالاً أعتبره من أهم أسئلة هذا الكتاب.

هل يكفي العثور على حجر يحمل اسم ملك داخل قصر قديم لكي ننسب القصر كله إلى ذلك الملك؟

وهل يستطيع الباحث تحديد تاريخ نقش اعتماداً على مكان اكتشافه وحده؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين ستقودني إلى وقائع تاريخية موثقة، بعضها يتعلق باكتشافات لايارد نفسه، وبعضها الآخر يرتبط بنقوش ما زال العلماء يختلفون في تحديد أصحابها حتى العصر الحديث.

وسأبدأ من نمرود ونينوى وخورسباد، ثم أنتقل إلى المسلتين البيضاء والمكسورة، اللتين تقدمان أمثلة واضحة على الصعوبات التي تواجه نسبة الآثار إلى ملوك محددين.

أولاً: الفرق بين صاحب النقش وصاحب المبنى

إن أول قاعدة أريد تثبيتها هي أن العثور على نقش داخل مبنى لا يعني بالضرورة أن صاحب النقش هو الذي شيد المبنى.

فقد يكون الحجر جزءاً من بناء أقدم.

وقد يكون قد نُقل من مكان آخر.

وقد يستخدمه ملك لاحق في ترميم قصر أو بناء منشأة جديدة.

كما قد يُعاد استعماله بعد سقوط المملكة التي نُقش في عهدها.

وهذه الحالات ليست مجرد احتمالات نظرية.

فقد كشفت الحفريات في بلاد الرافدين أمثلة فعلية على إعادة استعمال الأحجار المنحوتة والنقوش الملكية.

ولهذا يجب أن يميز الباحث بين تاريخ صناعة القطعة، وتاريخ استعمالها الأول، وتاريخ انتقالها، وتاريخ الطبقة الأثرية التي اكتُشفت فيها.

وإذا تجاهل هذه المراحل، فقد ينسب أثراً قديماً إلى ملك عاش بعد صاحبه الأصلي بعقود أو قرون.

إنني أعتبر هذه القاعدة ضرورية قبل الحكم على أي نقش ملكي.

ثانياً: لايارد والأحجار المقلوبة في نمرود

عندما بدأ لايارد حفرياته في نمرود، لم يجد جميع المنحوتات في مواضعها الأصلية.

فقد اكتشف في القصر الجنوبي الغربي ألواحاً حجرية كانت منقوشة على أحد وجهيها، لكنها وُضعت داخل البناء بطريقة جعلت بعض النقوش والمنحوتات تواجه الجدار.

كما وجد ألواحاً مقطوعة الأطراف، وأخرى ملقاة على الأرض، وقطعاً بدا أنها أُحضرت من مبانٍ سابقة.

وقد وصف هذه الظاهرة في كتابه نينوى وآثارها الصادر سنة 1849.

ولاحظ أن بعض الألواح تعرضت للتلف قبل إعادة استعمالها.

واستنتج أن تلك القطع لم تُنحت أصلاً لتزيين القصر الذي عُثر عليها فيه، وإنما نُقلت إليه من أبنية أخرى.

إنني أعتبر هذه الملاحظة مهمة، لأنها تكشف أن لايارد نفسه أدرك مشكلة إعادة استعمال المواد الأثرية.

ولذلك لا يجوز تصويره وكأنه اعتقد أن كل حجر عثر عليه كان قد صنع في المكان نفسه.

لكن معرفته بإمكان إعادة الاستعمال لا تعني أنه استطاع تحديد المصدر الأصلي لكل قطعة بصورة صحيحة.

فهذه مرحلة تحتاج إلى أدلة أخرى.

ثالثاً: القصر المركزي والقصر الجنوبي الغربي

أظهرت الدراسات اللاحقة أن كثيراً من الألواح التي وجدها لايارد في القصر الجنوبي الغربي بنمرود جاءت أصلاً من القصر المركزي.

وكان القصر المركزي مرتبطاً بالملك تجلات بلاصر الثالث، الذي حكم بين سنتي 745 و727 قبل الميلاد.

أما القصر الجنوبي الغربي فارتبط بأعمال بناء أجراها أسرحدون خلال القرن السابع قبل الميلاد.

وقد استخدم أسرحدون ألواحاً حجرية أُخذت من المباني السابقة، ومن بينها ألواح تحمل نقوش تجلات بلاصر الثالث.

وهنا نجد أمامنا حالة تاريخية واضحة.

الحجر يحمل كتابة ملك أقدم.

لكنه عُثر عليه في بناء ملك أحدث.

ولو اعتمد الباحث على مكان العثور عليه وحده، فقد ينسب النقش إلى صاحب القصر الذي أعيد استعمال الحجر فيه.

أما إذا درس العلامات والأسماء والأنساب والسياق المعماري، فسيتمكن من التمييز بين صاحب النقش وصاحب المبنى.

وهذه ليست مسألة شكلية.

فقد تغير هذه النسبة فهمنا لتاريخ الحملات العسكرية والأحداث التي تسجلها الكتابات.

رابعاً: كيف أثبت العلماء انتقال الأحجار؟

لم يعتمد المحققون على التخمين وحده عندما درسوا ألواح القصر الجنوبي الغربي.

فقد استندوا إلى مجموعة من الشواهد.

كانت بعض الألواح تحمل آثار تثبيت سابقة.

وكانت بعض المنحوتات قد قُطعت بطريقة أتلفت أجزاء من صورها ونصوصها.

كما أن اتجاه الوجه المنحوت لم يكن منسجماً مع موضعه الجديد داخل البناء.

وعُثر على ألواح تحمل نقوشاً متشابهة في القصر المركزي.

وقد ساعدت هذه الوقائع على إعادة بناء تاريخ انتقال القطع.

وتؤكد الطبعة الأكاديمية الحديثة لنقوش تجلات بلاصر الثالث، التي أعدها حاييم تدمور وشيغيو ياماداء أن الألواح المنقولة إلى القصر الجنوبي الغربي كانت أصلاً جزءاً من القصر المركزي.

وهذا مثال على كيفية تصحيح نسبة الأثر اعتماداً على النص والسياق الأثري معاً.

خامساً: عندما تسبب الملك القديم في ضياع نقوش ملك آخر

إن إعادة استعمال ألواح القصر المركزي لم تكن عملية خالية من النتائج.

فقد تعرضت أجزاء من نقوش تجلات بلاصر الثالث للكسر أو التلف عندما نُقلت وأعيد إعدادها للبناء الجديد.

وتوضح الدراسات الأكاديمية أن جزءاً كبيراً من حولياته الملكية لم يصل إلينا كاملاً.

فقد ضاعت ألواح، وتضررت أخرى، وأصبحت بعض النصوص معروفة فقط من النسخ التي أعدها مستكشفو القرن التاسع عشر.

وهنا تظهر مفارقة تاريخية مهمة.

إن ضياع أجزاء من النصوص لم يكن نتيجة حفريات الأوروبيين وحدها.

فقد سبقتهم عمليات هدم وإعادة استعمال جرت في العصور القديمة نفسها.

ولذلك فإنني لا أستطيع أن أنسب جميع حالات التلف إلى المستكشفين الحديثين.

لكن هذا لا يلغي مسؤولية المنقبين عن المحافظة على ما وجدوه وتوثيقه.

إن التحقيق العادل يقتضي التمييز بين التلف القديم والتلف الذي وقع أثناء التنقيب والنقل.

سادساً: النص الذي لم يعد موجوداً إلا في نسخة رولنسون

تقدم الطبعة الحديثة لنقوش تجلات بلاصر الثالث مثالاً آخر يستحق الاهتمام.

فقد نشر المحققون بعض النصوص اعتماداً على نسخ قديمة أعدها رولنسون في دفاتر ملاحظاته.

ولم يكن الحجر الأصلي متاحاً دائماً لإعادة الفحص.

وفي بعض الحالات لم يعد معروفاً مكان القطعة الأصلية، أو لم تكن محفوظة بصورة تسمح بمقارنتها بنسخة القرن التاسع عشر.

وهنا أجد مشكلة منهجية واضحة.

إذا كانت النسخة الوحيدة المتاحة لنقش معين قد أعدها الباحث الذي نريد اختبار قراءته، فإن قدرتنا على التحقق تكون أضعف من حالة وجود الحجر الأصلي.

لكن هذا لا يجعل النسخة باطلة تلقائياً.

فقد تكون دقيقة، وقد تؤيدها نصوص أخرى.

والمطلوب هو أن يوضح المحقق الحديث أن النص مستند إلى نسخة قديمة، وأن الأصل لم يكن متاحاً للمقارنة.

أما تقديم النص كما لو أنه نُسخ مباشرة من حجر محفوظ أمام الباحث، فسيخفي معلومة مهمة تتعلق بتاريخ الوثيقة.

سابعاً: القصر الشمالي الغربي والنقش المتكرر

أنتقل الآن إلى القصر الشمالي الغربي في نمرود.

يرتبط هذا القصر بالملك آشور ناصر بال الثاني، الذي حكم بين سنتي 883 و859 قبل الميلاد.

وقد نُحت على عدد كبير من ألواح القصر نص ملكي متكرر، يعرف في الدراسات الحديثة باسم النقش القياسي.

ويتكون هذا النص من اثنين وعشرين سطراً.

ويبدأ باسم الملك وألقابه ونسبه، ثم يصف أعماله العسكرية وإعادة بناء المدينة والقصر.

وقد عُرفت أكثر من أربعمئة نسخة من هذا النقش.

إن وجود هذا العدد الكبير من النسخ يوفر أساساً قوياً لتحديد صاحب النص.

فإذا كانت الألواح المتعددة تحمل الاسم نفسه والنسب نفسه، وكانت مرتبطة بالقصر الذي تصفه الكتابة، فإن الأدلة تصبح متماسكة.

لكنني ألاحظ أن قوة النسبة هنا لا تأتي من العثور على لوح واحد داخل المبنى.

بل من اجتماع شواهد كثيرة تؤيد بعضها بعضاً.

ثامناً: مسلة الوليمة ودليل افتتاح القصر

من الوثائق المهمة المتعلقة بالقصر الشمالي الغربي مسلة حجرية تعرف باسم مسلة الوليمة.

اكتُشفت سنة 1951 خلال حفريات بريطانية لاحقة في نمرود.

وقد كانت موضوعة بالقرب من مدخل قاعة العرش.

وتحفظ المسلة نصاً يتعلق بافتتاح القصر، ويذكر وليمة كبيرة أقيمت خلال حكم آشور ناصر بال الثاني.

وتنسب الدراسات الحديثة المناسبة إلى سنة 879 قبل الميلاد.

إن هذه الوثيقة تقدم دليلاً مستقلاً عن النقش القياسي المتكرر.

فهي لا تذكر اسم الملك وحده، بل ترتبط بحدث يتعلق بإتمام البناء واستقبال الضيوف.

وعندما أقارنها بنقوش القصر الأخرى، أجد أن نسبة المنشأة إلى صاحبها تصبح أقوى.

وهنا أريد أن أميز بين صحة تحديد صاحب القصر وبين صحة كل رقم ورد في رواية الوليمة.

فقد يسجل النقش الملكي أعداداً ضخمة للضيوف والطعام، ويكون الهدف منها إظهار ثروة الملك وعظمته.

ويمكن قبول أن النص يذكر هذه الأعداد، دون افتراض أن كل رقم يعكس بالضرورة إحصاءً إدارياً دقيقاً.

تاسعاً: خورسباد والقصر الذي نُسب أولاً إلى نينوى

أعود الآن إلى حالة الفرنسي بول إميل بوتا.

ففي سنة 1843 اكتشف بقايا قصر ضخم في خورسباد.

واعتقد في البداية أنه عثر على نينوى.

لكن الدراسات اللاحقة أثبتت أن الموقع هو دور شروكين، المدينة التي أنشأها سرجون الثاني.

وقد ساعدت النقوش الأصلية في تحديد اسم الملك واسم المدينة.

إن هذه الحالة تختلف عن قضية الأحجار التي أعيد استعمالها في نمرود.

فالمشكلة في خورسباد كانت أساساً في تحديد هوية الموقع الأثري.

لقد كان القصر قائماً في مكانه، لكن الاسم الذي أعطاه الباحث للمدينة لم يكن صحيحاً.

وهنا يظهر أن نسبة الأثر قد تخطئ حتى عندما لا يكون الحجر قد نُقل من موضعه القديم.

فالخطأ قد ينشأ من المطابقة الجغرافية، لا من حالة القطعة نفسها.

عاشراً: المسلة البيضاء والاسم الذي لا يحدد الملك

أصل الآن إلى إحدى أهم قضايا هذا الفصل.

إنها المسلة البيضاء، المحفوظة في المتحف البريطاني تحت الرقم 118807.

اكتشفها هرمز رسام في قوينجق سنة 1853.

وهي مسلة حجرية تحمل مشاهد ملكية موزعة على مستويات متعددة، إضافة إلى نقش مسماري لم يصل إلينا بصورة كاملة وواضحة.

وقد ظهر في النقش اسم الملك آشور ناصر بال.

لكن المشكلة أن أكثر من ملك حمل هذا الاسم.

فقد حكم آشور ناصر بال الأول خلال القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

أما آشور ناصر بال الثاني فحكم خلال القرن التاسع قبل الميلاد.

إن الفارق الزمني بينهما يقارب قرنين.

وهذا يعني أن التعرف إلى الاسم وحده لا يكفي لحسم هوية صاحب المسلة.

فإذا كان النقش لا يحفظ نسب الملك وألقابه التي تميز شخصيته بصورة واضحة، يصبح تحديد صاحبه مرتبطاً بأدلة أخرى.

ومن بينها أسلوب النحت والتاريخ الفني وأشكال الملابس وتسلسل الأحداث التي يذكرها النص.

وهنا تظهر أهمية الجمع بين علم اللغة وعلم الآثار وتاريخ الفن.

الحادي عشر: لماذا اختلف الباحثون على المسلة البيضاء؟

منذ اكتشاف المسلة البيضاء، ظهرت خلافات بشأن تاريخها.

فقد نُسبت في البداية إلى آشور ناصر بال الثاني.

ثم قدم الباحث إكهارد أونغر تفسيراً مختلفاً في عشرينيات القرن العشرين، ورجح نسبتها إلى آشور ناصر بال الأول.

وقد استند هذا الاتجاه إلى خصائص فنية وتاريخية في المنحوتات.

لكن باحثين آخرين، ومنهم بنو لاندسبيرغر، دافعوا عن النسبة إلى آشور ناصر بال الثاني، اعتماداً على أدلة نصية ولغوية.

وهكذا ظهر اختلاف بين اتجاهات بحثية.

فبعض المتخصصين في النقوش رأوا أن الأدلة النصية تؤيد الملك الثاني.

وبعض دارسي الفن القديم رأوا أن أسلوب المنحوتات أقرب إلى الفترة الأقدم.

وفي سنة 1974 نشر إدموند سولبرغر دراسة خاصة بالمسلة البيضاء، عرض فيها تاريخ الخلاف وأسباب استمرار الشك.

ثم نشر جوليان ريد سنة 1975 دراسة بعنوان آشور ناصر بال الأول والمسلة البيضاء، ناقش فيها أدلة نسبتها إلى الملك الأقدم.

إن هذه القضية تقدم مثالاً واضحاً على أن بعض الآثار الملكية لا يمكن تحديد أصحابها بمجرد قراءة الاسم الموجود عليها.

الثاني عشر: ماذا تعني المسلة البيضاء للمحاكمة؟

إنني أعتبر المسلة البيضاء من أهم الأدلة التي يجب أن ترد في هذا الكتاب.

ليس لأنها تثبت أن الباحثين تعمدوا تغيير اسم الملك.

بل لأنها تكشف أن تحديد الهوية قد يبقى موضع نقاش حتى بعد نجاح فك الكتابة المسمارية.

فالاسم محفوظ، لكن تحديد الملك المقصود ليس مسألة متفقاً عليها بالدرجة نفسها.

وهذا يعني أن علينا التمييز بين صحة قراءة الاسم وصحة نسبته إلى شخص محدد.

وقد يكون الاسم نفسه صحيحاً في جميع الدراسات، بينما تختلف النتيجة التاريخية بسبب تغير تحديد صاحبه.

وهنا أطرح سؤالاً مهماً.

عندما يعرض متحف مسلة باسم ملك معين، هل يوضح دائماً أن هناك خلافاً علمياً بشأن نسبتها؟

إنني أرى أن الأمانة العلمية تقتضي بيان درجة اليقين، خصوصاً عندما تكون هناك دراسات جادة تقدم نتائج مختلفة.

الثالث عشر: المسلة المكسورة والقضية التي أعيد فتحها سنة 2022

أنتقل الآن إلى أثر آخر لا يقل أهمية.

إنها المسلة المكسورة، المحفوظة في المتحف البريطاني تحت الرقم 118898.

وهي جزء من مسلة حجرية تحمل نقشاً مسمارياً ومشهداً ملكياً يصور حاكماً أمام أسرى مقيدين.

وقد نُسبت في عدد كبير من الدراسات إلى الملك آشور بيل كالا، الذي حكم في أواخر القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

لكن هذه النسبة لم تكن خالية من المناقشات.

ففي دراسة نشرها الباحث دايسوكي شيباتا سنة 2022 في مجلة الدراسات المسمارية، أعاد فحص الأدلة المتعلقة بتاريخ المسلة.

وقارن محتوى النص بالتسلسل الزمني للملوك والإصلاحات المرتبطة بالتقويم القديم ووثائق أخرى من الفترة نفسها.

ووصل إلى نتيجة مختلفة.

فقد رجح أن المسلة المكسورة تعود إلى حكم تجلات بلاصر الأول، لا إلى حكم آشور بيل كالا.

إنني أعتبر هذه النتيجة بالغة الأهمية.

فهي تتعلق بتغيير نسبة أثر ملكي إلى حاكم آخر عاش قبله.

والأكثر أهمية أنها نُشرت بعد أكثر من قرن ونصف من اكتشاف المسلة ودراستها.

لكن يجب أن أكون دقيقاً.

إن دراسة شيباتا تقدم حجة أكاديمية حديثة لإعادة النسبة، ولا يعني نشرها أن جميع الباحثين أصبحوا متفقين عليها.

ولهذا سأعرض المسألة بوصفها خلافاً علمياً مدعوماً بأدلة، لا باعتبارها حكماً نهائياً أغلق القضية.

الرابع عشر: لماذا تؤثر نسبة المسلة المكسورة في كتابة التاريخ؟

إن أهمية المسلة المكسورة لا تقتصر على اسم الملك.

فالنص يذكر أحداثاً وحملات وأخباراً سياسية.

وإذا نُسبت هذه الأحداث إلى ملك مختلف، فإن موقعها داخل التسلسل الزمني يتغير.

وقد يترتب على ذلك تعديل تاريخ العلاقات بين الممالك أو توقيت إصلاحات إدارية أو أحداث عسكرية.

وهذا ما ناقشته دراسة سنة 2022.

فقد ربطت إعادة نسبة المسلة إلى تجلات بلاصر الأول بمراجعة تاريخ إصلاح التقويم ووثائق أرشيف جيريكانو.

كما ترتبت على تفسيرها نتائج تتعلق بتاريخ بعض الاتصالات السياسية التي كان الباحثون ينسبونها إلى فترة حكم آشور بيل كالا.

وهنا أجد أن تغيير صاحب النقش قد يؤدي إلى مراجعة فصل كامل من التاريخ.

لكن هذه النتيجة لا تعني أن النقش زُور.

فالعلامات قد تكون بقيت كما هي، بينما تغير تفسير هوية الملك الذي أصدر النص.

وهذا فرق يجب المحافظة عليه.

الخامس عشر: من المسؤول عن النسبة الخاطئة؟

عندما تختلف الدراسات حول صاحب أثر معين، قد يكون من السهل اتهام الباحث الذي قدم النسبة الأولى بالتضليل.

لكنني أرى أن هذا الحكم يحتاج إلى حذر شديد.

فقد يكون الباحث اعتمد على ما توفر له من شواهد في زمنه.

وقد يكون النص ناقصاً أو متضرراً.

وقد يكون هناك أكثر من ملك يحمل الاسم نفسه.

وقد تتغير النتيجة عندما تظهر وثائق إضافية أو منهج جديد للمقارنة.

ولذلك فإنني سأبحث عن تاريخ كل فرضية، وعن الأدلة التي كانت متاحة لصاحبها عندما نشرها.

فإذا ثبت أن قراءته لم تكن مدعومة بما يكفي، فسأوضح ذلك.

أما إثبات أنه تعمد نسبة الأثر إلى ملك يعلم أنه ليس صاحبه، فيحتاج إلى وثيقة تكشف ذلك القصد.

ولا أرى أن اختلاف العلماء بعد مرور عقود أو قرون يكفي وحده لإثبات النية.

السادس عشر: نينوى والقطع التي تحمل أسماء ملوك مختلفين

من أهم الوقائع الأثرية الحديثة ما كشفته الحفريات العراقية في تل النبي يونس بمدينة نينوى.

فخلال أعمال أجريت بين سنتي 1987 و1992، اكتشف علماء الآثار العراقيون نقوشاً وقطعاً ملكية مهمة.

وكانت بينها قطعة تحمل اسم آشور ناصر بال الثاني.

كما ظهرت قطع مرتبطة بأسرحدون وآشور بانيبال.

وهذا يعني أن الموقع نفسه احتوى على آثار تحمل أسماء ملوك من فترات مختلفة.

إنني أعتبر هذه الواقعة مثالاً مهماً على مشكلة نسبة المبنى أو الموقع.

فإذا عثر الباحث على قطعة تحمل اسم ملك قديم داخل قصر استعمله ملك لاحق، فلا يجوز افتراض أن الملك الأقدم هو صاحب المبنى كله.

بل يجب فحص كيفية وصول القطعة إلى الموقع.

وقد تكون قد نُقلت في العصر القديم.

وقد يكون المبنى قد مر بمراحل إعادة بناء وتوسيع.

كما قد تكون القطعة قد أعيد استعمالها في فترة لاحقة.

ومن هنا تصبح الدراسة الأثرية للطبقات ومواضع العثور على القطع ضرورية.

السابع عشر: اكتشافات الباحث العراقي علي الجبوري

في دراسة نشرها الباحث العراقي علي ياسين الجبوري سنة 2017 في مجلة IRAQ، تناول مجموعة من النقوش الملكية المكتشفة في نينوى.

وقد اعتمد على الحفريات العراقية السابقة، وعلى المواد التي ظهرت بعد تحرير الجانب الشرقي من الموصل في مطلع سنة 2017.

ومن أهم ما عرضه نصوص ملكية من موقع النبي يونس وبوابة نرگال.

وشملت المواد نقوشاً مرتبطة بسنحاريب وأسرحدون وآشور بانيبال.

كما وثق ألواحاً حجرية تحمل كتابات أسرحدون كانت موضوعة في اتجاهات غير معتادة.

فبعض النقوش ظهر مقلوباً، وبعضها الآخر كان موضوعاً بطريقة لا تتفق مع ترتيب العرض الأصلي.

وتشير الدراسة إلى أن هذه الأحجار أُعيد استخدامها في مراحل لاحقة.

إن أهمية هذه النتائج لا تقتصر على الأسماء الملكية.

فهي تثبت أن الموقع الأثري قد يحتوي على مواد انتقلت من مواضعها الأصلية، وأن الباحث يجب أن يفحص كل قطعة ضمن تاريخ استعمالها.

الثامن عشر: عندما يكون النقش مقلوباً

وجدت في دراسة الجبوري مثالاً مهماً على إعادة استعمال الألواح الحجرية.

فبعض القطع المكتشفة في الموقع كانت تحمل نقوشاً وضعت في اتجاه مقلوب.

وهذا يعني أن من استخدم الحجر في مرحلته الأخيرة لم يكن بالضرورة يهتم بقراءة النص.

فقد أصبح الحجر بالنسبة إليه مادة للبناء.

إن هذه الملاحظة تساعد على التمييز بين استعمالين مختلفين للقطعة نفسها.

في المرحلة الأولى كان النقش جزءاً من إعلان ملكي أو معماري.

أما في مرحلة لاحقة فقد استُخدم الحجر لغايات عملية، دون المحافظة على اتجاه الكتابة.

وهذا يفسر لماذا لا يجوز أن أعتبر موضع العثور النهائي دليلاً كافياً على وظيفة القطعة الأصلية.

لكنني لا أستطيع تحديد تاريخ إعادة الاستعمال من اتجاه النقش وحده.

فذلك يحتاج إلى دراسة الطبقات والأبنية والمواد المصاحبة.

التاسع عشر: هل يستطيع النقش أن ينتقل من مدينة إلى أخرى؟

إن انتقال القطع الحجرية بين المدن ليس أمراً مستحيلاً في التاريخ القديم.

فقد كانت الأحجار المنحوتة مواد ثمينة، خصوصاً في المناطق التي لا تتوفر فيها الصخور المناسبة للبناء بسهولة.

وكان نقلها وإعادة استعمالها وسيلة لتوفير الجهد والمواد.

كما قد تنقل القطع لأسباب سياسية أو عسكرية، أو بوصفها غنائم.

لكنني لا أريد أن أفترض أن كل أثر ظهر في مدينة مختلفة عن موطن صاحبه قد نُقل قسراً.

فقد يكون الملك نفسه قد أمر بإقامة نقوش في مدن متعددة.

وقد يرسل حاكماً محلياً لتنفيذ مشروع باسمه.

وقد يقيم نصباً تذكارياً في منطقة أخضعها لسلطته.

لذلك فإن العثور على نقش باسم ملك في مدينة أخرى لا يثبت وحده أنه منقول من موقعه الأول.

بل يجب معرفة ما إذا كان النص يتحدث عن بناء محلي، أو نصب ملكي، أو قطعة أُعيد استعمالها.

العشرون: هل النقش الملكي يصف الحقيقة دائماً؟

بعد تحديد صاحب النقش، تبدأ مرحلة أخرى لا تقل أهمية.

فالنص الملكي قد يذكر اسم الحاكم بصورة صحيحة، لكنه يقدم أخباراً عن انتصاراته ومشروعاته من وجهة نظره الخاصة.

وقد يصف سكان منطقة بأنهم متمردون أو أعداء.

وقد ينسب إليهم أعمالاً تبرر حملاته العسكرية.

وقد يقدم نفسه بوصفه حاكماً اختارته الآلهة أو وريثاً شرعياً لأسلافه.

وهذه العبارات جزء من الخطاب السياسي الملكي.

لذلك لا يجوز اعتبار كل نص ملكي سجلاً تاريخياً محايداً.

إن معرفة صاحب الوثيقة تسمح بفهم الجهة التي أنتجتها، لكنها لا تضمن أن جميع أخبارها صحيحة.

وهنا أرى ضرورة مقارنة النقوش الملكية بالوثائق الإدارية والرسائل والآثار والمصادر المستقلة كلما أمكن ذلك.

الحادي والعشرون: ماذا يحدث عندما يختفي الحجر الأصلي؟

أعود الآن إلى مشكلة واجهت الباحثين منذ القرن التاسع عشر.

فقد نقلت ألواح كثيرة من مواقعها الأصلية إلى المتاحف.

كما بقيت ألواح أخرى في الأرض، ثم تعرض بعضها للتلف أو الضياع.

وفي بعض الحالات لم تصل إلينا إلا الرسوم والنسخ الورقية التي أعدها المستكشفون الأوائل.

وهنا تصبح الوثيقة التي تركها المنقب جزءاً أساسياً من الدليل.

لكنها ليست مساوية للحجر الأصلي من حيث إمكان إعادة الفحص.

فقد تكون العلامة المرسومة غير واضحة.

وقد يخطئ الناسخ في شكل وتد مسماري.

وقد يتجاهل جزءاً من النص بسبب التلف أو صعوبة الوصول.

ولهذا ينبغي أن تسجل الدراسات الحديثة درجة اعتمادها على النسخ القديمة.

فإذا كان الأصل موجوداً، أمكن مقارنته مباشرة.

أما إذا كان مفقوداً، فيجب توضيح حدود اليقين.

وأرى أن هذه القضية تستحق اهتماماً خاصاً عند مراجعة أعمال رولنسون ولايارد.

الثاني والعشرون: ماذا يمكن أن تثبته صورة النقش؟

إن الصور الحديثة تساعد الباحث على فحص العلامات الأصلية، لكنها لا تحل جميع المشكلات.

فقد تكون الصورة مأخوذة من زاوية تخفي بعض التفاصيل.

وقد تكون العلامات متآكلة.

وقد يحتاج الباحث إلى إضاءة جانبية أو تصوير ثلاثي الأبعاد لمعرفة شكل العلامة بدقة.

كما أن رؤية العلامات لا تكفي وحدها لتحديد اللغة أو التاريخ.

فذلك يحتاج إلى معرفة النظام الكتابي والمقارنة بالنصوص الأخرى.

لكن إتاحة الصور الأصلية تمثل خطوة مهمة نحو جعل القراءة قابلة للتحقق.

فبدلاً من الاعتماد على كتاب نشره أحد المستكشفين قبل أكثر من قرن، يستطيع الباحث مقارنة النقل الحديث بما بقي على الحجر.

وهذا أحد الأسباب التي تجعل نشر الصور والسجلات المتحفية أمراً ضرورياً في البحث التاريخي.

الثالث والعشرون: لماذا يختلف علماء الآثار عن علماء اللغة؟

تكشف قضية المسلة البيضاء أن تحديد صاحب الأثر قد يؤدي إلى اختلاف بين تخصصات علمية متعددة.

فدارس اللغة يهتم بالاسم والقواعد والعبارات المكتوبة.

أما دارس الفن القديم فيقارن أسلوب النحت والملابس والتكوين الفني.

ويبحث عالم الآثار في طبقات الموقع وموضع العثور على القطعة وعلاقتها بالأبنية.

وقد تصل هذه التخصصات إلى نتائج مختلفة.

لكنني لا أعتبر أن أحدها يجب أن ينتصر دائماً على الآخرين.

فقد يكون الاسم محفوظاً، بينما تتعارض بعض التفاصيل الفنية مع التاريخ المقترح.

وقد يكون أسلوب النحت قديماً، لكن النص يتضمن معلومات ترتبط بفترة لاحقة.

وفي هذه الحالات يجب دراسة الأدلة مجتمعة.

وإذا بقي التعارض دون حل، فمن الأمانة العلمية الإعلان عن استمرار الخلاف.

الرابع والعشرون: هل جميع الأخطاء من صنع المستكشفين الأوروبيين؟

إن الوقائع التي تناولتها في هذا الفصل تمنعني من إصدار حكم عام.

فقد أعاد ملوك قدماء استعمال أحجار ملوك آخرين.

وقد تعرضت نصوص للتلف قبل اكتشافها بقرون طويلة.

كما ارتكب الكتبة القدماء أخطاء في نسخ بعض الأسماء والعبارات.

وفي المقابل، أخطأ بعض المستكشفين الأوروبيين في تحديد المدن أو أصحاب الآثار، وكانت أساليب الحفر الأولى تتسبب أحياناً في فقدان معلومات مهمة.

وأدت الدراسات اللاحقة إلى تصحيح عدد من تلك الأخطاء.

ولذلك فإنني أرى أن تاريخ الوثيقة يجب أن يدرس منذ لحظة نحتها حتى وصولها إلى المتحف.

فلا يجوز تحميل الباحث الأوروبي مسؤولية كل تلف قديم.

كما لا يجوز إعفاؤه من مسؤولية خطأ يمكن إثباته من أعماله ووثائقه.

الخامس والعشرون: ماذا تعني هذه النتائج للتاريخ الكوردي؟

إن دراسة نسبة النقوش إلى أصحابها ضرورية عند البحث في تاريخ زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

فقد وردت أسماء شعوب ومناطق قديمة في نصوص ملكية متعددة.

ومن بينها مجتمعات ارتبطت بتاريخ الحوريين والميتانيين والميديين والكوتيين واللولبيين.

لكن إذا كان النقش قد أُعيد استعماله في موقع لاحق، فلا يجوز أن أستنتج من موضع العثور عليه أن الجماعة المذكورة كانت تعيش في تلك المنطقة في زمن المبنى الأخير.

كما أن تحديد الملك الذي أصدر النص يؤثر في تاريخ الحملة التي ذكرها.

وقد يؤدي تغيير نسبة النقش إلى تعديل التسلسل الزمني للعلاقات بين الشعوب والممالك.

ولهذا فإنني أريد دراسة النصوص المتعلقة بمناطق زاغروس بعد التأكد من هوية صاحب النقش وتاريخه ومكانه الأصلي كلما أمكن ذلك.

ولا يكفي العثور على اسم قديم قريب من اسم حديث لإثبات الاستمرارية السكانية أو القومية.

فالتاريخ يحتاج إلى سلسلة من الأدلة المتصلة.

السادس والعشرون: نجار وبابه مكسور

أعود إلى السؤال الذي بدأنا منه هذا الكتاب.

لقد كانت في إنجلترا وفرنسا أحجار قديمة ونقوش غامضة لم تُحسم معانيها.

وفي الوقت نفسه توجه مستكشفون أوروبيون إلى بلاد الرافدين، واستخرجوا آثارها، ونقلوا بعضها إلى متاحف بعيدة.

وقد أصبحت تفسيراتهم جزءاً من المعرفة التاريخية التي انتشرت في أوروبا والعالم.

لكن هذا الفصل كشف أن اكتشاف الحجر لا يعني بالضرورة معرفة صاحبه.

وقد يحمل الحجر اسم ملك، بينما يكون المبنى الذي عُثر عليه فيه من عهد ملك آخر.

وقد يبقى تحديد صاحب مسلة موضع خلاف بين العلماء لعقود طويلة.

وهنا أطرح سؤالي مجدداً.

إذا كان الباحث لم يحسم جميع أسرار آثار بلاده، فبأي درجة من اليقين قدم تاريخ آثار بلاد تبعد عنه آلاف الكيلومترات؟

إنني لا أعتبر الجغرافيا دليلاً على صحة العلم أو خطئه.

لكنني أطالب بمراجعة الثقة التي منحت لبعض التفسيرات الأولى، ومعرفة ما إذا كانت أدلتها تسمح بالفعل بالنتائج التي أعلنتها.

فالقضية ليست أن الأوروبي لا يستطيع دراسة تاريخ غيره.

القضية هي أن كل من يكتب تاريخ شعب آخر يجب أن يخضع للمساءلة العلمية، وأن يقدم الأدلة التي تسمح لذلك الشعب ولغيره من الباحثين بفحص ما كتبه.

السابع والعشرون: نتائج التحقيق

بعد مراجعة الحالات التي عرضتها في هذا الفصل، وصلت إلى نتائج مهمة.

لقد ثبت أن بعض ألواح تجلات بلاصر الثالث أُعيد استعمالها في القصر الذي ارتبط بأسرحدون في نمرود.

وهذا يثبت أن موضع العثور على النقش لا يحدد دائماً صاحبه الأصلي.

كما ثبت أن نقوش آشور ناصر بال الثاني المتكررة في القصر الشمالي الغربي، إلى جانب مسلة الوليمة، تقدم شواهد متعددة لتحديد صاحب المنشأة.

وثبت أن خورسباد نُسبت في البداية إلى نينوى، قبل أن يتضح أنها مدينة دور شروكين.

كما ثبت أن المسلة البيضاء كانت موضوع خلاف علمي بشأن نسبتها إلى آشور ناصر بال الأول أو الثاني.

وأن المسلة المكسورة شهدت مراجعة حديثة سنة 2022 رجحت نسبتها إلى تجلات بلاصر الأول بدلاً من آشور بيل كالا.

كما أثبتت الحفريات العراقية في نينوى وجود نقوش لملوك مختلفين داخل موقع واحد، ووجود أحجار أعيد استعمالها في فترات لاحقة.

وهذه النتائج تؤكد أن نسبة الأثر إلى صاحبه ليست مسألة بسيطة دائماً.

لكنها لا تثبت بمفردها وقوع تدليس متعمد من المستكشفين الأوروبيين.

إنها تثبت الحاجة إلى التحقيق والمراجعة، وإلى التمييز بين النص الأصلي ومكان اكتشافه وتاريخ استعماله وتفسيره الحديث.

خاتمة الفصل الثالث عشر

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن هوية صاحب النقش، وانتهيت إلى أن معرفة الاسم المكتوب على الحجر ليست دائماً كافية لتحديد تاريخ القطعة أو المبنى الذي وُجدت فيه.

فقد يحمل الحجر اسم ملك قديم، ثم يعاد استخدامه بعد عشرات السنين أو مئاتها.

وقد يكون الاسم محفوظاً بصورة صحيحة، بينما يظل تحديد الشخص المقصود محل خلاف بين الباحثين.

وقد يؤدي ظهور دراسة جديدة إلى مراجعة تاريخ نقش كامل، كما حدث في النقاش الحديث حول المسلة المكسورة.

إن هذه الوقائع تجعلني أكثر اقتناعاً بأن التاريخ لا يجوز أن يبنى على اسم مشهور أو تفسير موروث دون فحص أدلته.

كما أنها تؤكد أن الأحجار القديمة لا تتحدث دائماً بصوت واحد.

فهناك صوت الكاتب الذي نحت النص.

وصوت الملك الذي أمر بكتابته.

وصوت الشخص الذي نقل الحجر أو أعاد استعماله.

ثم يأتي صوت الباحث الذي اكتشفه وقرأه وفسره.

وإذا خلطنا بين هذه الأصوات، فقد ننسب التاريخ إلى غير أصحابه.

أما مهمتي، فهي أن أميز بينها قدر الإمكان، وأن أعيد كل معلومة إلى مصدرها.

وفي الفصل القادم سأنتقل إلى قضية أخرى ترتبط مباشرة بنسبة النقوش وتفسيرها.

إنها قضية الجغرافيا القديمة.

كيف حدد الباحثون الأوروبيون أسماء المدن والجبال والأنهار والبلدان التي وردت في النقوش المسمارية؟

وهل كانت جميع هذه المطابقات صحيحة؟

وهل جرى أحياناً ربط مدينة قديمة بموقع حديث لمجرد تشابه الاسم؟

وهل أثرت الخرائط الأوروبية والمصادر التوراتية واليونانية في تحديد جغرافيا بلاد الرافدين وزاغروس والأناضول؟

هناك سأتابع محاكمة التفسير التاريخي، لأن معرفة اسم الملك لا تكفي إذا كنا لا نعرف بدقة أين وقعت الأحداث التي ينسبها إلى نفسه.

ولن يكون الحكم للرواية المشهورة، ولا لاسم المستكشف، بل للأدلة التي يستطيع القارئ فحصها.

محاكمة من زوّر التاريخ

الفصل الرابع عشر

الجغرافيا القديمة بين النقش والتفسير

من نينوى وكالح إلى زاغروس وأورارتو وممالك الجبال

هل اكتشف الأوروبيون المدن القديمة أم أعطوها أسماءً كانت موجودة في كتبهم؟

مقدمة الفصل

بعد أن درست في الفصول السابقة تاريخ قراءة النقوش المسمارية، والاختلافات التي ظهرت بين رولنسون وهينكس ولايارد في تحديد أسماء الملوك، وصلت إلى قضية لا تقل خطورة عن قراءة الاسم نفسه.

إنها قضية تحديد الجغرافيا القديمة.

فقد يستطيع الباحث قراءة اسم مدينة أو جبل أو بلاد في نقش مسماري، لكنه لا يستطيع بالضرورة تحديد موقع ذلك المكان على الخريطة الحديثة.

وقد يظهر اسم واحد في نصوص متعددة، بينما تكون حدوده الجغرافية قد تغيرت مع الزمن.

وقد تحمل مدينتان اسمين متشابهين، رغم أنهما تقعان في منطقتين مختلفتين.

كما قد تتغير تسمية المدينة الواحدة بعد سقوط سلالة حاكمة أو انتقال السلطة إلى شعب آخر.

وهنا أطرح سؤالاً أساسياً.

عندما وصل المستكشفون الأوروبيون إلى بلاد الرافدين، هل عرفوا أسماء المدن من النقوش الموجودة فيها، أم أنهم دخلوا المنطقة حاملين خرائط وتصورات مستمدة من المصادر التوراتية واليونانية والرومانية؟

وهل كانت المطابقات الأولى بين الأسماء القديمة والمواقع الحديثة قائمة على أدلة أثرية مستقلة؟

أم أن بعض الباحثين اختاروا الموقع الذي اعتقدوا أنه يناسب الاسم المعروف مسبقاً؟

إنني لا أريد إنكار نجاح العلماء في تحديد مواقع تاريخية كثيرة، لكنني أريد معرفة كيف توصلوا إلى نتائجهم، وأين أخطأوا، وما المواقع التي بقيت هويتها موضع خلاف.

وسأركز بصورة خاصة على جغرافيا زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول، لأنها تضم مناطق ارتبطت بتاريخ الحوريين والميتانيين والميديين ومجتمعات جبلية أخرى.

أولاً: عندما سبقت أسماء الكتب أسماء الأحجار

في القرن التاسع عشر، كانت أسماء نينوى وبابل ومدن قديمة أخرى معروفة لدى الأوروبيين من خلال المصادر المكتوبة.

وكان الباحثون يحاولون مطابقة هذه الأسماء بالتلال الأثرية الموجودة في الدولة العثمانية.

لكنهم لم يكونوا يمتلكون في البداية معرفة مكتملة بالكتابة المسمارية.

ولهذا اضطروا إلى الاستعانة بالجغرافيا القديمة وأوصاف الرحالة والمؤلفين الكلاسيكيين.

وكانت الروايات التوراتية حاضرة أيضاً في تحديد المواقع التي أثارت اهتمامهم.

إن هذه الطريقة ليست خاطئة بالضرورة.

فيمكن للمصدر القديم أن يساعد الباحث على تحديد موقع مدينة مفقودة.

لكن المشكلة تظهر عندما يتحول الاسم الذي يبحث عنه إلى نتيجة يعلنها قبل التوصل إلى الأدلة الكافية.

ومن هنا أرى ضرورة دراسة تاريخ كل مطابقة جغرافية، ومعرفة المرحلة التي انتقلت فيها من احتمال إلى تحديد أثري موثق.

ثانياً: ثلاث مدن اعتقدوا أنها نينوى

من أوضح الأمثلة على المشكلة الجغرافية ما حدث خلال حفريات بول إميل بوتا وأوستن هنري لايارد.

فقد اعتقد المستكشفون الأوائل أن التلال الأثرية الموجودة حول الموصل يمكن أن تمثل أجزاء مختلفة من نينوى القديمة.

ودخل في هذه التصورات موقع نمرود، وموقع قوينجق، وموقع خورسباد.

لكن الدراسات المسمارية والأثرية اللاحقة أثبتت أنها ليست مدينة واحدة.

فنمرود هي موقع مدينة كالح القديمة.

وقوينجق، مع منطقة النبي يونس، يمثلان القسم المركزي المعروف من مدينة نينوى.

أما خورسباد فهي موقع دور شروكين، المدينة الملكية التي شيدها سرجون الثاني.

وهنا أجد أن الاختلاف لم يكن في كتابة اسم واحد فقط.

بل كان اختلافاً في تحديد ثلاث مدن تاريخية مستقلة.

وقد أدت القراءات اللاحقة للنقوش إلى تصحيح تلك المطابقات.

إنني أعتبر هذه الواقعة مثالاً مهماً على أن الباحث الأوروبي لم يبدأ دائماً من معرفة مؤكدة بالجغرافيا القديمة، بل من فرضيات تأثرت بالمصادر التي كانت متاحة له.

ثالثاً: نمرود وكالح، هل الاسم الحديث دليل على الاسم القديم؟

يقع موقع نمرود جنوب الموصل، بالقرب من نهر دجلة والتقاء نهر الزاب الكبير به.

ويحفظ الموقع قصوراً ونقوشاً تعود إلى فترات مختلفة.

أما الاسم القديم الذي تثبته النصوص المسمارية فهو كالح أو كالخو.

وقد استُخدمت صيغ أخرى للاسم في وثائق أقدم تعود إلى الألف الثاني قبل الميلاد.

إن وجود الاسم في النصوص الأصلية، إلى جانب موقع المدينة والقصور المعروفة فيها، يجعل مطابقة نمرود بكالح من المطابقات القوية.

لكن الاسم الحديث نمرود ليس هو الدليل الذي أثبت هذه المطابقة.

فقد عُرفت التلال بهذا الاسم لدى السكان في العصر الحديث، ثم جاءت الدراسات الأثرية لتحدد هويتها القديمة.

وهنا أريد التمييز بين اسم الموقع الحالي واسمه القديم.

فليس كل اسم حديث قريب من اسم قديم دليلاً على الاستمرارية اللغوية.

كما أن اختلاف الاسم الحديث عن الاسم القديم لا يعني أن المكان تغير.

رابعاً: أربيل والاسم الذي حافظ على استمراره

أنتقل الآن إلى مثال مختلف.

إنه مدينة أربيل.

تظهر المدينة في النصوص القديمة بصيغ مثل أربيل وأربائلو.

وقد حافظ اسمها على صورة قريبة عبر مراحل تاريخية طويلة.

وتؤكد المدونات الجغرافية المسمارية الحديثة مطابقة أربائلو بمدينة أربيل الحالية.

كما تذكر المصادر القديمة مكانتها ضمن شبكة الطرق والمراكز الإدارية المهمة في شمال بلاد الرافدين.

إن هذه الحالة تختلف عن نمرود.

ففي أربيل توجد استمرارية ملحوظة في الاسم والموقع.

لكنني أريد ألا أخلط بين استمرارية المدينة واستمرارية هوية جميع سكانها.

فقد تشهد المدينة الواحدة تغيرات سكانية ولغوية وسياسية كبيرة خلال آلاف السنين، مع استمرار اسمها.

ولهذا فإن بقاء اسم أربيل لا يكفي وحده لإثبات انتماء قومي ثابت لجميع سكانها عبر العصور.

لكنه يقدم شاهداً جغرافياً مهماً، يمكن الاستفادة منه عند دراسة التاريخ الطويل للمنطقة.

خامساً: زاغروس ليست مدينة واحدة ولا مملكة واحدة

عندما أقرأ النصوص الملكية التي تتحدث عن الجبال الواقعة شرق بلاد الرافدين، أجد أسماء كثيرة للبلاد والمناطق والجماعات السكانية.

ومن بين هذه الأسماء زاموا وبارسوا ونامري ومانناي وغيرها.

لكنني أرفض التعامل مع زاغروس بوصفها مملكة واحدة كانت تملك حدوداً سياسية ثابتة طوال التاريخ القديم.

فزاغروس سلسلة جبلية واسعة تمتد عبر مناطق متعددة.

وقد شهدت قيام ممالك وإمارات ومجتمعات مختلفة، تغيرت حدودها وعلاقاتها مع جيرانها عبر القرون.

كما أن الملوك الذين كتبوا النقوش كانوا ينظرون إلى الجبال أحياناً من منظور الحملات العسكرية والطرق المؤدية إلى مناطق النفوذ.

ولهذا فإن الاسم الجغرافي في نقش ملكي قد يشير إلى إقليم واسع، أو اتحاد محلي، أو منطقة عسكرية، أو جماعة سكانية.

ولا يجوز أن أفترض أن الاسم نفسه حمل المعنى نفسه في جميع العصور.

سادساً: جبال زاغروس وحدود المعرفة الأوروبية

إن جغرافيا زاغروس من أكثر المناطق التي تستحق التحقيق في تاريخ الخرائط القديمة.

فالتضاريس الجبلية تجعل التنقل بين الوديان والممرات صعباً.

وقد تكون المسافة المستقيمة بين مدينتين قصيرة، بينما يحتاج الانتقال الفعلي بينهما إلى عبور طرق طويلة ومتعرجة.

كما يمكن أن تتغير الطرق العسكرية بحسب الفصول والظروف المناخية.

ولهذا فإن محاولة تحديد موقع مدينة قديمة اعتماداً على عدد أيام المسير الواردة في نقش ملكي قد تؤدي إلى أكثر من احتمال.

كما أن وحدات المسافة القديمة لا يمكن تحويلها دائماً إلى الكيلومترات بصورة واحدة ثابتة.

وقد يذكر النص سلسلة من الجبال والأنهار والبلدان دون أن يحدد الاتجاهات بالطريقة المستخدمة في الخرائط الحديثة.

ومن هنا فإن إعادة بناء طريق حملة عسكرية تحتاج إلى الجمع بين النص والجغرافيا الطبيعية والآثار ومواضع الممرات الجبلية.

سابعاً: مانناي، المملكة التي نعرف اسمها ولا نعرف موقع عاصمتها بدقة

من أبرز القضايا التي وجدتها خلال دراسة جغرافيا زاغروس تاريخ مملكة مانناي.

فقد ظهرت هذه المملكة في النصوص القديمة خلال الألف الأول قبل الميلاد، وكان مجالها السياسي مرتبطاً بالمناطق الواقعة جنوب بحيرة أورمية وما حولها.

وقد عرفت علاقات سياسية وعسكرية مع الممالك المجاورة.

لكن الأهم في هذا البحث أن المصادر تذكر عاصمة تسمى إزيرتو أو زيرتو.

ومع ذلك، لا يوجد اتفاق أثري قاطع على موقع هذه العاصمة حتى اليوم.

وتؤكد دائرة المعارف الإيرانية أن موضع إزيرتو ما زال مجهولاً.

وقد اقترحت دراسات مختلفة مواقع محتملة لها، لكنها لم تقدم دليلاً نهائياً يحسم القضية.

وهنا أجد مثالاً مهماً على حدود المعرفة الجغرافية.

فاسم العاصمة معروف من النصوص.

لكن تحديد موقعها على الأرض ليس مؤكداً.

ولذلك لا يجوز رسم إزيرتو على خريطة حديثة بوصفها مدينة محددة بصورة نهائية، دون الإشارة إلى أن موضعها ما زال محل بحث.

ثامناً: هل تستطيع الخريطة أن تحول الفرضية إلى حقيقة؟

عندما يقرأ الإنسان كتاباً تاريخياً ويجد خريطة ملونة، فقد يعتقد أن المواقع المرسومة عليها مثبتة جميعاً.

لكن الخرائط الأثرية ليست دائماً سجلات يقينية.

فقد يختار الباحث موقعاً مرجحاً لمدينة قديمة، ثم يضع الاسم بالقرب منه.

وقد تنقل كتب لاحقة ذلك الموقع دون شرح درجة عدم اليقين.

ومع مرور الزمن يصبح الاسم على الخريطة مألوفاً، وربما يتعامل معه القارئ على أنه حقيقة ثابتة.

وهذه مشكلة منهجية لا تقل أهمية عن أخطاء قراءة النقوش.

إنني أرى أن الخريطة التاريخية يجب أن تميز بين الموقع المؤكد والموقع المرجح والموقع المجهول.

فمدينة كالح التي حُددت في نمرود ليست في درجة اليقين نفسها التي توجد عليها عاصمة ماننای المجهولة الموضع.

ولا يجوز تقديم الحالتين بالطريقة نفسها.

تاسعاً: موساسير، المدينة المقدسة التي لم يحسم موقعها

أنتقل الآن إلى موساسير، إحدى أهم المدن القديمة المرتبطة بتاريخ أورارتو ومناطق زاغروس.

فقد كانت موساسير مركزاً دينياً مهماً لعبادة الإله خالدي.

وتذكر المصادر القديمة أن الملك سرجون الثاني هاجمها خلال حملته سنة 714 قبل الميلاد.

وكان للمدينة مكانة دينية وسياسية بارزة في العلاقات بين أورارتو والممالك المجاورة.

لكن موقعها الدقيق ما زال موضوع دراسة.

فقد اقترح الباحثون مواقع مختلفة في المنطقة الجبلية القريبة من الحدود الحالية بين العراق وإيران وتركيا.

ومن أبرز المناطق المقترحة محيط سيدكان والممرات الجبلية المجاورة.

وقد استندت هذه التفسيرات إلى النقوش والطرق القديمة والمواقع الأثرية.

لكن تحديد المدينة على مستوى موقع أثري واحد لم يصبح حقيقة متفقاً عليها بصورة نهائية.

وهنا أرى أن معرفة اسم المدينة وأهميتها لا تعني بالضرورة معرفة موضعها الدقيق.

العاشر: حملة سرجون الثاني سنة 714 قبل الميلاد

إن حملة سرجون الثاني إلى زاغروس وأورارتو من أهم المصادر التي تسمح بدراسة الجغرافيا القديمة.

وقد حفظت النصوص الملكية وصفاً مطولاً لهذه الحملة.

تتحدث الرواية عن عبور مناطق جبلية، والوصول إلى محيط بحيرة أورمية، ومهاجمة مواقع متعددة، ثم التوجه إلى موساسير.

لكن وزارة الثقافة الفرنسية تؤكد أن هذا النص ليس تقريراً عسكرياً محايداً بالمعنى الحديث.

بل هو عمل أدبي وسياسي يهدف إلى تمجيد الملك وإظهار انتصاراته.

وهذا التمييز ضروري.

فقد يحفظ النص أسماء أماكن حقيقية ومسارات عسكرية، لكنه يقدم الأحداث أيضاً بلغة دعائية.

ولا يجوز اعتبار جميع تفاصيله وصفاً جغرافياً دقيقاً يمكن نقله مباشرة إلى خريطة حديثة.

ولهذا سأقارن أسماء الأماكن الواردة فيه بالنقوش الأخرى وبالآثار وبالجغرافيا الطبيعية.

الحادي عشر: لماذا اختلف الباحثون في تحديد طريق الحملة؟

في دراسة نشرها أوسكار موسكاريلا سنة 1986، تناول مواقع أولخو وأويشه المذكورة في حملة سرجون الثاني.

وأوضح أن الباحثين حاولوا طوال عقود إعادة بناء طريق الحملة، لكنهم لم يتفقوا على اتجاهاتها الدقيقة ولا على مطابقة عدد من المواقع المذكورة بالنصوص.

إن هذا الاعتراف مهم جداً.

فبعد مرور أكثر من قرن على فك المسمارية، بقيت تفاصيل جغرافية مهمة موضع اختلاف.

وهذا لا يعني أن أسماء المواقع قد اختُرعت.

بل يعني أن النص لا يقدم دائماً معلومات كافية لتحديد كل موضع.

وقد تساعد الآثار المكتشفة لاحقاً على تعديل الخريطة المقترحة.

وهنا أطرح سؤالاً.

كم مدينة أو جبل ظهر على خرائط القرن التاسع عشر في موقع اتضح لاحقاً أنه غير صحيح؟

إن الإجابة تتطلب دراسة الخرائط التاريخية نفسها ومقارنتها بالخرائط الأثرية الحديثة.

الثاني عشر: ممر كيليشين وأهمية النقوش الثنائية اللغة

من أهم الشواهد التي تساعد في تحديد جغرافيا موساسير نقش كيليشين.

يقع هذا النقش في منطقة جبلية قرب الحدود الحالية بين العراق وإيران.

ويحفظ نصاً باللغتين الأورارتية والأكادية.

ويرتبط بالملك الأورارتي إشبـوينـي وابنه مينوا.

ويشير إلى زيارة دينية متعلقة بالإله خالدي ومركزه المقدس.

إن وجود النص في هذه المنطقة يقدم دليلاً مهماً على الطرق التي استخدمها الحكام الأورارتيون في اتصالهم بموساسير.

لكنه لا يعني بالضرورة أن المدينة نفسها كانت تقع في موضع النقش.

فقد تُنصب الشواهد على الطرق المؤدية إلى مدينة مقدسة أو عند الممرات المهمة.

ولهذا يجب التمييز بين موقع النقش وموقع الحدث أو المدينة التي يذكرها.

وهذه القاعدة ستكون ضرورية في دراسة كثير من النقوش الملكية.

الثالث عشر: كوموه وكومه، اسمان متشابهان وموقعان مختلفان

من القضايا الجغرافية التي تستحق الانتباه وجود أسماء قديمة متشابهة قد تؤدي إلى الخلط.

ومن أمثلتها كوموه وكومه.

كانت كوموه مملكة تقع في منطقة الفرات الأعلى، ضمن جنوب شرقي الأناضول.

ويرتبط اسمها تاريخياً بمنطقة كوماجيني التي اشتهرت في العصور اللاحقة.

وتشير الدراسات إلى أن مركز المملكة كان قريباً من سميساط القديمة، في المنطقة التي تقع اليوم ضمن محافظة أديامان التركية.

أما كومه فهي منطقة جبلية أخرى، ارتبطت بالمجال الواقع قرب منابع الخابور الصغير، إلى الشمال من الحدود العراقية التركية الحالية.

وكانت معروفة بمركز ديني مهم للإله العاصفة.

إن التشابه بين الاسمين لا يعني أنهما مملكة واحدة.

ولا يجوز أن أدمج بينهما على الخريطة لمجرد قرب الصيغة الصوتية.

فالنصوص التي تذكر كوموه تختلف في سياقها الجغرافي والسياسي عن النصوص التي تذكر كومه.

وهذا مثال مهم على ضرورة دراسة موقع كل اسم ضمن شبكة المدن والأنهار والبلدان المجاورة له.

الرابع عشر: كوماجيني ومشكلة الاستمرارية التاريخية

إن العلاقة بين اسم كوموه القديم وكوماجيني اللاحقة تستحق دراسة خاصة.

فقد عرفت المنطقة في العصور الهلنستية مملكة كوماجيني، التي اشتهرت بآثار جبل نمرود في جنوب شرقي تركيا.

لكنني أميز بين استمرار الاسم الجغرافي وبين استمرار النظام السياسي نفسه.

فمملكة كوموه في الألف الأول قبل الميلاد لم تكن الدولة نفسها التي ظهرت في العصر الهلنستي.

وقد تغيرت المؤسسات الحاكمة واللغات المستخدمة والظروف السياسية بين الفترتين.

ولذلك فإن التشابه الجغرافي والاسمي لا يكفي وحده لاعتبار الكيانين دولة واحدة استمرت دون انقطاع.

لكن الاستمرارية في اسم المنطقة قد توفر دليلاً مهماً على انتقال بعض التسميات عبر العصور.

الخامس عشر: تل برسيب، المدينة التي تغير اسمها أكثر من مرة

أنتقل الآن إلى مثال أعتبره من أكثر الأمثلة أهمية في دراسة الأسماء القديمة.

إنه تل برسيب، المعروف اليوم بموقع تل أحمر على نهر الفرات في سوريا.

كان هذا الموقع مركزاً مهماً خلال الألف الأول قبل الميلاد.

وتشير النقوش اللووية الهيروغليفية إلى تسمية أقدم للمدينة هي ماسوواري.

ثم ارتبطت المدينة في مرحلة لاحقة باسم تل برسيب، ضمن المجال السياسي لمملكة بيت عديني.

وفي سنة 856 قبل الميلاد، استولى عليها شلمنصر الثالث، وأطلق عليها اسم كار شلمنصر.

وهنا أجد أمامي مدينة واحدة حملت أسماء مختلفة في مراحل سياسية متعاقبة.

ماسوواري.

تل برسيب.

كار شلمنصر.

إن هذه الحالة توضح أن تغير اسم المدينة قد يرتبط بتغير السلطة الحاكمة أو اللغة الرسمية.

ولا يجوز أن أتعامل مع كل اسم بوصفه دليلاً على وجود مدينة مختلفة.

كما لا يجوز افتراض أن سكان المدينة تغيروا جميعاً بمجرد تغير اسمها.

فقد تتغير السلطة السياسية، بينما يستمر جزء كبير من السكان في المكان نفسه.

السادس عشر: هل تغيير اسم المدينة يعني تغيير شعبها؟

إن تل برسيب تقدم مثالاً مهماً على هذه القضية.

فقد ارتبطت المدينة ببيئة ثقافية استُخدمت فيها الكتابة اللووية، ثم دخلت ضمن المجال السياسي الآرامي، ثم أصبحت مركزاً تابعاً للسلطة التي فتحها شلمنصر الثالث.

وهذه التحولات لا تسمح باستخلاص نتيجة بسيطة عن الأصل القومي لجميع سكانها.

فاللغة المستخدمة في نقش ملكي قد تكون لغة النخبة الحاكمة.

كما أن اسم المدينة قد يعكس السلطة السياسية، لا هوية جميع سكانها.

وقد تتعايش داخل المدينة جماعات تتكلم لغات مختلفة.

ومن هنا أرى أن تحديد هوية المجتمع يحتاج إلى أدلة أوسع من اسم الملك أو لغة النقش الرسمي.

وهذه مسألة سأعود إليها عند دراسة الحوريين والآراميين والممالك التي قامت في شمال بلاد الرافدين.

السابع عشر: أورارتو وتوشبا ومدينة وان

من الأمثلة المهمة على مطابقة المدينة القديمة بموقع معروف توشبا.

كانت توشبا مركزاً ملكياً رئيسياً لمملكة أورارتو، وتقع في منطقة مدينة وان الحالية على الضفة الشرقية لبحيرة وان.

وقد حفظت قلعة وان نقوشاً ملكية وأعمالاً معمارية تعود إلى ملوك أورارتو.

وتقدم الوثائق الأثرية والكتابية أدلة قوية تربط الموقع بمدينة توشبا القديمة.

لكن الدراسة الأكاديمية التي نشرها بول زيمانسكي تتوقف عند مسألة دقيقة.

فهي تميز بين أهمية توشبا بوصفها مركزاً ملكياً وبين افتراض أنها كانت العاصمة الإدارية الوحيدة للدولة في جميع مراحل تاريخها.

إن هذا الفرق مهم.

فقد تكون المدينة مركزاً سياسياً ودينياً بارزاً، دون أن يعني ذلك أن جميع مؤسسات الدولة تركزت فيها بصورة دائمة.

كما قد تتوزع الإدارة والقصور والمخازن والمراكز العسكرية بين مواقع متعددة.

ولهذا فإنني أرفض نقل مفهوم العاصمة الحديثة إلى جميع الممالك القديمة دون فحص طبيعة مؤسساتها.

الثامن عشر: أسماء أورارتو في لغات مختلفة

إن اسم أورارتو نفسه يقدم مثالاً على اختلاف التسميات بين المصادر.

فقد ظهرت تسمية أورارتو في النصوص الأكادية.

بينما استخدمت النقوش الأورارتية تسمية بياينيلي أو بياينيلي بمعنى البلاد أو المملكة.

أما المصادر الفارسية القديمة فقد استخدمت تسمية أرمينا في سياقات تتعلق بالمنطقة.

ولا يجوز دمج هذه التسميات دون دراسة الفترات التي ظهرت فيها والمعاني التي حملتها.

فقد يشير اسم خارجي إلى مجال جغرافي أو سياسي، بينما يستخدم أهل المملكة تسمية مختلفة لأنفسهم.

كما أن انتقال المنطقة إلى سلطة جديدة قد يؤدي إلى ظهور اسم آخر في الوثائق الرسمية.

وهنا أميز بين الاسم الذي استخدمه سكان المملكة، والاسم الذي أطلقه الجيران عليها، والاسم الذي انتشر في المؤلفات الحديثة.

التاسع عشر: هل اسم البلاد دليل على أصل السكان؟

إنني أعتبر هذا السؤال من أهم الأسئلة المتعلقة بتاريخ زاغروس والأناضول.

فقد يرد اسم منطقة في نص قديم، ثم يستمر استعماله في مصادر لاحقة.

لكن استمرارية الاسم لا تثبت أن سكان المنطقة ظلوا من أصل واحد دون تغير.

كما أن تغير الاسم لا يثبت اختفاء السكان السابقين.

فقد تحدث هجرات واختلاطات وتحولات لغوية وسياسية، بينما تستمر بعض التقاليد المحلية.

ولهذا فإنني سأعتمد على الأدلة الأثرية واللغوية والتاريخية عند دراسة الاستمرارية السكانية.

ولا أرى أن مطابقة اسم قديم باسم حديث تكفي لإثبات أصل قومي.

لكنني أرفض أيضاً تجاهل أسماء قديمة قد تساعد على فهم تاريخ المناطق التي عاشت فيها تلك المجتمعات.

العشرون: الأنهار التي تساعد في تحديد المدن

إن الأنهار من أهم الأدلة الجغرافية التي تساعد على إعادة بناء مواقع المدن القديمة.

فقد عرفت بلاد الرافدين شبكة واسعة من الأنهار والروافد.

وكان دجلة والفرات والزاب الكبير والزاب الصغير والخابور من أهم عناصر هذه الشبكة.

وقد ارتبطت المدن بالطرق النهرية والمعابر والمناطق الزراعية.

لكنني ألاحظ أن أسماء الأنهار لم تبق دائماً ثابتة.

وقد يستخدم النص القديم اسماً لنهر أو جزء من مجراه، ثم يظهر الاسم نفسه في مصدر لاحق بصورة مختلفة.

كما قد يتغير مجرى بعض الأنهار عبر الزمن.

ولهذا فإن تحديد موقع مدينة قديمة يحتاج إلى دراسة الجغرافيا الطبيعية، لا إلى مطابقة الأسماء وحدها.

ومن الأمثلة التي توضح ذلك مدينة كالح، التي كان موقعها بالقرب من التقاء دجلة بالزاب الكبير عاملاً مهماً في مكانتها التاريخية.

الحادي والعشرون: هل كانت أسماء البلدان ثابتة؟

إن اسم البلاد في نقش ملكي قد لا يشير إلى حدود سياسية ثابتة.

فقد تتوسع المملكة أو تنكمش.

وقد يطلق الملك اسم إقليم على منطقة أوسع من المجال الذي استخدم فيه الاسم في فترة سابقة.

كما قد تتحول المملكة إلى مقاطعة إدارية بعد ضمها إلى سلطة أخرى.

وقد يبقى الاسم مستخدماً رغم اختفاء السلالة التي حكمت المنطقة.

ولهذا فإن خرائط الممالك القديمة يجب أن ترتبط بتاريخ محدد.

فلا يجوز رسم حدود مملكة في القرن التاسع قبل الميلاد اعتماداً على نصوص تعود إلى القرن السابع، دون بيان التغيرات التي حدثت بين الفترتين.

وهذه قاعدة ضرورية عند دراسة ممالك زاغروس، لأن علاقاتها السياسية وحدودها شهدت تغيرات متكررة.

الثاني والعشرون: كيف أثرت الخرائط الأوروبية في كتابة التاريخ؟

عندما بدأت البعثات الأوروبية دراسة بلاد الرافدين، كانت تعتمد على الخرائط المتاحة في عصرها.

وكانت بعض تلك الخرائط مبنية على معلومات جغرافية غير مكتملة، وعلى أسماء مأخوذة من المصادر اليونانية والتوراتية.

ومع تقدم الاستكشافات، أعيد رسم مناطق كثيرة وتعديل مواقع المدن.

لكنني أريد معرفة ما إذا كانت الخرائط الأولى قد أثرت في تفسير أسماء الأماكن التي وردت في النصوص المسمارية.

فقد يميل الباحث إلى وضع مدينة قديمة قرب موقع يحمل اسماً مشابهاً.

وقد تؤثر التضاريس أو الطرق المعروفة في اقتراح موقع معين.

وقد تتكرر الفرضية في خرائط لاحقة حتى تصبح مألوفة.

ولهذا سأقارن الخرائط القديمة بالخرائط الأثرية الحديثة، وأبحث في الأدلة التي استخدمت لتحديد كل موقع.

الثالث والعشرون: متى تصبح المطابقة الجغرافية مؤكدة؟

إنني أرى أن قوة المطابقة ترتفع عندما تجتمع عدة أدلة.

فقد يوجد نقش في موقع أثري يذكر اسم المدينة نفسها.

وقد تذكر وثائق أخرى أسماء المدن المجاورة والطرق التي تصل بينها.

وقد تتفق المسافات والأنهار والجبال مع وصف الموقع القديم.

وقد تكشف الحفريات عن طبقات زمنية تتوافق مع تاريخ المدينة المذكورة.

وعندما تجتمع هذه الشواهد، تصبح المطابقة أقوى.

لكن إذا كان التحديد يعتمد على تشابه الاسم وحده، فيجب التعامل معه بحذر.

وإذا كانت النصوص تسمح بعدة مواقع محتملة، فمن الأمانة العلمية عرض الاحتمالات بدلاً من اختيار واحد بصورة قطعية.

وهذا ما سألتزم به في دراسة جغرافيا زاغروس.

الرابع والعشرون: من يملك حق رسم تاريخ الشعوب؟

إن الجغرافيا التاريخية لا تتعلق بالأماكن وحدها.

فقد تؤثر طريقة رسم حدود مملكة قديمة في فهم انتشار الشعوب واللغات.

وقد يؤدي تحديد مدينة في موقع غير صحيح إلى تغيير الصورة التي نقدمها عن العلاقات السياسية والتجارية والعسكرية.

ولهذا فإن مراجعة الخرائط ليست عملاً ثانوياً.

إنها جزء من مراجعة التاريخ نفسه.

لكنني لا أريد أن أصحح خريطة قديمة بوضع حدود حديثة في مكانها.

فحدود الدول المعاصرة لا تمثل بالضرورة حدود المجتمعات القديمة.

كما أن وجود مدينة داخل دولة حديثة لا يجعل حضارتها القديمة ملكاً حصرياً لقومية واحدة.

إن التاريخ أقدم من الحدود السياسية المعاصرة.

الخامس والعشرون: زاغروس والتاريخ الكوردي القديم

إنني أرى أن دراسة جغرافيا زاغروس ضرورية لفهم التاريخ الطويل للمناطق التي يعيش فيها الكورد اليوم.

فقد شهدت هذه الجبال قيام ممالك ومجتمعات متعددة، وتقاطعت فيها طرق التجارة والهجرة والحروب.

ومن بين الشعوب التي ورد ذكرها في المصادر القديمة الحوريون والميديون والكوتيون واللولبيون وغيرهم.

لكنني لا أريد أن أبدأ من النتيجة التي أرغب في الوصول إليها.

بل سأبحث في مواضع تلك المجتمعات وأسمائها ولغاتها وعلاقاتها السياسية.

وسأميز بين الاستمرارية الجغرافية والاستمرارية اللغوية والاستمرارية السكانية.

وقد تظهر أدلة على اتصال ثقافي بين مجتمعات متعاقبة، دون أن يثبت وجود نسب مباشر بينها.

وقد نجد تغيراً في اللغة الرسمية مع استمرار بعض السكان المحليين.

وهذه الاحتمالات تحتاج إلى دراسة كل حالة على حدة.

السادس والعشرون: نجار وبابه مكسور

أعود إلى السؤال الذي بدأت منه هذا الكتاب.

لقد كانت في إنجلترا وفرنسا أحجار ونقوش ورموز قديمة لم يتوصل العلماء إلى فهم كامل لمعانيها.

ومع ذلك، توجه مستكشفون أوروبيون إلى بلاد الرافدين وزاغروس، وبدأوا البحث عن مدن وملوك وشعوب كانت أسماؤها معروفة في كتبهم.

وقد أثبتت الوثائق أن بعض التحديدات الجغرافية الأولى كانت خاطئة.

فقد اعتُبرت نمرود وخورسباد وقوينجق أجزاء من نينوى، ثم تغير هذا التفسير مع تقدم قراءة النقوش.

كما أن مواقع أخرى، ومنها عاصمة مانناي ومدينة موساسير، ما زالت تطرح أسئلة جغرافية لم تُحسم بصورة نهائية.

وهنا أطرح السؤال من جديد.

إذا كانت في بيتي ألغاز لم أتمكن من حلها، فلماذا أذهب آلاف الكيلومترات إلى بيت غيري وأقدم تفسيراتي لتاريخه؟

إنني لا أقول إن العالم الأوروبي كان ملزماً بالبقاء في بلاده.

لكنني أريد أن أعرف لماذا أصبحت بلاد الرافدين موضوعاً مركزياً لبعثات موّلتها الحكومات والمتاحف الأوروبية، وكيف أثرت التصورات السابقة في تحديد المواقع التي بحثوا عنها.

ولا أرى أن مجرد نجاح بعض المطابقات الجغرافية يلغي هذه الأسئلة.

كما أن فشل مطابقة معينة لا يثبت وجود تزوير متعمد.

فالحكم يحتاج إلى معرفة الأدلة التي كانت متاحة للباحث، والطريقة التي استخدمها، وما إذا كان قد تجاهل عمداً معلومات تناقض تفسيره.

السابع والعشرون: نتائج التحقيق الجغرافي

بعد مراجعة المصادر، أستطيع تحديد نتائج أساسية.

لقد ثبت أن نمرود هي موقع مدينة كالح القديمة، وأن قوينجق والنبي يونس يرتبطان بمدينة نينوى، وأن خورسباد هي دور شروكين.

كما ثبت أن أربيل الحالية تقابل المدينة القديمة المعروفة باسم أربائلو.

وثبت أن تل أحمر يمثل موقع تل برسيب، الذي حمل أسماء مختلفة، ومنها ماسوواري وكار شلمنصر.

وثبت أن توشبا ترتبط بقلعة وان ومركز المملكة الأورارتية.

لكن موقع إزيرتو، عاصمة مانناي، لم يُحدد بصورة قاطعة.

كما أن تحديد موقع موساسير الدقيق ما زال موضوع بحث.

وتوجد خلافات تتعلق بمسارات بعض الحملات العسكرية في زاغروس، ومنها حملة سرجون الثاني سنة 714 قبل الميلاد.

وهذه النتائج توضح أن الجغرافيا التاريخية تتضمن مواقع مؤكدة وأخرى مرجحة وأخرى مجهولة.

ولا يجوز التعامل معها جميعاً بدرجة اليقين نفسها.

خاتمة الفصل الرابع عشر

لقد بدأت هذا الفصل بالسؤال عن كيفية تحديد أسماء المدن والجبال والأنهار والبلدان التي وردت في النقوش القديمة.

ووصلت إلى أن قراءة اسم المكان لا تكفي دائماً لمعرفة موقعه.

وقد يحتاج الباحث إلى مقارنة النصوص والطرق والأنهار والجبال والآثار.

كما أن أسماء المدن قد تتغير مع تغير السلطة الحاكمة، وقد تبقى الأسماء الجغرافية رغم التحولات السكانية واللغوية.

ووجدت أن بعض التحديدات الأولى التي قدمها المستكشفون الأوروبيون كانت خاطئة، وأن الدراسات اللاحقة صححتها.

لكنني وجدت أيضاً أن مواقع مهمة ما زالت غير محسومة، رغم تقدم علم الآثار وقراءة النصوص المسمارية.

إن هذه الحقيقة تمنعني من قبول الخرائط التاريخية دون فحص مصادرها.

كما تمنعني من اعتبار كل اختلاف جغرافي دليلاً على التزوير.

فقد يكون الخطأ نتيجة نقص المعلومات أو سوء فهم الطرق القديمة أو تغير أسماء الأماكن.

أما إذا ثبت أن باحثاً عرف الموقع الصحيح وتعمد وضعه في موضع آخر، فإن تلك الحالة تحتاج إلى محاكمة تاريخية مستقلة.

لقد أصبح واضحاً بالنسبة إليّ أن دراسة الجغرافيا القديمة لا تقل أهمية عن دراسة أسماء الملوك.

فقد يكون الملك معروفاً، والنقش صحيح القراءة، لكن الحدث الذي يصفه وقع في موقع يختلف عن المكان الذي وضعه المؤرخون على الخريطة.

وهذا قد يؤدي إلى تغيير فهمنا للعلاقات بين الممالك والشعوب.

ولذلك سأنتقل في الفصل القادم إلى دراسة الحوريين في الوثائق القديمة.

سأبحث في أقدم النصوص التي تذكرهم، وفي مناطق انتشارهم، ولغتهم، وممالكهم، وعلاقاتهم بالمجتمعات المجاورة.

وسأولي اهتماماً خاصاً للأدلة التي تسمح بالتمييز بين تاريخ السكان المحليين والتاريخ السياسي للممالك التي حكمت مناطقهم.

إنني لا أريد أن أكتب تاريخ الجبال من خلال أخبار الجيوش التي عبرتها وحدها.

بل أريد أن أعرف من عاش فيها، ومن بنى مدنها، ومن تكلم لغاتها، ومن ترك آثارها.

فالتاريخ لا ينتمي إلى من رسم الخريطة أولاً، بل إلى الوقائع التي يمكن إثباتها.

محاكمة من زوّر التاريخ

الفصل الخامس عشر

الحوريون قبل ميتاني

من أقدم الأسماء المسمارية إلى ممالك أوركيش ونوار ونصوص اللغة الحورية

هل ظهر الحوريون فجأة في التاريخ، أم كشفت الآثار عن حضارة كانت قائمة قبل أن يتعرف الأوروبيون إلى اسمها؟

مقدمة الفصل

عندما بدأت دراسة تاريخ الحوريين، وجدت أن بعض المؤلفات القديمة تتحدث عنهم وكأنهم ظهروا فجأة في شمال بلاد الرافدين خلال الألف الثاني قبل الميلاد.

وقد أثارت هذه الطريقة في كتابة التاريخ تساؤلات كثيرة لدي.

فالشعب لا يظهر من العدم في يوم معين، ولا تبدأ حضارته بالضرورة عندما يرد اسمه للمرة الأولى في وثيقة مكتوبة.

إن أقدم شاهد وصل إلينا ليس شهادة ميلاد شعب، وإنما أقدم دليل نمتلكه اليوم على وجوده أو لغته أو أحد أفراده.

ولهذا فإن السؤال الذي أطرحه ليس متى ظهر الحوريون، بل متى بدأنا نجد أسماءهم ولغتهم وممالكهم في الوثائق القديمة، وماذا تخبرنا الآثار عن وجودهم قبل قيام مملكة ميتاني؟

لقد وجدت أن البحث الحديث لم يعد يقتصر على رسائل ميتاني ونصوص الألف الثاني قبل الميلاد.

فقد كشفت حفريات تل موزان، موقع أوركيش القديمة، عن مدينة ذات مؤسسات ملكية ومبانٍ ضخمة وأختام ونصوص ترتبط بالحوريين خلال الألف الثالث قبل الميلاد.

كما أظهرت دراسة أسماء الأشخاص في الوثائق الأكادية أن عناصر لغوية حورية كانت موجودة قبل ذلك في مناطق متعددة.

وهنا وجدت نفسي أمام قضية تستحق التحقيق.

لماذا اشتهرت ميتاني في كثير من الكتب بوصفها أبرز دولة حورية، بينما لم تحظ المراكز الحورية الأقدم بالمكانة نفسها في الروايات التاريخية العامة؟

وهل أدى اعتماد الباحثين الأوائل على نصوص الملوك المجاورين إلى تقديم تاريخ الحوريين من خلال الحروب التي خاضها الآخرون ضدهم، بدلاً من دراسة مجتمعاتهم من داخلها؟

إنني سأبدأ بأقدم الأدلة، وأميز بين الاسم الحوري الموجود داخل وثيقة أكادية، والنص المكتوب باللغة الحورية نفسها، والمملكة التي نعرف أسماء حكامها، والهوية السكانية التي تحتاج إلى أدلة أوسع.

أولاً: ما المقصود بالحوريين؟

أجد في الدراسات اللغوية الحديثة أن الحوريين يُعرفون في المقام الأول من خلال اللغة الحورية والأسماء المرتبطة بها.

وقد انتشرت هذه اللغة في مناطق واسعة من شمال بلاد الرافدين وشمال سوريا وجنوب شرقي الأناضول خلال العصر البرونزي.

وتشير دراسة غيرنوت فيلهلم المنشورة لدى جامعة كامبريدج إلى أن اللغة الحورية موثقة منذ الربع الأخير من الألف الثالث قبل الميلاد على الأقل.

أما اللغة الأورارتية التي ظهرت في نصوص الألف الأول قبل الميلاد، فهي أقرب لغة معروفة إليها.

لكنني أريد أن أميز بين اللغة والهوية السياسية.

فليس ضرورياً أن تكون جميع المدن التي استعمل بعض سكانها اللغة الحورية تابعة لدولة واحدة.

كما أن انتشار لغة معينة لا يعني أن جميع سكان المنطقة كانوا من أصل واحد.

وقد تستعمل النخبة الحاكمة لغة رسمية تختلف عن اللغة اليومية لبعض السكان.

لذلك فإنني سأستخدم كلمة حوريين عند الحديث عن المجتمعات التي تدعم الأدلة اللغوية والتاريخية صلتها بالحورية، ولن أحول الاسم إلى وصف شامل لجميع سكان شمال بلاد الرافدين في كل العصور.

ثانياً: هل نعرف الموطن الأول للحوريين؟

تذكر بعض المؤلفات القديمة فرضيات تربط أصول الحوريين بالمناطق الجبلية الواقعة إلى الشمال والشرق من بلاد الرافدين.

وقد طُرحت مناطق القوقاز والمرتفعات الأناضولية وزاغروس ضمن المناقشات المتعلقة بتاريخهم المبكر.

لكنني وجدت أن تحديد موطن أول واحد بصورة قاطعة يتجاوز ما تسمح به الأدلة الحالية.

فالقرابة بين الحورية والأورارتية لا تقدم وحدها خريطة دقيقة لهجرة السكان.

كما أن انتشار أسماء حورية في منطقة معينة لا يثبت بالضرورة أن جميع المتكلمين بالحورية جاءوا إليها في حركة هجرة واحدة.

ولذلك لا أرى أن من الصحيح تكرار عبارة جاء الحوريون من مكان محدد دون تقديم وثيقة أو سلسلة آثار تسمح بإثبات ذلك.

إن وجود مجتمع في منطقة خلال فترة موثقة يختلف عن معرفة جميع المراحل التي سبقت استقراره فيها.

ولهذا سأبدأ بما يمكن إثباته من النصوص والآثار، لا من افتراضات الهجرة.

ثالثاً: أقدم الأسماء الحورية في النصوص الأكادية

من أهم النتائج التي وجدتها أن أقدم الأدلة المتعلقة باللغة الحورية لا تتمثل في نص كامل مكتوب بالحورية.

بل تظهر في أسماء أشخاص وأماكن وكلمات وردت داخل وثائق مكتوبة بالأكادية.

وتؤكد الدراسات اللغوية أن هذه الشواهد تعود إلى عصر الدولة الأكادية خلال القرنين الثالث والعشرين والثاني والعشرين قبل الميلاد.

وهنا توجد مسألة مهمة.

فقد تكون الوثيقة أكادية في لغتها ونظام كتابتها، لكنها تحفظ اسم شخص من أصل لغوي حوري.

وهذا يعني أن لغة الكاتب لا تحدد بالضرورة لغة الشخص الذي يتحدث عنه.

كما أن وجود اسم حوري لا يسمح تلقائياً بوصف جميع سكان المدينة بأنهم حوريون.

إنه دليل على وجود عنصر لغوي حوري ضمن المجتمع أو البيئة السياسية التي سجلت الاسم.

وهذه أول قاعدة أعتمدها عند مراجعة تاريخ الحوريين المبكر.

رابعاً: هل توجد أسماء حورية أقدم من العصر الأكادي؟

وجدت دراسة أكاديمية أعدها لوتشيانو إستيبان مونتي سنة 2017، بعنوان دراسة منهجية للآلهة الحورية من خلال الأسماء الشخصية.

ناقش الباحث فيها أسماء قديمة من أرشيفات تل بيدر وإبلا وماري، قد تحتوي على عناصر لغوية حورية.

وبعض هذه الوثائق يرجع إلى مرحلة تسبق قيام الدولة الأكادية.

وهنا تظهر إمكانية أن تكون آثار اللغة الحورية أقدم مما كان معروفاً في الدراسات التقليدية.

لكن الباحث نفسه يميز بين الشواهد الأكثر وضوحاً، التي تعود إلى العصر الأكادي، والشواهد الأقدم التي تحتاج إلى تحليل لغوي إضافي.

إنني أعتبر هذا التمييز ضرورياً.

فلا يجوز اعتبار كل اسم غير معروف في وثيقة سومرية أو أكادية اسماً حورياً.

يجب تحديد العناصر اللغوية التي تسمح بنسبته إلى الحورية، ومقارنتها بأسماء مثبتة من فترات لاحقة.

وإلا فإن البحث في الأصول يتحول إلى جمع أسماء متشابهة دون منهج علمي.

خامساً: نارام سين واسم حاكم حوري قديم

من أقدم الشواهد التي تستحق التحقيق وثيقة تتعلق بإحدى سنوات حكم نارام سين.

تذكر الوثيقة إخضاع مدينة أزوخينوم وأسر حاكم يحمل اسماً يُنقل في الدراسات الحديثة بصيغة تاهيش أتيلي.

ويُعد الاسم من الأسماء ذات البنية الحورية.

إنني أعتبر هذا الشاهد مهماً لأنه يعود إلى العصر الأكادي، قبل قيام مملكة ميتاني بقرون طويلة.

فهو يدل على وجود حاكم محلي يحمل اسماً حورياً في منطقة ارتبطت بالمجال الجغرافي لشمال بلاد الرافدين والزاب الصغير.

لكنني أريد التمييز بين أمرين.

الوثيقة لا تقدم تاريخاً كاملاً للشعب الحوري.

كما أنها لا تثبت أن نارام سين خاض حرباً ضد جميع الحوريين بوصفهم كياناً سياسياً موحداً.

إنها تحفظ اسم حاكم وحدثاً عسكرياً محدداً.

وقد يكون هذا الحاكم رئيس مدينة أو إمارة محلية.

ولهذا فإن أهميتها تتعلق بالتاريخ المبكر للأسماء الحورية، لا بإثبات وجود دولة حورية واحدة امتدت على مساحة واسعة.

سادساً: ماذا تثبت وثيقة نارام سين؟

عندما أقارن هذا الشاهد بنقوش أوركيش اللاحقة، ألاحظ تكرار عناصر صوتية تظهر في أسماء حورية مختلفة.

ومن بينها العنصر أتال أو أتيلي.

لكن التشابه بين الأسماء لا يعني أن أصحابها ينتمون إلى الأسرة الحاكمة نفسها.

فقد تكون العناصر اللغوية مشتركة بين أسماء أشخاص عاشوا في مناطق مختلفة.

ولهذا يجب دراسة كل اسم ضمن زمنه ومكانه.

إن أهمية وثيقة نارام سين أنها تدفع تاريخ الأسماء الحورية إلى مرحلة مبكرة.

لكنها لا تجيب وحدها عن سؤال الموطن الأول للحوريين، ولا عن تاريخ نشأة لغتهم.

إنها بداية موثقة في سجل الكتابة، وليست بداية وجود الشعب.

سابعاً: أوركيش، المدينة التي غيرت صورة التاريخ الحوري

أصل الآن إلى إحدى أهم المدن في هذا التحقيق.

إنها أوركيش، التي حُدد موقعها الأثري في تل موزان شمال شرقي سوريا، ضمن منطقة منابع الخابور.

وقد كشفت الحفريات التي أشرف عليها جورجيو بوتشيلاتي ومارلين كيلي بوتشيلاتي عن مبانٍ ملكية ومعبد مرتفع وأختام ونصوص إدارية.

وتؤكد الدراسات الأثرية أن أوركيش كانت مركزاً حضرياً مهماً خلال الألف الثالث قبل الميلاد.

إن أهمية هذه النتائج لا تقتصر على العثور على اسم مدينة قديمة.

فقد كشفت الآثار عن مجتمع يمتلك مؤسسات ملكية وإدارية، ونظاماً لتخزين السلع وختم الأوعية والأبواب، ومبانٍ ضخمة.

وهنا تتغير الصورة التي قد يقدمها بعض المؤلفين عن الحوريين بوصفهم جماعات جبلية لم تدخل الحياة الحضرية إلا في وقت متأخر.

فأوركيش تقدم دليلاً على وجود مركز سياسي وحضري ارتبط بالهوية الحورية قبل ميتاني بزمن طويل.

ثامناً: كيف عرف العلماء أن تل موزان هو أوركيش؟

إن تحديد موقع أوركيش يقدم مثالاً على منهج مختلف عن التخمين الجغرافي المبكر.

فقد كشفت الحفريات عن عدد كبير من طبعات الأختام الطينية التي استخدمت في الإدارة الملكية.

وحملت بعض هذه الطبعات أسماء حكام وشخصيات مرتبطة بالقصر.

وكان من بينها أختام الملك توبكيش وزوجته أوكنيتوم.

وقد ساعدت هذه الكتابات، مع السياق الأثري للمباني، على تحديد هوية الموقع.

وتذكر جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس أن مئات طبعات الأختام دُرست في عملية تحديد تل موزان بأوركيش.

إن هذا مثال على أن الاسم لم يوضع على الخريطة لمجرد تشابه صوتي.

بل جاء من آثار مكتشفة في الموقع نفسه.

وهذه الطريقة تجعل تحديد أوركيش أقوى من مجرد اقتراح موقع اعتماداً على نص خارجي.

تاسعاً: الملك توبكيش والملكة أوكنيتوم

من أبرز الاكتشافات في أوركيش الأختام المرتبطة بالملك توبكيش والملكة أوكنيتوم.

وقد استُخدمت هذه الأختام لضبط الأوعية والمخازن وبعض الأنشطة المرتبطة بالقصر.

وتذكر الدراسة الأثرية وجود طبعات من أختام الملك والملكة، إلى جانب أختام أشخاص عملوا في البلاط.

ومن بينهم المربية زامينا والطباخ تولي.

إنني أعتبر هذه الوثائق مهمة لأنها تفتح نافذة على الحياة داخل المؤسسة الملكية.

فالتاريخ لا يظهر هنا في صورة حرب يخوضها ملك ضد مدينة مجاورة.

بل في صورة إدارة ومخازن وأشخاص يؤدون وظائف محددة.

كما أن وجود أسماء حورية بين العاملين في البلاط يساعد على دراسة البنية اللغوية والاجتماعية للمجتمع.

لكن لا يجوز استنتاج أن جميع العاملين كانوا حوريين اعتماداً على بضعة أسماء.

فقد كانت أوركيش جزءاً من منطقة شهدت اتصالاً ثقافياً ولغوياً واسعاً.

عاشراً: لماذا كُتبت بعض وثائق أوركيش بالأكادية؟

وجدت في حفريات أوركيش نصوصاً إدارية مكتوبة بالأكادية، إلى جانب أسماء حورية وشواهد على استخدام الحورية.

وهنا يبرز سؤال مهم.

هل يعني استعمال الأكادية في وثيقة إدارية أن المجتمع الذي أنتجها كان أكادياً في هويته كلها؟

إنني أرى أن الإجابة لا يمكن أن تكون نعم بصورة تلقائية.

فقد استُخدمت الأكادية لغة كتابة وإدارة في مناطق متعددة، كما استخدمت لغات أخرى في التواصل اليومي أو الحياة السياسية والدينية.

إن انتشار نظام كتابي معين لا يلغي وجود اللغات المحلية.

وقد تستعمل المدينة أكثر من لغة في مؤسساتها المختلفة.

ولهذا أريد أن أدرس أوركيش بوصفها مجتمعاً متعدد الصلات، لا بوصفها مدينة يجب أن تحمل هوية لغوية واحدة في جميع وثائقها.

الحادي عشر: تيش أتال والنقش الحوري القديم

أصل الآن إلى واحدة من أهم الوثائق في تاريخ اللغة الحورية.

إنها لوحة حجرية صغيرة تحمل نقشاً منسوباً إلى الحاكم تيش أتال.

وتُحفظ اللوحة الحجرية المنقوشة باللغة الحورية في متحف اللوفر تحت الرقم AO 19938، وترتبط بوتد تأسيسي مصنوع من سبيكة نحاسية على هيئة أسد، يحمل الرقم AO 19937، وكان يُستخدم ضمن تقاليد تأسيس المعابد والمباني المقدسة.

وقد نشر أندريه بارو وجان نوغيرول دراسة أولى عن القطعة سنة 1948.

ثم أعاد غيرنوت فيلهلم فحص النص بصورة تفصيلية سنة 1998.

إن أهمية هذه اللوحة أنها من أقدم النصوص المتصلة المعروفة المكتوبة باللغة الحورية.

وقد اختلفت الدراسات في تحديد تاريخها الدقيق، لكن كثيراً منها يرجح وضعها في أواخر الألف الثالث أو أوائل الألف الثاني قبل الميلاد.

وهذا الخلاف الزمني يجب ألا يُخفى.

فالنص قديم بصورة مؤكدة، لكن تحديد سنة أو عقد بعينه لكتابته لا تسمح به الأدلة المتاحة.

الثاني عشر: ماذا يقول نقش تيش أتال؟

أعود هنا إلى العلامات الأصلية التي نشرها الباحثون.

يبدأ النص بالصيغة التالية في النقل العلمي:

Ti-iš-a-tal

en-da-an

ur-kèš

ثم ترد كلمة حورية تتعلق بالمعبد، ويتبعها اسم الإله المذكور في النص.

وتفيد ترجمة المقطع الأول أن تيش أتال، حامل لقب إندان في أوركيش، بنى معبداً للإله الذي يظهر اسمه في الكتابة بصيغة تقليدية تقابل نرگال.

ثم يذكر النص دعاءً لحماية المعبد من التخريب.

إن ما يهمني في هذا النقش هو أمران.

الأول أن الحاكم استخدم لقباً ملكياً حورياً هو إندان.

والثاني أن النص نفسه مكتوب بالحورية، وليس بالأكادية.

وهذا يميز الوثيقة عن نصوص أخرى تحمل أسماء حورية داخل جمل أكادية.

إننا أمام لغة حورية مستخدمة في إعلان رسمي يتعلق ببناء معبد.

الثالث عشر: ماذا يعني لقب إندان؟

إن لقب إندان من الخصائص المهمة التي تظهر في نقوش حكام أوركيش.

وقد استخدمه تيش أتال، كما ارتبط بالملك توبكيش في الوثائق المتعلقة بالقصر.

وتشير الدراسات الأثرية إلى أن هذا اللقب لم يكن من الألقاب الملكية الشائعة في الممالك المجاورة.

ولهذا اعتبره الباحث جورجيو بوتشيلاتي إحدى العلامات التي تدل على خصوصية المؤسسة الملكية في أوركيش.

إنني أرى أن هذه المعلومة مهمة لأنها تكشف أن الاختلاف لم يكن في الأسماء الشخصية وحدها.

بل وصل إلى لغة التعبير عن السلطة.

لكنني لا أستطيع تحديد جميع صلاحيات حامل لقب إندان اعتماداً على ظهوره في نقش واحد.

فقد يختلف مفهوم الحكم القديم عن التصور الحديث للملك.

ولذلك يحتاج معنى اللقب إلى دراسة سياقات استعماله في الوثائق المختلفة.

الرابع عشر: هل عُثر على أسد تيش أتال داخل أوركيش؟

هناك تفصيل لا يجوز تجاهله.

إن الأسد البرونزي واللوحة الحجرية المرتبطة به لم يكتشفا خلال حفريات علمية موثقة داخل تل موزان.

بل وصلا إلى المتحف من سوق الآثار.

ولهذا فإن مكان العثور الأصلي عليهما ليس موثقاً بالطريقة نفسها التي وُثقت بها طبعات الأختام المكتشفة داخل القصر.

لكن ارتباط النص باسم أوركيش، ومقارنته بآثار المدينة، يجعلان نسبته إلى المنطقة مرجحاً بقوة.

إنني أرى أن هذه النقطة بالغة الأهمية في التحقيق التاريخي.

فالنص الأصلي موجود ويمكن دراسته.

لكن تاريخ انتقال القطعة ومكان استخراجها الأول ليسا معروفين بصورة كاملة.

ولا يجوز الخلط بين صحة النص وبين اليقين بمكان العثور عليه.

وهذه القاعدة تنطبق على كثير من الآثار التي وصلت إلى المتاحف الأوروبية قبل تطور أساليب التنقيب الحديثة.

الخامس عشر: لماذا يختلف الأسد الموجود في نيويورك عن أسد اللوفر؟

يوجد في متحف المتروبوليتان بنيويورك تمثال برونزي مشابه على هيئة أسد، يحمل الرقم 48.180.

وهو قريب في تصميمه من القطعة المحفوظة في اللوفر.

لكن حالة الكتابة على اللوحة المعدنية المرتبطة بالقطعة الموجودة في نيويورك لا تسمح بقراءتها بوضوح كما في نموذج اللوفر.

ولهذا لا يجوز أن أنسب إلى القطعتين نصاً محفوظاً بالدرجة نفسها.

إن المقارنة بينهما تساعد على دراسة تقاليد إيداع التماثيل واللوحات في أساسات المباني.

لكن إثبات تطابق النصين يحتاج إلى ما تسمح به العلامات الباقية فعلاً.

وهذه القضية تذكرني بأهمية التمييز بين القطعة الأصلية والقطعة المشابهة لها.

فالتشابه الفني لا يعوض دائماً غياب الكتابة الواضحة.

السادس عشر: أتال شين، ملك أوركيش ونوار

من الوثائق المهمة الأخرى لوحة نحاسية محفوظة في متحف اللوفر تحت الرقم AO 5678.

وتحمل نقشاً ملكياً باسم أتال شين.

يذكر النص أن أتال شين ملك أوركيش ونوار، وأنه ابن الملك شادار مات.

كما يصفه بأنه باني معبد للإله نرگال.

لكن المعلومة التي أريد التأكيد عليها هي أن هذا النقش مكتوب بالأكادية، وليس باللغة الحورية.

فاسم الملك وأسماء المدن ترتبط بالمجال الحوري، بينما اللغة المستخدمة في كتابة الإعلان هي الأكادية.

وهنا أجد مثالاً واضحاً على ضرورة الفصل بين هوية الحاكم واللغة التي استخدمها الكاتب.

فقد يكون الملك حورياً في اسمه وانتمائه السياسي، بينما يختار كتابة نقش رسمي بلغة واسعة الاستخدام.

ولا يجوز أن يؤدي ذلك إلى محو خصوصية المجتمع الذي حكمه.

السابع عشر: أين تقع نوار؟

يذكر أتال شين أنه ملك أوركيش ونوار.

لكن تحديد موقع نوار القديم ليس محسومًا بصورة نهائية.

وقد اختلف الباحثون في تحديد الموقع الجغرافي لنوار. فذهب بعضهم إلى مطابقتها مع نَغَر، المرتبطة بموقع تل براك في حوض الخابور، بينما رفض الباحث جورجيو بوتشيلاتي هذا التحديد، ورجّح أن اسم نوار كان يشير إلى المنطقة الجبلية الواقعة شمال أوركيش، وخاصة مرتفعات طور عبدين قرب ماردين. ولذلك لا أرى أن موقع نوار قد حُسم بصورة نهائية، ولا يجوز اعتماد أحد التفسيرين بوصفه حقيقة أثرية ثابتة دون أدلة إضافية.

كما أن استعمال الاسم في نص ملكي لا يوضح وحده ما إذا كانت نوار مدينة مستقلة أو إقليماً أوسع.

وهنا أعود إلى القضية التي درستها في الفصل الرابع عشر.

إن قراءة اسم المكان شيء، وتحديد موقعه الجغرافي شيء آخر.

فقد نعرف أن حاكماً جمع بين أوركيش ونوار في لقبه، لكن ذلك لا يسمح برسم حدود دقيقة لمملكته.

ولا يجوز أن أحول لقباً ملكياً واحداً إلى خريطة سياسية كاملة دون أدلة إضافية.

الثامن عشر: هل كانت أوركيش دولة حورية مستقلة؟

إن وجود ملوك يحملون أسماء حورية، واستعمال لقب إندان، والنقوش الملكية المتعلقة بالبناء، كلها تقدم أدلة على وجود مؤسسة سياسية محلية في أوركيش.

لكنني أريد أن أميز بين الاستقلال السياسي الكامل وبين الحكم المحلي ضمن شبكة من العلاقات مع القوى المجاورة.

فقد كانت أوركيش على اتصال اقتصادي وسياسي بمدن وممالك متعددة.

وتكشف بعض آثارها عن صلات واضحة بالثقافة الإدارية والكتابية لجنوب بلاد الرافدين.

كما تشير الدراسات إلى تغير موازين القوة السياسية في المنطقة خلال مراحل مختلفة.

ولهذا لا أستطيع أن أفترض أن أوركيش ظلت مستقلة بصورة واحدة طوال تاريخها.

لكن وجود مؤسسات محلية وألقاب خاصة ونصوص حورية يكفي لإثبات أن تاريخها لا يمكن اختزاله في أخبار الحكام الذين سيطروا على مناطق مجاورة.

التاسع عشر: من أوركيش إلى منطقة الخابور

إن وادي الخابور ومنابعه من أهم المناطق التي تساعد على دراسة انتشار اللغة الحورية.

فقد شهدت المنطقة قيام مدن ومراكز سياسية متعددة خلال الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد.

وتظهر فيها أسماء حورية في وثائق إدارية وسياسية.

كما ارتبطت بعض مدنها بعلاقات مع ماري وممالك أخرى.

لكنني لا أريد أن أعتبر جميع مدن الخابور حورية بصورة مطلقة.

فقد كانت المنطقة متعددة اللغات والثقافات، وتغيرت فيها موازين السلطة مرات كثيرة.

ويمكن أن يكون للحوريين حضور مهم داخل مدينة لا تحمل حكومتها اسماً حورياً.

كما قد يظهر اسم حاكم حوري في مدينة تضم جماعات سكانية متنوعة.

ولهذا فإن الجغرافيا الحورية يجب أن ترسم اعتماداً على الشواهد المؤرخة، لا على افتراض حدود ثابتة عبر القرون.

العشرون: الحوريون في وثائق ماري

تعد أرشيفات ماري من أهم المصادر التي تسمح بدراسة شمال بلاد الرافدين خلال القرن الثامن عشر قبل الميلاد.

وتحتوي على رسائل ووثائق إدارية تتعلق بالعلاقات بين الملوك والمدن والحكام المحليين.

ومن بينها مراسلات تتناول أوركيش والمناطق المحيطة بها.

وقد أشار الباحثون إلى وجود توتر بين سكان أوركيش وبعض الحكام المرتبطين بسلطة ماري.

إنني أرى أن هذه الرسائل مهمة لأنها تكشف العلاقات السياسية من خلال وثائق إدارية، وليس من خلال نقش ملكي يتحدث عن انتصار عسكري فقط.

لكن الرسائل مكتوبة من وجهة نظر أصحابها.

فقد يكون الكاتب حاكماً محلياً يسعى إلى إقناع ملكه بقرار معين.

ولهذا لا يجوز أن أتعامل مع كل شكوى سياسية بوصفها وصفاً موضوعياً لجميع السكان.

ومع ذلك، فإن الرسائل تقدم معلومات ثمينة عن استمرار المدينة وعلاقاتها بعد الفترة التي شهدت ازدهار ملوكها الأوائل.

الحادي والعشرون: نوزي واللغة التي حفظتها أسماء السكان

أنتقل الآن إلى مدينة نوزي، الواقعة قرب كركوك الحالية.

وقد عرفت في مرحلة أقدم باسم گاسور.

وتحفظ حفرياتها آلاف الوثائق التي تتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

وقد كُتبت نسبة كبيرة من تلك الوثائق بالأكادية.

لكن أسماء كثير من الأشخاص الواردة فيها تحمل عناصر حورية.

وهنا يظهر سؤال مهم.

كيف يستطيع الباحث تحديد الحضور اللغوي الحوري في مدينة لا تكون جميع وثائقها مكتوبة بالحورية؟

إن الإجابة تبدأ من دراسة الأسماء الشخصية، ثم مقارنة العناصر المتكررة فيها بالقواعد والمفردات الحورية المعروفة.

وقد أدت هذه الطريقة إلى الكشف عن انتشار واسع للأسماء الحورية في مجتمع نوزي خلال الألف الثاني قبل الميلاد.

لكن هذه النتيجة لا تعني أن كل شخص في نوزي كان يتكلم الحورية، ولا أن جميع سكانها كانوا ينتمون إلى أصل واحد.

إنها دليل قوي على حضور العنصر الحوري ضمن مجتمع المدينة.

الثاني والعشرون: هل تكفي أسماء الأشخاص لتحديد أصلهم؟

إن الاسم من أهم الشواهد التي يعتمد عليها الباحث عند دراسة المجتمعات القديمة.

لكنه ليس دليلاً مطلقاً على الهوية.

فقد يحمل الشخص اسماً من لغة مختلفة عن لغته اليومية.

وقد تنتقل الأسماء بين المجتمعات نتيجة الزواج أو التجارة أو التأثير الديني والسياسي.

كما قد تعتمد عائلة اسماً مرتبطاً بثقافة ذات مكانة اجتماعية عالية.

ولهذا فإن وجود اسم حوري يدعم احتمال وجود صلة لغوية أو ثقافية بالحورية، لكنه لا يقدم وحده سيرة كاملة لصاحبه.

ومن هنا فإنني أريد أن أجمع بين الأسماء والوثائق العائلية والبيئة الاجتماعية والمواقع الأثرية قبل الوصول إلى استنتاجات واسعة.

وهذا المنهج ضروري عند دراسة جميع الشعوب القديمة، وليس الحوريين وحدهم.

الثالث والعشرون: ميتاني، المملكة الحورية ودورها في العلاقات الدبلوماسية الدولية

خلال القرن السادس عشر قبل الميلاد تقريباً، بدأت مملكة ميتاني تتشكل قوةً سياسية في شمال بلاد الرافدين وشمال سوريا، ثم توسع نفوذها خلال القرن الخامس عشر قبل الميلاد، حتى أصبحت إحدى القوى الإقليمية الكبرى في الشرق الأدنى القديم. لكن ظهور مملكة ميتاني لا يعني بداية الوجود الحوري في هذه المناطق، فقد سبقتها مراكز حضرية وممالك وحكام حوريون بقرون عديدة، وكانت أوركيش من أبرز شواهد ذلك الوجود المبكر.وقد عرفت علاقات دبلوماسية وعسكرية مع مصر والأناضول والممالك المجاورة.

كانت اللغة الحورية إحدى الركائز اللغوية والثقافية لمملكة ميتاني، وارتبطت بالأسرة الملكية وتقاليدها. ومع ذلك، لم تكن الحورية

اللغة الوحيدة المستخدمة في الوثائق الرسمية، إذ استُخدمت الأكادية على نطاق واسع في المراسلات الدبلوماسية مع الممالك المجاورة. وتقدم رسالة الملك توشرتا إلى الفرعون أمنحتب الثالث، المعروفة بالرقم EA 24، دليلاً مباشراً على استعمال الحورية في المراسلات الملكية. ولذلك أميز بين لغة الهوية الثقافية للمملكة واللغة الدبلوماسية المستخدمة في علاقاتها الخارجية، فلا يجوز اعتبار استعمال الأكادية دليلاً على غياب الهوية الحورية لمملكة ميتاني.

لكنني أريد أن أؤكد أن تاريخ الحوريين لا يبدأ بقيام ميتاني.

فقد سبقتها شواهد لغوية ومراكز حضرية وحكام في أوركيش وغيرها.

ولهذا فإن ميتاني تمثل مرحلة مهمة في التاريخ الحوري، وليست البداية المطلقة لوجود الحوريين.

كما أن حدود المملكة تغيرت خلال فترات حكم ملوكها، ولا ينبغي تقديمها على الخريطة بوصفها كياناً ثابتاً طوال تاريخها.

الرابع والعشرون: أين كانت عاصمة ميتاني؟

تذكر الوثائق القديمة مدينة واشوكاني بوصفها أحد المراكز السياسية الأساسية لمملكة ميتاني.

لكن موقعها الأثري الدقيق لم يُحدد بصورة متفق عليها حتى الآن.

وقد اقترح الباحثون مواقع مختلفة لتحديد موضع العاصمة الميتانية واشوكاني، ومن أبرزها تل الفخيرية قرب رأس العين في شمال شرقي سوريا، ضمن منطقة منابع نهر الخابور. وقد كشفت الحفريات في هذا الموقع عن آثار مهمة تعود إلى عصر ميتاني، لكن هذه المكتشفات لا تكفي حتى الآن لإثبات أن تل الفخيرية هو واشوكاني القديمة بصورة نهائية. ولذلك أميز بين الترجيح الأثري والتحديد المؤكد، وأرى أن موقع العاصمة لا يزال من المسائل التي تحتاج إلى أدلة كتابية وأثرية إضافية.

وهنا أجد مثالاً آخر على الفرق بين الاسم المحفوظ في النص والموقع المؤكد على الأرض.

فنحن نعرف اسم العاصمة من الوثائق التاريخية.

لكننا لا نستطيع أن نضعها على خريطة حديثة بدرجة اليقين نفسها التي نضع بها أوركيش في تل موزان.

ولذلك سأتعامل مع واشوكاني بوصفها مدينة معروفة من النصوص، لم يُحسم موقعها الأثري نهائياً.

الخامس والعشرون: ملوك ميتاني والأسماء المختلفة

من أهم ملوك ميتاني المعروفين في الوثائق شوتارنا وأرتاتاما وشاتيوزا وتوشرتا وغيرهم.

لكن بعض هذه الأسماء فتح نقاشاً لغوياً يتعلق بالعناصر الهندوآرية التي تظهر في أسماء عدد من أفراد النخبة الحاكمة.

كما تظهر عناصر هندوأرية في بعض النصوص المرتبطة بالخيل والعربات الحربية والمعاهدات.

وهنا يجب عدم الخلط بين لغة المجتمع واللغة المرتبطة ببعض أسماء الملوك.

فوجود عناصر هندوآرية في أسماء أفراد من الأسرة الحاكمة لا يثبت أن جميع سكان ميتاني كانوا يتكلمون لغة هندوآرية.

كما أن وجود هذه العناصر لا يلغي الحضور القوي للغة الحورية في المملكة.

إنني أرى أن المجتمع السياسي قد يضم نخباً ذات أسماء وتقاليد مختلفة عن قسم من السكان، دون أن يسمح ذلك بوصف الدولة كلها بهوية لغوية واحدة.

السادس والعشرون: رسالة توشرتا الحورية إلى ملك مصر

أصل الآن إلى واحدة من أهم الوثائق في تاريخ الحوريين.

إنها رسالة العمارنة التي تحمل الرقم EA 24.

وقد اكتُشفت ضمن أرشيف الرسائل الملكية في تل العمارنة بمصر.

وتحفظ اليوم في متحف الشرق الأدنى ببرلين تحت الرقم VAT 422.

وتؤكد قاعدة المكتبة الرقمية للنصوص المسمارية أن لغة هذه الرسالة هي الحورية.

ويرتبط النص بمراسلات الملك توشرتا، حاكم ميتاني، مع الملك المصري أمنحتب الثالث.

إنني أعتبر هذه الرسالة وثيقة استثنائية.

فهي ليست مجرد اسم حوري داخل نص أكادي.

بل رسالة دبلوماسية طويلة كُتبت باللغة الحورية نفسها.

وتكشف عن استعمال اللغة في التواصل بين بلاطين ملكيين خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد.

وهنا يظهر بوضوح أن الحورية لم تكن لغة أسماء محلية فحسب، بل استُخدمت أيضاً في المراسلات الملكية ذات الأهمية الدولية.

السابع والعشرون: ماذا تقول رسالة EA 24؟

تتضمن الرسالة عبارات تتعلق بالعلاقات بين مملكتي ميتاني ومصر.

كما تتحدث عن المحبة بين الملكين، والعلاقات الأسرية، والآلهة التي يستدعيها الكاتب في صياغة دعواته.

وقد حفظت الدراسة اللغوية مقاطع يمكن نقلها إلى العربية بصورة تقريبية.

ومن بينها دعاء يتعلق باستمرار المحبة بين الملكين، وذكر آلهة حورية معروفة مثل تيشوب وشاوشكا وشيميگه.

إن أهمية النص لا تتعلق بالمحتوى السياسي وحده.

فقد سمح للباحثين بدراسة بنية اللغة الحورية وأفعالها وضمائرها وطريقة تركيب الجمل.

ولا تزال بعض تفاصيل اللغة الحورية موضع بحث، كما تختلف بعض الترجمات في تفسير المقاطع الصعبة.

ولهذا فإنني لا أريد تقديم جميع جمل الرسالة بوصفها مفهومة بصورة نهائية.

بل سأعتمد على المقاطع التي تدعمها الدراسات اللغوية المتخصصة.

الثامن والعشرون: هل كانت الأكادية لغة ميتاني الوحيدة؟

تكشف رسائل العمارنة أن ملوك ميتاني استخدموا الأكادية في جانب كبير من مراسلاتهم الدبلوماسية.

لكن رسالة EA 24 كُتبت بالحورية.

وهذا يدل على أن استعمال الأكادية لم يمنع استخدام الحورية في البلاط الملكي.

وقد كانت الأكادية لغة واسعة الانتشار في المراسلات الدبلوماسية بين الممالك القديمة.

ولذلك فإن وجود رسالة أكادية أرسلها ملك ميتاني لا يكفي لتحديد لغته الأصلية أو لغة جميع سكان مملكته.

إن الرسالة الحورية تقدم دليلاً مباشراً على مكانة اللغة داخل المؤسسة الملكية.

وهذه المسألة مهمة عند مراجعة الفرضيات التي تستنتج هوية الدولة من اللغة التي استخدمتها في وثائقها الرسمية وحدها.

التاسع والعشرون: الحورية في العاصمة الحثية

من أهم الأدلة على انتشار التراث اللغوي الحوري النصوص التي اكتُشفت في حاتوشا، عاصمة الدولة الحثية القديمة.

فقد احتفظت الأرشيفات هناك بنصوص دينية وأدبية باللغة الحورية، أو بنصوص مترجمة بين الحورية والحثية.

ومن أبرز الاكتشافات النصوص الثنائية اللغة التي عُثر عليها خلال حفريات سنتي 1983 و1985، والمعروفة ضمن الدراسات الحديثة باسم أغنية التحرر.

وقد ساعدت هذه النصوص على فهم مفردات وتراكيب حورية كانت غامضة في الدراسات السابقة.

إنني أعتبر هذا الاكتشاف مهماً جداً.

فقد أدى العثور على نصوص جديدة بعد أكثر من قرن على بداية الدراسات المسمارية إلى تحسين فهم لغة قديمة.

وهذا يثبت أن تاريخ فك اللغات لا ينتهي عند نجاح أول ترجمة.

بل يستمر مع ظهور الوثائق الجديدة وإعادة فحص القراءات السابقة.

الثلاثون: رأس شمرا واللغة الحورية

أنتقل الآن إلى موقع رأس شمرا، مدينة أوغاريت القديمة على الساحل السوري.

لقد كشفت الحفريات هناك عن نصوص بلغات متعددة.

وكانت الأوغاريتية والأكادية من أبرز اللغات المكتوبة في أرشيفات المدينة.

لكن النصوص الحورية ظهرت أيضاً في عدد من الوثائق، ولا سيما النصوص المرتبطة بالشعائر والأناشيد.

وقد كُتبت بعض النصوص الحورية بالمسمارية المقطعية المعروفة من تقاليد الكتابة الأكادية.

بينما استُخدم في نصوص أخرى النظام الأبجدي المسماري المحلي في أوغاريت.

وهذه حقيقة ذات أهمية خاصة.

فهي تثبت أن اللغة الحورية استُعملت في رأس شمرا، وأن بعض كتبتها استخدموا الأبجدية الأوغاريتية لتدوينها.

لكن استعمال الحورية لهذا النظام لا يثبت وحده أن الحوريين هم الذين اخترعوا الأبجدية الأوغاريتية.

إن إثبات أصل نظام الكتابة يحتاج إلى دراسة أقدم النصوص وأشكال العلامات وتسلسل تطورها.

الحادي والثلاثون: هل الأبجدية الأوغاريتية حورية الأصل؟

إن هذه المسألة من القضايا التي أريد فتحها في تحقيق مستقل.

فقد عُرفت أوغاريت بنظام أبجدي مسماري يتكون في صورته المطولة من ثلاثين علامة.

وكانت اللغة الأوغاريتية تستخدم هذا النظام في نصوصها.

كما استُخدمت علاماته في كتابة بعض النصوص الحورية.

وقد ناقش الباحث جوزيف لام التأثيرات اللغوية المتبادلة بين الأوغاريتية والحورية، ولا سيما النصوص الحورية المكتوبة بالأبجدية المحلية.

وتبين دراسته أن الحورية كانت من اللغات القليلة التي استُخدم هذا النظام الأبجدي لتدوينها بصورة ملحوظة.

لكن هذه الحقيقة تفتح سؤالاً ولا تقدم الجواب النهائي عن أصل الأبجدية.

هل كانت هناك مساهمة حورية في تطوير بعض العلامات أو تكييف النظام؟

وهل يعكس استعمال الحورية للأبجدية وجود تقليد كتابي محلي أقدم؟

أم أن الكتبة الحوريين استعاروا نظاماً كان قد تطور داخل البيئة الأوغاريتية؟

إن الإجابة تحتاج إلى شواهد مؤرخة ومقارنة فنية ولغوية، وليس إلى مجرد وجود نصوص حورية مكتوبة بالحروف الأوغاريتية.

ولهذا سأحتفظ بهذه القضية لبحث مستقل يقارن نصوص رأس شمرا بالأبجديات المجاورة.

الثاني والثلاثون: الحورية والأورارتية

إن إحدى أهم النتائج التي أثبتتها الدراسات اللغوية الحديثة وجود قرابة وثيقة بين الحورية والأورارتية.

وقد ظهرت النصوص الأورارتية خلال الألف الأول قبل الميلاد، خاصة في المناطق المحيطة ببحيرة وان والمرتفعات الأناضولية.

وتدل المقارنات اللغوية على وجود عناصر مشتركة في بنية اللغتين وقواعدهما.

لكن القرابة لا تعني التطابق.

فالحورية والأورارتية لغتان متميزتان، رغم انتمائهما إلى فرع لغوي مشترك.

وهنا أعود إلى الأخطاء التي ناقشتها في الفصل الثامن.

فقد حاول بعض الباحثين الأوائل تصنيف الأورارتية ضمن عائلات لغوية لا تتفق مع ما كشفته الدراسات الحديثة.

وقد تغير ذلك التصنيف مع تقدم البحث.

إنني أعتبر هذه الواقعة مثالاً على أهمية مراجعة التصنيفات اللغوية القديمة، خاصة عندما تُستخدم لبناء استنتاجات عن أصول الشعوب.

الثالث والثلاثون: هل يمكن أن نحدد أصل الكورد من اللغة الحورية وحدها؟

إن البحث في تاريخ الحوريين مهم لدراسة المجتمعات القديمة في مناطق زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول.

لكنني أرى أن العلاقة بين هذه المجتمعات والتاريخ الكوردي القديم تحتاج إلى تحقيق أوسع.

فوجود الحوريين في مناطق يسكنها الكورد اليوم لا يثبت وحده أن الحورية كانت لغة كوردية بالمعنى المعروف في العصر الحديث.

كما أن القرابة بين الحورية والأورارتية لا تكفي لإثبات سلسلة نسب مباشرة من الحوريين إلى جميع الكورد المعاصرين.

لكنني لا أعتبر غياب هذا الإثبات سبباً لإخراج الحوريين من تاريخ المنطقة.

فالتاريخ الإقليمي يشمل جميع المجتمعات التي عاشت فيها وتركت آثارها.

ومن واجبي أن أدرس ما إذا كانت هناك عناصر ثقافية أو سكانية استمرت عبر المراحل اللاحقة، مع التمييز بين الاحتمال والدليل.

فالتاريخ لا يكتب بالاستحواذ على أسماء الشعوب القديمة، ولا بإهمالها لأنها لا تتطابق مع التسميات المعاصرة.

الرابع والثلاثون: لماذا لم تكن أوركيش معروفة على هذا النحو في القرن التاسع عشر؟

عندما أعود إلى أعمال لايارد ورولنسون وهينكس، أجد أن معرفتهم بتاريخ الحوريين كانت محدودة مقارنة بما توفر لدينا اليوم.

فقد ركزت الحفريات الأولى على المواقع التي اشتهرت أسماؤها في المصادر التوراتية والكلاسيكية.

وكانت اللغة الحورية نفسها لا تزال مجهولة في جوانب أساسية.

كما أن الحفريات التي كشفت القصر الملكي في أوركيش وطبعات الأختام جاءت بعد ذلك بفترة طويلة.

وهنا يجب أن أميز بين غياب المعرفة ووجود قرار متعمد بإخفائها.

فعدم معرفة لايارد بمدينة أوركيش كما نعرفها اليوم لا يثبت أنه تعمد إهمال حضارتها.

لكنني أستطيع القول إن تطور علم الآثار كشف لاحقاً تاريخاً لم يكن حاضراً في الصورة التي قدمتها الكتب الأولى عن شمال بلاد الرافدين.

وهذا يفرض مراجعة تلك الصورة، وعدم الاستمرار في التعامل معها بوصفها تاريخاً كاملاً للمنطقة.

الخامس والثلاثون: التاريخ الذي كتبته المدن لا الجيوش

إن أكثر ما لفت انتباهي في دراسة أوركيش هو أن كثيراً من أدلتها يتعلق بالحياة داخل المدينة.

فقد حفظت الأختام أسماء الملوك والملكات والعاملين في القصر.

وقد كشفت المباني عن مؤسسات إدارية وشعائرية.

وحفظ نقش تيش أتال لغة حورية في سياق رسمي.

أما نص أتال شين فقد قدم أسماء مدن وألقاباً ملكية وعلاقات سياسية.

وهذه الأدلة تختلف عن النقوش التي يكتبها ملك غازٍ ليعلن أنه هزم مدينة أو أسر حاكمها.

إنها تتيح النظر إلى المجتمع من داخله، ولو بصورة جزئية.

ولذلك فإنني أرى أن كتابة تاريخ الحوريين يجب ألا تعتمد على أخبار الحروب وحدها.

بل ينبغي أن تشمل المدن واللغات والأختام والإدارة والعمارة والعلاقات الاجتماعية.

السادس والثلاثون: نجار وبابه مكسور

أعود الآن إلى السؤال الذي جعلته محور كتاب محاكمة من زوّر التاريخ.

لقد توجه مستكشفون أوروبيون إلى بلاد الرافدين، وركزوا على مواقع قديمة كانوا يعرفون أسماءها من المصادر المكتوبة.

وقد حققوا اكتشافات مهمة، لكن نتائجهم لم تكن تمثل جميع حضارات المنطقة.

فقد بقيت مراكز حورية كبرى، ومنها أوركيش، خارج الصورة العامة التي انتشرت في كثير من مؤلفات القرن التاسع عشر.

ثم جاءت الحفريات اللاحقة لتكشف عن طبقات أخرى من التاريخ.

وهنا أطرح السؤال من جديد.

إذا كان النجار يسافر آلاف الكيلومترات لإصلاح باب دار غيره، فهل يبدأ بما يعرفه مسبقاً عن تلك الدار، أم يسمح للأدلة التي يجدها بأن تعيد تشكيل معرفته؟

إنني أرى أن القضية ليست في جنسية المستكشف، بل في طريقته في اختيار الأسئلة وتفسير النتائج.

فقد يكون الباحث قادراً على قراءة نقش صحيح، لكنه لا يملك الصورة الكاملة عن المجتمعات التي عاشت في المنطقة.

ولهذا لا يجوز أن تصبح الروايات الأولى حدوداً نهائية للتاريخ.

السابع والثلاثون: ماذا أثبتت الوثائق عن الحوريين؟

بعد مراجعة الأدلة، وصلت إلى نتائج أساسية.

إن الأسماء والعناصر اللغوية الحورية موثقة في نصوص تعود إلى العصر الأكادي، مع وجود شواهد أقدم مقترحة تحتاج إلى مزيد من الفحص.

كما أن اسم حاكم ذي بنية لغوية حورية ورد في وثيقة تتعلق بعهد نارام سين.

وقد كشفت حفريات أوركيش عن مدينة ذات مؤسسات ملكية وإدارية خلال الألف الثالث قبل الميلاد.

وحفظت الأختام أسماء حكام وشخصيات من البلاط.

كما أن نقش تيش أتال يمثل واحداً من أقدم النصوص المتصلة باللغة الحورية.

أما نقش أتال شين، فيثبت وجود حاكم يحمل لقب ملك أوركيش ونوار، لكنه مكتوب بالأكادية.

وتكشف وثائق ماري ونوزي عن استمرار الحضور الحوري في مناطق متعددة خلال الألف الثاني قبل الميلاد.

ثم جاءت مملكة ميتاني لتقدم مرحلة جديدة من التاريخ السياسي الحوري، وأظهرت رسالة EA 24 استخدام الحورية في المراسلات الملكية مع مصر.

كما أن نصوص حاتوشا ورأس شمرا تكشف امتداد اللغة والتراث الحوري إلى مناطق أبعد.

وهذه النتائج تجعل من غير الصحيح اختزال تاريخ الحوريين في عهد ميتاني وحده.

الثامن والثلاثون: ما الذي لم تثبته الوثائق؟

إنني أريد أن أسجل أيضاً ما لم أستطع إثباته.

فلم يتحدد الموطن الأول للحوريين بصورة قاطعة.

ولا توجد أدلة تسمح باعتبار جميع سكان زاغروس وشمال بلاد الرافدين حوريين في كل الفترات القديمة.

كما أن حدود الممالك الحورية المبكرة ليست معروفة بالدقة نفسها التي نعرف بها بعض حدود الممالك اللاحقة.

ولا تثبت الأسماء الحورية وحدها الأصل اللغوي لجميع الأفراد الذين حملوها.

كما أن وجود الحورية في رأس شمرا لا يثبت وحده أن الحوريين اخترعوا الأبجدية الأوغاريتية.

ولا تكفي القرابة بين الحورية والأورارتية لإثبات جميع العلاقات السكانية المقترحة مع الشعوب الحديثة.

إنني أعتبر الاعتراف بهذه الحدود جزءاً أساسياً من التحقيق.

فالتاريخ الذي أريد الدفاع عنه يجب أن يكون قادراً على التمييز بين الوثيقة والفرضية.

خاتمة الفصل الخامس عشر

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن الحوريين قبل ميتاني.

ووصلت إلى أدلة تثبت أن تاريخهم المكتوب أقدم بكثير من المرحلة التي اشتهرت فيها مملكة ميتاني.

فقد عرفت مناطق شمال بلاد الرافدين أسماء حورية خلال الألف الثالث قبل الميلاد.

وكشفت أوركيش عن مركز سياسي وحضري ارتبط باللغة الحورية وبمؤسسات ملكية محلية.

كما أظهرت النقوش أن بعض الحكام استخدموا لقباً حورياً خاصاً، وأن اللغة الحورية استُخدمت في نصوص رسمية.

وقد وجدنا إلى جانب ذلك وثائق أكادية تحمل أسماء حكام حوريين، وهي أدلة تذكرنا بأن لغة الوثيقة لا تساوي دائماً هوية المجتمع الذي أنتجها.

إن هذه النتائج تدفعني إلى إعادة النظر في الروايات التي تبدأ تاريخ الحوريين من مرحلة متأخرة.

لكنني لا أريد أن أستبدل تلك الروايات بحكاية أخرى لا تستند إلى الوثائق.

فما زالت هناك أسئلة تتعلق بأصول الحوريين وانتشارهم وعلاقاتهم بالمجتمعات المجاورة.

وما زالت ممالك ومدن حورية مبكرة تحتاج إلى مزيد من الحفريات والنصوص.

إن ما أثبته هذا الفصل هو أن الحوريين لم يكونوا مجرد اسم يظهر في سجلات جيوش الآخرين.

لقد امتلكوا مراكز حضرية، وحكاماً، وتقاليد لغوية، ومؤسسات إدارية، وشاركوا في تشكيل التاريخ الثقافي والسياسي لشمال بلاد الرافدين والأناضول.

وفي الفصل السادس عشر سأنتقل إلى دراسة مملكة ميتاني بصورة مستقلة.

سأبدأ بتحديد أقدم الأدلة على قيامها، ثم أدرس أسماء ملوكها وعاصمتها واشوكاني وعلاقاتها بمصر وممالك الأناضول.

وسأخصص اهتماماً خاصاً للسؤال المتعلق بطبيعة النخبة الحاكمة وعلاقتها بالسكان الناطقين بالحورية.

كما سأبحث في الفرق بين اسم ميتاني السياسي واسم بلاد حوري الذي يظهر في الوثائق.

فقد تكون الدولة متعددة المكونات، لكن ذلك لا يسمح بإهمال اللغة والثقافة اللتين كان لهما حضور أساسي في مجتمعها.

إن التاريخ الذي أبحث عنه لا يبدأ عند أسوار القصور التي اكتشفها الأوروبيون، ولا ينتهي عند الأسماء التي اختاروها لها.

بل يبدأ من الوثيقة التي تركها الإنسان القديم، ومن المدينة التي عاش فيها، ومن اللغة التي تكلمها، ومن الآثار التي بقيت شاهدة على وجوده.

محاكمة من زوّر التاريخ

الفصل السادس عشر

مملكة ميتاني بين التاريخ الحوري والروايات الأوروبية

من براتارنا وشاوشتاتار إلى توشرتا وشاتيوزا

من حكم شمال بلاد الرافدين؟ وما اللغة التي تكلم بها الملوك والشعوب؟

مقدمة الفصل

عندما بدأت دراسة مملكة ميتاني، وجدت أن تاريخها يقدم مثالاً واضحاً على المشكلات التي ناقشتها في الفصول السابقة من هذا الكتاب.

فهذه المملكة التي أصبحت واحدة من القوى السياسية الكبرى في الشرق الأدنى خلال القرن الخامس عشر قبل الميلاد، لم تُكتشف عاصمتها بصورة مؤكدة حتى اليوم.

كما أن الجزء الأكبر من تاريخها وصل إلينا من خلال رسائل ونقوش محفوظة خارج مركز المملكة.

فقد عرفنا أخبار ملوكها من النصوص المصرية والحثية، ومن الألواح المكتشفة في ألالاخ ونوزي وتل براك ومواقع أخرى.

أما الأرشيف الملكي الذي كان يُفترض أن يكون موجوداً في عاصمتها واشوكاني، فلم يصل إلينا حتى الآن.

وهنا ظهرت أمامي مفارقة تاريخية تستحق التأمل.

لقد استطاع الباحثون الأوروبيون إعادة بناء تاريخ دولة قديمة، وتحديد أسماء عدد من ملوكها، ووضع خرائط تقريبية لنفوذها، رغم أنهم لم يعثروا على عاصمتها نفسها.

لكن هذا يفرض عليّ سؤالاً.

ما مقدار التاريخ الذي أمكن إثباته من الوثائق الأصلية، وما مقدار ما أضافه المؤرخون من استنتاجات لسد الثغرات؟

وهل كانت ميتاني دولة حورية في لغتها ومجتمعها، أم دولة حكمتها نخبة مختلفة عن السكان؟

وكيف أصبح وجود عناصر لغوية هندوأرية في أسماء بعض الملوك موضوعاً لتفسيرات واسعة عن أصل الأسرة الحاكمة؟

إنني أريد أن أدرس هذه القضايا اعتماداً على الوثائق المسمارية والمعاهدات والرسائل الدبلوماسية، بعيداً عن الافتراضات القومية الحديثة.

وسأبدأ من أقدم الشواهد التي تذكر حكام ميتاني، ثم أنتقل إلى اللغة والسلطة والجغرافيا والعلاقات الخارجية.

أولاً: ماذا يعني اسم ميتاني؟

تظهر تسمية ميتاني في النصوص المسمارية بصيغ كتابية مختلفة، منها ميتاني وميتّاني.

وقد استخدمت هذه التسمية للدلالة على المملكة التي امتد نفوذها خلال العصر البرونزي المتأخر في شمال بلاد الرافدين وشمال سوريا.

لكن المصادر القديمة لم تستخدم اسماً واحداً دائماً للإشارة إلى المجال السياسي نفسه.

فقد ورد في بعض الوثائق اسم بلاد حوري، كما استخدمت المصادر المصرية تسمية نهرينا أو نهارينا.

وفي نصوص أخرى ظهر اسم خانيگلبات، وهو اسم استُخدم للإشارة إلى منطقة سياسية واسعة ارتبطت بتاريخ المملكة.

وهنا أريد التمييز بين أربعة أمور.

اسم الدولة.

واسم المنطقة الجغرافية.

والاسم الذي استخدمته الممالك المجاورة.

والاسم اللغوي أو السكاني الذي ارتبط بأهل المملكة.

فقد يكون الاسم السياسي مختلفاً عن اسم الشعب الذي يشكل جزءاً مهماً من سكانها.

كما أن استعمال تسمية مختلفة في المصادر المصرية لا يثبت بالضرورة وجود دولة أخرى مستقلة.

إن تحديد العلاقة بين هذه التسميات يحتاج إلى مقارنة النصوص بحسب تاريخها وسياقها.

ثانياً: هل كانت ميتاني دولة حورية؟

أجد في دراسة الباحث ستيفانو دي مارتينو المنشورة سنة 2024 نتيجة واضحة.

فقد أكد أن المنطقة الأساسية التي نشأت فيها مملكة ميتاني، ولا سيما حوض الخابور الأعلى، كانت مأهولة بمجتمعات ناطقة بالحورية منذ أواخر الألف الثالث قبل الميلاد.

كما أوضح أن الحورية كانت اللغة الأساسية للأسرة الملكية الميتانية.

وهذا شاهد علمي مهم، لأنه يميز بين التاريخ اللغوي للمنطقة وتاريخ قيام الدولة.

فقد كانت اللغة الحورية موجودة قبل أن تتشكل ميتاني بوصفها مملكة كبيرة.

ولذلك لا يجوز أن أبدأ تاريخ الحوريين من لحظة ظهور اسم ميتاني.

كما أن قيام المملكة لم يكن بالضرورة بداية وجود جميع السكان الذين خضعوا لها.

وهنا أرى أن ميتاني تمثل مرحلة سياسية من تاريخ أوسع، كانت للحورية فيه مكانة مهمة.

لكنني لا أستطيع القول إن جميع سكان الدولة تكلموا الحورية، لأن الوثائق تظهر أيضاً استعمال الأكادية ووجود مجتمعات ذات خلفيات لغوية مختلفة.

ثالثاً: أين قامت مملكة ميتاني؟

تشير الدراسات الحديثة إلى أن المركز الجغرافي الأساسي للمملكة كان في منطقة الخابور الأعلى، ولا سيما المثلث المعروف بمثلث الخابور في شمال شرقي سوريا.

ومن هذه المنطقة امتد نفوذ المملكة خلال فترات قوتها نحو مناطق أخرى.

فقد شمل أجزاء من شمال بلاد الرافدين، ووصل غرباً إلى مدن وممالك في شمال سوريا.

كما امتد نفوذها نحو منطقة دجلة الأوسط ومملكة أرّابخا، التي ارتبطت بها مدينة نوزي.

ووصلت سيطرتها أو هيمنتها السياسية خلال بعض الفترات إلى مناطق من الفرات الأوسط وكيليكية.

لكنني أميز بين المركز الإداري للمملكة والمناطق التي كانت خاضعة لنفوذها.

فبعض المدن قد تكون تابعة مباشرة للملك.

بينما تحكم مدناً أخرى أسر محلية تعترف بسلطته وتقدم له الجزية أو تلتزم بمعاهداته.

ولذلك لا يجوز رسم حدود ميتاني وكأنها دولة حديثة ذات حدود ثابتة في جميع مراحل وجودها.

رابعاً: متى ظهرت مملكة ميتاني؟

إن تحديد تاريخ قيام المملكة ليس أمراً بسيطاً.

فقد ظهرت قوة ميتاني السياسية بوضوح خلال القرن الخامس عشر قبل الميلاد.

لكن بعض الوثائق تشير إلى نشوء السلطة الميتانية في مرحلة أسبق.

ومن أهم هذه الوثائق لوح اكتُشف في تل حمام التركمان شمال سوريا، ويحمل الرقم HMM 86-014.

يرجح الباحثون تأريخه إلى نحو سنة 1500 قبل الميلاد.

وهو رسالة كتبها ملك لم يُحفظ اسمه، ويرى بعض الباحثين أنه ربما كان من حكام ميتاني.

لكن هذا التحديد ليس مؤكداً.

فهو يعتمد على السياق الأثري وطبيعة طبعة الختم ومقارنة الوثيقة بغيرها.

إنني أعتبر هذا اللوح شاهداً محتملاً على المرحلة المبكرة، لكنه لا يسمح بإعلان اسم مؤسس المملكة أو تحديد سنة قيامها بدقة.

وهنا تتضح ضرورة الفصل بين أقدم دليل محتمل وأقدم دليل صريح.

خامساً: من هو كيرتا؟

من أقدم الأسماء الملكية المرتبطة بتاريخ ميتاني اسم كيرتا.

لكن المعلومات المتوفرة عنه محدودة للغاية.

فقد عرفه الباحثون أساساً من ختم يرتبط بابنه شوتارنا الأول.

وهذا يعني أننا لا نملك حتى الآن سجلاً ملكياً واسعاً كتبه كيرتا عن نفسه، ولا مجموعة من الرسائل الصادرة من بلاطه.

إن وجود اسمه في ختم ملكي يساعد على معرفة موقعه ضمن التسلسل الأسري، لكنه لا يقدم صورة كاملة عن حكمه.

ولهذا فإن وضع تواريخ دقيقة لبداية حكمه ونهايته يتجاوز درجة اليقين التي تسمح بها الوثائق المتاحة.

وقد افترض الباحثون أنه من الحكام الأوائل للمملكة، لكن تفاصيل المرحلة التي عاش فيها ما زالت موضع إعادة بناء تاريخية.

إنني أرى أن هذه الحالة تمثل مثالاً على الفرق بين وجود اسم ملك في وثيقة وبين امتلاك تاريخ كامل لحكمه.

سادساً: شوتارنا الأول والختم الملكي

يظهر اسم شوتارنا الأول في الوثائق المرتبطة بالأختام الملكية.

وتزداد أهمية هذا الاسم عندما نعرف أن بعض الملوك اللاحقين استعملوا أختاماً تعود إلى أسلافهم.

فقد استخدم شاوشتاتار في عدد من الوثائق ختم شوتارنا الأول.

وهذه الظاهرة تساعد على دراسة الاستمرارية الأسرية.

فقد يكون ختم الملك السابق رمزاً لشرعية السلطة الجديدة.

لكن استعمال ختم قديم لا يعني أن صاحب الختم الأصلي كان حياً عندما وُثقت المعاملة.

إنني أعتبر هذه القاعدة ضرورية.

فإذا عُثر على ختم يحمل اسم شوتارنا على لوح يعود إلى حكم شاوشتاتار، فلا يجوز أن أنسب اللوح إلى شوتارنا دون فحص اسم الملك الذي أصدر القرار.

لقد كشفت هذه المسألة في الفصل السابق أن نسبة الوثيقة إلى صاحبها قد تكون أكثر تعقيداً من مجرد قراءة الاسم الموجود على الختم.

سابعاً: براتارنا وأقدم شاهد صريح على السلطة الحورية

أصل الآن إلى واحدة من أهم الوثائق في تاريخ المملكة.

إنها تمثال إدريمي، ملك ألالاخ.

وقد اكتُشف هذا التمثال خلال حفريات عالم الآثار البريطاني ليونارد وولي سنة 1939 في تل عطشانة، موقع مدينة ألالاخ القديمة، الواقع في سهل العمق بمحافظة هاتاي جنوب تركيا الحالية، بالقرب من الحدود السورية. ويحفظ اليوم في المتحف البريطاني.

يتضمن التمثال نقشاً طويلاً مكتوباً بالأكادية، يروي فيه إدريمي أحداثاً تتعلق بخروجه من حلب، وتنقله بين المدن، ثم عودته إلى الحكم في ألالاخ.

ويذكر النص ملكاً اسمه براتارنا.

وفي النقل المسماري المنشور حديثاً يظهر الاسم بصيغة قريبة من:

pa-za-ra-at-tar-na

ثم يرد لقب:

LUGAL dan-nu

أي الملك القوي أو العظيم.

إن هذا الشاهد مهم لأنه يذكر براتارنا ضمن سياق سياسي واضح.

كما يربط النص الملك ببلاد الحوريين وقواتهم.

وقد وجد الباحث جاكوب لاوينگر في دراسته المنشورة سنة 2024 أن براتارنا يمثل أقدم ملوك ميتاني المثبتين بوضوح في سياق سياسي تاريخي، رغم وجود أسماء أقدم في تقاليد الأختام.

لكن الملاحظة الأهم هي أن نقش إدريمي لا يقدم براتارنا بصيغة ملك ميتاني مباشرة.

بل يصفه ضمن سياق ملك الحوريين.

وهنا أجد الدليل الذي يسمح بدراسة العلاقة بين الاسم السياسي ميتاني والتسمية الحورية في الوثائق نفسها.

ثامناً: ماذا يقول إدريمي عن براتارنا؟

يروي إدريمي أنه اضطر إلى ترك موطن أسرته بعد اضطرابات سياسية في حلب.

ثم أمضى سنوات بعيداً عن مركز الحكم.

وعندما تمكن من السيطرة على ألالاخ، لم يكن اعتراف القوى الكبرى بسلطته مضموناً.

ويذكر النقش أنه أرسل إلى براتارنا، الملك القوي المرتبط بالحوريين، وقدم له ما يثبت ولاء أسرته السابق.

ثم حصل على الاعتراف اللازم لحكمه.

إنني أرى أن هذا الخبر يقدم دليلاً على قوة براتارنا السياسية.

فقد استطاع التأثير في شرعية حكم مدينة مهمة تقع في شمال سوريا.

لكنني لا أريد أن أتعامل مع رواية إدريمي بوصفها وصفاً محايداً لجميع الأحداث.

فالنص يمثل سيرة ملكية تهدف إلى الدفاع عن شرعية صاحبه.

ولذلك يجب مقارنة ما يقوله بالمعاهدات والوثائق الإدارية المعاصرة كلما توفرت.

تاسعاً: هل كان براتارنا ملك الحوريين أم ملك ميتاني؟

إن السؤال ليس مجرد خلاف في الاسم.

فقد وصف نقش إدريمي براتارنا بأنه ملك مرتبط بالحوريين.

أما الدراسات الحديثة فتعده أحد حكام ميتاني الأوائل.

وهنا لا يجوز أن أفترض أن التسمية الحورية والتسمية الميتانية تعنيان دائماً الشيء نفسه.

لكن وجود التداخل بينهما في سياق هذه المرحلة يبين أن السلطة السياسية التي نسميها ميتاني ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمجال الحوري.

كما أن الدراسات الحديثة تشير إلى وجود استعمال لاسم ميتاني قبل براتارنا بمدة قصيرة.

وهذا يجعل من المرجح أن المملكة كانت قد بدأت تتشكل قبل المرحلة التي تصفها سيرة إدريمي.

لكن الوثائق لا تسمح بتحديد كل مراحل ذلك التشكّل.

ولذلك فإنني لا أريد أن أخترع مؤسساً مجهولاً أو سلسلة ملوك غير موثقة لسد الفراغ.

عاشراً: هل حكم براتارنا وحده جميع الحوريين؟

قد يتصور القارئ أن لقب ملك الحوريين يعني أن جميع المجتمعات الحورية كانت خاضعة لحاكم واحد.

لكنني لا أجد دليلاً يسمح بهذا التعميم.

فقد كانت المناطق الناطقة بالحورية واسعة، وشهدت وجود مدن وممالك مختلفة عبر أزمنة متعددة.

كما أن بعض المجتمعات الحورية كانت تعيش خارج نطاق السيطرة المباشرة لميتاني.

وقد ينازع حكام محليون بعضهم بعضاً رغم انتمائهم إلى بيئة لغوية متقاربة.

ولذلك فإن لقب الملك في نقش إدريمي يجب أن يدرس ضمن نطاق النفوذ السياسي المعروف من الوثائق، لا بوصفه حكماً شاملاً على جميع الحوريين.

إنني أرى أن التاريخ السياسي لا يساوي بالضرورة التاريخ الكامل لشعب يتكلم لغة معينة.

الحادي عشر: شاوشتاتار وعصر القوة الميتانية

من أبرز ملوك ميتاني شاوشتاتار.

وترجع الدراسات الحديثة ذروة اتساع المملكة إلى فترة حكمه خلال القرن الخامس عشر قبل الميلاد.

وتشير الوثائق إلى امتداد نفوذه في شمال سوريا وأجزاء واسعة من شمال بلاد الرافدين.

كما عرفنا قراراته الملكية من ألواح اكتُشفت في ألالاخ وتل بازي.

ومن بينها الوثيقتان AlT 13 وAlT 14.

وقد تناولت إحداهما قضية قانونية عرضت أمام الملك، بينما ارتبطت الأخرى بنزاع بين شخصيات حاكمة في ألالاخ وكيليكية.

وتوجد وثيقة أخرى من تل بازي تحمل الرقم Bz 51، تتعلق بمنح ملكي.

إن أهمية هذه النصوص أنها تقدم صورة لشاوشتاتار بوصفه ملكاً يصدر قرارات إدارية وقضائية، وليس مجرد قائد حملات عسكرية.

وهذا يسمح بدراسة طبيعة سلطة ميتاني على المناطق التابعة لها.

الثاني عشر: أبواب الفضة والذهب

وجدت في المعاهدة التي أبرمها شاتيوزا لاحقاً مع ملك حاتي خبراً مهماً عن عهد شاوشتاتار.

فقد ذكرت المعاهدة أن شاوشتاتار استولى على باب مصنوع من الفضة والذهب خلال حملة عسكرية، ونقله إلى قصره في واشوكاني.

ثم تذكر الرواية أن ذلك الباب أعيد لاحقاً في ظروف سياسية مختلفة.

إنني أعتبر هذه القصة دليلاً على الطريقة التي أراد بها أصحاب المعاهدة تصوير قوة ميتاني القديمة.

فالباب لم يكن مجرد غنيمة مادية.

بل كان رمزاً للانتصار والسيادة.

لكنني أميز بين النص الذي يروي الحادثة وبين وجود الباب نفسه.

فالمعاهدة مصدر مكتوب لاحق يشير إلى الواقعة، ولا تمثل قطعة أثرية محفوظة من الباب يمكن فحصها اليوم.

ولذلك لا يجوز تحويل كل تفاصيل الرواية إلى حقائق مادية مستقلة دون شواهد إضافية.

الثالث عشر: واشوكاني، عاصمة لم يُعثر عليها

إن قضية واشوكاني من أكثر القضايا التي تستحق التحقيق.

فالمصادر القديمة تذكرها بوصفها عاصمة ميتاني ومركزاً للحكم الملكي.

كما تظهر في النصوص المرتبطة بالحملات والمعاهدات.

لكن موقعها الأثري الدقيق لم يُحسم حتى اليوم.

وقد اقترح الباحثون تل الفخيرية، بالقرب من رأس العين في شمال شرقي سوريا، بوصفه موقعاً محتملاً للعاصمة.

وتشير جامعة برلين الحرة إلى أن الحفريات قدمت مؤشرات مهمة تدعم هذا الاحتمال.

كما أن دراسة دي مارتينو سنة 2024 اعتبرت نتائج الحفريات مشجعة لهذا التحديد.

لكن هذه النتيجة لا تعني العثور على نقش يحمل اسم واشوكاني داخل الموقع ويثبت المطابقة بصورة قاطعة.

ولهذا فإنني سأستخدم عبارة الموقع المحتمل للعاصمة، لا الموقع المؤكد.

الرابع عشر: لماذا يصعب تحديد واشوكاني؟

إن عدم العثور على عاصمة ميتاني لا يعني بالضرورة أنها لم تكن مدينة كبيرة.

فقد تتعرض المدن القديمة للهدم وإعادة البناء والاستيطان المتكرر.

كما أن بعض المواقع لم تُنقب فيها الطبقات التاريخية المطلوبة بصورة كافية.

وقد أدى عدم الاستقرار السياسي في سوريا إلى تعطيل مشروعات أثرية مهمة.

وتؤكد الدراسات الحديثة أن الحفريات في تل الفخيرية لم تتمكن من استكمال البحث في جميع الطبقات المتعلقة بالعصر الميتاني.

كما أن الوثائق المكتوبة الصادرة من واشوكاني نفسها لم تُكتشف حتى الآن بصورة تسمح بتحديد أرشيف القصر الملكي.

وهنا يظهر حدّ معرفتنا.

فنحن نعرف اسم العاصمة من الوثائق.

لكننا لا نعرف كل تفاصيل موقعها وتخطيطها ومبانيها.

وهذا يفرض الحذر عند رسم خرائط ميتاني أو تقديم صور تخيلية لعاصمتها.

الخامس عشر: كيف نكتب تاريخ دولة لا نملك أرشيف عاصمتها؟

إن هذا السؤال يمثل جوهر المشكلة التاريخية.

فمعظم رسائل الملوك الميتانيين المحفوظة وصل إلينا من خارج واشوكاني.

وقد عُثر على عدد مهم منها في تل العمارنة بمصر.

كما توجد وثائق من ألالاخ وتل براك ونوزي وتل بازي ومواقع أخرى.

وهذا يعني أن معرفتنا بالمملكة تعتمد على أجزاء متفرقة من سجلها المكتوب.

وقد يحفظ أرشيف مصر رسائل تتعلق بالزواج والتحالف والهدايا، لكنه لا يقدم جميع تفاصيل الإدارة اليومية في واشوكاني.

كما أن الوثائق القضائية المكتشفة في المدن التابعة قد تكشف علاقات السلطة، لكنها لا تشرح كل مؤسسات الحكم المركزي.

إنني أرى أن هذه الثغرات تجعل أي تاريخ شامل لميتاني عملاً يحتاج إلى الاعتراف بما لا نعرفه.

فعدم وجود أرشيف العاصمة لا يسمح لنا بتخيل تفاصيله، وإنما يدفعنا إلى التمييز بين الأخبار المثبتة والاستنتاجات المحتملة.

السادس عشر: أرتاتاما الأول والتحالف مع مصر

خلال المراحل اللاحقة، أصبحت العلاقات بين ميتاني ومصر أكثر تقارباً.

وقد ارتبط ذلك بتغير التوازن السياسي في شمال سوريا والأناضول.

وتذكر الدراسات أن الملك أرتاتاما الأول أقام علاقة دبلوماسية مع الفرعون تحتمس الرابع.

كما تشير المصادر إلى زواج إحدى أميرات ميتاني من الملك المصري.

لكن المعلومات المتعلقة بتفاصيل هذا الزواج ليست كاملة بالقدر نفسه الذي نجده في مراسلات توشرتا اللاحقة.

ولهذا فإنني أميز بين وجود تقليد دبلوماسي عن الزواج وبين امتلاك رسائل كاملة توثق كل مرحلة من المفاوضات.

إن أهمية هذه العلاقات تكمن في أن المملكة أصبحت طرفاً معترفاً به في نظام العلاقات بين القوى الكبرى.

ولم تكن مجرد مجموعة من المدن التابعة لمملكة أخرى.

السابع عشر: شوتارنا الثاني والأميرة گيلوخيبا

واصل الملك شوتارنا الثاني سياسة التقارب مع مصر.

وقد أرسل ابنته گيلوخيبا إلى مصر لتتزوج الفرعون أمنحتب الثالث.

وورد اسمها في الوثائق المصرية والدبلوماسية بصيغ مختلفة.

وتؤكد المصادر أن الزواج جاء في سياق تعزيز العلاقات السياسية بين الدولتين.

ثم ظهرت گيلوخيبا مجدداً في رسائل توشرتا، الذي ذكرها بوصفها أخته.

ومن الأمثلة رسالة EA 17، التي تحدث فيها عن هدايا موجهة إليها.

إنني أرى أن هذه الوثائق مهمة لأنها تثبت العلاقات الأسرية من خلال مراسلات معاصرة، وليس من خلال روايات كتبت بعد قرون.

لكنني لا أستطيع تحديد الحياة الشخصية للأميرة أو مكانتها داخل القصر المصري اعتماداً على المراسلات السياسية وحدها.

فالنصوص تحفظ ما أراد الملوك قوله، وليس بالضرورة جميع تفاصيل حياة النساء اللواتي ارتبطت أسماؤهن بالزواج الدبلوماسي.

الثامن عشر: ملوك ميتاني في رسائل العمارنة

من أهم مصادرنا لتاريخ المملكة أرشيف تل العمارنة.

وقد حفظ هذا الأرشيف مجموعة رسائل أرسلها الملك توشرتا إلى البلاط المصري.

وتضم رسائل مرقمة من EA 17 إلى EA 29، مع وثائق مرتبطة بها.

لكن ليس كل رقم في هذه المجموعة رسالة عادية ذات مضمون واحد.

فبعض الألواح يحتوي على قوائم هدايا.

وبعضها يحمل رسائل سياسية.

كما توجد رسالة موجهة إلى الملكة تيي.

وهناك أيضاً وثيقة تحمل الرقم EA 30، تتعلق بتأمين مرور مبعوث ميتاني إلى مصر.

إن هذه المجموعة تقدم صورة عن العلاقات الدبلوماسية والتجارية والسياسية.

لكنها لا تمثل جميع وثائق المملكة.

ولهذا لا يجوز استخدام رسائل العمارنة وحدها لإعادة بناء جميع مراحل حكم ميتاني.

التاسع عشر: من هو توشرتا؟

توشرتا من أشهر ملوك ميتاني، بسبب كثرة الرسائل التي وصلت إلينا من عهده.

وقد حكم خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد، في مرحلة شهدت علاقات قوية مع مصر، وتزايد التهديد القادم من مملكة حاتي.

وكان ابن شوتارنا الثاني.

وتشير الوثائق إلى أن وصوله إلى الحكم جاء بعد اضطرابات داخل الأسرة الملكية، منها مقتل أخيه أرتاشومارا.

وقد استمر في استخدام الزواج الدبلوماسي والهدايا والمراسلات لتقوية العلاقة مع مصر.

إنني أعتبر أن رسائله تسمح لنا بدراسة شخصية سياسية حقيقية، لا مجرد اسم في قائمة ملوك.

لكنها تظل وثائق دبلوماسية كتبها الملك أو كتّابه لخدمة أهداف محددة.

ولهذا ينبغي دراسة مضمونها ضمن التوازن السياسي الذي كان يحكم العلاقات بين الممالك.

العشرون: الأميرة تادوخيبا وزواجها من أمنحتب الثالث

من أبرز الأحداث المرتبطة بعهد توشرتا زواج ابنته تادوخيبا من الفرعون أمنحتب الثالث.

وتحفظ الرسائل الميتانية أخبار المفاوضات والهدايا التي صاحبت انتقال الأميرة إلى مصر.

ومن أهم الوثائق EA 22، التي تتضمن قائمة طويلة من الهدايا.

كما تذكر رسالة EA 23 الأميرة بوصفها زوجة الملك المصري.

إنني أرى أن هذه الوثائق تثبت الزواج بصورة قوية.

لكنها لا تسمح تلقائياً بالقول إن تادوخيبا هي الملكة نفرتيتي.

فقد ظهرت فرضيات حديثة حاولت الربط بين الشخصيتين، لكنها لم تحصل على دليل حاسم من النقوش المعاصرة.

ولذلك سأتعامل مع تادوخيبا بوصفها أميرة ميتانية موثقة في رسائل العمارنة، دون تحويل الفرضيات المتعلقة بهويتها اللاحقة إلى حقائق ثابتة.

الحادي والعشرون: رسالة EA 23 والإلهة شاوشكا

في رسالة EA 23، يكتب توشرتا إلى أمنحتب الثالث بشأن إرسال تمثال الإلهة شاوشكا إلى مصر.

وقد ارتبطت شاوشكا بالتقاليد الدينية الحورية.

وتوضح دراسة جامعة هامبورغ للرسالة أن النص يعبر عن علاقة دبلوماسية وثيقة بين البلاطين.

كما يتحدث توشرتا عن المحبة المتبادلة بينه وبين الملك المصري.

إنني لا أريد دراسة الرسالة بوصفها رواية دينية.

بل بوصفها وثيقة سياسية وثقافية تكشف عن انتقال الرموز المقدسة بين البلاطين.

فإرسال تمثال إلهة مهمة لم يكن مجرد حركة تجارية.

بل كان عملاً مرتبطاً بالعلاقات الملكية والاحترام المتبادل.

كما أن وجود شاوشكا في المراسلات يثبت مكانتها داخل الثقافة الحورية في تلك المرحلة.

الثاني والعشرون: رسالة EA 24 المكتوبة بالحورية

أصل الآن إلى واحدة من أهم الوثائق في تاريخ ميتاني.

إنها رسالة العمارنة EA 24، التي أرسلها توشرتا إلى الملك المصري.

واللافت أنها كُتبت باللغة الحورية، خلافاً لمعظم الرسائل الدبلوماسية التي استعملت الأكادية.

ويبلغ ارتفاع اللوح الطيني الذي يحمل الرسالة نحو ثلاثة وأربعين سنتيمتراً.
وقد اعتبر الباحث ستيفانو دي مارتينو هذا الحجم الكبير واختيار اللغة الحورية جزءاً من التعبير عن مكانة المملكة وهويتها الثقافية.

إنني أرى أن هذه الرسالة تقدم دليلاً مباشراً على أن اللغة الحورية لم تكن محصورة في أسماء الأشخاص أو النصوص الشعائرية.

بل استُخدمت في وثيقة ملكية دولية بالغة الأهمية.

لكنني أميز بين اللغة المستخدمة في رسالة واحدة وبين اللغة الرسمية الوحيدة للدولة.

فوجود EA 24 لا يلغي استعمال الأكادية في رسائل أخرى من البلاط نفسه.

الثالث والعشرون: لماذا كتب توشرتا رسائل بالأكادية؟

إن هذا السؤال مهم في دراسة هوية ميتاني.

فقد كانت الأكادية لغة دبلوماسية واسعة الانتشار في الشرق الأدنى خلال العصر البرونزي المتأخر.

واستخدمتها ممالك ذات لغات محلية مختلفة.

ولهذا لم يكن غريباً أن يرسل ملك ميتاني رسائل بالأكادية إلى مصر.

كما استخدم الكتبة الأكادية في وثائق قانونية وإدارية داخل مناطق خاضعة للمملكة.

لكن دراسة دي مارتينو تشير إلى أن الحورية كانت اللغة الرئيسية للأسرة الملكية.

وهنا أرى ضرورة عدم الخلط بين لغة الإدارة ولغة المجتمع.

فقد يستخدم البلاط لغة دبلوماسية مشتركة دون أن تكون هي اللغة الأولى لجميع أفراده.

وقد يختار لغة أخرى عندما يريد التأكيد على تقليد ثقافي خاص.

وهذا ما يجعل رسالة EA 24 مختلفة عن الرسائل الأكادية المعتادة.

الرابع والعشرون: رسالة حورية أخرى من تل براك

لم تكن رسالة EA 24 الشاهد الوحيد على استعمال الحورية في الوثائق الميتانية.

فقد اكتشفت في تل براك رسالة تحمل الرقم TB 11021.

وتذكر الدراسات الحديثة أنها كتبت بالحورية، وأرسلها أحد الموظفين إلى مسؤول أعلى منه.

إن أهمية هذا النص أنه لا يرتبط مباشرة بمراسلة ملكية إلى مصر.

بل يقدم شاهداً على استعمال الحورية في التواصل الإداري داخل المجال الميتاني.

لكن عدد الوثائق الحورية من هذا النوع لا يزال محدوداً بالمقارنة مع الوثائق الأكادية.

وهذا لا يثبت أن اللغة الحورية كانت نادرة في الحياة اليومية.

فقد تكون النصوص التي وصلت إلينا غير ممثلة لجميع أشكال الاستعمال اللغوي.

ولهذا ينبغي عدم تحويل نسبة الوثائق المحفوظة إلى نسبة المتكلمين باللغات داخل المجتمع.

الخامس والعشرون: من يحكم ميتاني، ومن يتكلم الحورية؟

هنا أصل إلى القضية التي أثارت نقاشاً واسعاً في الدراسات التاريخية.

فقد لاحظ الباحثون وجود أسماء ملكية ميتانية تحمل عناصر لغوية يمكن تفسيرها باللغات الهندوأرية القديمة.

ومن الأمثلة التي ناقشتها الدراسات أسماء أرتاتاما وشاتيوزا وتوشرتا.

لكن بعض هذه الأسماء يخضع لقراءات وتفسيرات اشتقاقية مختلفة.

كما أن أفراداً من الأسرة الملكية حملوا أسماء حورية واضحة.

ومن بينهم گيلوخيبا وتادوخيبا، وكذلك كيلي تيشوب، وهو اسم مرتبط بشاتيوزا قبل وصوله إلى الحكم.

إن هذه الوقائع تمنعني من التعامل مع الأسرة الملكية على أنها ذات هوية لغوية بسيطة لا تقبل التعدد.

فقد تظهر أسماء ذات أصول مختلفة داخل البيت الحاكم الواحد.

كما أن اختيار اسم العرش قد يتأثر بتقاليد سياسية أو دينية أو علاقات مع مجتمعات أخرى.

ولهذا فإن تحديد أصل الأسرة لا يجوز أن يعتمد على الاشتقاق اللغوي لاسم واحد.

السادس والعشرون: هل كان حكام ميتاني من الهند؟

لقد ظهرت تفسيرات تربط العناصر الهندوأرية الموجودة في بعض الأسماء الميتانية بهجرات أو جماعات جاءت من مناطق بعيدة.

لكن دراسة سيمونه جنتيلي المنشورة في مجلة Onoma سنة 2019 قدمت مراجعة نقدية لهذه الفرضيات.

فقد أكدت أن وجود أسماء ذات اشتقاقات هندوأرية لا يثبت أن الأسرة الملكية كلها كانت من أصل سكاني واحد، ولا أن طبقة حاكمة أجنبية سيطرت بالضرورة على مجتمع حوري.

كما ناقشت الدراسة احتمال انتقال الأسماء والمصطلحات عبر الاتصال الثقافي والسياسي.

إنني أرى أن هذه النتيجة مهمة للغاية.

فقد يكون الاسم دليلاً على تأثير لغوي حقيقي، لكنه لا يكفي وحده لتحديد أصل جميع أفراد الأسرة.

ولا يجوز استخدام تشابه الأسماء لإقامة رواية هجرة كاملة دون شواهد أثرية وتاريخية مستقلة.

السابع والعشرون: الآلهة الهندوأرية في معاهدة شاتيوزا

من أبرز الأدلة التي أثارت هذا النقاش أسماء آلهة وردت في المعاهدة بين ملك حاتي شوبيلوليوما الأول وشاتيوزا ملك ميتاني.

وقد ظهرت في قائمة الشهود أسماء يمكن مقارنتها بميترا ووارونا وإندرا وناساتيا في التقاليد الهندوأرية القديمة.

وهذا شاهد لغوي وتاريخي حقيقي.

لكنني أريد أن أميز بين وجود أسماء آلهة في معاهدة وبين تحديد ديانة جميع سكان المملكة.

فقد تستخدم المعاهدات الملكية قوائم واسعة من الآلهة المرتبطة بمناطق وجماعات مختلفة.

كما قد تحتفظ الطبقة الحاكمة بتقاليد معينة، بينما تستمر المجتمعات المحلية في استعمال تقاليدها الخاصة.

ومن هنا لا يجوز أن أستنتج أن جميع سكان ميتاني كانوا يتبعون مجموعة واحدة من المعتقدات لمجرد ورود هذه الأسماء في معاهدة سياسية.

إن النص يثبت حضور الأسماء ضمن صيغة القسم الدبلوماسي، لكنه لا يقدم تعداداً للغات السكان أو أصولهم.

الثامن والعشرون: تيشوب وشاوشكا والتقاليد الحورية

إلى جانب الأسماء التي أثارت نقاشاً حول التأثير الهندوأري، تظهر في النصوص الميتانية آلهة مرتبطة بالتقاليد الحورية.

ومن أبرزها تيشوب وشاوشكا وهيبات.

وقد ارتبطت هذه الأسماء بالنصوص الحورية في مناطق متعددة.

كما ظهر اسم تيشوب داخل أسماء أشخاص وملوك من المجتمعات الحورية.

إن وجود هذه الشواهد يساعد على معرفة التقاليد الثقافية التي كانت حاضرة في المملكة.

لكنه لا يعني أن جميع سكانها كانوا يمارسون الشعائر نفسها.

إنني أتعامل مع أسماء الآلهة هنا بوصفها عناصر تاريخية ولغوية تساعد على فهم الوثائق، لا باعتبارها دليلاً على حقيقة المعتقدات نفسها.

التاسع والعشرون: كيگولي وتدريب الخيول

من أهم النصوص المرتبطة بالتأثيرات اللغوية الهندوأرية وثيقة تدريب الخيول المعروفة باسم نص كيگولي.

وقد عُثر على نص كيگولي في حاتوشا، عاصمة المملكة الحثية، وصُنّف ضمن فهرس النصوص الحثية تحت الرقم CTH 284، وهو الرقم المعتمد للتعريف بهذا النص في الدراسات الأكاديمية.

يقدم النص تعليمات لتدريب الخيول المستخدمة في جر العربات الحربية.

ويعرّف كيگولي نفسه بوصفه مدرباً للخيول من بلاد ميتاني.

وقد استعمل النص ألفاظاً فنية تتعلق بعدد الدورات التدريبية.

ومن بينها صيغ قريبة من أيكا وتيرا وبانزا وشاتّا.

وقد قارن الباحثون هذه الكلمات بأعداد هندوأرية قديمة.

إن وجود المصطلحات ليس موضع شك من حيث المبدأ، لكن تفسير تاريخ دخولها إلى المنطقة وتحديد اللغة التي كان يتكلمها كيگولي شخصياً أمر يحتاج إلى حذر.

فقد تكون الكلمات قد أصبحت جزءاً من مصطلحات مهنية مشتركة بين مدربي الخيول.

ولا يلزم أن يكون كل مستخدم لتلك الكلمات متحدثاً أصلياً باللغة التي جاءت منها.

الثلاثون: هل أدخلت جماعات هندوأرية الخيل إلى ميتاني؟

ظهرت في بعض الكتابات فرضية تربط ظهور الخيل والعربات الحربية في الشرق الأدنى بجماعات هندوأرية.

لكن هذا التفسير يحتاج إلى التمييز بين تاريخ الحيوان وتاريخ تقنية العربة وتاريخ المصطلحات المتعلقة بتدريبه.

فوجود كلمات هندوأرية في دليل كيگولي لا يثبت أن أصحاب تلك الكلمات هم أول من أدخل الخيل إلى المنطقة.

كما أن استخدام العربات الحربية لا يثبت وحده أصل سكان المملكة.

إنني أرى أن تاريخ التقنية قد يشهد انتقال المعرفة بين مجتمعات متعددة، حتى عندما تختلف لغاتها.

وقد تكون ميتاني مركزاً مهماً لتطوير بعض تقاليد التدريب العسكري، دون أن يعني ذلك أنها اخترعت كل أشكال استعمال الخيل.

الحادي والثلاثون: هل كانت ميتاني مملكة متعددة المكونات؟

عندما أجمع الوثائق السابقة، أجد صورة أكثر تعقيداً من الرواية التي تصف المملكة بهوية واحدة لا تقبل التعدد.

كانت الحورية لغة أساسية مرتبطة بالأسرة الملكية وبتاريخ المنطقة.

لكن الأكادية استُخدمت في الدبلوماسية والإدارة.

كما ظهرت أسماء ومصطلحات ذات اشتقاقات هندوأرية.

وكانت المملكة تضم مدناً ومناطق خضعت لسلطتها بطرق مختلفة، وتحمل تقاليد ثقافية متعددة.

وهذا يعني أن ميتاني كانت كياناً سياسياً يضم مجتمعات متنوعة.

لكن التنوع لا يلغي مركزية العنصر الحوري في تاريخ المملكة.

كما أن وجود أسماء أجنبية لدى بعض أفراد البلاط لا يكفي لإعادة تعريف جميع السكان.

إن ما أريد رفضه هو الطريقة التي تنقل صفة الاسم الملكي إلى الشعب كله دون دليل.

الثاني والثلاثون: نوزي وأرّابخا تحت سلطة ميتاني

من أهم المناطق التي ارتبطت بتاريخ المملكة مملكة أرّابخا، التي تضم مدينة نوزي قرب كركوك الحالية.

وقد كشفت حفريات نوزي عن آلاف الألواح الطينية، تتعلق بالملكية والعقود والديون والتبني والزواج والمعاملات الاقتصادية.

وكان كثير من الأشخاص المذكورين في الوثائق يحملون أسماء حورية.

لكن لغة عدد كبير من النصوص كانت الأكادية.

إن هذه الحالة تقدم مثالاً على حضور الحورية في الحياة الاجتماعية، دون أن تكون اللغة المستخدمة في جميع السجلات الإدارية.

كما أن ارتباط أرّابخا بميتاني يساعد على دراسة نفوذ المملكة شرقاً.

لكنني أريد أن أميز بين الخضوع السياسي للملك الميتاني وبين وجود مجتمع حوري أقدم من ذلك الخضوع.

فقد يكون السكان الناطقون بالحورية موجودين في المنطقة قبل أن تصبح جزءاً من المجال الميتاني.

الثالث والثلاثون: تل براك وتايدي ووثائق الإدارة

إلى جانب نوزي، كشفت مواقع أخرى عن وثائق مهمة من العصر الميتاني.

ومن بينها تل براك، الذي عُرف قديماً باسم نگار.

وكذلك تل الحميدية، المرتبط بمدينة تايدي القديمة.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن خمسين وثيقة إدارية وأكثر عُرفت من تايدي.

كما ظهرت في تل براك رسائل وقوائم بأسماء العاملين وقرارات قانونية ترتبط بالسلطة الملكية.

إن هذه الوثائق مهمة لأنها تنقل البحث من العلاقات الدولية إلى الحياة الإدارية داخل المملكة.

فقد احتاجت الدولة إلى تسجيل العمال والمواد والممتلكات وإدارة القرارات.

وهذا يكشف وجود مؤسسات منظمة، حتى لو لم يصل إلينا أرشيف واشوكاني المركزي.

الرابع والثلاثون: اكتشافات باسيتي وكيمونه

من أهم التطورات الأثرية الحديثة ما ظهر في مواقع تقع ضمن منطقة دجلة الأوسط.

فقد عُثر في باسيتي، المرتبط بمدينة مردمان القديمة، على ألواح تعود إلى المرحلة الميتانية.

كما اكتُشفت في موقع كيمونه، الواقع في إقليم كوردستان العراق على ضفاف نهر دجلة، ألواح إدارية تعود إلى العصر الميتاني. وقد رجّح فريق التنقيب مطابقة الموقع مع مدينة زاخيكو القديمة (Zaḫiku)، استناداً إلى نص مسماري يشير إلى قصر يحمل اسم المدينة. ومع ذلك، تبقى هذه المطابقة ترجيحاً أثرياً، لا حقيقة محسومة بصورة نهائية.

وتتضمن هذه الوثائق سجلات تتعلق بالأشخاص والحمير والرحلات والمواد الاقتصادية.

إن أهميتها تكمن في أنها تقدم شواهد جديدة من مناطق لم يكن تاريخها الميتاني معروفاً بصورة تفصيلية في الدراسات الأقدم.

كما أنها تؤكد أن تاريخ المملكة ما زال يتوسع مع استمرار الحفريات.

لكنني لا أستطيع تحويل كل موقع ظهرت فيه وثيقة ميتانية إلى مركز حكم مباشر دون دراسة السياق الأثري والإداري.

فقد تصل الوثيقة من خلال التجارة أو المراسلات، وقد تكون مرتبطة بسلطة محلية تابعة للمملكة.

الخامس والثلاثون: أزمة الحكم بعد شوتارنا الثاني

بعد وفاة شوتارنا الثاني، واجهت الأسرة الحاكمة اضطرابات سياسية.

وتذكر الدراسات أن أرتاشومارا وصل إلى الحكم لفترة قصيرة، ثم قُتل في صراع على السلطة.

وجاء بعد ذلك توشرتا.

وقد كان اضطراب الحكم عاملاً مهماً في إضعاف الاستقرار السياسي.

لكن تفاصيل الأحداث وصلت إلينا من مصادر غير مكتملة.

ولهذا فإنني أميز بين وجود صراع على العرش وبين معرفة جميع أسبابه والأشخاص المشاركين فيه.

فقد يكون الملك الذي كتب الرسالة قد قدم خصومه بصورة سلبية لتبرير وصوله إلى الحكم.

وهنا تظهر أهمية مقارنة الروايات الميتانية بنصوص حاتي ومصر.

السادس والثلاثون: شوبيلوليوما الأول والحملات ضد ميتاني

خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد، أصبحت مملكة حاتي قوة منافسة لميتاني في شمال سوريا والأناضول.

وقاد الملك شوبيلوليوما الأول حملات عسكرية أدت إلى تراجع النفوذ الميتاني في مناطق متعددة.

كما تغيرت تبعية عدد من الممالك المحلية.

وقد تعرضت واشوكاني نفسها للتهديد خلال هذه الصراعات.

لكن تحديد جميع مراحل الحرب يحتاج إلى مقارنة المصادر الحثية والميتانية.

فالنصوص الحثية تقدم الأحداث من وجهة نظر ملوك حاتي.

وقد تصف الحملات بوصفها انتصارات كبيرة، بينما لا تحفظ لنا بالضرورة جميع تفاصيل المقاومة المحلية.

ولهذا فإنني لا أريد بناء تاريخ سقوط ميتاني على رواية واحدة.

السابع والثلاثون: توشرتا ونهاية الاستقلال السياسي

تشير المصادر إلى أن توشرتا واجه اضطرابات داخلية وخارجية خلال أواخر حكمه.

وقد انتهت حياته في ظروف عنيفة، ثم تصاعد النزاع على العرش.

وظهرت أسماء مثل أرتاتاما الثاني وشوتارنا الثالث ضمن الصراعات السياسية اللاحقة.

وكانت القوى المجاورة تستغل هذه الانقسامات لتحقيق مصالحها.

إنني أرى أن هذه المرحلة تكشف ضعف المؤسسة الملكية في مواجهة التدخلات الخارجية.

لكنني لا أستطيع أن أقول إن المجتمع الحوري اختفى لمجرد أن المملكة فقدت استقلالها.

فانهيار الدولة لا يساوي اختفاء السكان أو اللغة أو الثقافة.

وهذه نقطة ستكون أساسية في دراسة ما حدث بعد سقوط ميتاني.

الثامن والثلاثون: شاتيوزا، ابن توشرتا

من أبرز الشخصيات التي ظهرت بعد الأزمة الأمير شاتيوزا.

وتثبت المعاهدة التي أبرمها مع شوبيلوليوما الأول أنه ابن توشرتا.

وهنا يجب أن أكون دقيقاً، لأن بعض الملخصات الحديثة تتضمن اضطراباً في تحديد صلة القرابة بين أفراد الأسرة.

فالنص الأصلي للمعاهدة يقدم شاتيوزا بوصفه ابن الملك توشرتا.

وقد لجأ إلى ملك حاتي طلباً للمساعدة على استعادة الحكم.

ثم اتفق الطرفان على ترتيبات سياسية وعسكرية، شملت زواج شاتيوزا من ابنة الملك الحثي.

إن هذه الوثيقة مهمة لأنها تقدم معلومات مباشرة عن النسب والتحالف وشروط السلطة.

لكنها أيضاً وثيقة سياسية تهدف إلى تثبيت نظام جديد.

ولذلك يجب أن أميز بين الوقائع التي تسجلها وبين طريقة تقديمها للأطراف المتصارعة.

التاسع والثلاثون: المعاهدتان CTH 51 وCTH 52

تحتفظ مدونات النصوص الحثية بمعاهدتين ترتبطان بالشأن الميتاني.

تحمل الأولى الرقم CTH 51، وهي معاهدة شوبيلوليوما مع شاتيوزا.
أما الثانية فتحمل الرقم CTH 52، وهي الصيغة التي تعرض الاتفاق من جهة شاتيوزا ملك ميتاني، في مقابل الصيغة CTH 51 التي تعرضه من جهة شوبيلوليوما الأول ملك حاتي.وقد كتبت نصوص هذه المجموعة بالأكادية والحثية.

إن وجود صيغ متعددة للمعاهدة يسمح للباحث بدراسة طريقة عرض كل طرف للعلاقة السياسية.

كما أن النصوص تتضمن شروطاً تتعلق بالعرش والتحالف والمناطق التابعة.

وهنا أرى أن المعاهدة لا تقدم فقط خبراً عن نهاية مرحلة سياسية.

بل تكشف عن انتقال ميتاني من قوة مستقلة واسعة النفوذ إلى مملكة أصغر تعتمد على دعم حاتي.

الأربعون: هل أعادت حاتي ميتاني إلى الحياة؟

تقدم المعاهدة خطاباً يعلن أن ملك حاتي أعاد الحياة إلى بلاد ميتاني، وأنه سيساعد شاتيوزا على الجلوس على عرش أبيه.

لكنني لا أريد التعامل مع هذه الصياغة بوصفها وصفاً محايداً.

فقد كانت جزءاً من خطاب سياسي يهدف إلى تصوير الملك الحثي بوصفه حامياً للمملكة.

وفي المقابل، فرضت المعاهدة قيوداً على استقلال شاتيوزا وربطت حكمه بالمصالح الحثية.

ولهذا فإنني أعتبر إعادة تنظيم المملكة استمراراً لوجود كيان سياسي ميتاني، لكنه لم يعد يتمتع بالمكانة الدولية التي عرفها في عهد شاوشتاتار وتوشرتا.

ولا يجوز أيضاً اعتبار هذا الحدث نهاية وجود الحوريين في المنطقة.

فالدولة شيء، والمجتمع الذي عاش فيها شيء آخر.

الحادي والأربعون: كيف استخدمت الأختام لإثبات الشرعية؟

من أهم النتائج التي كشفتها دراسة دي مارتينو أن الملوك الميتانيين استخدموا أختام أسلافهم في الوثائق الرسمية.

فقد استعمل شاوشتاتار ختم شوتارنا الأول.

ثم استُعمل ختم شاوشتاتار نفسه في وثائق أصدرها ملوك لاحقون، ومن بينهم أرتاتاما الأول وشوتارنا الثاني وأرتاشومارا وتوشرتا.

وقد استمر استعمال هذا الختم الملكي قرابة خمسين عاماً.

إن هذه الظاهرة مهمة جداً.

فهي تكشف أن الختم لم يكن مجرد توقيع شخصي.

بل أصبح رمزاً لاستمرارية الأسرة الحاكمة.

وقد يساعد الباحث على تتبع انتقال السلطة بين الأجيال.

لكنني أكرر أن وجود اسم ملك قديم على ختم لوح أحدث لا يعني أن الملك القديم هو الذي أصدر القرار.

فالختم قد يمثل شرعية السلالة، بينما يحمل النص اسم الحاكم الفعلي.

الثاني والأربعون: ماذا بقي من ميتاني بعد تراجع سلطتها؟

إن تراجع ميتاني السياسي لم يؤد إلى اختفاء الاسم الجغرافي فوراً.

فقد استمرت بعض التسميات المرتبطة بالمملكة في الوثائق اللاحقة.

كما بقيت المجتمعات الناطقة بالحورية في مناطق متعددة.

وتظهر التأثيرات الحورية في نصوص حاتوشا وأوغاريت وغيرها.

وهنا أجد أن نهاية الدولة لا تمثل نهاية اللغة أو الثقافة بصورة تلقائية.

فقد تستمر المجتمعات في استعمال تقاليدها تحت حكم سياسي جديد.

وقد تنتقل بعض العناصر الثقافية إلى ممالك مجاورة.

لكن تحديد الاستمرارية يحتاج إلى وثائق مؤرخة، ولا يكفي مجرد التشابه بين أسماء قديمة وحديثة.

الثالث والأربعون: ميتاني والحوريون والتاريخ الكوردي

إن دراسة ميتاني مهمة لفهم التاريخ الطويل لشمال بلاد الرافدين وزاغروس والأناضول.

فقد امتدت سلطتها إلى مناطق تضم اليوم مجتمعات كوردية كبيرة.

كما أن الحورية والأورارتية تمثلان فرعاً لغوياً قديماً ارتبط بتاريخ هذه المناطق.

لكنني لا أعتبر أن وجود مملكة حورية في جغرافيا كوردية معاصرة يثبت وحده أن جميع سكانها كانوا كوردًا بالمعنى القومي الحديث.

كما أن وجود أسماء هندوأرية لدى بعض أفراد الأسرة الملكية لا يسمح بنفي حضور الحوريين أو اختزال تاريخهم.

إن ما أراه ضرورياً هو دراسة الاستمرارية السكانية والثقافية واللغوية عبر العصور، مع الاعتراف بما تسمح به الأدلة وما لا تسمح به.

فالتاريخ الإقليمي لا ينبغي أن يتحول إلى منافسة للاستحواذ على أسماء الحضارات القديمة.

بل يجب أن يكون بحثاً في المجتمعات التي تعاقبت على الأرض وتركت آثارها فيها.

الرابع والأربعون: هل كان تاريخ ميتاني مغيباً في مؤلفات القرن التاسع عشر؟

عندما أراجع أعمال لايارد ورولنسون وهينكس، أجد أن معرفتهم بتاريخ ميتاني والحوريين كانت محدودة بالمقارنة مع الدراسات الحديثة.

فقد كانت كثير من الوثائق الأساسية لم تُكتشف بعد.

ولم يكن أرشيف العمارنة معروفاً بالصورة التي أصبح عليها بعد اكتشافه في أواخر القرن التاسع عشر.

كما أن النقوش الحورية والوثائق المتعلقة بأوركيش وميتاني كانت لا تزال بحاجة إلى فك ودراسة.

ولهذا لا يجوز أن أتهم هؤلاء الباحثين بإخفاء معلومات لم تكن متاحة لهم.

لكنني أرى أن الصورة التاريخية التي انتشرت في كتبهم كانت ناقصة.

وقد أدى تقدم الحفريات وقراءة اللغات إلى كشف ممالك ومجتمعات لم تحظ بالمكانة نفسها في المؤلفات الأولى.

وهذا يفرض على المؤرخ المعاصر مراجعة تلك الكتب وعدم اعتبارها الصورة النهائية لتاريخ المنطقة.

الخامس والأربعون: نجار وبابه مكسور

أعود إلى السؤال الذي بدأنا منه هذا الكتاب.

لقد ذهب مستكشفون أوروبيون آلاف الكيلومترات إلى بلاد الرافدين، وبحثوا عن مدن وملوك كانت أسماؤهم معروفة في المصادر القديمة.

وفي الوقت نفسه بقيت في بلادهم آثار ورموز لم تُفهم جميع أسرارها.

لكن قضية ميتاني كشفت أمامي مشكلة أخرى.

فقد كانت هناك مملكة كبيرة، لها ملوك ومعاهدات ولغة ملكية ومراسلات دولية، ومع ذلك لم تكن عاصمتها قد اكتُشفت بصورة مؤكدة.

كما أن تاريخها المعروف جاء في جزء كبير منه من الوثائق الموجودة خارج أرضها الأساسية.

وهنا أطرح السؤال التالي.

هل نستطيع القول إننا نعرف تاريخ المملكة كاملاً إذا كنا لم نعثر بعد على أرشيف عاصمتها؟

إن الإجابة يجب أن تكون حذرة.

فنحن نعرف أشياء كثيرة من الوثائق المتاحة.

لكننا لا نعرف جميع التفاصيل.

ولا يجوز سد هذه الثغرات بتفسيرات قومية أو سياسية لا يدعمها الدليل.

السادس والأربعون: نتائج التحقيق

بعد مراجعة الوثائق، وصلت إلى نتائج أساسية.

إن ميتاني ظهرت قوة سياسية واضحة خلال القرن الخامس عشر قبل الميلاد، مع وجود شواهد محتملة على مراحل أقدم.

وكان مركزها في منطقة الخابور الأعلى.

وقد ارتبطت المملكة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمعات الناطقة بالحورية.

وكانت الحورية لغة أساسية للأسرة الملكية، بينما استُخدمت الأكادية بصورة واسعة في الإدارة والمراسلات.

ومن أقدم الحكام المعروفين كيرتا وشوتارنا الأول وبراتارنا.

وقد ثبت نفوذ براتارنا في شمال سوريا من خلال نقش إدريمي.

كما كشفت وثائق شاوشتاتار عن سلطة ملكية واسعة وقرارات إدارية وقانونية.

وأثبتت رسائل العمارنة وجود علاقات دبلوماسية قوية بين ميتاني ومصر، بما فيها الزيجات الملكية وتبادل الهدايا.

كما أن رسالة EA 24 المكتوبة بالحورية تمثل دليلاً مهماً على مكانة اللغة داخل البلاط الميتاني.

وفي المقابل، ظهرت عناصر هندوأرية في أسماء ومصطلحات ومعاهدات، لكنها لا تسمح وحدها بتحديد أصل سكاني واحد لجميع أفراد الأسرة أو المجتمع.

وقد أدت الحروب والصراعات الداخلية خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى تراجع استقلال المملكة، ثم إلى قيام نظام سياسي جديد ارتبط بمعاهدات شاتيوزا مع حاتي.

لكن هذا التحول لم يمثل نهاية الوجود الحوري.

خاتمة الفصل السادس عشر

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن مملكة ميتاني، وعن طبيعة العلاقة بينها وبين الحوريين.

ووصلت إلى أن تاريخ المملكة لا يمكن اختزاله في اسم أسرة حاكمة أو في قائمة من الملوك.

فقد كانت ميتاني قوة سياسية كبيرة، قامت في منطقة ذات تاريخ حوري أقدم منها.

وامتلكت مؤسسات ملكية وإدارية، وأقامت علاقات دبلوماسية مع مصر، وخاضت صراعات مع ممالك الأناضول وبلاد الرافدين.

كما كشفت وثائقها عن استعمال أكثر من لغة في الإدارة والمراسلات، وعن تقاليد ثقافية متعددة داخل المجال السياسي نفسه.

لكنني وجدت أن الحورية كانت لغة ذات مكانة أساسية في الأسرة الملكية.

كما وجدت أن وجود أسماء ومصطلحات هندوأرية لا يثبت وحده أن مجتمع المملكة كان ذا أصل واحد مختلف عن الحوريين.

إنني أعتبر هذه النتيجة مهمة، لأنها تمنع تحويل الاستنتاج اللغوي الجزئي إلى حكم شامل على تاريخ شعب كامل.

ووجدت أيضاً أن عاصمة المملكة واشوكاني لم تُحدد بصورة قاطعة، وأن جزءاً كبيراً من تاريخها وصل إلينا من أرشيفات خارج مركزها السياسي.

وهذا يعني أن معرفتنا بالمملكة لا تزال قابلة للتوسع والتصحيح.

إن ما أريد تأكيده هو أن تاريخ الحوريين لا يبدأ بميتاني ولا ينتهي بسقوطها.

فقد سبقت المملكة مدن ومراكز حورية مهمة، ومنها أوركيش.

كما استمرت التقاليد اللغوية والثقافية الحورية في مناطق متعددة بعد تراجع السلطة الميتانية.

ولذلك فإنني سأنتقل في الفصل السابع عشر إلى دراسة ما حدث بعد سقوط ميتاني.

سأبحث في استمرار المجتمعات الحورية، وتحول مناطق نفوذها إلى ممالك ومقاطعات جديدة، وظهور أورارتو بعد قرون في المناطق الجبلية الشمالية.

وسأركز على الفرق بين انهيار المؤسسة السياسية واستمرار السكان واللغة والثقافة.

إن التاريخ لا ينتهي عندما يسقط عرش ملك.

وقد تختفي الدولة من الخرائط، بينما يظل أهلها يعيشون في مدنهم وقراهم وجبالهم.

وهذا هو التاريخ الذي أريد البحث عنه.

محاكمة من زوّر التاريخ

الفصل السابع عشر

الحوريون بعد سقوط ميتاني

من مملكة خانيگلبات إلى السيطرة الأجنبية وظهور أورارتو

هل انتهى الشعب الحوري بانهيار دولته، أم استمر وجوده تحت أسماء وسلطات جديدة؟

مقدمة الفصل

عندما انتهيت من دراسة مملكة ميتاني، وجدت أن هناك سؤالاً أكثر أهمية من معرفة تاريخ سقوط عرشها.

ماذا حدث للحوريين بعد سقوط دولتهم؟

لقد قرأت في المؤلفات التاريخية أخبار الملوك الذين انتصروا على ميتاني، والجيوش التي دخلت مدنها، والمعاهدات التي قسمت مناطق نفوذها بين القوى المجاورة.

لكنني لاحظت أن تلك الروايات تهتم كثيراً بمن استولى على الأرض، ولا تمنح الاهتمام نفسه للسكان الذين كانوا يعيشون فيها قبل الحرب وبعدها.

وهنا أطرح سؤالاً أعتبره أساسياً في هذا التحقيق.

عندما تسقط مملكة قديمة، هل يختفي شعبها؟

وهل يؤدي تغير اسم الدولة إلى تغير هوية سكانها في اللحظة نفسها؟

إنني أرى أن الخلط بين الدولة والشعب من الأخطاء الخطيرة في كتابة التاريخ القديم.

فقد تسقط الأسرة الحاكمة، وتصبح المدن تابعة لسلطة أخرى، بينما يستمر السكان في زراعة أرضهم وممارسة أعمالهم والتحدث بلغاتهم.

وقد تنتقل بعض الجماعات إلى مناطق أخرى بفعل الحروب أو التهجير، بينما يبقى قسم منها في موطنه.

وقد تختفي لغة من الوثائق الرسمية دون أن يعني ذلك أنها توقفت فوراً عن الاستعمال بين الناس.

ولهذا قررت أن أبدأ التحقيق من آخر ملوك ميتاني المستقلين، ثم أتابع أخبار مملكة خانيگلبات، والنقوش التي سجلت إخضاعها، والوثائق الإدارية التي تكشف حياة السكان بعد تغير السلطة.

وسأنتقل بعد ذلك إلى استمرار التقاليد الحورية في الأناضول وشمال سوريا، ثم إلى العلاقة اللغوية بين الحورية والأورارتية.

لكنني لن أفترض منذ البداية أن أورارتو كانت استمراراً سياسياً مباشراً لميتاني.

فهذا أمر يجب إثباته، وليس مجرد نتيجة أستخلصها من القرابة بين اللغتين.

أولاً: هل انتهت ميتاني في عهد شاتيوزا؟

لقد تناولت في الفصل السابق معاهدة شاتيوزا مع الملك الحثي شوبيلوليوما الأول.

وقد أظهرت المعاهدة أن شاتيوزا، ابن توشرتا، حصل على دعم عسكري وسياسي مكّنه من العودة إلى الحكم.

لكن هذا الحكم لم يكن استمراراً كاملاً لاستقلال المملكة القديم.

فقد أصبحت سلطة شاتيوزا مرتبطة بعلاقة تبعية مع مملكة حاتي.

وكانت المعاهدة تتضمن شروطاً سياسية وعسكرية تحدد التزامات الطرفين.

وهنا أميز بين ثلاثة أمور.

انتهاء مرحلة القوة الدولية التي عرفتها ميتاني.

وفقدان استقلال المملكة أمام القوى المجاورة.

واختفاء المؤسسات المحلية والسكان.

إن المعاهدة تثبت تغير الوضع السياسي.

لكنها لا تثبت أن الحوريين غادروا مدنهم أو اختفوا من المنطقة.

كما أن استمرار الحكم المحلي في منطقة معينة لا يعني بقاء المملكة بجميع حدودها السابقة.

ولهذا فإنني أعتبر عهد شاتيوزا مرحلة انتقالية، لا تاريخاً نهائياً لاختفاء الحوريين.

ثانياً: من ميتاني إلى خانيگلبات

تظهر في النقوش الملكية اللاحقة تسمية خانيگلبات.

وقد استخدمت للدلالة على منطقة سياسية واسعة ارتبطت بتاريخ ميتاني.

وفي الدراسات الأكاديمية تظهر صيغ مختلفة للاسم، منها خانيگلبات وخانيغلبات وهانيگلبات.

إن هذه التباينات تعكس طرق نقل الأصوات القديمة إلى الحروف الحديثة.

لكن المسألة الأساسية لا تتعلق بالتهجئة وحدها.

فقد استمر اسم خانيگلبات في الوثائق حتى بعد زوال استقلال المملكة الميتانية.

وهذا يعني أن الاسم الجغرافي أو الإداري استطاع البقاء رغم تغير السلطة الحاكمة.

لكنني لا أستطيع القول إن خانيگلبات كانت في جميع الفترات مرادفاً دقيقاً لميتاني في حدودها القديمة.

فقد تغير المجال الذي يشير إليه الاسم بحسب الظروف السياسية.

كما أن السلطة التي استخدمته لم تكن دائماً هي السلطة نفسها.

وهنا تظهر أهمية دراسة كل وثيقة ضمن تاريخها.

ثالثاً: شاتوارا الأول والمرحلة الأخيرة من الحكم المحلي

من أهم النصوص التي تتعلق بتاريخ خانيگلبات نقش للملك أدد نيراري الأول، محفوظ في مدونة النقوش الملكية تحت الرقم Q005740.

يذكر النقش ملكاً اسمه شاتوارا.

ويصفه بأنه ملك بلاد خانيگلبات.

وتظهر صيغة الاسم في النقل العلمي على النحو التالي:

šá-at-tu-a-ra

ثم يرد اسم البلاد.

KUR.ḫa-ni-gal-bat

إن هذه الشهادة بالغة الأهمية.

فهي تثبت وجود حاكم محلي يحمل لقب ملك خانيگلبات خلال القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

وقد أعلن أدد نيراري الأول أنه حارب شاتوارا، وأسره، ونقله إلى مدينة آشور.

ثم أجبره على أداء قسم الولاء، وأعاده إلى بلاده مقابل الالتزام بتقديم الهدايا أو الجزية بصورة منتظمة.

وهنا تظهر أمامي نتيجة مهمة.

لم يؤد إخضاع شاتوارا الأول فوراً إلى إلغاء الحكم المحلي بصورة كاملة.

بل استمرت سلطة الملك تحت إشراف القوة المنتصرة.

وهذا يوضح أن انتقال السيطرة السياسية قد يمر بمراحل متعددة قبل إلغاء المؤسسات السابقة.

رابعاً: ماذا يثبت نقش أدد نيراري الأول؟

إن النقش الملكي يقدم رواية المنتصر.

فهو يصف شاتوارا بأنه تمرد وارتكب أعمالاً عدائية.

ثم يعلن أن الملك المنتصر قبض عليه وأجبره على الخضوع.

لكنني لا أستطيع معرفة جميع أسباب الحرب من هذه الرواية وحدها.

فقد تكون هناك خلافات تتعلق بالسيادة أو الجزية أو التحالفات.

وقد يكون شاتوارا قد حاول استعادة استقلاله السياسي.

لكن هذه الاحتمالات تحتاج إلى وثائق أخرى.

إن ما يثبته النقش بصورة مباشرة هو أن أدد نيراري الأول ادعى أسر ملك خانيگلبات وإعادته إلى الحكم بشروط.

أما قبول جميع تبريراته للحرب فيحتاج إلى فحص مستقل.

وهنا أعود إلى القاعدة التي اعتمدتها في هذا الكتاب.

النقش الملكي وثيقة أصلية.

لكنه ليس رواية محايدة بالضرورة.

خامساً: واساشاتا، الملك الذي حاول استعادة السلطة

بعد وفاة شاتوارا الأول، تولى ابنه واساشاتا الحكم.

ويظهر اسمه في النقوش بصيغ من بينها أواشاشاتا وواساشاتا.

وتذكر رواية أدد نيراري الأول أن الملك الجديد تمرد على السلطة التي كانت قد أخضعت والده.

كما حاول الحصول على المساعدة من مملكة حاتي.

لكن النص يذكر أن المساعدة المطلوبة لم تصل إليه.

وهنا أجد أن ملوك خانيگلبات لم يكونوا مجرد شخصيات رمزية تحمل أسماء قديمة.

فقد حاولوا المحافظة على سلطة سياسية أو استعادتها.

كما حاولوا استخدام العلاقات الدولية لتحقيق ذلك.

إنني لا أصف واساشاتا بأنه نجح في استعادة استقلال ميتاني.

فالمصادر المتوفرة تشير إلى هزيمته.

لكن محاولته نفسها تكشف استمرار الصراع على السيادة، بعد سنوات من المعاهدات التي أعقبت عهد توشرتا.

سادساً: مدينة تايدو، المركز الذي تعرض للهجوم

يذكر أدد نيراري الأول في نقشه أنه استولى على مدينة تايدو.

كما يذكر مدناً أخرى، من بينها أماساكو وكحات وشورو ونابولا وحورا وشودوخو وواشوكاني وإيريدو.

إن هذه الأسماء تقدم معلومات مهمة عن المجال الجغرافي لخانيگلبات.

لكنني لا أستطيع تحديد جميع مواقعها على الخريطة الحديثة بصورة قاطعة.

فبعض المطابقات ما زال موضوع بحث.

كما أن ذكر المدينة في قائمة عسكرية لا يكفي لتحديد حجمها أو عدد سكانها.

وتشير الدراسات إلى أن تايدو كانت مركزاً ملكياً بالغ الأهمية في المراحل الأخيرة من تاريخ خانيگلبات.

وقد أصبحت هدفاً مباشراً للهجوم.

إن أهمية هذه الواقعة أنها تكشف استمرار وجود مراكز سياسية محلية بعد تراجع قوة ميتاني القديمة.

لكنها لا تسمح بإعادة رسم حدود المملكة كلها اعتماداً على أسماء المدن المذكورة في نص واحد.

سابعاً: عندما تتحول الحرب إلى تهجير للسكان

من أكثر الفقرات أهمية في نقش أدد نيراري الأول وصفه لما حدث بعد الاستيلاء على إيريدو.

فقد أعلن أنه أخذ زوجة واساشاتا وأبناءه وبناته وعدداً من أتباعه.

ثم نقلهم أسرى إلى مدينة آشور.

كما تحدث عن فرض العمل الإجباري على قسم من السكان.

إنني أرى أن هذه الشهادة من أهم الأدلة المتعلقة بمصير المجتمعات التي عاشت في خانيگلبات.

فهي لا تصف تغيير اسم الحاكم فقط.

بل تتحدث عن نقل أشخاص من أماكنهم، وإخضاع آخرين للعمل.

وهنا تظهر نتائج الحرب الاجتماعية.

فقد تفقد الأسرة منزلها وأرضها.

وقد ينتقل العامل إلى مدينة بعيدة.

وقد يتغير وضعه القانوني والاجتماعي تحت السلطة الجديدة.

لكنني لا أستطيع تقدير عدد جميع الأشخاص الذين تعرضوا للتهجير اعتماداً على هذا النقش وحده.

كما لا أستطيع القول إن جميع سكان خانيگلبات تعرضوا للمصير نفسه.

إن الوثيقة تثبت وجود تهجير وأسر وعمل مفروض، لكنها لا تقدم تعداداً كاملاً لسكان المملكة.

ثامناً: هل مُحيت المدن فعلاً؟

ورد في نقش أدد نيراري الأول أنه دمر مدينة إيريدو ومدن منطقتها وأحرقها.

كما استخدم تعبيراً يتعلق بنثر نباتات مالحة فوق المواقع المدمرة.

إنني أتعامل مع هذه العبارات بوصفها جزءاً من خطاب النصر الملكي.

فقد كان الحكام القدماء يستخدمون صوراً قوية لوصف القضاء على خصومهم.

لكن وجود عبارة عن تدمير مدينة لا يعني بالضرورة أنها بقيت خالية من السكان إلى الأبد.

وقد يعاد بناء المكان بعد سنوات.

وقد يستمر قسم من السكان في المناطق المحيطة.

وقد تتغير تسمية المدينة أو وظيفتها السياسية.

ولهذا يجب مقارنة أخبار التدمير بالطبقات الأثرية، لا الاعتماد على النص الملكي وحده.

كما أن عبارة نثر الملح أو النباتات المالحة ينبغي دراستها ضمن استعمالاتها القديمة، وعدم تفسيرها دائماً بوصفها وصفاً حرفياً لعملية زراعية واسعة.

تاسعاً: شاتوارا الثاني ومحاولة المقاومة الأخيرة

بعد حروب أدد نيراري الأول، يظهر في نقوش شلمنصر الأول ملك آخر يحمل اسم شاتوارا.

ويعرف في الدراسات الحديثة باسم شاتوارا الثاني، للتمييز بينه وبين الملك السابق.

لكن علاقته الأسرية الدقيقة بواساشاتا ليست مثبتة بصورة نهائية في جميع المصادر.

وتذكر نقوش شلمنصر الأول أنه تحالف مع قوات من حاتي والأحلامو.

وكان هدفه مواجهة الجيش الذي دخل مناطق خانيگلبات.

وقد احتلت قواته الممرات الجبلية ومصادر المياه التي كان الجيش المهاجم يحتاج إليها.

وهنا ألاحظ أمراً مهماً.

فالرواية الملكية نفسها تعترف بأن خصوم شلمنصر استغلوا معرفة الطرق والممرات ومصادر المياه.

وهذا يكشف أهمية الجغرافيا المحلية في الحروب القديمة.

كما يوضح أن مقاومة خانيگلبات لم تكن مجرد مواجهة في سهل مفتوح.

بل كانت مرتبطة بمناطق جبلية وطرق يصعب عبورها.

عاشراً: نقش شلمنصر الأول

تحفظ مدونة النقوش الملكية نصاً تحت الرقم Q005789.

وفي هذا النص يذكر شلمنصر الأول حملته على خانيگلبات.

ويقول إن شاتوارا الثاني تحالف مع قوات حاتي والأحلامو، وحاول منع تقدم جيشه.

ثم يعلن شلمنصر أنه انتصر بعد معركة كبيرة.

ويصف النص قتل أعداد ضخمة من المقاتلين وأسر آخرين.

كما يذكر تدمير مدن ومناطق.

إن هذه الشهادة مهمة لأنها تقدم وصفاً للحملة، لكنها لا تتيح لنا قبول كل عدد ورد فيها بوصفه نتيجة إحصاء عسكري دقيق.

فالأرقام الضخمة في النقوش الملكية قد تؤدي دوراً دعائياً.

وقد تكون تقريبية أو رمزية أو مبالغاً فيها.

ولهذا فإنني أميز بين وقوع الحرب، الذي تؤيده الرواية الملكية والسياق التاريخي، وبين دقة جميع الأرقام التي استخدمها الملك لوصف انتصاره.

الحادي عشر: هل انتهت المملكة بعد شاتوارا الثاني؟

ترى الدراسات التاريخية أن هزيمة شاتوارا الثاني مثّلت مرحلة حاسمة في إخضاع خانيگلبات خلال القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

وقد أدى ذلك إلى إدخال أجزاء واسعة من أراضيها ضمن نظام إداري تابع للقوة المنتصرة.

لكنني لا أريد أن أقول إن جميع المؤسسات المحلية اختفت في يوم واحد.

فقد يستمر بعض الموظفين وأصحاب الأراضي والحرفيين في أعمالهم، تحت إشراف حكام جدد.

كما أن السيطرة على الطرق والمراكز العسكرية لا تعني بالضرورة السيطرة المباشرة على جميع القرى الجبلية.

ولهذا فإن الحديث عن نهاية المملكة يجب أن يقصد نهاية استقلالها السياسي في تلك المرحلة، لا اختفاء السكان الذين عاشوا فيها.

وهذه نقطة سأعود إليها عند دراسة الألواح الإدارية.

الثاني عشر: من ملك خانيگلبات إلى حاكم يحمل الاسم نفسه

بعد إخضاع المملكة، استُخدمت تسمية خانيگلبات في النظام الإداري الجديد.

واللافت أن لقب ملك خانيگلبات استمر في بعض الوثائق.

لكن حامله لم يعد بالضرورة ملكاً محلياً مستقلاً من الأسرة التي حكمت ميتاني.

فقد أصبح اللقب مرتبطاً بمسؤول رفيع من الأسرة الحاكمة للسلطة الجديدة، يؤدي مهام إدارية وعسكرية في المناطق الغربية.

ومن الأسماء المعروفة في هذا السياق إيلي پادا وآشور إيدين.

وهنا أجد مثالاً واضحاً على تغير معنى اللقب عبر الزمن.

فقد تحمل وثيقة قديمة عبارة ملك خانيگلبات، لكنها تشير إلى حاكم مستقل.

بينما تستخدم وثيقة أحدث العبارة نفسها لمسؤول تابع لسلطة أخرى.

ولا يجوز الخلط بين الحالتين.

إن استمرار اسم المملكة أو لقبها لا يثبت استمرار استقلالها.

الثالث عشر: لماذا احتفظوا باسم خانيگلبات؟

إن استمرار الاسم بعد انتهاء الحكم المحلي ليس أمراً غريباً في التاريخ.

فقد تبقى تسمية منطقة قديمة مستخدمة في الإدارة الجديدة، لأنها معروفة للسكان والموظفين والتجار.

وقد تستخدم السلطة الجديدة الاسم لتحديد المقاطعات والطرق والالتزامات المالية.

كما قد تحتفظ باللقب القديم لتأكيد شرعيتها في السيطرة على أراضي المملكة السابقة.

لكنني لا أستطيع تحديد الدافع في كل حالة دون وثائق.

إن ما تثبته النصوص هو استمرار التسمية.

أما تفسير سبب استمرارها، فيحتاج إلى دراسة النظام الإداري الذي استخدمها.

وهنا أرى أن الاسم الجغرافي قد يبقى رغم انهيار الدولة التي اشتهرت به.

الرابع عشر: دور كتليمو، المدينة التي كشفت مرحلة ما بعد ميتاني

أنتقل الآن إلى واحدة من أهم المدن الأثرية التي تساعد على فهم هذه المرحلة.

إنها دور كتليمو، التي حُدد موقعها في تل الشيخ حمد على نهر الخابور في سوريا.

وقد كشفت الحفريات الألمانية عن مبانٍ إدارية وأرشيفات مسمارية تعود إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

وتؤكد الدراسات أن المدينة أصبحت مركزاً إدارياً مهماً في المنطقة بعد إخضاع خانيگلبات.

وقد استُخدمت لإدارة الأراضي والموارد والعمال والاتصالات بين المسؤولين.

إن أهمية الموقع لا تتعلق باسم الملك الذي سيطر عليه.

بل بالوثائق التي تسجل الحياة اليومية داخل المؤسسة الإدارية.

فقد احتفظ الأرشيف بقوائم الأشخاص والمواد والحيوانات والأغذية.

وهذه الوثائق تسمح بدراسة المجتمع بطريقة تختلف عن النقوش الملكية التي تركز على الحروب والانتصارات.

الخامس عشر: الأرشيف الذي حفظ أسماء السكان

تذكر جامعة برلين الحرة أن حفريات دور كتليمو كشفت عن مئات الوثائق المكتوبة بالمسمارية.

وقد شملت قوائم للأشخاص وحصص الغذاء والعقود والمراسلات الإدارية.

وفي دراسة نشرها الباحث صقر صلاح سنة 2014، جرى تحقيق مجموعة من وثائق الأشخاص والحصص الغذائية.

وتضمنت الدراسة واحداً وثمانين نصاً أو أثراً كتابياً من المجموعة التي تناولها.

إن أهمية هذه الوثائق أنها تقدم صورة عن الأشخاص الذين عاشوا في المنطقة وعملوا فيها بعد تغير السلطة.

وقد أمكن تتبع بعض العائلات على امتداد أكثر من جيل.

وهنا أجد أن التاريخ الحقيقي لا يظهر فقط في أسماء الملوك.

بل في أسماء العاملين والنساء والأطفال والعائلات التي كانت تحصل على الحبوب والملابس والمواد الغذائية.

إن هؤلاء الأشخاص كانوا جزءاً من المجتمع الذي شهد نهاية المملكة القديمة وقيام نظام جديد.

السادس عشر: العمال الذين حملوا أسماء حورية

تذكر الدراسات المتعلقة بأرشيفات المنطقة وجود جماعات من العمال التابعين، كان لبعضهم أسماء حورية.

وقد استخدم النص الأكادي مصطلح شيلوخلو للإشارة إلى فئة من العمال المرتبطين بنظام اقتصادي يعتمد على الحصص والالتزامات.

وتوضح الدراسة الحديثة أن وضع هذه الفئة لم يكن واحداً في جميع الحالات.

فبعض الأشخاص كانوا منقولين من مناطق خاضعة للحروب.

وقد يكون آخرون مرتبطين بالأرض أو بالمؤسسات الإدارية دون أن يكون جميعهم أسرى حرب.

ولهذا فإنني لا أريد ترجمة المصطلح إلى كلمة عبيد بصورة آلية في كل وثيقة.

إن تحديد الوضع القانوني والاجتماعي يحتاج إلى فحص النص.

لكن وجود أسماء حورية ضمن هذه السجلات يمثل دليلاً مهماً على استمرار أفراد ومجموعات مرتبطة باللغة الحورية داخل النظام الجديد.

ولا يجوز أن أفترض أن جميع هؤلاء الأشخاص فقدوا لغتهم وهويتهم بمجرد انتقال السلطة السياسية.

السابع عشر: الحصص الغذائية تكشف ما لم تقله النقوش الملكية

عندما أقرأ نقش ملك قديم، قد أجد أخباراً عن آلاف الأسرى والمدن التي دُمرت.

لكنني لا أعرف من خلال ذلك وحده كيف عاش الناس بعد الحرب.

أما قوائم الحبوب والحصص الغذائية فتقدم نوعاً آخر من الأدلة.

فقد تحدد كمية الشعير التي حصلت عليها عائلة.

وقد تذكر عدد أفرادها وأعمارهم أو وضعهم الاجتماعي.

وقد تسجل ملابس أو مواد غذائية إضافية.

وفي بعض الحالات تساعد الوثائق على تتبع الأسرة خلال سنوات متعددة.

إنني أعتبر هذه المعلومات ضرورية لكتابة تاريخ السكان.

فالشخص الذي يظهر في نقش ملكي بوصفه أسيراً قد يظهر في أرشيف إداري لاحق بوصفه عاملاً أو رب أسرة.

لكن الربط بين الشخصين لا يجوز أن يكون افتراضياً.

فلا بد من دليل يثبت أن الوثيقتين تتحدثان عن الشخص نفسه.

إن المهم هنا هو اختلاف طبيعة المصادر.

فالنقش الملكي يقدم خطاب السلطة.

أما الوثيقة الإدارية فقد تكشف جانباً من الحياة الاجتماعية التي لا يهتم الخطاب الملكي بوصفها.

الثامن عشر: تل الصبي أبيض والإدارة الجديدة

من المواقع المهمة الأخرى تل الصبي أبيض، الواقع في وادي البليخ شمال سوريا.

وقد كشفت الحفريات عن منشأة محصنة تعود إلى العصر البرونزي المتأخر، ارتبطت بالإدارة الإقليمية الجديدة.

كما عُثر على نصوص مسمارية تتعلق بالعمال والأراضي والحيوانات والمواد الغذائية.

وتوضح الدراسات أن السكان الذين ارتبطوا بهذه المنشأة كانوا من فئات مختلفة.

فقد ضمت المنطقة موظفين إداريين وعائلات زراعية وعمالاً تابعين.

وكان بعض العمال يحملون أسماء حورية.

إن وجود هؤلاء الأشخاص مهم عند دراسة مصير السكان بعد سقوط ميتاني.

فقد انتقل المجال السياسي إلى نظام جديد، لكن المجتمع لم يصبح فجأة مكوناً من أفراد ينتمون جميعاً إلى لغة واحدة.

بل بقيت عناصر سكانية متنوعة ضمن النظام الإداري.

التاسع عشر: هل يعني تغير أسماء الموظفين تغير جميع السكان؟

وجدت في الدراسات المتعلقة بخانيگلبات ملاحظة تستحق التحقيق.

فقد أصبحت الأسماء الأكادية أكثر ظهوراً في وثائق المسؤولين والإداريين خلال القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

وقد يستخدم بعض الباحثين هذا التحول دليلاً على تغير النخبة الحاكمة.

لكنني أرفض الانتقال من أسماء الموظفين إلى استنتاج أن جميع السكان المحليين اختفوا.

فالأرشيف الإداري قد يعكس لغة المؤسسة أكثر مما يعكس لغة جميع الأهالي.

وقد يستبدل الحاكم الجديد كبار المسؤولين، بينما يستمر المزارعون والحرفيون في قراهم.

كما قد يحمل أفراد من السكان المحليين أسماء جديدة مرتبطة بالسلطة السياسية.

ولهذا فإن تغير قائمة الأسماء الإدارية لا يكفي وحده لإثبات تغير شامل في التركيبة السكانية.

إن التاريخ الاجتماعي يحتاج إلى أدلة من طبقات المجتمع المختلفة.

العشرون: التهجير وإعادة الاستيطان

إن الحروب التي شهدتها خانيگلبات أدت إلى نقل أشخاص ومجموعات من مناطقهم.

وقد استخدمت القوى القديمة التهجير وسيلة للعقاب والسيطرة وتوفير العمالة.

كما شهدت بعض المناطق استيطان موظفين وعائلات مرتبطة بالسلطة الجديدة.

لكنني أميز بين نقل جزء من السكان وبين إفراغ البلاد كلها.

فقد يستمر قسم كبير من المجتمع في موطنه.

وقد تتغير ملكية الأرض أو الالتزامات الاقتصادية.

وقد تنتقل جماعات إلى مناطق أخرى وتختلط بمجتمعات جديدة.

وهذا يعني أن مصير الحوريين بعد ميتاني لا يمكن وصفه بكلمة واحدة.

فمنهم من بقي في مناطق سكنه.

ومنهم من نُقل أو أُجبر على العمل في أماكن أخرى.

وقد يكون بعضهم قد اندمج تدريجياً في مجتمعات تتكلم لغات مختلفة.

أما تقدير حجم كل فئة، فلا تسمح الوثائق الحالية بتحديده بصورة شاملة.

الحادي والعشرون: تل طبان واستمرار المؤسسات المحلية

من أهم المواقع التي تساعد على دراسة القرنين الثاني عشر والحادي عشر قبل الميلاد تل طبان، المرتبط بمدينة طابيتو القديمة في وادي الخابور.

وقد كشفت الحفريات عن نصوص تتعلق بحكام محليين ومؤسسات إدارية استمرت خلال فترة شهدت تغيراً في موازين السلطة.

وتشير الدراسات إلى أن المنطقة لم تدخل بالضرورة في انهيار شامل بعد تراجع السيطرة المركزية.

بل ظهرت فيها أشكال من الحكم المحلي والعلاقات السياسية الجديدة.

إنني أعتبر هذه النتيجة مهمة.

فقد يؤدي ضعف الدولة الكبرى إلى توسع دور القوى المحلية.

وقد تستمر المدن في أداء وظائف اقتصادية وإدارية رغم تغير علاقاتها السياسية.

لكن استمرار المؤسسات لا يثبت بقاء اللغة الحورية بوصفها لغة جميع سكان المنطقة.

فذلك يحتاج إلى شواهد لغوية مؤرخة.

والدليل على استمرار المدينة يجب ألا يتحول تلقائياً إلى دليل على استمرار كل هوية قديمة فيها.

الثاني والعشرون: هل اختفت اللغة الحورية بعد سقوط ميتاني؟

أصل الآن إلى القضية الأساسية.

تؤكد دراسة غيرنوت فيلهلم المنشورة لدى جامعة كامبريدج أن اللغة الحورية ظلت معروفة في مناطق الهلال الخصيب الشمالي حتى نهاية الألف الثاني قبل الميلاد.

كما تشير الدراسة إلى احتمال استمرارها مدة أطول، تقارب خمسة قرون إضافية، في جيوب لغوية محدودة بالمناطق الجبلية شمال بلاد الرافدين.

وهذه معلومة بالغة الأهمية.

فهي تمنعني من القول إن سقوط ميتاني أدى إلى توقف جميع السكان عن التحدث بالحورية.

لكنني أميز بين وجود شواهد مكتوبة متأخرة وبين تقدير مدة استمرار اللغة المحكية.

فقد تكون اللغة مستعملة بين السكان دون أن تصل إلينا وثائق مكتوبة بها.

كما أن وجود نص حوري محفوظ في مكتبة قديمة لا يثبت بالضرورة أن جميع سكان المدينة كانوا يتكلمون الحورية في تاريخ نسخ النص.

ولهذا فإنني سأتعامل مع استمرار اللغة بوصفه مسألة تحتاج إلى التفريق بين الدليل المباشر والاستنتاج اللغوي.

الثالث والعشرون: كيزواتنا والتقاليد الحورية

من المناطق التي حافظت على حضور مهم للغة والتقاليد الحورية كيزواتنا، الواقعة في جنوب الأناضول وكيليكية.

وقد عرفت المنطقة اتصالاً وثيقاً بالمجتمعات الحورية والممالك المجاورة خلال الألف الثاني قبل الميلاد.

وتوضح الدراسات أن بعض النصوص الحورية التي وصلت إلينا من حاتوشا ترتبط بتقاليد نشأت في كيزواتنا.

كما تظهر تأثيرات حورية في المفردات الفنية والشعائرية التي انتقلت إلى اللغات المجاورة.

وهنا أجد أن استمرار التراث الحوري لم يكن مرتبطاً ببقاء دولة ميتاني وحدها.

فقد انتقلت نصوص وتقاليد وممارسات إلى مراكز أخرى.

لكنني لا أستطيع القول إن جميع هذه النصوص أُلفت بعد سقوط المملكة.

فقد تكون أقدم، ثم نسخت وحفظت في فترة لاحقة.

وهذا يفرض التمييز بين تاريخ تأليف النص وتاريخ اللوح الذي وصل إلينا.

الرابع والعشرون: حاتوشا والأرشيف الذي حفظ الحورية

إن النصوص المكتشفة في حاتوشا من أهم الأدلة على استمرار دراسة اللغة الحورية وانتقال تراثها.

فقد عثر الباحثون على نصوص حورية، وأخرى تجمع بين الحورية والحثية.

كما ظهرت أسماء ومصطلحات حورية في وثائق مختلفة.

ومن أبرز هذه الأعمال النص المعروف بأغنية التحرر.

وقد ساعدت النسخة الثنائية اللغة في فهم كلمات حورية لم تكن واضحة في الدراسات السابقة.

إن أهمية هذا الاكتشاف لا تتعلق ببقاء اللغة بين المتحدثين بها وحده.

بل أيضاً بحفظ التراث الكتابي الحوري داخل مؤسسات لم تكن تابعة سياسياً لميتاني.

وهنا أرى أن المعرفة قد تستمر بعد سقوط الدولة التي ارتبطت بها.

لكنني لا أريد الخلط بين حفظ النصوص واستمرار اللغة المحكية.

فقد تحفظ مكتبة نصاً بلغة قديمة بعد أن يتراجع استعمالها اليومي.

ولذلك يجب البحث في الشواهد الاجتماعية واللغوية معاً.

الخامس والعشرون: أوغاريت واللغة الحورية في أواخر العصر البرونزي

تقدم نصوص رأس شمرا دليلاً آخر على وجود اللغة الحورية خارج المركز السياسي لميتاني.

فقد احتفظت أوغاريت بنصوص باللغة الحورية، بعضها مرتبط بالشعائر والأناشيد.

واستخدم الكتبة أكثر من طريقة كتابية لتدوينها.

وقد كتبت نصوص حورية بالنظام المسماري المقطعي، كما استخدمت الأبجدية المسمارية الأوغاريتية في بعض الحالات.

إن هذه الشواهد تعود إلى فترة ازدهار أوغاريت خلال أواخر العصر البرونزي، قبل انهيار المدينة في مطلع القرن الثاني عشر قبل الميلاد.

وهنا تظهر نتيجة مهمة.

لم يكن استعمال الحورية محصوراً بحدود المملكة الميتانية في مراحلها الأخيرة.

بل وجد تراث كتابي حوري في مدن أخرى.

لكن النصوص المتاحة لا تثبت أن سكان أوغاريت كانوا جميعاً حوريين.

فقد كانت المدينة متعددة اللغات.

ووجود لغة في أرشيفها يدل على استعمالها في سياقات معينة، لا على هوية كل السكان.

السادس والعشرون: هل تنتهي اللغة عندما تتوقف الكتابة بها؟

إن هذه المسألة من أكثر القضايا تعقيداً في تاريخ الشعوب القديمة.

فقد تتراجع لغة معينة عن استعمالها في الوثائق الرسمية، بينما تستمر في البيوت والقرى والأسواق.

وقد يتعلم السكان لغة الإدارة الجديدة لأسباب اقتصادية أو سياسية.

وقد يستمرون في استخدام لغتهم القديمة في الحديث اليومي.

كما قد تنتقل بعض المفردات والأسماء إلى اللغة الجديدة.

لكنني لا أستطيع إثبات حدوث كل هذه العمليات في حالة الحوريين دون شواهد.

إن غياب النصوص لا يساوي دليلاً مباشراً على اختفاء المتحدثين.

لكنه أيضاً لا يكفي لإثبات استمرار اللغة في منطقة معينة لمدة محددة.

ولهذا يجب أن يكون الحكم حذراً.

فقد ثبت تراجع الحورية بوصفها لغة مكتوبة واسعة الانتشار بعد نهاية العصر البرونزي.

أما تاريخ اختفائها بوصفها لغة محكية، فلا نعرفه بدقة كاملة.

السابع والعشرون: ظهور الأحلامو والآراميين

خلال أواخر الألف الثاني قبل الميلاد، تظهر في النصوص أخبار جماعات عُرفت باسم الأحلامو.

ثم تظهر تسمية الآراميين في مصادر أكثر وضوحاً خلال المراحل اللاحقة.

وقد ارتبطت هذه الجماعات بمناطق الفرات والخابور وشمال سوريا.

لكنني أريد أن أميز بين الاسم الأحلامو والاسم الآراميين.

فليست كل إشارة إلى الأحلامو دليلاً كافياً على أن الجماعة المذكورة كانت تتكلم الآرامية.

وقد تطورت التسميات واستعمالاتها في الوثائق عبر الزمن.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن تسمية آرام أصبحت أكثر ظهوراً مع نهاية الألف الثاني وبداية الألف الأول قبل الميلاد.

وهذا يعني أن دخول جماعات جديدة إلى المشهد السياسي لم يحدث بالضرورة في سنة واحدة أو من خلال هجرة واحدة.

بل كان جزءاً من تحولات سكانية وسياسية امتدت عبر أجيال.

الثامن والعشرون: هل حل الآراميون محل الحوريين؟

إنني أعتبر هذا السؤال من أهم الأسئلة التي يجب طرحها بحذر.

فقد ظهرت ممالك ومراكز آرامية في مناطق كان للحوريين وجود أقدم فيها.

لكن ذلك لا يثبت أن جميع السكان السابقين اختفوا.

وقد تكون بعض الجماعات المحلية قد اندمجت في المجتمعات السياسية الجديدة.

كما قد تكون تحولات اللغة جرت على مراحل طويلة.

وقد تستمر أسماء المدن والجبال والمواقع القديمة رغم تغير لغة الإدارة.

لكنني لا أستطيع أن أعتبر جميع سكان الممالك الآرامية من أصول حورية اعتماداً على تاريخ المنطقة السابق وحده.

كما لا أستطيع أن أعتبرهم جميعاً وافدين جدد.

إن تحديد التركيبة السكانية يحتاج إلى نصوص وأسماء وآثار وبيانات مؤرخة.

ولهذا فإنني أميز بين ظهور سلطة سياسية جديدة وبين إثبات استبدال السكان.

التاسع والعشرون: هل كانت أراضي الخابور خالية عندما ظهرت الممالك الآرامية؟

تقدم دراسة هارتموت كونه عن وادي الخابور الأوسط والأسفل نتائج مهمة.

فقد ناقش فيها استمرار بعض المراكز المحلية بين القرنين الثاني عشر والعاشر قبل الميلاد.

وأشار إلى أن المنطقة لم تتحول كلها إلى أرض خالية بعد تراجع السيطرة المركزية.

كما أن نصوص تل طبان وتل بديري تساعد على معرفة بعض المؤسسات التي استمرت في هذه المرحلة.

وهنا أجد أن فكرة الفراغ السكاني الكامل لا تتفق مع جميع الأدلة المتاحة.

لكنني لا أريد أن أذهب إلى الطرف الآخر وأفترض أن كل قرية احتفظت بسكانها دون تغير.

فقد شهدت المنطقة حروباً وانتقالات سكانية وتحولات اقتصادية.

والمطلوب هو دراسة كل موقع بحسب أدلته.

الثلاثون: تل حلف وغوزانا

أنتقل إلى موقع تل حلف قرب رأس العين في شمال شرقي سوريا.

وقد عرفت المدينة القديمة باسم غوزانا.

وأصبحت في العصر الحديدي مركزاً سياسياً مهماً ارتبط بمملكة بيت بخياني.

وقد اشتهرت آثارها بالمنحوتات الحجرية والبوابات والمنشآت الملكية.

لكن تاريخ الموقع أقدم من المرحلة التي اشتهرت فيها الأسرة الحاكمة اللاحقة.

إنني أعتبر هذه الحالة مهمة عند دراسة تغير السلطة في المدن القديمة.

فقد يصبح موقع قديم مركزاً لمملكة جديدة.

وقد يتغير اسم الأسرة الحاكمة ولغة النقوش الرسمية.

لكن ذلك لا يثبت وحده أن جميع سكان المدينة أصبحوا جماعة جديدة.

وقد تناقش الدراسات الأثرية مظاهر الاستمرارية والانقطاع في البناء والفخار والعادات.

لكن الربط بين تلك المظاهر وهوية لغوية محددة يحتاج إلى شواهد إضافية.

ولهذا لا أريد أن أتعامل مع ظهور بيت بخياني بوصفه دليلاً تلقائياً على اختفاء جميع السكان السابقين.

الحادي والثلاثون: ماذا حدث في جبال زاغروس؟

إن المناطق الجبلية الواقعة إلى الشمال والشرق من بلاد الرافدين لم تخضع جميعها للمسار السياسي نفسه.

فقد كانت الجبال تضم مجتمعات ومراكز محلية متعددة، وقد تختلف درجة خضوعها للممالك الكبرى.

وتشير الدراسات اللغوية إلى احتمال استمرار الحورية في بعض المناطق الجبلية مدة أطول من استمرارها في المراكز التي انتشرت فيها لغات الإدارة الجديدة.

لكن معرفة مواقع هذه الجيوب اللغوية بدقة ما زالت صعبة.

كما لا توجد خريطة موثقة تسمح بتحديد جميع المناطق التي بقيت الحورية متداولة فيها خلال الألف الأول قبل الميلاد.

ولهذا فإنني لا أريد أن أرسم نطاقاً حورياً ثابتاً يمتد عبر جميع جبال زاغروس.

بل سألتزم بما تسمح به الشواهد المؤرخة.

الثاني والثلاثون: أورارتو، الاسم الذي يعيد فتح الملف الحوري

بعد قرون من نهاية مملكة ميتاني، ظهرت مملكة أورارتو في المناطق المحيطة ببحيرة وان والمرتفعات المجاورة.

وقد أصبحت قوة سياسية مهمة خلال الألف الأول قبل الميلاد.

وتدل النقوش الملكية على قيام مؤسسات سياسية وعسكرية ومعمارية منظمة.

لكن القضية التي تهمني هي اللغة الأورارتية.

فقد أثبتت الدراسات المقارنة أن الأورارتية ترتبط بالحورية ارتباطاً لغوياً وثيقاً.

وهذا يعني أن اللغتين تنتميان إلى فرع لغوي مشترك.

لكنني أريد أن أوضح أمراً أساسياً.

لا تكفي هذه القرابة لإثبات أن أورارتو كانت استمراراً سياسياً مباشراً لميتاني.

فالزمن الفاصل كبير، والمراكز السياسية مختلفة، والوثائق المتاحة لا تقدم سلسلة متصلة من الملوك أو المؤسسات تربط الدولتين.

ولهذا سأتعامل مع العلاقة بوصفها علاقة لغوية مثبتة، بينما تبقى العلاقات السكانية والسياسية التاريخية بحاجة إلى بحث مستقل.

الثالث والثلاثون: كم قرناً يفصل ميتاني عن أورارتو؟

إن نهاية استقلال ميتاني وقعت خلال الألف الثاني قبل الميلاد.

أما النصوص الملكية الأورارتية الواضحة فقد بدأت بالظهور خلال القرن التاسع قبل الميلاد.

وهذا يعني وجود فاصل زمني طويل بين المرحلتين.

وتوضح دراسة ميرجو سالفيني عن انتقال الثقافة المسمارية إلى أورارتو أن هذا الفاصل يمثل مشكلة مهمة عند محاولة إثبات الاستمرارية المباشرة في تقاليد الكتابة.

فقد كانت الكتابة المسمارية المستخدمة في أورارتو متأثرة بالنظام الذي استعملته الممالك الجنوبية في القرن التاسع قبل الميلاد.

ولذلك لا يمكن افتراض أن الكتبة الأورارتيين ورثوا نظامهم الكتابي مباشرة من الإدارة الميتانية قبل قرون.

إن القرابة اللغوية شيء.

وتاريخ انتقال الكتابة شيء آخر.

والاستمرارية السياسية شيء ثالث.

وهذه الفروق ضرورية حتى لا أبني رواية تاريخية واحدة على أنواع مختلفة من الأدلة.

الرابع والثلاثون: سردوري الأول وأقدم النقوش الملكية الأورارتية

من أهم الشخصيات المبكرة في تاريخ أورارتو الملك سردوري الأول.

وقد ارتبط اسمه ببناء منشآت في قلعة وان، التي عرفت قديماً باسم توشبا.

وتشير الدراسات إلى أن نقوشه الملكية الأولى كُتبت باللغة الأكادية، باستخدام نظام كتابي قريب من الكتابة المسمارية المعاصرة له.

وهنا أجد مفارقة مهمة.

فالملك الذي ينتمي إلى تاريخ أورارتو لم يبدأ بالضرورة كتابة نقوشه الملكية باللغة الأورارتية.

بل استخدم لغة أخرى كانت تمتلك تقاليد كتابية واسعة الانتشار.

لكن ذلك لا يعني أن جميع سكان أورارتو كانوا يتكلمون الأكادية.

فقد تكون لغة النقش مرتبطة بالخبرة الكتابية المتاحة في البلاط.

وهذا مثال جديد على ضرورة التمييز بين لغة الوثيقة ولغة المجتمع.

الخامس والثلاثون: إشبـويني وظهور الأورارتية المكتوبة

في عهد الملك إشبـويني، بدأت النصوص الملكية الأورارتية تظهر بصورة أوضح.

وقد استُخدمت اللغة الأورارتية في عدد من النقوش.

ومن أهم الشواهد نقش كيليشين، المرتبط بإشبـوينـي وابنه مينوا.

وقد كُتب النص بلغتين، هما الأورارتية والأكادية.

إن أهمية هذه الوثيقة أنها تسمح بمقارنة مفردات وتراكيب بين لغتين مختلفتين.

كما تساعد على دراسة طبيعة الكتابة الأورارتية في مراحلها المبكرة.

لكنني لا أعتبر ظهور أول نص ملكي بالأورارتية بداية وجود اللغة.

فقد تكون اللغة مستعملة بين السكان قبل أن تتوفر لها الكتابة الرسمية.

وهذه القاعدة هي نفسها التي استخدمتها عند دراسة أقدم الشواهد الحورية.

فأقدم نص محفوظ ليس شهادة ميلاد لغة.

السادس والثلاثون: الحورية والأورارتية، ما الذي أثبته علم اللغة؟

تؤكد دراسة غيرنوت فيلهلم المنشورة لدى جامعة كامبريدج أن الحورية والأورارتية لغتان متقاربتان.

وقد ظهرت بينهما خصائص مشتركة في البنية النحوية واستعمال اللواحق وبعض المفردات.

كما أن كلتيهما تنتمي إلى نمط لغوي يختلف عن اللغات الهندوأوروبية والأكادية.

لكن التشابه لا يعني أنهما اللغة نفسها.

فقد تطورت كل منهما ضمن سياق تاريخي مختلف.

وتشير الدراسة إلى أن الانفصال بين الفرعين اللغويين ربما يعود إلى مرحلة مبكرة من الألف الثاني قبل الميلاد أو قبلها.

وهنا أرى أن اللغة الأورارتية ليست دليلاً على ظهور لغة جديدة من العدم في القرن التاسع قبل الميلاد.

بل تمثل فرعاً لغوياً له جذور أقدم.

لكن تحديد مكان نشوء الفرع المشترك، والمسارات السكانية التي ارتبطت به، يحتاج إلى أدلة إضافية.

السابع والثلاثون: هل الأورارتيون أحفاد الحوريين؟

إنني أريد الإجابة عن هذا السؤال بمنهج واضح.

إذا كان المقصود وجود قرابة لغوية بين الحورية والأورارتية، فإن الأدلة تؤيد ذلك.

أما إذا كان المقصود أن جميع سكان أورارتو ينحدرون مباشرة من جميع سكان ميتاني، فإن الوثائق لا تسمح بهذا الحكم.

فقد شهدت المنطقة خلال القرون الفاصلة تحولات سياسية وسكانية متعددة.

كما أن اللغة قد تنتقل بين الجماعات، وقد تتغير حدود انتشارها.

وقد تضم الدولة الواحدة مجتمعات تتحدث لغات مختلفة.

ولهذا فإن دراسة الأصل السكاني تحتاج إلى أدلة أوسع من اللغة وحدها.

ولا أرى أن هذا التحفظ يقلل أهمية الصلة الحورية الأورارتية.

بل يجعلها أكثر دقة، ويمنع تحويل العلاقة اللغوية الحقيقية إلى رواية نسب شاملة لم تثبتها المصادر.

الثامن والثلاثون: هل اختفت الأسماء الحورية من التاريخ؟

إن تتبع أسماء الأشخاص والمدن والآلهة والمناطق قد يساعد على دراسة انتقال بعض التقاليد بين العصور.

لكنني ألاحظ أن التشابه بين اسمين لا يكفي دائماً لإثبات العلاقة بينهما.

فقد يظهر الاسم نفسه في لغات مختلفة.

وقد تنتقل الأسماء من مجتمع إلى آخر.

كما قد تستمر بعض التسميات الجغرافية بعد تغير السكان والسلطة.

ولهذا فإنني سأبحث في الأسماء الحورية والأورارتية من خلال قواعد اللغتين، لا من خلال التشابه الصوتي بالعربية وحدها.

كما سأميز بين الاسم المثبت في نص قديم والاسم الذي أعاد الباحث الحديث بناءه اعتماداً على المقارنة.

إن الاستمرارية الحقيقية تحتاج إلى سلسلة من الشواهد، وليس إلى تشابه عابر.

التاسع والثلاثون: هل تغيرت اللغة وبقي السكان؟

إن التحول اللغوي ظاهرة معروفة في تاريخ المجتمعات.

فقد ينتقل السكان تدريجياً إلى لغة جديدة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وقد يستمرون في المنطقة نفسها خلال هذا التحول.

لكنني لا أستطيع إثبات أن كل مجتمع فقد لغته القديمة احتفظ بجميع سكانه دون تغير.

فقد ترافق التحول اللغوي مع هجرات وزيجات وانتقالات سكانية.

وقد تتداخل العوامل كلها.

ولهذا فإنني أرى أن العلاقة بين اللغة والسكان تحتاج إلى دراسة كل منطقة بصورة مستقلة.

وفي حالة الحوريين بعد ميتاني، لا تسمح الأدلة الحالية بتحديد مصير جميع الجماعات الناطقة بالحورية.

لكنها تكفي لرفض الفكرة القائلة إن سقوط المملكة أدى إلى اختفاء جميع سكانها في اللحظة نفسها.

الأربعون: لماذا أصبحت بعض الشعوب ظاهرة في الكتب واختفت شعوب أخرى؟

عندما أراجع تاريخ الدراسات الأوروبية الأولى، ألاحظ أن المؤلفات اهتمت بدرجة كبيرة بالممالك التي تركت قصوراً ضخمة ونقوشاً ملكية طويلة.

أما المجتمعات التي لم تحتفظ بأرشيفات مماثلة، فقد كان حضورها أضعف في الصورة التاريخية.

وقد يؤدي ذلك إلى إعطاء القارئ انطباعاً بأن الشعب الذي لم يترك نقوشاً ملكية كثيرة كان أقل أهمية أو اختفى من التاريخ.

لكن غياب الكتابة الرسمية لا يساوي غياب السكان.

وقد تحتفظ الآثار المادية والمقابر والمستوطنات والأسماء المحلية بمعلومات لا تظهر في النقوش الملكية.

ولهذا فإنني أرى أن تاريخ الحوريين بعد ميتاني لا يمكن كتابته اعتماداً على أخبار الملوك وحدها.

بل يحتاج إلى الأرشيفات الإدارية والآثار واللغات والوثائق المحلية.

الحادي والأربعون: أين يبدأ التحقيق في الروايات القديمة؟

إنني لا أتهم كل مؤرخ كتب عن سقوط ميتاني بأنه تعمد إخفاء استمرار الحوريين.

فقد كانت المعلومات المتاحة للباحثين الأوائل محدودة.

كما أن كثيراً من أرشيفات الخابور لم تُكتشف إلا خلال القرن العشرين.

لكنني أطالب بمراجعة التفسيرات التي قدمت نهاية المملكة بوصفها نهاية الشعب.

وإذا وجدت أن المؤرخ خلط بين زوال السلطة السياسية واختفاء السكان، فسأوضح موضع الخلط.

أما إذا كان قد اعتمد على وثائق لم تكن تسمح بمعرفة ما حدث لاحقاً، فسأذكر حدود معرفته في عصره.

إنني أريد أن يكون النقد موجهاً إلى الاستنتاج والدليل، لا إلى جنسية الباحث أو شهرته.

الثاني والأربعون: ماذا تعني هذه النتائج للتاريخ الكوردي؟

إن دراسة تاريخ الحوريين وميتاني وأورارتو مهمة لفهم التاريخ القديم للمناطق التي يعيش فيها الكورد اليوم.

فقد كانت جبال زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول مسرحاً لتحولات سياسية ولغوية طويلة.

لكنني لا أريد اختزال هذه التحولات في سلسلة قومية مباشرة لا تسندها الوثائق.

إن العلاقة بين الحوريين والأورارتيين مثبتة من الناحية اللغوية.

أما العلاقة التاريخية بين هذه المجتمعات وسكان المنطقة في العصور اللاحقة، فتحتاج إلى دراسة الاستمرارية السكانية والثقافية واللغوية.

وقد تكون هناك عناصر استمرت وانتقلت عبر الأجيال.

لكن تحديدها يجب أن يقوم على الأدلة.

وهذا المنهج لا يخرج الحوريين من تاريخ المنطقة، بل يمنحهم مكانتهم ضمن التاريخ الطويل والمتعدد للمجتمعات التي عاشت فيها.

الثالث والأربعون: نجار وبابه مكسور

أعود هنا إلى السؤال الذي بدأت منه كتابي.

لقد توجه المستكشفون الأوروبيون إلى بلاد الرافدين بحثاً عن ملوك ومدن عرفت أسماؤها من مصادر قديمة.

وكانت بعض آثار بلادهم لا تزال تحمل ألغازاً لم تُحسم.

لكن القضية التي كشفتها دراسة الحوريين بعد ميتاني أعمق من مجرد السفر والتنقيب.

فقد اهتمت روايات كثيرة بتاريخ من انتصر في الحرب، ولم تمنح الاهتمام نفسه لمن عاش على الأرض بعد انتهائها.

وهنا أطرح سؤالي.

إذا كان الهدف كتابة تاريخ بلاد الرافدين، فهل يكفي أن نعرف أسماء الملوك الذين استولوا على مدنها؟

أم يجب أن نبحث أيضاً عن السكان الذين ظلوا يعملون ويزرعون ويتحدثون بلغاتهم تحت السلطات المتعاقبة؟

إنني أرى أن التاريخ الذي يقتصر على أخبار المنتصرين تاريخ ناقص.

فالأرض لا تصبح خالية عندما يسقط ملك.

والمدينة لا تفقد جميع سكانها عندما يتغير اسمها.

واللغة لا تختفي بالضرورة عندما تتوقف الدولة عن استخدامها في مراسلاتها.

الرابع والأربعون: نتائج التحقيق

بعد مراجعة النصوص والوثائق الأثرية، وصلت إلى نتائج أساسية.

لقد استمر وجود حكام محليين في خانيگلبات بعد تراجع استقلال ميتاني.

وظهر شاتوارا الأول بوصفه ملكاً أخضعه أدد نيراري الأول، ثم أعاده إلى الحكم بشروط.

وبعده حاول واساشاتا مقاومة السلطة المفروضة على المملكة.

ثم ظهر شاتوارا الثاني في حرب أخرى انتهت بتراجع الحكم المحلي بصورة حاسمة.

وتثبت النقوش الملكية وجود أسر وتهجير وعمل مفروض على السكان.

لكنها لا تقدم دليلاً على اختفاء جميع سكان خانيگلبات.

كما أن الأرشيفات المكتشفة في دور كتليمو وتل الصبي أبيض تقدم معلومات عن العاملين والعائلات والحصص الغذائية بعد تغير السلطة السياسية.

وتظهر أسماء حورية ضمن بعض هذه الوثائق.

وقد استمرت تسمية خانيگلبات في النظام الإداري الجديد، بينما تغيرت طبيعة السلطة التي استخدمتها.

كما أن اللغة الحورية استمرت في بعض المناطق والنصوص بعد تراجع المملكة، مع احتمال بقائها مدة أطول في جيوب جبلية.

وفي مرحلة لاحقة ظهرت اللغة الأورارتية، وهي لغة قريبة من الحورية بصورة مثبتة.

لكن الأدلة لا تسمح باعتبار أورارتو استمراراً سياسياً مباشراً لميتاني.

الخامس والأربعون: ما الذي لم نعرفه بعد؟

إنني أريد تسجيل حدود المعرفة بوضوح.

فلا نعرف بدقة عدد الحوريين الذين بقوا في مناطق خانيگلبات بعد الحروب.

ولا نعرف عدد الذين نُقلوا إلى مناطق أخرى.

ولا نستطيع تحديد تاريخ اختفاء الحورية المحكية في كل منطقة.

كما لا توجد سلسلة وثائق متصلة تسمح بتتبع جميع المجتمعات الحورية من أواخر الألف الثاني إلى قيام أورارتو.

ولا نستطيع أن نجعل القرابة اللغوية بين الحورية والأورارتية دليلاً كافياً على استمرار دولة أو شعب واحد دون تغير.

كما أن ظهور الممالك الآرامية في مناطق كان للحوريين وجود أقدم فيها لا يثبت وحده الاستبدال الكامل للسكان.

إن هذه المسائل تحتاج إلى المزيد من الحفريات والنصوص والدراسات المقارنة.

خاتمة الفصل السابع عشر

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن مصير الحوريين بعد سقوط مملكة ميتاني.

ووصلت إلى نتيجة أعتبرها من أهم نتائج هذا الكتاب.

إن سقوط الدولة لا يساوي اختفاء الشعب.

فقد انتهى استقلال ميتاني بعد مراحل من الحروب والتدخلات السياسية، لكن المجتمعات التي عاشت في مناطقها لم تختفِ جميعها من التاريخ.

وقد حفظت الوثائق أسماء حكام محليين قاوموا السيطرة الجديدة، وأسماء مدن تعرضت للحصار والتدمير، وأسماء أسر نُقلت من مواطنها.

ثم كشفت الأرشيفات الإدارية عن مجتمع استمر في الزراعة والعمل وتلقي الحصص الغذائية، رغم تغير السلطة الحاكمة.

كما وجدنا أن اللغة الحورية لم تتوقف فور سقوط ميتاني، بل بقيت شواهد عليها في مناطق متعددة.

وفي مرحلة لاحقة ظهرت الأورارتية، وهي لغة ترتبط بالحورية ارتباطاً وثيقاً.

لكنني أرفض أن أحول هذا الارتباط إلى إثبات تلقائي لاستمرار سياسي أو قومي مباشر بين جميع المجتمعات التي استخدمت اللغتين.

إن ما أريد أن أقوله هو أن التاريخ القديم لم يكن سلسلة من الدول التي تظهر ثم تختفي فتترك الأرض خالية.

لقد كانت هناك مجتمعات تعيش وتعمل وتنتقل وتتغير لغاتها وسلطاتها عبر القرون.

وقد تكون أسماء الملوك التي نعرفها أقل قدرة على وصف حياة هؤلاء السكان من وثيقة صغيرة تسجل حصة شعير حصلت عليها عائلة مجهولة.

وهنا أرى أن واجب الباحث لا يقتصر على قراءة أسماء المنتصرين.

بل يشمل أيضاً البحث عن الأشخاص الذين لم يتركوا وراءهم قصوراً أو مسلات ضخمة.

وفي الفصل الثامن عشر سأنتقل إلى دراسة التحولات السكانية والسياسية في شمال بلاد الرافدين بعد نهاية العصر البرونزي، مع التركيز على ظهور الجماعات الآرامية في الوثائق، وعلاقتها بالمجتمعات الأقدم، وما تسمح به الأدلة بشأن الاستمرار والاختلاط والتغير اللغوي.

وسأبدأ من أسماء الأحلامو والآراميين كما وردت في النقوش الأصلية، ثم أدرس تاريخ ظهور الممالك الآرامية في مناطق الخابور والفرات.

هناك سأطرح السؤال الذي لا يمكن تجاوزه.

هل أدى ظهور حكم جديد إلى استبدال سكان المنطقة، أم أن السلطة الجديدة نشأت داخل مجتمع شهد اختلاطاً وتحولات طويلة؟

ولن أقبل أن تكون الإجابة جاهزة قبل فحص الوثائق.

فالتاريخ الذي أبحث عنه ليس تاريخ الأسماء وحدها، وإنما تاريخ الناس الذين عاشوا تحت تلك الأسماء.

محاكمة من زوّر التاريخ

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

الفصل الثامن عشر

الأحلامو والآراميون على أرض الحضارات الأقدم

من القبائل المتنقلة إلى الممالك الحاكمة في الخابور والفرات

ولَايارد بين الخطأ في تحديد نينوى والإصرار على روايته الأولى

مقدمة الفصل

بعد أن انتهيت من دراسة مصير الحوريين عقب سقوط مملكة ميتاني، وصلت إلى مرحلة تاريخية تعرضت لكثير من التبسيط في المؤلفات القديمة والحديثة.

إنها المرحلة التي بدأت فيها أسماء الأحلامو والآراميين تظهر بصورة متزايدة في النقوش الملكية، ثم ظهرت بعد ذلك ممالك حملت أسماء أسر حاكمة ارتبطت باللغة الآرامية.

لقد وجدت أن بعض الكتب تقدم هذه التحولات وكأن شعباً جديداً ظهر فجأة، وأقام ممالك فوق أرض لم يكن لها تاريخ سابق.

لكنني لا أستطيع قبول هذه الصورة دون فحص.

فقد كانت مناطق الخابور والفرات وشمال سوريا مأهولة قبل ظهور الممالك الآرامية بقرون طويلة.

وقد عرفت مدناً حورية ومراكز إدارية وممالك متعددة، وتركت نصوصاً وآثاراً لا يمكن تجاهلها عند دراسة التحولات اللاحقة.

ولهذا فإن السؤال الذي أطرحه ليس متى ظهر الآراميون من العدم، وإنما متى ورد اسمهم للمرة الأولى في الوثائق التي وصلت إلينا، وما الذي نعرفه عن الجماعات التي حملت هذه التسمية، وكيف تحولت بعض تلك الجماعات إلى أسر حاكمة في مدن أقدم منها؟

وسأبحث أيضاً في مسألة لا تقل أهمية.

هل يمكن اعتبار سكان الممالك الآرامية جميعاً وافدين جدد؟

أم أن ظهور سلطة تتحدث الآرامية قد جرى داخل مجتمعات مختلطة، احتفظ بعضها بعناصر من السكان والثقافات السابقة؟

ثم سأعود إلى لايارد، لأنني لا أريد أن تختفي مسؤوليته عن الأخطاء التاريخية خلف الحديث عن تطور العلم.

فقد وجدت في كتاباته الأصلية ما يسمح بمحاكمة قراره الواعي بالإبقاء على تصورات سابقة، رغم أن تحديد المدن القديمة كان ما يزال موضع خلاف.

لكنني سأميز بين ما تثبته وثائق النشر وبين الاتهام بتعمد تزوير قراءة مسمارية.

فالمحاكمة القوية لا تحتاج إلى اختراع دليل غير موجود.

أولاً: الأرض قبل ظهور الاسم الآرامي

أبدأ من جغرافيا شمال بلاد الرافدين.

فقد كانت مناطق الخابور والفرات والجزيرة العليا تضم مدناً ومجتمعات مستقرة قبل ظهور الممالك الآرامية بقرون طويلة.

ومن تلك المراكز أوركيش وتايدي ونوزي ومدن أخرى ارتبطت بالحضارة الحورية وممالك العصر البرونزي.

وقد احتفظت بعض هذه المدن بأرشيفات إدارية ونصوص ملكية.

كما كشفت الحفريات عن مبانٍ ومخازن وورش ومناطق سكنية.

ولا يمكنني أن أتعامل مع أرض تحمل هذا التاريخ بوصفها منطقة خالية انتظر سكانها ظهور حكم جديد.

لكنني لا أريد أن أستنتج أن جميع السكان الذين عاشوا فيها خلال العصر الحديدي كانوا حوريين.

فقد شهدت المنطقة تحولات سياسية وسكانية ولغوية متعددة.

والمطلوب هو تحديد ما استمر وما تغير، اعتماداً على الآثار والوثائق.

ثانياً: من هم الأحلامو؟

تظهر تسمية الأحلامو في النصوص المسمارية قبل أقدم الإشارات الواضحة إلى الآراميين.

وتنقل الدراسات العلمية الاسم بصيغة أَخلامو أو أحلامو.

وقد استخدمته المصادر الملكية للإشارة إلى جماعات ارتبطت بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، وبالطرق الواقعة بين الفرات والخابور والمناطق المجاورة.

لكنني أريد أن أميز بين الاسم وطبيعة الجماعة.

فليس لدينا دليل يسمح باعتبار جميع من حملوا تسمية الأحلامو شعباً واحداً يمتلك لغة واحدة وهوية سياسية موحدة.

وقد يكون الاسم استُخدم لدى الكتبة للإشارة إلى جماعات متنقلة مختلفة.

وكان بعض أفرادها يعيش على الرعي والتنقل، بينما شارك آخرون في التجارة أو الغارات أو النشاط العسكري.

ولهذا فإنني لا أتعامل مع كلمة الأحلامو بوصفها مرادفاً تلقائياً لكلمة الآراميين في جميع الفترات.

ثالثاً: الأحلامو قبل تجلات بلاصر الأول

ترد أسماء الأحلامو في وثائق أقدم من عهد تجلات بلاصر الأول.

فقد ذكر أدد نيراري الأول في أحد نقوشه أخباراً عن حملات تعود إلى عهد أبيه أريك دين إيلي، تضمنت مناطق وجماعات من بينها الأحلامو.

كما ترد التسمية في نصوص مرتبطة بملوك آخرين خلال القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

وتشير بعض النقوش إلى جبل الأحلامو، الذي يربطه باحثون بمنطقة جبل البشري.

إن هذه الشواهد مهمة لأنها تثبت أن الأحلامو لم يدخلوا التاريخ المكتوب فجأة في مطلع القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

لكنني أميز بين ظهور الأحلامو في النصوص القديمة وبين ظهور التسمية المركبة الأحلامو الآراميون في فترة لاحقة.

فوجود الاسم الأول لا يثبت أن جميع الجماعات التي حملته كانت آرامية منذ البداية.

وقد يتداخل الاسمان في مرحلة معينة دون أن يكونا مترادفين في جميع استعمالاتهما.

رابعاً: أقدم ذكر واضح للآراميين

من أهم النقوش التي تذكر الآراميين بوضوح نقوش الملك تجلات بلاصر الأول، الذي حكم بين سنتي 1114 و1076 قبل الميلاد.

وفي نص يتعلق بالسنة الرابعة من حكمه، تظهر تسمية الأحلامو الآراميين.

وهنا نمتلك شاهداً مكتوباً لا يعتمد على رواية دينية متأخرة.

فالاسم موجود في نص ملكي مسماري يعود إلى مطلع القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

لكنني أريد أن أؤكد أمراً مهماً.

إن أول ذكر واضح لاسم جماعة لا يعني أن الجماعة تكونت في السنة نفسها.

فقد تكون التسمية موجودة قبل ذلك في الاستعمال الشفهي.

وقد تكون الجماعة قد مرت بمراحل طويلة من التشكّل لم تحفظها الوثائق التي وصلت إلينا.

لذلك فإنني سأستخدم عبارة أقدم ذكر واضح معروف، لا عبارة سنة ظهور الشعب الآرامي.

خامساً: ماذا يقول نقش تجلات بلاصر الأول؟

يصف النص الملكي حملة عسكرية ضد الأحلامو الآراميين.

ويذكر منطقة تمتد من سوخو قرب الفرات الأوسط إلى كركميش.

كما يتحدث عن عبور الفرات وملاحقة جماعات انسحبت من أمام الجيش.

ويذكر الاستيلاء على مدن تقع قرب جبل البشري.

إن هذه المعلومات تقدم صورة عن المجال الجغرافي الذي كانت تتحرك فيه الجماعات المذكورة.

لكن النص يقدمها من وجهة نظر الملك الذي كان يحاربها.

فهو يصفها بأنها عدوة لسلطته، ويقدم انتصاره عليها بوصفه عملاً يستحق الفخر.

ولا يجوز أن أنقل هذه الأوصاف إلى التاريخ الحديث وكأنها أحكام محايدة على أخلاق شعب كامل.

إن النص يثبت وجود صراع عسكري.

لكنه لا يثبت أن جميع أفراد الجماعات المذكورة كانوا يعيشون على الغارات أو أنهم لم يمتلكوا أشكالاً أخرى من النشاط الاقتصادي.

سادساً: لماذا يصف الملك خصومه بالأعداء؟

إن النقوش الملكية ليست دراسات اجتماعية عن الشعوب التي واجهتها الجيوش.

فقد كتبها الحكام لإظهار قوتهم وشرعية حملاتهم.

وقد يصف الملك جماعة بأنها متمردة لأنها رفضت دفع الجزية.

وقد يسميها عدوة لأنها سيطرت على طريق تجاري مهم.

وقد يصف مدنها بأنها خارجة عن النظام لأنها لم تعترف بسيادته.

وهذا يعني أن اللغة المستخدمة في النقش تحتاج إلى تفسير سياسي.

فإذا وصف الملك الأحلامو الآراميين بأنهم أعداء، فإن ذلك يقدم معلومات عن علاقته بهم.

لكنه لا يسمح لي بوصف جميع الآراميين في جميع العصور بهذه الصفة.

كما لا يثبت أن جميع المجتمعات التي حكمتها أسر آرامية لاحقاً كانت ذات نمط حياة واحد.

سابعاً: السابع: ثمانٍ وعشرون مرة عبر الفرات في مطاردة الأحلامو الآراميين

من أكثر الأخبار شهرة في نصوص تجلات بلاصر الأول إعلانه أنه عبر نهر الفرات ثماني وعشرين مرة في ملاحقة الأحلامو الآراميين.

إن هذا العدد مهم لأنه يكشف أن الصراع لم يكن حادثة واحدة.

بل ارتبط بحملات متكررة خلال سنوات حكم الملك.

كما يذكر النص مناطق تمتد من تدمر إلى عانة ورابيقو.

لكنني لا أستطيع استنتاج حجم جميع الجماعات الآرامية من عدد الحملات وحده.

وقد تكون بعض الحملات موجهة إلى جماعات مختلفة.

كما قد يعيد الجيش مهاجمة منطقة سبق أن دخلها.

وهنا أرى أن تكرار الحرب قد يشير إلى صعوبة فرض السيطرة الدائمة على الممرات والطرق.

لكنه لا يسمح بكتابة تاريخ السكان من خلال أخبار الجيش المنتصر وحدها.

ثامناً: جبل البشري والمجتمعات المتنقلة

يمثل جبل البشري والمنطقة المحيطة به جزءاً مهماً من الجغرافيا التي تظهر في أقدم النصوص المتعلقة بالأحلامو والآراميين.

فقد كانت هذه المنطقة تقع بين مناطق الزراعة المستقرة والبادية.

وتسمح طبيعتها بوجود جماعات رعوية تتحرك بين المراعي ومصادر المياه.

لكن هذا لا يعني أن المجتمعات المتنقلة كانت منفصلة تماماً عن المدن.

فقد تقوم بينها وبين السكان المستقرين علاقات تبادل اقتصادي.

وقد يعمل أفراد منها في التجارة أو حماية القوافل أو الخدمات العسكرية.

كما قد تتحول بعض الجماعات إلى الاستقرار مع تغير الظروف.

ولهذا فإنني لا أرى أن الرعي والاستقرار يمثلان دائماً هويتين متعارضتين.

بل يمكن أن تكون العلاقة بينهما متحركة ومتغيرة.

تاسعاً: من القبيلة إلى المملكة

خلال القرنين الحادي عشر والعاشر قبل الميلاد، شهدت مناطق شمال سوريا والفرات والخابور تغيرات سياسية واسعة.

وقد تراجعت سلطة ممالك كبرى كانت تسيطر على بعض تلك المناطق خلال العصر البرونزي.

وفي هذا السياق ظهرت مراكز حكم محلية وأسر جديدة.

وبعض هذه الأسر ارتبط باللغة الآرامية.

لكنني أرفض تصوير التحول وكأنه حدث دفعة واحدة.

فقد تكون الجماعة قد انتقلت تدريجياً من نمط تنقل واسع إلى الاستقرار في مدينة.

وقد تسيطر أسرة محلية على مركز حضري قديم.

وقد تعترف مجموعة من المدن بسلطة حاكم واحد.

كما قد تتوسع مملكة عبر التحالفات والحروب.

ولذلك فإن نشوء الممالك الآرامية يحتاج إلى دراسة كل مملكة على حدة، لا إلى رواية واحدة عن جميع الآراميين.

عاشراً: هل كانت المدن التي حكمها الآراميون حديثة التأسيس؟

وجدت أن بعض الممالك التي ارتبطت بالأسر الآرامية قامت في مناطق ذات تاريخ حضري أقدم بكثير.

ومن الأمثلة تل حلف وغوزانا وتل برسيب.

وقد شهدت هذه المواقع مراحل استيطان سابقة على الحكم الآرامي.

كما ظهرت فيها تقاليد معمارية وفنية متعددة.

وهنا أجد سؤالاً مهماً.

إذا سيطرت أسرة تتحدث الآرامية على مدينة قائمة منذ قرون، فهل يجوز اعتبار جميع آثار المدينة من إنتاج تلك الأسرة؟

إن الإجابة يجب أن تكون بالنفي.

فكل طبقة أثرية تحتاج إلى تأريخ مستقل.

وقد تكون بعض المنشآت أقدم من الأسرة الحاكمة.

وقد يستعمل الحاكم الجديد أحجاراً أو مباني شيدتها سلطات سابقة.

ولهذا يجب التمييز بين تاريخ المدينة وتاريخ الأسرة التي حكمتها في مرحلة معينة.

الحادي عشر: بيت بخياني وغوزانا

من الممالك المهمة التي ظهرت في العصر الحديدي بيت بخياني.

وقد ارتبطت بمدينة غوزانا، التي حُدد موقعها في تل حلف قرب منابع الخابور.

وتذكر النقوش الملكية حكاماً من بيت بخياني خلال القرن التاسع قبل الميلاد.

كما عُثر في تل حلف على نقوش وآثار ترتبط بملوك محليين.

إن أهمية هذه المملكة أنها نشأت في منطقة كان لها تاريخ أقدم يرتبط بمجتمعات العصر البرونزي.

لكنني لا أستطيع القول إن جميع سكان بيت بخياني كانوا حوريين لمجرد أن المنطقة عرفت حضوراً حورياً سابقاً.

كما لا أستطيع القول إن جميعهم كانوا آراميين وافدين.

إن الأسماء واللغة والنقوش والآثار قد تكشف هوية بعض الحكام، لكنها لا تقدم تعداداً لغوياً لجميع السكان.

ولهذا فإن السؤال عن المجتمع أوسع من السؤال عن الأسرة الحاكمة.

الثاني عشر: كاپارا ابن هاديانو

من أشهر حكام تل حلف الملك كاپارا، ابن هاديانو.

وقد ترك نقوشاً على منشآت حجرية ومنحوتات ترتبط بالقصر.

وتذكر النقوش اسمه واسم أبيه، كما تصفه ملكاً لبلاد باليه.

لكن النصوص لا تسمح بتحديد علاقته السياسية ببيت بخياني بصورة نهائية.

فقد رأى بعض الباحثين أنه ربما حكم قبل الأسرة المعروفة بهذا الاسم.

واقترح آخرون أنه قد يكون مرتبطاً بمرحلة تغير السلطة في المنطقة.

كما أن تأريخ بعض المنحوتات والنقوش ظل موضع نقاش.

وهنا أجد مثالاً على عدم جواز جمع جميع حكام الموقع ضمن أسرة واحدة دون دليل.

فوجود القصر والنقش لا يكفي لإثبات التسلسل السياسي الكامل.

الثالث عشر: النقش الآرامي في تل حلف

تحفظ آثار تل حلف نصاً آرامياً قصيراً يتعلق بأحد الحكام المرتبطين ببيت بخياني.

وقد استُخدم هذا النقش في دراسة تاريخ الأسرة الحاكمة.

لكن النص قصير، ولا يقدم تاريخاً شاملاً للمملكة.

إن وجود لغة آرامية في نقش ملكي يثبت استعمالها ضمن تقاليد الحكم أو التدوين.

لكنه لا يثبت وحده أن جميع السكان كانوا يتحدثون الآرامية.

كما أن وجود نقوش مسمارية في الموقع لا يثبت أن جميع السكان كانوا يتكلمون الأكادية.

إن المدينة قد تجمع بين تقاليد كتابية ولغوية متعددة.

وهذا ما يجعل دراسة تل حلف مهمة لفهم الانتقال السياسي والثقافي في المنطقة.

الرابع عشر: تل الفخيرية والنقش الذي فضح بساطة التصنيفات

أصل الآن إلى واحدة من أهم الوثائق في هذا الفصل.

إنها تمثال تل الفخيرية الذي اكتُشف سنة 1979 بالقرب من منابع الخابور.

يحمل التمثال نقشاً ثنائي اللغة، بالأكادية والآرامية.

وقد خصص الباحثون دراسات عديدة لمقارنة النصين.

ومن أهم ما يلفت الانتباه أن صاحب التمثال عرّف نفسه بصيغتين سياسيتين مختلفتين.

ففي النص الآرامي استخدم لقب الملك.

أما في النص الأكادي فاستُخدم لقب الحاكم أو الوالي.

إن هذه الواقعة بالغة الأهمية.

فالشخص نفسه يظهر بلقبين مختلفين في وثيقة واحدة.

وهنا أجد أن اختلاف اللقب قد يعكس اختلاف اللغة السياسية والجمهور الذي توجه إليه النص.

وقد تكون السلطة المحلية تنظر إلى حاكمها باعتباره ملكاً.

بينما تصفه الإدارة العليا ضمن نظام سياسي أوسع بأنه والٍ.

وهذا يعني أنني لا أستطيع تحديد استقلال المملكة من كلمة ملك وحدها.

كما لا أستطيع نفي مكانة الحاكم المحلية لمجرد ظهور لقب إداري في نسخة أخرى من النقش.

الخامس عشر: من هو صاحب تمثال تل الفخيرية؟

يحمل التمثال اسم حاكم يُنقل بصيغ مثل هدد يتعي أو أدد إيتعي.

ويذكر اسم أبيه شمش نوري.

كما يرتبط بمناطق سيكاني وغوزانا وزاراني.

وقد اختلف الباحثون في تحديد تاريخ التمثال الدقيق، رغم ترجيح كثير من الدراسات القرن التاسع قبل الميلاد.

إن أهمية هذه الوثيقة لا تتعلق بالاسم وحده.

بل بكونها تحفظ نصين متوازيين تقريباً في لغتين مختلفتين.

وهذا يسمح بمقارنة المصطلحات السياسية والدينية والإدارية.

كما يساعد على دراسة تطور الكتابة الآرامية القديمة.

لكنني لا أستطيع اعتبار كل عبارة في إحدى النسختين ترجمة حرفية كاملة لعبارة في الأخرى.

فقد تختلف الصياغة والمعنى بحسب تقاليد الكتابة.

ولهذا فإن مقارنة النصين تحتاج إلى دراسة لغوية دقيقة.

السادس عشر: هل كانت غوزانا مدينة آرامية خالصة؟

إن وصف غوزانا بأنها مدينة آرامية في العصر الحديدي قد يكون مفيداً عند الحديث عن بعض أسرها الحاكمة ونقوشها.

لكنني أرى أن وصف جميع سكانها بهوية واحدة يتجاوز الأدلة.

فالموقع كان مأهولاً خلال فترات أقدم.

كما أن آثاره تكشف عن تفاعل بين تقاليد معمارية وفنية متعددة.

وقد استخدمت فيه الآرامية والأكادية.

وهذا يعني أن الثقافة السياسية للمدينة قد تكون نتاج اختلاط طويل بين جماعات وتقاليد مختلفة.

ولا أستطيع تحديد النسب السكاني بين هذه الجماعات اعتماداً على الأسماء الملكية وحدها.

إن المدينة القديمة ليست بالضرورة مجتمعاً متجانساً.

السابع عشر: بيت عديني وتل برسيب

من أبرز الممالك التي ارتبطت باللغة الآرامية مملكة بيت عديني.

وقد امتد نفوذها في منطقة الفرات.

وكان من أهم مراكزها تل برسيب، المعروف اليوم بتل أحمر.

لكن الموقع حمل قبل هذه المرحلة اسماً آخر هو ماسوواري.

وتشير النقوش اللووية إلى وجود حكم محلي أقدم.

ثم أصبحت المدينة مرتبطة ببيت عديني.

وفي سنة 856 قبل الميلاد، استولى عليها شلمنصر الثالث وأطلق عليها اسم كار شلمنصر.

وهنا أجد أمامي مدينة واحدة مرت بتحولات سياسية ولغوية متعاقبة.

ولا يجوز أن أختصر تاريخها في المرحلة الآرامية وحدها.

كما لا يجوز أن أنسب جميع آثارها إلى سكان جدد لمجرد تغير اسم الأسرة الحاكمة.

الثامن عشر: ماذا تعني تسمية بيت عديني؟

تحتوي تسمية بيت عديني على عنصر يدل على البيت أو الأسرة.

وقد استخدمت أسماء مشابهة لعدد من الممالك خلال العصر الحديدي.

ومنها بيت بخياني وبيت أغوشي.

وقد ارتبطت هذه التسميات بأسر حاكمة أو اتحادات سياسية.

لكنني أريد أن أميز بين اسم الأسرة وبين اسم جميع السكان.

فقد تحكم أسرة واحدة مدناً متعددة.

وقد تكون بعض هذه المدن أقدم منها بقرون.

وقد تتكلم جماعات مختلفة لغات متعددة ضمن المجال السياسي نفسه.

ولهذا فإن اسم بيت عديني لا يثبت وحده أن جميع سكان الأراضي التابعة لها ينحدرون من جد واحد اسمه عديني.

إن تفسير أسماء الممالك يحتاج إلى معرفة السياق السياسي واللغوي، لا إلى تحويل كل تسمية أسرية إلى شهادة نسب شاملة.

التاسع عشر: من الذي بنى ماسوواري؟

تكشف النقوش اللووية الهيروغليفية من تل أحمر عن وجود حكام سابقين للمرحلة التي ارتبط فيها الموقع ببيت عديني.

وقد ناقشت الدراسات أسماء أسر حاكمة متعددة، والعلاقات السياسية بينها.

كما أظهرت أن المدينة كانت مرتبطة بتقاليد ثقافية منتشرة في شمال سوريا والأناضول.

وهنا أرى أن الاستقرار الحضري السابق لا يمكن تجاهله.

فإذا تغيرت السلطة وانتقل الحكم إلى أسرة آرامية، فإن المدينة لا تبدأ تاريخها من تلك اللحظة.

لقد كانت هناك أبنية وشبكات اقتصادية ومؤسسات وطرق اتصال أقدم.

لكنني لا أستطيع تحديد أصل جميع السكان السابقين من اللغة اللووية المستخدمة في النقوش الملكية.

فكما أن الآرامية قد تكون لغة الحكم، يمكن أن تكون اللووية لغة النخبة التي أصدرت النقوش.

وهذا يفرض الحذر في جميع مراحل التاريخ.

العشرون: هل نستطيع إثبات أن سكان المدن السابقة أصبحوا آراميين؟

إنني أرى أن هذه القضية تحتاج إلى الفصل بين الاستمرارية المادية والتحول اللغوي.

قد تظهر في المدينة مبانٍ استمرت عبر مرحلتين سياسيتين.

وقد تبقى أنماط الفخار أو تخطيط الأحياء متقاربة.

لكن ذلك لا يسمح وحده بتحديد اللغة التي كان يتكلمها السكان.

كما أن ظهور نقش آرامي جديد لا يعني أن جميع سكان المدينة تحولوا إلى الآرامية فوراً.

وقد يحدث الانتقال اللغوي تدريجياً عبر أجيال.

وقد يتعايش أكثر من لسان داخل المجتمع الواحد.

ولهذا فإنني لا أستطيع إثبات تحول جميع سكان الممالك السابقة إلى آراميين اعتماداً على النقوش الملكية وحدها.

لكنني أستطيع القول إن بعض المدن القديمة دخلت في أنظمة حكم استعملت أسماء وتقاليد آرامية.

الحادي والعشرون: ماذا قالت الحفريات في الخابور؟

من أهم الدراسات التي تناولت هذه المرحلة دراسة هارتموت كونه عن تفاعل الآراميين مع المجتمعات السياسية في وادي الخابور الأسفل.

وقد اعتمدت على حفريات دور كتليمو وتل بديري وتل عجاجة وتل طبان.

وتوصلت إلى أن بعض المراكز استمرت خلال الفترة التي اعتاد المؤرخون وصفها بالعصر المظلم.

كما رأت أن وجود السلطة الجديدة لم يؤد إلى انقطاع كامل في جميع مناطق الخابور.

إن هذه النتيجة مهمة جداً.

فهي تقدم شواهد على استمرار مؤسسات ومجتمعات محلية، رغم الحروب والتحولات السياسية.

لكن الدراسة نفسها لا تجعل جميع المناطق متشابهة.

فقد شهدت بعض الأماكن تغيرات أكبر من غيرها.

وقد كانت هناك فوارق بين الخابور الأعلى والخابور الأوسط والأسفل.

ولهذا فإنني أرفض كتابة تاريخ المنطقة كلها اعتماداً على موقع أثري واحد.

الثاني والعشرون: التفاعل لا يعني غياب الحروب

إن استمرار بعض المراكز المحلية لا يلغي حدوث صراعات عسكرية.

فقد سجلت النقوش الملكية حملات متكررة ضد الجماعات الآرامية.

كما تشير بعض الآثار إلى حالات تدمير وتغير في الاستيطان.

لكن المجتمعات قد تتبادل السلع والمعرفة حتى خلال فترات التنافس والحرب.

وقد يعمل أفراد من جماعة في مؤسسات تحكمها جماعة أخرى.

وقد تتأثر العمارة والفنون والكتابة بالاتصال المتبادل.

ولهذا فإن الصورة التاريخية ليست مجرد صراع دائم بين شعبين منفصلين.

بل تشمل الحرب والتجارة والاندماج والمنافسة والتعاون.

وهذا ما تؤكده الدراسات الأثرية التي تتحدث عن ظهور تقاليد فنية مشتركة في وادي الخابور خلال العصر الحديدي.

الثالث والعشرون: الكاتب الآرامي في دور كتليمو

وجدت في دراسة كونه مثالاً مهماً يتعلق بوثيقة إدارية من دور كتليمو تعود إلى سنة 828 قبل الميلاد.

فقد حملت اللوحة المسمارية كتابة آرامية إضافية.

وتوضح الدراسة أن هذه الشهادة تثبت وجود أشخاص يستخدمون الآرامية ويعملون في وظائف مسؤولة داخل المؤسسة الإدارية.

كما كُشفت في الموقع كتابات آرامية متعددة على ألواح وأختام ومواد أخرى.

وهنا يظهر أمامي مثال واضح على التفاعل بين نظامين كتابيين.

فقد استُخدمت المسمارية الأكادية في الوثيقة الأساسية.

ثم أضيف نص آرامي في سياق إداري.

وهذا يثبت أن استعمال الآرامية لم يكن محصوراً بالقبائل المتنقلة أو بالممالك المستقلة.

بل امتد إلى مؤسسات الحكم والإدارة.

الرابع والعشرون: هل يمكن تحديد أصل الكاتب من لغته؟

إن وجود كتابة آرامية في وثيقة إدارية يثبت استعمال اللغة.

لكنه لا يكفي وحده لمعرفة أصل الكاتب أو أسرته.

فقد يتعلم الموظف لغة لأسباب مهنية.

وقد يكون من أسرة آرامية.

وقد يكون من مجتمع محلي انتقل إلى استعمال الآرامية.

ولا يمكنني تحديد أي احتمال دون شواهد إضافية.

ولهذا فإنني أميز بين انتشار اللغة وانتشار جماعة تحمل هوية سياسية معينة.

فقد تصبح اللغة أداة اتصال واسعة، حتى بين أشخاص لا ينتمون جميعاً إلى أصل واحد.

وهذه القضية ستكون مهمة في دراسة انتشار الآرامية خلال القرون اللاحقة.

الخامس والعشرون: هل كانت هناك هوية آرامية موحدة؟

وجدت في دراسة دومينيك بوناتز المنشورة لدى جامعة أكسفورد نتيجة تستحق الاهتمام.

فقد حذر الباحث من التعامل مع جميع الممالك التي ارتبطت بالآرامية بوصفها تعبيراً عن هوية سياسية وثقافية واحدة.

وأشار إلى أن الممالك المختلفة امتلكت تقاليد محلية وهويات مدينية خاصة.

كما أن المواد الأثرية لا تسمح دائماً بتمييز مجتمع يتحدث الآرامية عن مجتمع مجاور يستخدم لغة أخرى.

إن هذه النتيجة مهمة لأنها تمنع إسقاط مفهوم القومية الحديثة على مجتمعات العصر الحديدي.

فقد يكون هناك تقارب لغوي بين ممالك متعددة، دون أن يعني ذلك قيام دولة آرامية موحدة أو شعور سياسي مشترك بين جميع سكانها.

ولهذا يجب دراسة بيت بخياني وبيت عديني وبيت أغوشي وغيرها بوصفها كيانات تاريخية محددة، لا أجزاء متطابقة من شعب سياسي واحد.

السادس والعشرون: هل الآرامية دليل على الاستبدال السكاني؟

إن انتشار اللغة الآرامية خلال الألف الأول قبل الميلاد يمثل ظاهرة تاريخية كبيرة.

لكنني لا أستطيع تفسير ذلك الانتشار من خلال هجرة واحدة أو عملية استبدال شامل للسكان.

فقد تنتشر اللغة عن طريق التجارة والإدارة والعلاقات السياسية.

وقد تتبناها جماعات كانت تتكلم لغات أخرى.

كما قد تنتقل عبر شبكات الكتابة والاتصال بين المدن.

وقد لعبت سهولة استعمال الأبجدية الآرامية دوراً في انتشارها خلال فترات لاحقة.

لكنني أميز بين ظهور النقوش الآرامية القديمة وبين تحول الآرامية لاحقاً إلى لغة إدارية واسعة الانتشار.

فهاتان مرحلتان تاريخيتان مختلفتان.

ولا يجوز تفسير جميع التحولات اللغوية التي حدثت خلال قرون طويلة على أنها نتيجة حدث واحد.

السابع والعشرون: هل يمكن إثبات أن الآراميين كانوا أقلية حاكمة؟

إنني أعتبر هذه الفرضية من القضايا التي تحتاج إلى تحقيق مستقل.

فقد تشير حالة مدينة معينة إلى أن أسرة حاكمة تتحدث الآرامية سيطرت على مجتمع حضري أقدم.

وقد تؤيد الآثار استمرار جانب من السكان والمؤسسات السابقة.

لكن الانتقال من هذه الحالة إلى القول إن جميع الممالك الآرامية كانت تحكمها أقلية وافدة فوق أكثرية حورية يحتاج إلى دليل سكاني ولغوي واسع.

ولا أملك حتى الآن إحصاءات قديمة تسمح بتحديد نسب السكان بهذه الدقة.

كما أن الآثار المادية لا تحمل دائماً علامات تحدد لغة أصحابها.

ولهذا سأتعامل مع فرضية النخبة الحاكمة والمجتمع المحلي الأقدم باعتبارها احتمالاً يمكن اختباره في بعض المدن، لا حقيقة تنطبق تلقائياً على جميع الممالك.

لكنني أرفض أيضاً تجاهل تاريخ السكان السابقين لمجرد ظهور أسرة حاكمة جديدة.

الثامن والعشرون: من الذي كتب تاريخ هذه المجتمعات؟

إن كثيراً من أخبار الجماعات الآرامية الأولى وصل إلينا من نقوش ملوك كانوا يحاربونها.

وقد وصف هؤلاء الملوك خصومهم بوصفهم أعداء ومتمردين ومهاجمين للطرق والمدن.

وهنا أجد مشكلة تتعلق بطبيعة المصدر.

فنحن نقرأ تاريخ جماعة من خلال عيون خصمها العسكري.

ولا يعني ذلك أن جميع المعلومات الواردة في النص باطلة.

فقد يحفظ أسماء أشخاص ومدن وأحداثاً حقيقية.

لكن تفسيره للحرب يخدم مصلحة الملك الذي أمر بكتابة النقش.

ولهذا فإنني سأبحث عن النصوص المحلية عندما تكون متاحة.

ومن بينها النقوش الآرامية من تل حلف وتل الفخيرية وغيرها.

كما سأستخدم الآثار السكنية والإدارية لمعرفة جوانب الحياة التي لا تذكرها النصوص العسكرية.

التاسع والعشرون: لايارد يعود إلى قفص المحاكمة

لا أريد أن يكون انتقال التحقيق إلى الآراميين سبباً لإعفاء لايارد من مسؤوليته عن الأخطاء التي نشرت في مؤلفاته.

لقد سبق أن عرضت أخطاءه في تحديد نينوى وأسماء بعض الملوك.

لكنني وجدت في مقدماته المنشورة وثيقة تسمح بفحص مسألة التعمد بصورة أكثر دقة.

فقد أصدر لايارد كتابه نينوى وآثارها سنة 1849.

وكان جزء كبير من الاكتشافات التي وصفها قد جاء من نمرود، لا من نينوى بالمعنى الأثري الذي استقر لاحقاً.

وقد اعتمد عنوان الكتاب على الفرضية التي ربطت نمرود بنينوى.

ثم استمرت الاكتشافات وتقدمت الدراسات المسمارية.

وهنا تصبح مسؤولية المؤلف عن مراجعة المعلومات القديمة مسألة مشروعة.

فهل كان مستعداً لتعديل ما نشره عندما ظهرت أدلة جديدة؟

الثلاثون: مقدمة سنة 1851 التي تكشف قراره

في مقدمة المختصر الذي نشره لايارد سنة 1851، أشار إلى أن اكتشافات جديدة وقراءات للنقوش قد دعمت، في رأيه، معظم الأفكار التي عرضها في كتابه الأول.

ثم أعلن أنه لم يدخل تعديلات جوهرية على المختصر.

والأهم أنه قال إنه ما زال يميل إلى اعتبار الآثار التي استكشفها أجزاء من موقع نينوى القديمة.

إنني أعتبر هذه العبارة وثيقة مركزية في المحاكمة.

فهي لا تنقل رأياً عنه من شخص آخر.

بل تكشف قراره التحريري بصوته هو.

لقد كان يعلم أن تحديد المواقع وتفسير النقوش ما زالا قيد البحث.

ومع ذلك اختار المحافظة على الإطار الأساسي الذي قدم به اكتشافاته إلى الجمهور.

وهنا أرى أن مسؤوليته لا يمكن اختزالها في خطأ وقع عند بداية الحفر.

بل تشمل أيضاً قراره اللاحق بالإبقاء على التفسير الذي كان لا يزال موضع خلاف.

الحادي والثلاثون: هل أخطأ لايارد عمداً؟

إنني أطرح هذا السؤال بصورة مباشرة.

فمن الواضح أن لايارد لم يكن مجرد ناسخ ينقل ما قيل له دون اختيار.

لقد كان مؤلفاً يحدد عنوان الكتاب ومضمونه وطريقة عرض النتائج.

وقد قرر المحافظة على جوهر روايته الأولى في مختصر سنة 1851.

وهذا قرار واعٍ يمكن إثباته من مقدمته.

لكنني أميز بين تعمد الإبقاء على صياغة أو تفسير قديم وبين تعمد نشر معلومة يعرف صاحبها يقيناً أنها كاذبة.

فالمقدمة تثبت القرار الأول.

أما الثاني فيحتاج إلى دليل يثبت أن لايارد كان قد اقتنع ببطلان تحديده للموقع وقت النشر، ثم اختار الإصرار عليه رغم ذلك.

ولا أملك حتى الآن وثيقة تحسم هذه النقطة الأخيرة.

ومع ذلك فإن مسؤوليته التحريرية ثابتة.

فالمؤلف الذي يقدم فرضية مختلفاً عليها بوصفها الإطار العام لاكتشافاته يتحمل مسؤولية ما يترتب على هذا الاختيار من التباس لدى القراء.

الثاني والثلاثون: لماذا لم يغير عنوان نينوى؟

إن عنوان نينوى وآثارها كان يتمتع بجاذبية كبيرة لدى الجمهور الأوروبي.

فاسم نينوى معروف من المصادر القديمة، وكان يرتبط بتوقعات دينية وتاريخية واسعة.

كما أن اكتشاف المنحوتات الضخمة أثار اهتمام الصحافة والمتاحف.

وقد أصبح الكتاب ناجحاً تجارياً.

وهنا يبرز احتمال مشروع يستحق التحقيق.

هل ساعدت شهرة اسم نينوى على استمرار استعماله في تقديم اكتشافات جاءت من مواقع أخرى؟

إنني أرى أن العنوان نفسه يمثل اختياراً تحريرياً ذا أثر واضح.

لكنني لا أستطيع إثبات أن الدافع التجاري وحده هو الذي جعل لايارد يحافظ عليه.

فقد يكون الرجل ظل مقتنعاً بتفسيره الجغرافي في تلك المرحلة.

وقد تجتمع قناعة علمية خاطئة مع رغبة في الحفاظ على عنوان مشهور.

ولهذا فإن تحديد الدافع يحتاج إلى مراسلاته مع الناشر وأوراقه الخاصة.

الثالث والثلاثون: هل كان لايارد يجهل أهمية الرواية التوراتية؟

لا أستطيع القول إن لايارد كان يجهل أثر المقارنات التوراتية في استقبال اكتشافاته.

فقد أشار بنفسه في مقدمة المختصر إلى إدخال أمثلة ومقارنات توراتية وتاريخية داخل السرد.

كما قدم بعض النقوش والمنحوتات في سياق يربطها بالأسماء والأحداث المعروفة لدى جمهوره.

وقد ساهم هذا العرض في زيادة الاهتمام العام بالاكتشافات.

لكنني أميز بين قصد إبراز المقارنات وبين قصد تزوير النصوص.

فقد يتعمد المؤلف اختيار إطار تفسيري لأنه يراه مفيداً لجمهوره.

وقد يؤدي ذلك إلى المبالغة في أهمية بعض المطابقات أو إهمال جوانب أخرى من تاريخ المنطقة.

وهذه مسألة تستحق النقد التاريخي.

أما إثبات أنه غيّر قراءة العلامات المسمارية لتوافق رواية مسبقة، فيحتاج إلى مقارنة نصوصه بنسخ النقوش الأصلية وإلى دليل على علمه بالمخالفة.

الرابع والثلاثون: ماذا حدث في طبعة سنة 1867؟

عندما راجعت طبعة لايارد المنقحة سنة 1867، وجدت أن مقدمته الجديدة تعترف بأن الاكتشافات اللاحقة والتقدم في قراءة المسمارية دفعاه إلى تعديل بعض آرائه القديمة.

إن هذا الاعتراف مهم.

فهو يثبت أن لايارد لم يعتبر جميع استنتاجاته الأولى نهائية.

كما يوضح أن تصحيحات علمية حدثت خلال الفترة الفاصلة بين الطبعات.

لكنني أطرح سؤالاً.

لماذا احتاجت بعض الآراء إلى هذه المراجعة بعد سنوات من نشر الكتاب الأول؟

وما مقدار التأثير الذي كانت قد تركته لدى الجمهور خلال تلك السنوات؟

إنني أرى أن مسؤولية المؤرخ لا تقتصر على تصحيح الخطأ لاحقاً.

بل تشمل أيضاً توضيح طبيعة الخطأ ومراحل انتشار التفسير السابق.

ولهذا فإن المقارنة بين طبعات 1849 و1851 و1867 ستكون جزءاً أساسياً من ملف لايارد.

الخامس والثلاثون: الاختيار المتعمد ليس دائماً تزويراً للنقش

إنني أريد أن أضع هذه المسألة بصراحة.

هناك فرق بين من يخطئ في قراءة نقش لأنه لا يعرف قيمة العلامة.

ومن يعرف أن المسألة غير محسومة، لكنه يختار نشر فرضية واحدة دون إعطاء القارئ صورة كافية عن الخلاف.

ومن يعرف أن فرضيته باطلة، ثم يتعمد نشرها بوصفها حقيقة.

هذه حالات مختلفة.

وقد وجدت في ملف لايارد ما يثبت وجود أخطاء تاريخية وجغرافية.

كما وجدت دليلاً على قراره الواعي بالإبقاء على بعض تصورات كتابه الأول في مختصر سنة 1851.

لكنني لا أستطيع حتى الآن إثبات أنه عرف القراءة الصحيحة لجميع الأسماء أو المواقع التي أخطأ فيها، ثم تعمد نشر عكسها.

وإذا أردت إدانته بتزوير متعمد، فيجب أن أقدم الوثيقة التي تثبت هذا الانتقال من الخطأ إلى الخداع المقصود.

أما مسؤوليته عن اختيارات النشر والتقديم، فلا تحتاج إلى اختراع اتهام أكبر مما تسمح به الأدلة.

السادس والثلاثون: لماذا يهم هذا التحقيق تاريخ الحوريين والآراميين؟

إن قضية لايارد ليست منفصلة عن تاريخ المجتمعات القديمة.

فقد اهتم المستكشفون الأوائل بالمواقع التي ارتبطت بأسماء مشهورة في المصادر الأوروبية.

وقد أدى ذلك إلى تركيز جانب كبير من الحفريات الأولى على القصور الملكية الضخمة والمنحوتات التي جذبت المتاحف.

أما تاريخ السكان المحليين واللغات السابقة والتحولات الاجتماعية، فلم يحظ دائماً بالاهتمام نفسه.

لكنني لا أستطيع القول إن لايارد تعمد إخفاء جميع الحضارات التي لم يكن يعرفها.

فكثير من الأدلة الحورية لم تكن قد اكتُشفت في زمنه.

ومع ذلك فإن اختياراته العلمية والتحريرية أثرت في الصورة التي وصلت إلى الجمهور الأوروبي.

ولهذا فإن نقدها مشروع.

فالتاريخ الذي يقدمه المنقب لا يعكس الحجر وحده، بل يعكس أيضاً الأسئلة التي اختار طرحها والمواد التي قرر نشرها.

السابع والثلاثون: هل كان الآراميون ورثة حضارات أقدم؟

إن دراسة تل حلف وتل برسيب ووادي الخابور تقدم أدلة على أن بعض الممالك المرتبطة بالآرامية نشأت في مناطق ذات تاريخ حضري سابق.

وقد ورثت تلك الممالك مدناً وطرقاً ومؤسسات وتقاليد فنية.

لكن كلمة ورثت تحتاج إلى تحديد.

فقد يكون الورث مرتبطاً بالمكان والبناء.

وقد يكون مرتبطاً ببعض السكان.

وقد يتعلق بمؤسسات اقتصادية أو بعناصر من الثقافة المحلية.

ولا يثبت ذلك تلقائياً وجود سلسلة نسب واحدة بين جميع الحكام والسكان.

ولهذا فإنني أرى أن العلاقة بين المجتمعات الحورية السابقة والممالك الآرامية اللاحقة يجب أن تدرس في كل منطقة على حدة.

وقد تظهر الأدلة استمرارية قوية في موقع معين.

وقد تكشف انقطاعاً أو تغيراً واسعاً في موقع آخر.

الثامن والثلاثون: هل نستطيع الحديث عن مزيج سكاني؟

إن فكرة الاختلاط السكاني تبدو متوافقة مع طبيعة التحولات الطويلة التي شهدتها المنطقة.

فقد كانت المدن ومناطق الرعي والطرق التجارية تتصل بعضها ببعض.

كما أدت الحروب والتحالفات والزيجات والهجرات إلى انتقال أفراد وجماعات.

وقد نشأت سلطات جديدة داخل مجتمعات متعددة اللغات والثقافات.

لكنني لا أريد تحويل كلمة مزيج إلى تفسير جاهز يغني عن الوثائق.

فإذا قلت إن مجتمعاً معيناً كان مختلطاً، فعليّ أن أحدد الأدلة على ذلك.

هل توجد أسماء شخصية من لغات مختلفة؟

وهل تظهر أنماط دفن متعددة؟

وهل توجد نصوص ثنائية اللغة؟

وهل تكشف الآثار استمرارية سكانية إلى جانب تغير النخبة السياسية؟

إن هذه الشواهد مجتمعة قد تسمح ببناء تفسير أكثر قوة من مجرد وصف المدينة بأنها آرامية أو حورية.

التاسع والثلاثون: ما الذي تثبته الأبحاث الحديثة؟

بعد مراجعة الدراسات الأثرية واللغوية، وصلت إلى مجموعة من النتائج.

ظهرت تسمية الأحلامو قبل أقدم الإشارات الصريحة إلى الآراميين.

ثم ظهرت التسمية المركبة الأحلامو الآراميون في نقوش تجلات بلاصر الأول.

وشهدت مناطق الفرات والخابور تحولات سياسية طويلة، أدت إلى ظهور ممالك ارتبطت بأسر حاكمة آرامية.

لكن بعض تلك الممالك نشأ في مدن لها تاريخ أقدم.

كما أن الآثار لا تسمح بتحديد هوية جميع السكان اعتماداً على لغة النقش الملكي وحدها.

وقد كشفت نصوص تل الفخيرية عن استعمال الآرامية والأكادية داخل وثيقة واحدة، مع اختلاف الألقاب السياسية المستخدمة لصاحبها.

كما أظهرت حفريات دور كتليمو استمرار التفاعل بين أنظمة الكتابة والمجتمعات المختلفة.

وهذا يعني أن الصورة التاريخية أكثر تعقيداً من مجرد دخول شعب جديد إلى أرض خالية.

الأربعون: ما الذي لا تثبته الأدلة؟

إنني أريد أن أسجل حدود المعرفة بوضوح.

لا توجد وثيقة تسمح بتحديد يوم أو سنة نشأة الشعب الآرامي.

ولا يصح اعتبار جميع الأحلامو آراميين في كل الفترات.

كما لا نستطيع اعتبار جميع سكان الممالك الآرامية وافدين جدد.

ولا يمكن إثبات أن جميع السكان المحليين السابقين كانوا حوريين.

كما لا توجد أدلة تسمح بتحديد نسبة الحوريين والآراميين وغيرهم داخل كل مملكة بصورة دقيقة.

ولا يصح اعتبار اللغة المستخدمة في نقش ملكي دليلاً حاسماً على أصل جميع سكان المملكة.

أما في ملف لايارد، فقد ثبتت أخطاء في تحديد المواقع وتغيرت بعض قراءاته وتفسيراته.

وثبت أنه تعمد الإبقاء على جوهر عرضه السابق في مختصر سنة 1851.

لكن إثبات تعمده نشر معلومة كان يعلم يقيناً بطلانها يحتاج إلى دليل إضافي.

إنني أعتبر هذه الحدود جزءاً من أمانة البحث.

الحادي والأربعون: نجار وبابه مكسور

أعود الآن إلى السؤال الذي بنيت عليه هذا الكتاب.

لقد ذهب بعض المستكشفين الأوروبيين إلى بلاد الرافدين بحثاً عن مدن وملوك كانت أسماؤهم معروفة في كتبهم.

وكانت في بلادهم آثار ورموز لم تُحسم جميع معانيها.

وقد نجح هؤلاء المستكشفون في أعمال مهمة، لكن بعض استنتاجاتهم الأولى كانت خاطئة.

وفي حالة لايارد وجدنا أنه لم يكن مجرد رجل أخطأ مرة ثم انتهت القضية.

بل كان مؤلفاً اختار المحافظة على إطار تفسيري قديم في طبعة لاحقة.

وهذا قرار أضعه أمام المحاكمة التاريخية.

فالمؤرخ الذي يختار نشر رواية معينة يتحمل مسؤولية اختياره، خصوصاً عندما يعلم أن القضية لم تُحسم بعد.

لكنني لا أريد أن أكتفي بهذا الاتهام.

بل سأتابع البحث في مخطوطاته ومراسلاته والطبعات المختلفة لكتبه، حتى أعرف أين انتهى الخطأ وأين بدأ الإصرار الواعي عليه.

فإذا ظهرت وثيقة تثبت أنه عرف الحقيقة وتعمد مخالفتها، فسأعرضها بلا تردد.

الحادي والأربعون مكرر: التاريخ الذي لم يُكتب من داخل المدن

إن ما يثير اهتمامي في هذه المرحلة هو ضعف حضور السكان العاديين في كثير من الروايات القديمة.

فنحن نعرف أسماء الملوك الذين خاضوا الحروب.

ونعرف بعض المدن التي استولوا عليها.

ونعرف أسماء الأسر الحاكمة الجديدة.

لكننا لا نعرف بالدرجة نفسها تفاصيل حياة المزارعين والحرفيين والرعاة الذين عاشوا في تلك المناطق.

وقد يكون هؤلاء السكان قد شهدوا تغيراً في السلطة دون أن يغادروا أرضهم.

وقد تكون أسرهم قد انتقلت من لغة إلى أخرى عبر أجيال.

وقد تكون بعض الجماعات قد اندمجت في مجتمعات جديدة.

لكنني لا أستطيع أن أكتب هذه الاحتمالات بوصفها حقائق دون أدلة.

ولهذا فإنني أرى أن تاريخ التحول من المجتمعات الأقدم إلى الممالك الآرامية يحتاج إلى مزيد من الدراسات المحلية، لا إلى تكرار الروايات الملكية وحدها.

الثاني والأربعون: نتائج المحاكمة

بعد مراجعة النصوص والآثار، أستطيع تحديد نتائج أساسية.

الأحلامو تسمية أقدم من الذكر الواضح للآراميين.

والتسمية المركبة الأحلامو الآراميون موثقة في النقوش الملكية من مطلع القرن الحادي عشر قبل الميلاد.

وقد كانت الجماعات التي حملت هذه التسميات جزءاً من عالم واسع يضم مناطق البادية والفرات والخابور.

ثم ظهرت خلال العصر الحديدي ممالك ارتبطت بأسر حاكمة آرامية، من بينها بيت بخياني وبيت عديني.

لكن المدن التي قامت فيها تلك الممالك كانت تحمل تواريخ حضرية أقدم.

وقد كشفت النصوص الثنائية اللغة والآثار الإدارية عن وجود علاقات ثقافية ولغوية معقدة.

ولم أجد دليلاً يثبت أن ظهور الحكم الآرامي أدى في جميع المناطق إلى اختفاء السكان السابقين.

كما لم أجد دليلاً يسمح باعتبار جميع سكان تلك الممالك حوريين في الأصل.

أما لايارد، فقد ثبت أنه قدم تحديدات جغرافية خاطئة، وأنه احتفظ عمداً بجوهر بعض تصوراته في مختصر سنة 1851، رغم استمرار عدم اليقين في تحديد المواقع.

وهذه مسؤولية تحريرية وتاريخية تستحق النقد، دون تحويلها إلى إثبات غير متوافر على تزوير النصوص المسمارية.

خاتمة الفصل الثامن عشر

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن الأحلامو والآراميين، وعن التحولات التي شهدتها مناطق الخابور والفرات بعد تراجع ممالك العصر البرونزي.

ووصلت إلى أن ظهور اسم جماعة في النقوش لا يعني ولادتها في تلك اللحظة.

كما أن ظهور أسرة حاكمة جديدة لا يعني بالضرورة اختفاء جميع السكان الذين سبقوها.

لقد كانت المدن القديمة تحمل تاريخاً طويلاً من الاستيطان والعمل والاتصال بين المجتمعات.

ثم دخلت في أنظمة سياسية جديدة، حمل بعضها أسماء آرامية.

لكن اللغة السياسية والاسم الأسري لا يختزلان بالضرورة هوية المجتمع كله.

وقد وجدت أن بعض النقوش الملكية التي وصفت الأحلامو الآراميين اعتمدت لغة الخصومة العسكرية.

ولهذا يجب قراءتها باعتبارها وثائق صادرة عن ملوك يحاربون تلك الجماعات، لا باعتبارها دراسات محايدة عن أصولها وعاداتها.

كما كشفت الآثار أن التفاعل بين المجتمعات شمل التجارة والإدارة والكتابة والفنون، إلى جانب الحروب.

أما قضية لايارد، فقد أصبحت أكثر وضوحاً.

إن خطأه في تحديد نينوى ليس مجرد اتهام أطلقه مؤرخ متأخر.

فهو ثابت من تاريخ الحفريات وتصحيح مواقع المدن.

كما أن مقدمته سنة 1851 تثبت أنه اختار المحافظة على الإطار العام الذي قدمه في كتابه الأول.

وهنا أضع مسؤوليته أمام القارئ، وأواصل البحث عن الأدلة التي قد تكشف إن كان قد تجاوز الإصرار على تفسير خاطئ إلى التعمد في مخالفة حقيقة عرفها.

وفي الفصل التاسع عشر سأنتقل إلى دراسة الممالك الآرامية بصورة أكثر تفصيلاً.

وسأبدأ ببيت بخياني وبيت عديني وبيت أغوشي، ثم أنتقل إلى الممالك الأخرى، مع مقارنة نصوص حكامها المحليين بنقوش الملوك الذين حاربوها.

وسأولي اهتماماً خاصاً للمدن التي كانت مأهولة قبل وصول الأسر الحاكمة الجديدة، وللغات والآثار التي تسمح بتتبع التغير والاستمرار.

إنني لا أبحث عن تاريخ يمحو الآراميين، ولا عن تاريخ يمحو الحوريين.

بل أبحث عن التاريخ الذي يحدد لكل جماعة ما تثبته الوثائق، ويميز بين تاريخ الأرض وتاريخ من حكمها.

فالأرض أقدم من أسماء الدول، وسكان المدن لا يختفون لمجرد تغير الأعلام والألقاب.

محاكمة من زوّر التاريخ

لايارد ورولنسون وهينكس بين النقوش المسمارية والرواية التوراتية والتاريخ الكوردي المغيّب

الفصل التاسع عشر

الممالك الآرامية فوق مدن الحضارات الأقدم

من بيت بخياني وبيت عديني إلى بيت أغوشي وسمأل

بين النقوش الملكية واللغات القديمة واستمرار السكان المحليين

مقدمة الفصل

عندما بدأت دراسة الممالك التي حملت أسماء أسر حاكمة آرامية خلال الألف الأول قبل الميلاد، وجدت أن المؤلفات التاريخية كثيراً ما تقدم هذه الممالك انطلاقاً من أسماء حكامها وحروبها، دون أن تمنح تاريخ المدن التي حكمتها الاهتمام نفسه.

فقد نجد مدينة مأهولة منذ مئات السنين، ثم تتغير الأسرة الحاكمة، ويظهر اسم سياسي جديد في الوثائق، فيبدأ بعض المؤرخين سرد تاريخها من تلك اللحظة.

لكنني لا أستطيع قبول أن تاريخ المدينة يبدأ دائماً مع وصول الأسرة الجديدة إلى السلطة.

فالأرض التي قامت عليها ممالك بيت بخياني وبيت عديني وبيت أغوشي وسمأل لم تكن خالية من السكان والعمران قبل ظهور تلك الممالك.

وقد شهدت مناطقها قيام مراكز سياسية أقدم، وتداخلت فيها تقاليد لغوية وفنية ارتبطت بالحوريين والحثيين واللوويين وغيرهم من مجتمعات العصر البرونزي.

لكنني أريد أن أكون دقيقاً منذ البداية.

إن وجود حضارة أقدم في منطقة معينة لا يثبت أن جميع سكان المملكة اللاحقة ينحدرون مباشرة من تلك الحضارة.

كما أن ظهور اسم آرامي في نقش ملكي لا يثبت أن جميع سكان المدينة كانوا آراميين في الأصل.

إنني أريد أن أدرس التحول السياسي واللغوي والاجتماعي من خلال الوثائق، لا من خلال افتراضات نسب جاهزة.

وسأركز على النقوش التي تركها الحكام المحليون أنفسهم، وأقارنها بما كتبه الملوك الذين حاربوهم.

وسأواصل في الوقت نفسه فحص الطريقة التي قدم بها لايارد وغيره تاريخ الممالك القديمة، لأن خطأ المستكشف لا يصبح صحيحاً لمجرد أن كتابه انتشر في أوروبا.

أولاً: ماذا تعني تسمية بيت في أسماء الممالك؟

تظهر في نصوص الألف الأول قبل الميلاد تسميات سياسية تتضمن كلمة بيت، ومنها بيت عديني وبيت بخياني وبيت أغوشي.

وترتبط هذه التسمية في كثير من الحالات باسم أسرة حاكمة أو سلالة محلية.

لكنها لا تعني بالضرورة أن جميع سكان المملكة كانوا من نسل شخص واحد.

فقد تسيطر الأسرة على عدة مدن وقرى، وتضم أراضيها مجتمعات مختلفة.

وقد تكون بعض المدن أقدم بكثير من الأسرة التي أصبحت تحكمها.

كما قد يتغير المجال الجغرافي للمملكة مع الحروب والتحالفات.

ولهذا فإنني أميز بين بيت بوصفه اسماً سياسياً لسلالة، وبين الشعب الذي يعيش تحت حكمها.

إن دراسة الاسم الأسري تساعد على معرفة السلطة، لكنها لا تكفي وحدها لتحديد التركيبة السكانية.

ثانياً: هل كانت الممالك الآرامية دولة واحدة؟

لا تقدم الوثائق القديمة دليلاً على أن جميع الممالك التي ارتبطت بالآراميين كانت خاضعة لدولة مركزية واحدة.

فقد ظهرت كيانات سياسية مستقلة أو متنافسة، لكل منها حكامها ومصالحها وتحالفاتها.

وقد تتحالف مملكة مع قوة خارجية ضد مملكة آرامية أخرى.

وقد تدخل بعض الممالك في حرب مع جيرانها، بينما تختار ممالك أخرى دفع الجزية أو إقامة المعاهدات.

كما أن استعمال اللغة الآرامية لا يثبت بالضرورة وجود وحدة سياسية بين المتكلمين بها.

وهنا أرى ضرورة التمييز بين التقارب اللغوي والوحدة السياسية.

فقد تشترك ممالك متعددة في تقاليد لغوية، دون أن تشترك في حكم واحد أو مصالح متطابقة.

ثالثاً: بيت بخياني وغوزانا

أبدأ بمملكة بيت بخياني، التي ارتبطت بمدينة غوزانا، المعروفة أثرياً بموقع تل حلف في منطقة منابع الخابور.

لقد كشفت الحفريات عن مبانٍ ومنحوتات ونقوش تعود إلى العصر الحديدي.

كما كشفت عن مراحل استيطان أقدم.

وهذا يعني أن تاريخ تل حلف لا يبدأ من المرحلة التي ظهر فيها اسم بيت بخياني في النقوش.

فقد كان الموقع جزءاً من تاريخ أوسع للمنطقة، وشهد تحولات عمرانية وثقافية قبل قيام المملكة التي اشتهرت به.

لكنني لا أستطيع تحديد هوية جميع سكان المدينة الأقدم من خلال آثارها وحدها.

فقد كانت مناطق الخابور متعددة اللغات والمجتمعات.

ولذلك فإنني سأبدأ من الشواهد التي تسمح بتحديد الأسرة الحاكمة، ثم أبحث في علاقتها بتاريخ الموقع السابق.

رابعاً: أقدم الشواهد السياسية لبيت بخياني

تذكر النصوص الملكية اسم بيت بخياني في سياق الحملات والعلاقات السياسية خلال القرن التاسع قبل الميلاد.

ومن الشخصيات التي تظهر في هذا السياق حاكم يدعى أبي سلامو، ارتبط اسمه بغوزانا خلال حكم أدد نيراري الثاني.

وتذكر المصادر أنه قدم الجزية في إطار توسع النفوذ السياسي للقوى المجاورة.

إن هذه الشهادة مهمة لأنها تثبت وجود مركز سياسي معروف في غوزانا قبل بعض النقوش المحلية الأشهر التي وصلت إلينا.

لكنها لا تقدم تاريخاً كاملاً لنشأة الأسرة.

كما أن ظهور أبي سلامو في نص يصف دفع الجزية لا يسمح بمعرفة جميع تفاصيل حكمه.

فالنقش الخارجي يهتم بعلاقة الحاكم بالقوة التي تلقّت الجزية، وليس بالضرورة بإدارة المدينة ومجتمعها الداخلي.

ولهذا فإن دراسة بيت بخياني تحتاج إلى الجمع بين المصادر الخارجية والنقوش المحلية والحفريات.

خامساً: كاپارا والقصر المنحوت

من أشهر حكام تل حلف الملك كاپارا، ابن هاديانو.

وقد ارتبط باسمه قصر ومنحوتات حجرية ضخمة.

كما حفظت بعض النقوش اسمه وألقابه.

ومن أهم ما يميز هذه الآثار وجود عناصر فنية متعددة، بعضها يرتبط بتقاليد الأناضول وشمال سوريا.

وقد اختلف الباحثون في تحديد تاريخ حكم كاپارا وموقعه الدقيق ضمن تسلسل حكام المنطقة.

كما نوقشت علاقته ببيت بخياني، لأن النصوص لا تسمح بحسم جميع تفاصيل النسب السياسي.

وهنا أجد مثالاً على ضرورة عدم افتراض أن كل حاكم عُثر على آثاره في تل حلف كان ينتمي إلى الأسرة نفسها.

فالتاريخ السياسي للموقع قد يشمل مراحل متعددة، وتحتاج كل مرحلة إلى أدلتها.

سادساً: ماذا تقول منحوتات تل حلف عن السكان؟

قد يحاول الباحث استنتاج هوية السكان من أسلوب المنحوتات والملابس والرموز الفنية.

لكنني أرى أن هذا الطريق يحتاج إلى حذر شديد.

فقد ينتقل الأسلوب الفني بين الممالك.

وقد يستعين الملك بنحاتين من مناطق مختلفة.

وقد يحتفظ المجتمع بتقاليد معمارية قديمة رغم تغير السلطة.

كما أن التشابه الفني لا يثبت دائماً وحدة اللغة أو الأصل السكاني.

ولهذا فإنني لن أنسب كل منحوتة ذات خصائص أناضولية إلى شعب واحد، ولن أعد كل نقش آرامي دليلاً على أن جميع صانعي الفن كانوا آراميين.

إن الأثر الفني يقدم معلومات عن الثقافة والتقنية والعلاقات بين المجتمعات.

أما تحديد لغة صاحبه وأصله فيحتاج إلى شواهد إضافية.

سابعاً: تمثال تل الفخيرية يكشف ازدواج السلطة

أصل الآن إلى واحدة من أهم الوثائق التي تساعد على فهم الحكم في غوزانا.

إنها تمثال تل الفخيرية، الذي اكتُشف سنة 1979.

يحمل التمثال نصاً بالأكادية على الجهة الأمامية، ونصاً بالآرامية على الجهة الخلفية.

ويرتبط بحاكم يعرف باسم أدد إيتعي في الصيغة الأكادية، وهدد يسعي في الصيغة الآرامية.

إن أهمية التمثال لا تقتصر على كونه ثنائي اللغة.

فقد ظهر اختلاف جوهري بين اللقب الذي يستخدمه صاحب النص في النسختين.

ففي الأكادية يوصف بأنه حاكم أو والٍ لغوزانا.

أما في الآرامية فيستخدم لقب الملك.

وهنا أجد أن الشخص نفسه يقدم مكانته السياسية بطريقتين مختلفتين.

وهذا لا يثبت وجود شخصين.

بل يكشف أن التسمية السياسية قد تتغير باختلاف اللغة والجمهور والعلاقة بالسلطة العليا.

ثامناً: لماذا أصبح الملك والياً في النص الآخر؟

إن اختلاف اللقب بين النصين يحتاج إلى تفسير سياسي.

فقد يكون صاحب التمثال حاكماً محلياً يتمتع بمكانة ملكية لدى سكان منطقته، لكنه يشغل موقعاً إدارياً تابعاً لقوة أكبر.

كما قد يكون الاختلاف مرتبطاً بتقاليد الألقاب في اللغتين.

لكنني لا أستطيع تحديد السبب النهائي من كلمة واحدة.

وقد ناقشت الدراسات الأكاديمية هذه المسألة، وربطتها بتوسع النفوذ السياسي الخارجي في غوزانا.

إن ما أستطيع إثباته هو وجود اختلاف صريح بين اللقبين في نصين محفوظين على الأثر نفسه.

أما القول إن أحد النصين تعمد إخفاء حقيقة سياسية معينة، فيحتاج إلى معرفة الهدف من كتابة كل نسخة والسلطة التي أشرفت عليها.

وهذه القضية تذكرني بأهمية عدم التعامل مع الترجمة بوصفها عملية محايدة دائماً.

فقد تحمل الكلمة السياسية معنى يختلف باختلاف لغة الوثيقة.

تاسعاً: هل كان أدد إيتعي آرامياً؟

إن اسم الحاكم في النسخة الآرامية يرتبط بالتقاليد اللغوية المحلية.

لكن اسم والده شمش نوري يحمل صيغة أكادية واضحة.

وهنا أجد مثالاً على التعقيد الذي قد يظهر داخل أسرة واحدة.

فقد يحمل الابن اسماً مرتبطاً بلغة، بينما يحمل الأب اسماً من تقليد لغوي آخر.

وقد يكون ذلك نتيجة اتصال ثقافي طويل.

كما يمكن أن يعكس استعمال أسماء سياسية أو دينية مختلفة.

لكنني لا أستطيع أن أقرر أصل الأسرة كاملاً من اسمين.

وقد ناقشت الدراسات احتمال أن يكون الحاكم من أسرة محلية اندمجت في النظام الإداري الجديد، أو من عائلة مرتبطة بالسلطة العليا تبنت تقاليد الحكم المحلي.

ولا يوجد دليل يجيز تحويل أحد الاحتمالين إلى يقين مطلق.

عاشراً: بيت عديني والفرات

أنتقل الآن إلى مملكة بيت عديني.

وقد كانت من أبرز القوى المحلية في منطقة الفرات خلال القرن التاسع قبل الميلاد.

ومن أهم مراكزها مدينة تل برسيب، المعروفة اليوم بتل أحمر.

وكان موقعها الجغرافي مهماً، لأنها تقع قرب معابر الفرات والطرق التي تربط شمال سوريا بالمناطق الشرقية.

إن السيطرة على هذه المعابر لم تكن مسألة عسكرية فقط.

بل ارتبطت بالتجارة ونقل البضائع والحيوانات والمواد الخام.

ولهذا فإنني أرى أن أهمية بيت عديني لا يمكن تفسيرها من خلال اسم الأسرة وحده.

بل يجب دراستها ضمن الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للفرات.

الحادي عشر: أخوني، حاكم بيت عديني

من أبرز الأسماء التي تظهر في النقوش الملكية اسم أخوني.

وقد وصفته النصوص بأنه من بيت عديني، أو ابن عديني في التعبير السياسي التقليدي.

لكن هذه الصياغة لا تعني بالضرورة أن والده المباشر كان شخصاً يحمل اسم عديني.

فقد تشير إلى انتسابه إلى الأسرة أو البيت السياسي.

وهذا فرق مهم عند قراءة الأنساب القديمة.

وقد كان أخوني من الحكام الذين قاوموا حملات شلمنصر الثالث خلال بداية حكم الأخير.

وتذكر النصوص أنه حاول الاستفادة من التحالفات الإقليمية، وأن مقاومته استمرت خلال عدة حملات.

إنني أعتبر هذه الحالة مهمة لأنها تكشف أن الدولة المحلية لم تكن مجرد مدينة استولى عليها الجيش في حملة واحدة.

بل كانت تمتلك قدرة على المقاومة والتفاوض والتحالف.

الثاني عشر: ماذا يقول النص المسماري عن أخوني؟

أعود إلى النقش الملكي المحفوظ في مدونة أوراك تحت الرقم Q004607.

يظهر اسم أخوني في النقل العلمي بصيغة:

a-ḫu-ni

ثم تأتي الصيغة:

DUMU a-di-ni

وهي التي استخدمها الكتبة للإشارة إلى انتمائه إلى بيت عديني.

إن هذه العلامات مهمة، لأنها تتيح الرجوع إلى النص الأصلي بدلاً من الاعتماد على صيغة عربية أو يونانية متأخرة.

لكنني أميز بين القراءة اللغوية للاسم والتفسير السياسي لعبارة ابن عديني.

فقد تستعمل الكتابة الأكادية تعبيراً حرفياً عن الابن للدلالة على الانتماء إلى أسرة أو سلالة.

ولهذا فإن النقل المباشر إلى العربية دون دراسة السياق قد يؤدي إلى سوء فهم النسب.

الثالث عشر: تل برسيب قبل سقوطها

تذكر النقوش أن تل برسيب كانت مدينة محصنة تابعة لأخوني.

وقد ظهرت في نصوص شلمنصر الثالث بوصفها مركزاً عسكرياً وسياسياً مهماً.

لكن آثار المدينة ونقوشها اللووية تكشف أن تاريخها أقدم من حكم بيت عديني.

فقد عرفت في مرحلة سابقة باسم ماسوواري.

وهنا أجد أن تاريخ الموقع لا يجوز اختزاله في المرحلة الآرامية.

فقد كانت هناك سلطات وتقاليد أقدم.

كما أن وجود نقوش لووية لا يسمح وحده بتحديد لغة جميع السكان.

وقد تكون المدينة شهدت تحولات متدرجة في الأسرة الحاكمة والتقاليد الرسمية.

ولهذا فإنني أعتبر تل برسيب نموذجاً مناسباً لدراسة الاستمرار والتغير داخل موقع واحد.

الرابع عشر: سنة 856 قبل الميلاد وتغيير اسم المدينة

من أهم الوقائع التي سجلتها النصوص الملكية استيلاء شلمنصر الثالث على تل برسيب.

ويرتبط الحدث بسنة 856 قبل الميلاد.

وقد أعلن الملك أنه ضم المدينة إلى سلطته، ثم أعاد تسميتها كار شلمنصر.

إن هذا الخبر ليس مجرد رواية نقلها مؤرخ أوروبي بعد آلاف السنين.

بل هو وارد في نص مسماري أصلي.

ويقدم النقش قائمة بأسماء مدن أخرى أعيدت تسميتها أيضاً.

وهنا أجد دليلاً مباشراً على أن تغير اسم المدينة قد يكون قراراً سياسياً متعمداً من القوة المنتصرة.

لكن هذا لا يعني أن السكان جميعاً تغيروا في اليوم نفسه.

فقد تكون إعادة التسمية جزءاً من فرض السيادة الجديدة.

أما التغير السكاني فيحتاج إلى دراسة مستقلة.

الخامس عشر: النص الذي يذكر إعادة الاستيطان

أصل الآن إلى فقرة أعتبرها من أهم فقرات هذا الفصل.

ففي النقش Q004607، يذكر شلمنصر الثالث أنه استولى على تل برسيب ومدن مجاورة.

ثم يعلن أنه أسكن فيها جماعات تابعة لسلطته، وأقام قصوراً ومراكز للحكم.

وبعد ذلك يذكر الأسماء الجديدة التي أطلقها على المدن.

إن هذه الفقرة تقدم دليلاً صريحاً على وجود سياسة لإعادة تنظيم المجال السكاني والإداري بعد الفتح.

لكنها لا تقدم عدد جميع الأشخاص الذين نُقلوا.

كما لا تذكر أن جميع السكان السابقين أُخرجوا من المدينة.

ولهذا لا يجوز أن أفسر إعادة الاستيطان بوصفها دليلاً على الاستبدال الكامل للسكان.

إنها تثبت إدخال مجموعات جديدة وإنشاء مؤسسات للحكم الجديد.

أما حجم الاستمرار السكاني المحلي فلا يمكن تحديده من هذا المقطع وحده.

السادس عشر: ماذا حدث لأخوني؟

تذكر الدراسات المستندة إلى نقوش شلمنصر الثالث أن أخوني انسحب بعد سقوط تل برسيب.

ثم لجأ إلى موقع حصين في منطقة جبلية، قبل أن يتعرض للهزيمة والأسر.

وتشير الرواية الملكية إلى نقله إلى بلاد المنتصر.

إن هذه النهاية تكشف أن سقوط العاصمة لم يكن نهاية المقاومة فوراً.

فقد استمر أخوني في محاولة الإفلات من الجيش الذي لاحقه.

لكنني أريد أن أميز بين نهاية حكمه السياسي ونهاية المجتمع الذي كان يحكمه.

فقد يُؤسر الملك وتنتقل السلطة إلى حاكم آخر، بينما تبقى جماعات من السكان في المدن والقرى.

ولهذا لا يجوز اختزال تاريخ بيت عديني في مصير أخوني وحده.

السابع عشر: هل كان شلمنصر الثالث يقول الحقيقة كاملة؟

إن نقش Q004607 مصدر أصلي، لكنه يمثل رواية الملك المنتصر.

فقد يبالغ في وصف انتصاراته أو في تصوير ضعف خصومه.

وقد يذكر أسماء المدن التي أحرقها دون أن يشرح أسباب الحرب من وجهة نظر سكانها.

كما قد يستخدم أعداداً كبيرة للقتلى والأسرى.

ولهذا فإنني أقبل النص بوصفه دليلاً على أن الملك أعلن هذه الأفعال، ثم أبحث عن شواهد أخرى للتحقق من تفاصيلها.

إن قراءة العلامات بصورة صحيحة لا تعني أن كل ادعاء سياسي في النص صحيح بالدرجة نفسها.

وهذا التمييز أساسي في دراسة جميع النقوش الملكية.

الثامن عشر: لماذا لم تختفِ تسمية تل برسيب؟

رغم إطلاق اسم كار شلمنصر على المدينة، بقي اسم تل برسيب معروفاً في الدراسات التاريخية.

كما استمرت التسميات الأقدم في بعض التقاليد والمصادر المرتبطة بالموقع.

وهنا تظهر مشكلة تتعلق بتعدد أسماء المدينة.

فقد تحمل المدينة اسماً قديماً استعملته السلطة المحلية.

ثم تفرض عليها سلطة جديدة اسماً رسمياً.

وقد يستمر السكان أو جيرانهم في استعمال الاسم السابق.

ولهذا لا يعني العثور على اسمين مختلفين بالضرورة أننا أمام مدينتين.

وقد ثبت من نصوص أخرى أن الاستيلاء على المدن كان يترافق أحياناً مع إعادة تسميتها.

وهذا يجعلني أكثر حذراً عند مراجعة الخرائط التي تقدم أسماء المدن القديمة دون بيان مراحل تغيرها.

التاسع عشر: بيت أغوشي وأرفاد

أنتقل الآن إلى مملكة بيت أغوشي، التي ارتبطت بمدينة أرفاد شمال حلب.

وقد أصبحت هذه المملكة من أهم القوى السياسية في شمال سوريا خلال القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد.

وتشير الدراسات إلى أن نفوذها شهد مراحل من التوسع والتراجع، بحسب العلاقات مع الممالك المجاورة.

وكان موقع أرفاد مهماً بسبب الطرق التي تربط شمال سوريا بالأناضول والفرات.

لكنني لا أريد اعتبار بيت أغوشي ممثلاً لجميع الآراميين.

فهي مملكة محددة لها أسرة حاكمة ومصالح سياسية وتحالفات خاصة.

وقد دخلت في صراعات مع ممالك أخرى كانت تستخدم الآرامية أيضاً.

وهذا يثبت أن التقارب اللغوي لم يمنع المنافسة السياسية.

العشرون: أقدم حكام بيت أغوشي

تظهر في المصادر أسماء حكام مرتبطين ببيت أغوشي خلال القرن التاسع قبل الميلاد.

ومن بينهم حكام حملوا أسماء مثل عطار شومكي.

وقد ربطت الدراسات بعضهم بالتحالفات والحروب التي شهدتها المنطقة.

لكنني أريد التمييز بين الأشخاص الذين تشابهت أسماؤهم.

فقد تكرر اسم عطار شومكي في تاريخ الأسرة.

ولا يجوز جمع جميع الإشارات إلى الاسم في سيرة ملك واحد دون فحص التسلسل الزمني.

كما أن مصادر الملوك المجاورين قد تكتب الاسم بصورة تختلف عن النقوش الآرامية المحلية.

ولهذا فإن المطابقة تحتاج إلى مقارنة التواريخ والأنساب والأحداث.

الحادي والعشرون: متيئيل ملك أرفاد

من أهم الشخصيات المعروفة في تاريخ بيت أغوشي الملك متيئيل.

وقد ظهر اسمه في نصوص معاهدات تعود إلى القرن الثامن قبل الميلاد.

ويرتبط اسمه باسم والده عطار شومكي.

إن أهمية متيئيل تكمن في أننا لا نعرفه من نقش عسكري خارجي وحده.

بل تحفظ الوثائق معاهدة باللغة الآرامية تتعلق بعلاقاته السياسية.

وهذا يسمح بدراسة المملكة من خلال نص يرتبط بحكمها مباشرة.

لكنني لا أستطيع القول إن المعاهدة تقدم جميع تفاصيل الحياة الداخلية لأرفاد.

فهي وثيقة سياسية تحدد الالتزامات والعهود والعقوبات.

وتهتم أساساً بالعلاقة بين الحكام.

ومع ذلك فإنها من أهم النصوص التي تسمح بفهم مكانة بيت أغوشي في المنطقة.

الثاني والعشرون: نقوش سفيرة

أصل الآن إلى واحدة من أهم مجموعات النقوش الآرامية القديمة.

إنها نقوش سفيرة، التي اكتُشفت بالقرب من حلب ابتداءً من سنة 1930.

وتتكون من نصوص محفورة على ثلاث مسلات حجرية متضررة.

وقد دُرست أجزاء منها منذ اكتشافها، ثم نُشرت نصوص وتحقيقات إضافية خلال العقود اللاحقة.

وتحمل هذه النقوش معاهدة تتعلق بمتيئيل ملك أرفاد وحاكم آخر يدعى بر گاياه.

إن أهمية الوثائق أنها مكتوبة بالآرامية، وتقدم نصاً سياسياً طويلاً نسبياً من القرن الثامن قبل الميلاد.

وهنا يمكنني دراسة لغة المعاهدة وأسماء المشاركين وشروط العلاقة دون الاعتماد على رواية دينية متأخرة.

الثالث والعشرون: من هو بر گاياه؟

تذكر نقوش سفيرة أن بر گاياه ملك كتك.

لكن تحديد هوية هذا الحاكم وموقع كتك ما زال موضوع خلاف علمي.

فقد اقترح بعض الباحثين ربط بر گاياه بأحد ملوك القوى الكبرى في المنطقة.

واقترح آخرون أنه ربما كان مرتبطاً بمسؤول عسكري أو حاكم آخر.

لكن أياً من هذه الفرضيات لم يحسم المسألة بصورة نهائية.

وقد أكدت دراسة أكاديمية حديثة أن هوية كتك ما زالت مجهولة.

وهنا أجد مثالاً مهماً على حدود معرفتنا.

فاسم الحاكم موجود في النص.

واسم الطرف الآخر في المعاهدة محفوظ.

لكن هذا لا يسمح بتحديد الشخص المقصود بصورة يقينية.

ولهذا يجب أن تبقى المطابقة التاريخية مفتوحة إلى حين ظهور دليل جديد.

الرابع والعشرون: هل كانت معاهدة سفيرة معاهدة بين دولتين متساويتين؟

إن لغة المعاهدة وشروطها لا توحي بالضرورة بعلاقة متكافئة بين الطرفين.

فقد تضمنت التزامات وعقوبات وعبارات تهديد لمن يخالف الاتفاق.

وكانت طبيعة هذه الشروط سبباً في تفسير النص بوصفه معاهدة تبعية أو خضوع سياسي.

لكن تحديد طبيعة الطرف الأقوى يرتبط بمعرفة هوية بر گاياه، وهي مسألة غير محسومة.

ولهذا فإنني أميز بين بنية المعاهدة التي يمكن دراستها من النص نفسه، وبين تحديد جميع الأطراف التاريخية التي تقف وراءها.

إن المقارنة مع المعاهدات المسمارية قد تقدم أوجه شبه مهمة.

لكن التشابه في الصياغة لا يثبت وحده أن الوثيقتين عقدهما الحاكم نفسه.

الخامس والعشرون: ماذا تعني عبارة آرام كلها؟

من العبارات التي أثارت اهتمام الباحثين في نقوش سفيرة التعبير الذي يشير إلى آرام كلها.

كما تظهر إشارات إلى آرام العليا وآرام السفلى.

وقد استُخدمت هذه العبارات في دراسات تتعلق بالهوية الآرامية والجغرافيا السياسية.

لكنني لا أريد أن أعتبرها دليلاً على وجود دولة واحدة تضم جميع المجتمعات التي تتحدث الآرامية.

فقد تكون العبارة تعبيراً سياسياً عن مجال تحالف أو نفوذ أو التزامات.

وقد تحمل معنى إقليمياً يتغير بحسب السياق.

وقد ناقشت دراسة حديثة كيفية استعمال هذه المصطلحات لبناء تصور عن الهوية الآرامية من داخل النصوص المحلية ومن خارجها.

وهنا أجد أن الاسم الجماعي قد يستخدم في خطاب سياسي، دون أن يعني وحدة الأصل أو الإدارة بين جميع من يحملونه.

السادس والعشرون: نهاية استقلال أرفاد

شهدت أرفاد صراعاً طويلاً مع تجلات بلاصر الثالث خلال القرن الثامن قبل الميلاد.

وتذكر المدونات الأكاديمية أن العمليات العسكرية ضد أرفاد استمرت عدة سنوات.

وقد تعرضت المنطقة لهجوم كبير بعد المواجهة التي شاركت فيها قوى إقليمية متعددة.

وفي سنة 740 قبل الميلاد، سقطت أرفاد وانتهى استقلال المملكة.

ثم أُدخلت أراضيها ضمن نظام إداري جديد.

إن هذه النتيجة مهمة لأنها تكشف تحول المملكة من حكم محلي إلى جزء من سلطة أوسع.

لكنني أميز بين انتهاء استقلال بيت أغوشي وبين اختفاء جميع السكان الذين عاشوا فيها.

فقد تستمر المدن والقرى في أداء وظائفها تحت الإدارة الجديدة.

وقد تنقل السلطة بعض الجماعات وتستقدم جماعات أخرى.

وهذا يحتاج إلى دراسة النصوص الإدارية والآثار، لا إلى الاكتفاء بخبر سقوط العاصمة.

السابع والعشرون: كيف نعرف تاريخ سقوط أرفاد؟

لم يعتمد تحديد سنة سقوط أرفاد على الروايات الأدبية وحدها.

بل تستند الدراسات إلى السجلات الزمنية المسمارية التي تربط الحملات العسكرية بسنوات محددة.

كما توجد نصوص ملكية تتناول الحرب وتحول المنطقة إلى مقاطعات.

وهنا أجد فرقاً بين خبر عسكري عام وبين تسلسل زمني تدعمه وثائق إدارية.

فإذا ذكر النقش أن الملك انتصر، فإننا نحتاج إلى معرفة السنة التي وقعت فيها الحملة.

وقد تساعد قوائم أصحاب المناصب المؤرخة على تحديد ذلك.

إن الجمع بين النقوش الملكية والسجلات الزمنية يجعل إعادة بناء التاريخ أكثر دقة.

لكنه لا يلغي الحاجة إلى فحص رواية المنتصر عن طبيعة الحرب ونتائجها الاجتماعية.

الثامن والعشرون: سمأل، المملكة ذات اللغات المتعددة

أنتقل الآن إلى مملكة سمأل، التي عُرفت أيضاً باسم يأودي.

ويقع مركزها الأثري في زنجرلي بجنوب تركيا الحالية، قرب الحدود السورية.

وقد كشفت الحفريات الألمانية عن نقوش ومنحوتات وقصور تعود إلى العصر الحديدي.

لكن ما يميز سمأل هو تعدد التقاليد اللغوية والكتابية التي تظهر في آثارها.

فقد استُخدمت الفينيقية في أحد النقوش الملكية المبكرة.

ثم ظهرت نصوص بلهجة محلية تعرف في الدراسات باسم السَّمألية.

كما ظهرت في مرحلة لاحقة نصوص آرامية أقرب إلى الصيغ التي انتشرت على نطاق أوسع.

وهنا أجد أن تاريخ اللغة في المدينة لم يكن ثابتاً.

بل تغيرت التقاليد الرسمية عبر أجيال.

التاسع والعشرون: كيلاموا والنقش الفينيقي

من أهم نقوش سمأل نص الملك كيلاموا.

وقد اكتُشف عند مدخل قصره، ويرجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع قبل الميلاد.

واللافت أن النص مكتوب بالفينيقية، رغم ارتباط المملكة في الدراسات السياسية بالمجال الآرامي.

يذكر كيلاموا أسماء أربعة حكام سبقوه، ثم يصف إنجازاته بصورة تميزه عنهم.

كما يتحدث عن صراعات مع حكام مجاورين، وعن استعانته بقوة خارجية.

وهنا أجد مثالاً على أن اللغة المستخدمة في النقش الملكي لا تكفي وحدها لتحديد الأصل السكاني لصاحبها أو جميع سكان مدينته.

فقد يستعمل الملك لغة كتابة واسعة الانتشار لأسباب ثقافية أو سياسية.

وقد تختلف تلك اللغة عن بعض لغات المجتمع الذي يحكمه.

الثلاثون: السكان الذين ذكرهم كيلاموا

يتضمن نقش كيلاموا إشارات إلى جماعتين أو فئتين اجتماعيتين تظهر تسميتهما في النقل العلمي بصيغتي المشكابيم والبعيريم.

وقد حاول الباحثون تحديد هويتهما ووضعهما داخل المجتمع.

وربط بعضهم إحدى الفئتين بالسكان المحليين الأقدم ذوي التقاليد الأناضولية.

كما ربطوا الفئة الأخرى بالأسر أو الجماعات التي ارتبطت بالسلطة الحاكمة.

لكنني أريد أن أكون حذراً.

فالتفسير اللغوي والاجتماعي لهذين المصطلحين ما زال موضع بحث.

ولا يجوز أن أقدمهما بوصفهما دليلين قاطعين على تقسيم السكان إلى أكثرية حورية وأقلية آرامية.

إن ما أستطيع قوله هو أن النقش يعكس وجود تمايز اجتماعي أو سياسي داخل المملكة.

أما تحديد الأصل القومي لكل فئة، فيحتاج إلى أدلة إضافية.

الحادي والثلاثون: هل تكشف سمأل عن مجتمع مختلط؟

إن تعدد اللغات والأسماء والأساليب الفنية في سمأل يقدم دليلاً قوياً على وجود تفاعل ثقافي واسع.

فقد استُخدمت الفينيقية ثم السَّمألية والآرامية.

كما حملت المنحوتات خصائص فنية ارتبطت بتقاليد أناضولية وشمالية سورية.

وتظهر أسماء ملكية ذات عناصر لغوية مختلفة.

لكنني أميز بين التفاعل الثقافي والاختلاط السكاني المثبت.

فقد تنتقل الكتابة والفنون بين المجتمعات دون انتقال أعداد كبيرة من السكان.

وقد تعيش جماعات متعددة داخل المدينة نفسها.

وقد تتغير لغة النخبة السياسية عبر الزمن.

ولهذا فإنني أعتبر سمأل مثالاً على التعقيد الثقافي، دون أن أختزلها في تفسير عرقي واحد.

الثاني والثلاثون: باناموا الأول والنقش السَّمألي

من أهم ملوك سمأل باناموا الأول.

وقد ترك نقشاً طويلاً على قاعدة تمثال للإله هدد.

وكتب النص بلهجة محلية يصفها الباحثون بأنها سَّمألية.

وتختلف هذه اللهجة في بعض خصائصها عن الآرامية التي انتشرت لاحقاً.

يتحدث باناموا عن حكمه وأعماله وعن علاقته بآلهة المملكة.

كما يتناول استقرار السلطة ومشكلات الخلافة الملكية.

إن أهمية هذا النقش أنه يكشف جوانب من السياسة الداخلية.

فهو لا يتحدث عن الحروب الخارجية وحدها.

بل يهتم بشرعية الحكم واستمرار الأسرة الحاكمة.

لكنني لا أستطيع قبول جميع أوصاف الملك لنفسه باعتبارها وصفاً محايداً.

فالنص يهدف إلى تثبيت مكانته وترك صورة إيجابية عنه.

الثالث والثلاثون: باناموا الثاني والاعتماد على القوة الخارجية

في مرحلة لاحقة ظهر باناموا الثاني.

وقد ارتبط حكمه بعلاقة وثيقة مع تجلات بلاصر الثالث.

وتشير النقوش إلى أن السلطة الخارجية ساعدته على استعادة مكانته السياسية بعد اضطرابات داخلية.

لكن هذا الدعم جاء ضمن علاقة تبعية أثرت في استقلال المملكة.

وقد حفظ ابنه بر راكب نصاً يذكر فيه والده ودوره في الحكم.

إن هذه الحالة تذكّرني بما حدث في ممالك أخرى.

فقد تستعين أسرة حاكمة بقوة خارجية ضد خصومها المحليين.

وقد تنجح في تثبيت حكمها، لكنها تصبح أكثر اعتماداً على تلك القوة.

وهذا يعني أن تاريخ المملكة لا يمكن فهمه من خلال الانتماء اللغوي لحكامها وحده.

بل يجب دراسة علاقاتهم السياسية ومصالحهم وتحالفاتهم.

الرابع والثلاثون: بر راكب وتغير اللغة السياسية

من أهم نقوش سمأل نقوش الملك بر راكب.

وقد استخدم فيها لغة آرامية تختلف عن اللهجة المحلية التي ظهرت في بعض النصوص السابقة.

كما أشار إلى علاقته بالقوة الكبرى التي دعمت حكم أسرته.

ويقدم أحد النقوش نفسه بوصفه ابن باناموا.

وتظهر في نصوصه عبارات تتعلق بإقامة القصور والسلطة والآلهة المحلية.

إنني أرى أن تغير اللغة الرسمية في هذه المرحلة يستحق دراسة خاصة.

فقد يكون مرتبطاً باتساع انتشار الآرامية بوصفها لغة سياسية وإدارية.

كما قد يعكس تغير العلاقات بين المملكة وجيرانها.

لكنني لا أستطيع اعتبار تغير اللغة دليلاً على استبدال جميع السكان.

فقد يكون تحولاً في تقاليد الكتابة والنخبة الحاكمة، بينما يستمر المجتمع في استعمال لغات متعددة.

الخامس والثلاثون: لماذا لا يجوز اعتبار سمأل نموذجاً لجميع الممالك؟

قد يجد الباحث في سمأل مجتمعاً متعدد التقاليد اللغوية والفنية.

وقد يجد في بيت عديني مدينة تعرضت لإعادة التسمية والاستيطان بعد الفتح.

وقد يجد في بيت أغوشي معاهدات سياسية تتعلق بحكام محليين.

لكن هذه الحالات ليست متطابقة.

ولذلك لا يجوز أن أستنتج من سمأل أن جميع الممالك الآرامية كانت تضم الفئات الاجتماعية نفسها.

كما لا يجوز أن أستنتج من تل برسيب أن جميع المدن شهدت إعادة استيطان بالطريقة نفسها.

إن لكل مملكة تاريخها.

والمقارنة بينها يجب أن تحدد أوجه التشابه والاختلاف، لا أن تلغي خصوصية كل حالة.

السادس والثلاثون: زكّور ملك حماة ولعش

أصل الآن إلى وثيقة أخرى مهمة من النقوش الآرامية المحلية.

إنها مسلة الملك زكّور، الذي حكم حماة ولعش خلال مطلع القرن الثامن قبل الميلاد تقريباً.

وقد عُثر على المسلة سنة 1903، ونُشرت دراساتها الأولى خلال السنوات التالية.

يعرّف زكّور نفسه بأنه ملك حماة ولعش.

ثم يتحدث عن تحالف من الملوك هاجم مدينة حزرك.

وتذكر المسلة أن أحد قادة التحالف كان بر هدد، ابن حزائيل، ملك آرام.

إن أهمية النص أنه يكشف صراعاً بين ممالك المنطقة.

ولذلك لا يجوز تصوير الممالك الناطقة بالآرامية بوصفها جبهة سياسية واحدة.

فقد كانت بينها منافسات وحروب وتحالفات متغيرة.

السابع والثلاثون: ماذا تكشف مسلة زكّور عن التحالفات؟

تذكر المسلة مشاركة ملوك من مناطق متعددة في التحالف ضد زكّور.

ومن بينها ممالك ارتبطت بشمال سوريا والأناضول.

لكن عدد الملوك الوارد في النص خضع لمناقشات بسبب تلف أجزاء من الكتابة واستكمال بعض الحروف.

ولهذا فإنني لن أعتمد على رقم محدد دون بيان القراءة التي استند إليها المحقق.

إن الأهم هو أن النص يثبت وجود تحالف إقليمي واسع ضد حماة ولعش.

كما يكشف أن الممالك التي استخدمت الآرامية لم تكن بالضرورة متفقة سياسياً.

وهذا يجعلني أكثر حذراً عند استعمال تعبير الدولة الآرامية أو الجبهة الآرامية.

فقد تكون اللغة مشتركة، لكن المصالح مختلفة.

الثامن والثلاثون: هل كانت حماة مدينة آرامية منذ تأسيسها؟

إن حماة مدينة ذات تاريخ أقدم من حكم زكّور.

وقد شهدت مراحل استيطان متعددة.

كما تأثرت بتقاليد ثقافية مختلفة خلال العصر البرونزي والعصر الحديدي.

ولذلك فإن ظهور حاكم يستخدم الآرامية لا يجعل جميع تاريخ المدينة آرامياً منذ بدايته.

كما أن وجود اسم لعش في لقب زكّور يفتح سؤالاً عن طبيعة المجال السياسي الذي كان يحكمه.

فهل كانت المملكتان قد اتحدتا؟

أم كان الحاكم يسيطر على مجالين سياسيين مختلفين؟

توجد مناقشات حول هذه المسألة.

ولهذا فإنني سأعرض اللقب كما ورد في النقش، وأترك تفسير البنية السياسية خاضعاً للأدلة.

التاسع والثلاثون: هل تعكس النقوش تاريخ السكان أم تاريخ الحكام؟

بعد مراجعة نقوش بيت بخياني وبيت عديني وبيت أغوشي وسمأل وحماة، وجدت أن معظمها يهتم بالحكام.

فقد يذكر الملك نسبه.

وقد يصف بناء قصر أو معبد.

وقد يتحدث عن حرب أو معاهدة.

وقد يذكر علاقته بقوة خارجية.

لكن المعلومات عن الحياة اليومية للسكان أقل بكثير.

ولهذا فإنني أرى أن النقوش الملكية، رغم أهميتها، لا تقدم تاريخاً اجتماعياً كاملاً.

وقد تكون الأسرة الحاكمة مختلفة في بعض تقاليدها عن قسم من السكان.

كما قد تتغير لغة الحكم دون أن يعني ذلك تغير جميع لغات المجتمع.

إن دراسة السكان تحتاج إلى الأرشيفات الإدارية والمساكن والمقابر والأسماء الشخصية والآثار اليومية.

الأربعون: هل كانت الممالك الجديدة فوق أرض حورية؟

إنني أعود هنا إلى السؤال الذي يهمني في تاريخ شمال بلاد الرافدين.

لقد ثبت وجود مجتمعات حورية ومراكز سياسية أقدم في مناطق واسعة من الخابور وشمال سوريا.

ثم ظهرت خلال العصر الحديدي ممالك ارتبطت بأسر حاكمة آرامية.

وهذا يسمح بالقول إن بعض تلك الممالك قامت في مناطق كان لها تاريخ حوري سابق.

لكنني لا أستطيع أن أقول إن جميع أراضي الممالك الآرامية كانت حورية خالصة قبل قيامها.

فقد كانت المنطقة تضم مجتمعات مختلفة.

كما لا توجد أدلة تسمح بتحديد نسبة الحوريين إلى غيرهم داخل كل مدينة خلال العصر الحديدي.

ولهذا فإن الصياغة الدقيقة هي أن بعض الممالك الآرامية قامت في مجالات حضرية أقدم، شهد بعضها حضوراً حورياً موثقاً.

أما طبيعة الاستمرارية السكانية، فتحتاج إلى دراسة مستقلة لكل موقع.

الحادي والأربعون: لماذا لا تكفي اللغة لإثبات الأصل؟

إنني أرى أن من أكبر أخطاء كتابة التاريخ القديم تحويل لغة الوثيقة إلى أصل قومي لجميع السكان.

فقد استخدم أدد إيتعي الأكادية والآرامية في تمثال واحد.

واستخدم كيلاموا الفينيقية.

وظهرت في سمأل اللهجة السَّمألية ثم صيغ آرامية أخرى.

كما أن بعض المدن احتفظت بنقوش لووية من مراحل سابقة.

وهذا يعني أن اللغة قد ترتبط بالإدارة أو الثقافة أو التعليم أو الاتصالات السياسية.

ولا يجوز أن نستخدمها وحدها لتحديد جميع أصول السكان.

لكنها تظل دليلاً مهماً عندما تُدرس مع الأسماء والآثار والسياق التاريخي.

الثاني والأربعون: هل نقل الحكام الجدد أسماءهم إلى المدن؟

إن حالة تل برسيب تقدم دليلاً مباشراً على أن إعادة التسمية قد تكون قراراً سياسياً.

فقد أعلن شلمنصر الثالث أنه سماها كار شلمنصر بعد الاستيلاء عليها.

لكن بعض الممالك المحلية احتفظت بأسماء المدن الأقدم، أو استخدمت أسماء مختلفة بحسب اللغة.

وهذا يعني أن تغير الاسم ليس دائماً نتيجة تغير السكان.

وقد يكون نتيجة قرار ملكي أو تحول إداري.

كما قد يستمر الاسم القديم في الاستعمال الشعبي.

ولهذا فإنني سأبحث في أسماء المدن ضمن تسلسلها الزمني، ولا أعتبر كل اختلاف في الاسم دليلاً على تأسيس مدينة جديدة.

الثالث والأربعون: لايارد ومسؤولية كتابة التاريخ

لا أريد أن أنهي هذا الفصل دون العودة إلى لايارد.

فقد سبق أن أثبتت المقارنة بين مؤلفاته والنتائج الأثرية اللاحقة أنه أخطأ في تحديد بعض المدن والملوك.

كما أن مقدمته سنة 1851 تثبت أنه اختار الإبقاء على جوهر عرضه السابق، رغم أن بعض القضايا كانت ما تزال موضع خلاف.

وهنا أرى أن الخطأ لا ينحصر في قراءة علامة مسمارية.

فقد يكمن أيضاً في طريقة تقديم النتيجة للجمهور.

وقد يختار المؤلف عنواناً مشهوراً أو تفسيراً جذاباً، ثم يستمر في استعماله رغم ظهور أسباب تدعو إلى مراجعته.

إن هذا الاختيار مسؤولية واعية.

لكنني أميز بين تعمد المحافظة على رواية غير محسومة وبين تعمد تزوير نقش يعرف صاحبه قراءته الصحيحة.

وقد ثبتت الحالة الأولى في جانب من عمل لايارد.

أما إثبات الحالة الثانية فيحتاج إلى وثيقة إضافية.

ولن أعفيه من النقد، كما لن أضيف إلى ملفه اتهاماً لا أستطيع إثباته.

الرابع والأربعون: هل اختار المستكشفون ما يثير اهتمام أوروبا؟

إن الاكتشافات الأثرية الكبرى في القرن التاسع عشر لم تكن منفصلة عن اهتمام الجمهور الأوروبي بالأسماء المعروفة في المصادر القديمة.

وقد ارتبطت شهرة بعض المواقع بما كان الناس يتوقعون العثور عليه فيها.

كما لعبت المتاحف والحكومات ودور النشر دوراً مهماً في تحديد ما يصل إلى الجمهور.

وهنا أطرح سؤالاً أعتبره مشروعاً.

هل أدى التركيز على القصور الملكية والأسماء المعروفة إلى ضعف الاهتمام بتاريخ المجتمعات الأقدم في بعض المناطق؟

إنني أرى أن هذا الاحتمال يستحق التحقيق من خلال سجلات الحفريات والتمويل والنشر.

لكنني لا أستطيع أن أتهم كل مستكشف بإخفاء حضارة لم تكن آثارها قد اكتُشفت في زمنه.

فقد كانت المعرفة الأثرية تتطور تدريجياً.

والمطلوب هو تحديد ما كان متاحاً لكل باحث، ثم فحص اختياراته.

الخامس والأربعون: نجار وبابه مكسور

أعود إلى المثل الذي جعلته عنواناً فكرياً لهذا التحقيق.

لقد ذهب مستكشفون أوروبيون آلاف الكيلومترات لدراسة آثار بلاد الرافدين، بينما بقيت في بلادهم أحجار ورموز قديمة لم يعرفوا جميع معانيها.

لكن القضية التي كشفتها الممالك الآرامية أعمق من مجرد المقارنة بين الآثار.

فقد تكون المدينة مأهولة منذ قرون، ثم يصل إليها حاكم جديد، فيكتب اسمه على بوابتها أو قصرها.

وبعد آلاف السنين يعثر الباحث على النقش، فيبدأ تاريخ المدينة من ذلك الحاكم.

وهنا أطرح سؤالي.

من يملك تاريخ المدينة؟

هل هو الملك الذي بنى القصر الأخير؟

أم الأسرة التي حكمت قبل ذلك؟

أم السكان الذين عاشوا في المكان عبر أجيال؟

إنني أرى أن الجواب يجب أن يشمل جميع المراحل التي تسمح الوثائق بإثباتها.

فالتاريخ لا يبدأ من آخر نقش وصل إلينا.

السادس والأربعون: نتائج التحقيق

بعد مراجعة النقوش والمصادر الأكاديمية، وصلت إلى نتائج أساسية.

لقد كانت بيت بخياني وبيت عديني وبيت أغوشي وسمأل ممالك أو كيانات سياسية ارتبطت بأسر حاكمة خلال العصر الحديدي.

لكن المدن التي حكمتها حملت تواريخ أقدم من تلك الأسر.

وقد كشف تل الفخيرية عن استعمال الأكادية والآرامية في وثيقة واحدة، مع اختلاف اللقب السياسي للحاكم بين النسختين.

كما أثبت نقش شلمنصر الثالث أن تل برسيب تعرضت للاستيلاء وإعادة التسمية، وأن جماعات جديدة أُسكنت فيها.

لكن النص لا يثبت إخلاء جميع السكان السابقين.

وكشفت نقوش سفيرة عن معاهدة تتعلق بمتيئيل ملك أرفاد، بينما ظلت هوية بر گاياه وبلاد كتك محل خلاف.

كما أظهرت نقوش سمأل تعدد التقاليد اللغوية والفنية داخل المملكة.

وأثبتت مسلة زكّور وجود صراعات بين ممالك المنطقة، رغم استعمال بعضها الآرامية.

وهذه النتائج تمنع اختزال جميع الممالك في هوية سياسية أو اجتماعية واحدة.

السابع والأربعون: ما الذي لم يثبته التحقيق؟

إنني أريد أن أسجل ما لم تسمح الوثائق بإثباته.

لا نعرف الأصل السكاني لجميع أفراد الممالك الآرامية.

ولا نستطيع تحديد نسبة الحوريين والآراميين واللوويين وغيرهم داخل كل مدينة.

كما لا نستطيع اعتبار جميع الأسر الحاكمة آرامية بالمعنى اللغوي نفسه.

ولا يكفي وجود نقش آرامي واحد لإثبات أن جميع السكان كانوا يتحدثون الآرامية.

ولا تسمح الآثار الحالية باعتبار كل مملكة آرامية قد قامت فوق مجتمع حوري صرف.

كما أن بقاء المباني القديمة لا يثبت وحده بقاء السكان أنفسهم دون تغير.

إن هذه المسائل تحتاج إلى مزيد من الحفريات والوثائق والدراسات اللغوية والاجتماعية.

خاتمة الفصل التاسع عشر

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن الممالك التي ارتبطت بالأسر الحاكمة الآرامية، وعن علاقتها بالمدن والمجتمعات التي سبقتها.

ووصلت إلى أن تاريخ هذه الممالك لا يمكن اختزاله في أسماء الأسر أو اللغات الرسمية.

فقد قامت بعض تلك الممالك في مراكز حضرية أقدم، وشهدت تحولات سياسية ولغوية متعددة.

وقد أثبتت النقوش أن بعض الحكام استخدموا لغتين في الوثيقة نفسها، وأن الألقاب السياسية قد تختلف بحسب لغة النص.

كما أثبتت نصوص أخرى أن تغيير اسم المدينة قد يكون قراراً ملكياً يهدف إلى إعلان السيطرة.

لكنني وجدت أيضاً أن النقوش لا تسمح دائماً بتحديد هوية جميع السكان.

وقد تكون المدينة متعددة اللغات والثقافات، بينما يستخدم الحاكم لغة واحدة في نقشه الرسمي.

إن أهم نتيجة وصلت إليها هي أن الانتقال من حضارة إلى أخرى ليس دائماً استبدالاً كاملاً للسكان.

وقد يكون تغيراً في السلطة أو اللغة أو المؤسسات، مع استمرار بعض عناصر المجتمع السابق.

لكن هذا الاحتمال يحتاج إلى إثبات في كل موقع، ولا يجوز تعميمه دون دليل.

أما لايارد، فإنني أواصل محاكمته على أساس الوثائق.

فقد أخطأ في بعض تحديداته، واختار المحافظة على بعض تصوراته القديمة عند إعادة نشر أعماله.

وهذا أمر ثابت يستحق النقد.

لكنني سأواصل البحث في مراسلاته ونسخ كتبه، حتى أحدد بدقة ما كان يعرفه عندما نشر معلومات ثبت خطؤها لاحقاً.

إنني لا أريد أن أكتب تاريخاً جديداً يكرر أخطاء التاريخ القديم.

بل أريد تاريخاً يضع الوثيقة أمام القارئ، ويميز بين ما قاله صاحب النقش وما أضافه المستكشف وما استنتجه المؤرخ.

وفي الفصل العشرين سأنتقل إلى قضية انتشار اللغة الآرامية.

سأبحث كيف تحولت من لغة مرتبطة بجماعات وممالك محلية إلى لغة اتصال وإدارة واسعة الانتشار.

وسأدرس ما إذا كان انتشار اللغة يدل على انتشار السكان أنفسهم، أم أنه قد يحدث نتيجة انتقال النفوذ السياسي والتجارة والكتابة.

كما سأبحث في دور المؤسسات الحاكمة في نشر الآرامية، وفي أثر ذلك على اللغات الأقدم التي كانت مستخدمة في شمال بلاد الرافدين.

هناك سأطرح السؤال الذي أعتبره أساسياً.

هل يعني تحول المجتمع إلى استعمال اللغة الآرامية بدلاً من لغاته الأقدم أن سكانه السابقين قد اختفوا؟

أم أن اللغة تستطيع أن تتغير، بينما يستمر قسم من السكان في أرضه؟

لن أقدم جواباً جاهزاً قبل فحص الشواهد.

فالتاريخ الذي أبحث عنه ليس تاريخ الأسماء وحدها، بل تاريخ المجتمعات التي عاشت تحت تلك الأسماء

الفصل العشرون

الآرامية من لغة الممالك المحلية إلى لغة الإمبراطوريات

كيف انتشرت لغة الآراميين بين شعوب بلاد الرافدين وزاغروس والأناضول؟

وهل تغيرت ألسنة السكان أم اختفى أصحاب اللغات الأقدم؟

مقدمة الفصل

عندما انتهيت من دراسة الممالك التي ارتبطت بالأسر الحاكمة الآرامية، وجدت أن السؤال الأهم لم يعد يتعلق بأسماء الملوك أو المدن وحدها.

بل يتعلق باللغة نفسها.

فقد كانت الآرامية في مراحلها الأولى لغة مرتبطة بممالك وجماعات محلية في شمال بلاد الرافدين وسوريا.

ثم تحولت خلال القرون التالية إلى واحدة من أهم لغات الإدارة والمراسلات والتجارة في الشرق الأدنى القديم.

ووصل استعمالها إلى مناطق لم تكن جزءاً من الممالك الآرامية الأولى.

وقد استخدمتها مؤسسات سياسية حكمتها أسر تتكلم لغات أخرى.

كما انتشرت كتابتها في مناطق واسعة من الأناضول وبلاد الرافدين وإيران ومصر.

وهنا ظهر أمامي سؤال أعتبره أساسياً في محاكمة التاريخ.

إذا أصبحت مدينة تتحدث الآرامية بعد أن كانت بعض وثائقها تُكتب بالأكادية أو الحورية أو اللووية، فهل يعني ذلك أن سكانها السابقين اختفوا؟

وهل يمكن أن تتحول لغة الإدارة والتجارة دون أن يصاحب ذلك انتقال سكاني واسع؟

ثم هناك قضية أخرى تتعلق بتاريخ الدراسات الأوروبية.

لقد ركز لايارد ورولنسون وهينكس على قراءة النقوش الملكية المسمارية، وهي آثار ضخمة وصلت إلى المتاحف الأوروبية.

لكن كثيراً من النصوص الآرامية كان يُكتب على الجلد والبردي ومواد لا تصمد أمام الزمن بالطريقة نفسها التي تصمد بها الألواح الطينية.

فهل أدى اختلاف مواد الكتابة إلى جعل لغة أكثر حضوراً في المتاحف والكتب، رغم أن لغة أخرى كانت واسعة الانتشار بين السكان؟

إنني سأدرس هذه القضايا من خلال الوثائق الأصلية، وأبدأ بنقوش الممالك المحلية، ثم أنتقل إلى الأرشيفات الإدارية، وبعدها إلى انتشار الآرامية خلال العصر الأخميني.

وسأواصل مساءلة لايارد عن طريقة عرض المكتشفات، وعن الاختيارات التحريرية التي جعلت بعض النصوص والتفسيرات أكثر حضوراً لدى الجمهور الأوروبي.

أولاً: الآرامية قبل تحولها إلى لغة واسعة الانتشار

تؤكد الدراسات اللغوية أن أقدم النصوص التي يمكن التعرف إليها بثقة بوصفها آرامية تعود إلى ممالك محلية ظهرت خلال القرنين العاشر والتاسع قبل الميلاد.

ومن أهم الشواهد نقوش تل حلف وتل الفخيرية وسمأل وسفيرة وحماة.

وقد استُخدمت الآرامية في النقوش الملكية والمعاهدات والنصوص التذكارية.

لكن هذه المرحلة لا تعني أن الآرامية كانت قد أصبحت اللغة المشتركة لجميع سكان الشرق الأدنى.

فقد كانت الأكادية مستخدمة في مؤسسات إدارية وكتابية واسعة.

وكانت هناك لغات أخرى في الأناضول والمناطق الجبلية والمدن المختلفة.

ولهذا فإنني أميز بين وجود لغة في مملكة محلية وبين تحولها إلى لغة اتصال بين ممالك كثيرة.

فقد تحتاج اللغة إلى قرون حتى تنتقل من الاستعمال الإقليمي إلى الاستعمال الدولي.

ثانياً: لماذا انتشرت الآرامية؟

وجدت في دراسة الباحثة مارغريتا فولمر المنشورة سنة 2020 نتيجة مهمة.

فقد بينت أن انتشار الآرامية ارتبط بحاجات الإدارة والتواصل داخل الإمبراطوريات الكبرى.

فقد ضمت هذه الإمبراطوريات مجتمعات متعددة اللغات، واحتاجت إلى وسائل مشتركة للمراسلات وتنظيم الأعمال.

وكانت الآرامية من اللغات التي استطاعت أداء هذه الوظيفة.

لكن الدراسة لا تقدم انتشارها بوصفه نتيجة سبب واحد.

فقد ساهم الاتصال بين السكان، وانتقال الجماعات، والتجارة، والمؤسسات السياسية في اتساع استعمالها.

وهنا أرى أن انتشار اللغة ظاهرة تختلف عن توسع مملكة واحدة.

فقد تنتهي استقلالية الممالك الآرامية، بينما تستمر لغتها في الانتشار.

وهذا يعني أن اللغة قد تصبح أقوى بعد انتهاء الاستقلال السياسي لبعض الجماعات التي ارتبطت بها في البداية.

ثالثاً: هل كانت الآرامية لغة المنتصر أم لغة الخاضعين؟

إن من أكثر المفارقات التاريخية أهمية أن اللغة الآرامية انتشرت داخل مؤسسات القوى التي أخضعت الممالك الآرامية.

فقد انتهى استقلال عدد من تلك الممالك خلال القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد.

ومع ذلك، أصبحت الآرامية وسيلة مهمة للاتصال والإدارة في المناطق التي دخلت تحت السلطة الجديدة.

وهنا أجد أن العلاقة بين الانتصار العسكري والانتشار اللغوي ليست دائماً كما يتصور البعض.

فقد ينتصر جيش على مملكة، ثم يستخدم لغة سكانها في المراسلات.

وقد يختار الموظفون لغة واسعة الانتشار لأنها تسهل الاتصال بين المناطق.

ولا يعني ذلك أن الحاكم اعتنق هوية الجماعة التي كانت تتكلم تلك اللغة.

كما لا يعني أن جميع السكان الخاضعين له أصبحوا من أصل واحد.

إن اللغة يمكن أن تنتقل من مجتمع محلي إلى مؤسسة سياسية أكبر، ثم تصبح ملكاً للاستعمال المشترك بين جماعات متعددة.

رابعاً: هل أدى التهجير إلى انتشار الآرامية؟

لقد تناولت في الفصول السابقة عمليات نقل السكان بعد الحروب.

وكانت بعض السلطات القديمة تنقل جماعات من مناطقها الأصلية إلى مناطق أخرى.

وقد شملت هذه السياسات جماعات تتحدث الآرامية.

ومن الطبيعي أن يؤدي انتقال الناس إلى انتقال لغاتهم وأسمائهم وعاداتهم معهم.

لكنني أرفض اعتبار جميع حالات انتشار الآرامية نتيجة تهجير قسري.

فقد تكون التجارة أو العمل الإداري أو العلاقات السياسية قد أدت أيضاً إلى انتشارها.

كما قد يتعلم السكان لغة جديدة دون أن يغادروا موطنهم.

ولهذا فإنني أميز بين انتقال المتحدثين باللغة وبين انتقال استعمال اللغة نفسها.

وقد يجري الأمران معاً في منطقة معينة، بينما يكون أحدهما أكثر أهمية في منطقة أخرى.

خامساً: الكتابة الآرامية ونظام الحروف

استخدمت الآرامية نظاماً أبجدياً يتكون من اثنين وعشرين حرفاً صامتاً.

وقد تطورت كتابتها ضمن تقاليد الأبجديات الشمالية الغربية القديمة.

وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن الخط الآرامي تمايز تدريجياً عن الخط الفينيقي خلال أواخر القرن العاشر والقرن التاسع قبل الميلاد.

وكان هذا النظام يختلف عن الكتابة المسمارية الأكادية، التي تستعمل علامات مقطعية وعلامات للكلمات.

إن الفرق بين النظامين مهم.

فالكاتب الذي يريد تعلم المسمارية يحتاج إلى معرفة عدد كبير من العلامات وقيمها.

أما الأبجدية الآرامية فتستخدم مجموعة أصغر من الرموز الأساسية.

لكنني لا أستطيع القول إن الأبجدية انتشرت بسبب سهولتها وحدها.

فقد كان هناك أيضاً نظام إداري وتجاري وكتابي ساعد على اعتمادها.

كما أن كتابة الكلمات دون تمثيل جميع الحركات الصوتية تفرض على القارئ معرفة اللغة والسياق.

ولهذا فإن قلة الحروف لا تعني غياب الصعوبات اللغوية.

سادساً: هل الأبجدية الآرامية مشتقة من رأس شمرا؟

إنني أريد أن أتوقف عند قضية سبق أن طرحتها في دراسة الأوغاريتية والحورية.

لقد استخدمت أوغاريت أبجدية مسمارية تتكون في صورتها المطولة من ثلاثين علامة.

وكانت هذه الأبجدية مختلفة في شكلها ونظامها الكتابي عن الأبجدية الآرامية.

كما استُخدمت الكتابة الأوغاريتية لتدوين نصوص حورية.

لكن الدراسات المتاحة لا تثبت وجود سلسلة مباشرة انتقلت فيها الأبجدية الآرامية من الكتابة المسمارية الأوغاريتية.

فالأدلة المعروفة على تطور الخط الآرامي تربطه بتقاليد الأبجديات الخطية الشمالية الغربية، ولا سيما الفينيقية.

وهذا لا يمنع دراسة التأثيرات الثقافية واللغوية المتبادلة بين أوغاريت والمجتمعات الحورية وجيرانها.

لكنني سأفصل بين أصل النظام الكتابي وبين اللغة التي استُخدم لكتابتها.

فوجود نص حوري بالأبجدية الأوغاريتية لا يكفي لإثبات أن الحوريين اخترعوا جميع علاماتها، ولا أن الآراميين نقلوا نظامهم منها بصورة مباشرة.

سابعاً: تل الفخيرية وبداية التحول الإداري

أعود الآن إلى تمثال تل الفخيرية الذي تناولته في الفصل التاسع عشر.

فقد حمل هذا التمثال نصاً بالأكادية وآخر بالآرامية.

وهذه الواقعة تقدم دليلاً مهماً على استعمال اللغتين في سياق رسمي واحد.

وكان صاحب التمثال حاكماً محلياً مرتبطاً بغوزانا.

وقد استخدم في النسخة الأكادية لقب الحاكم أو الوالي، بينما استُخدم في النسخة الآرامية لقب الملك.

إن هذه الوثيقة تكشف أن الآرامية لم تكن مجرد لغة حديث يومي بين جماعات متنقلة.

بل أصبحت صالحة للتعبير عن الألقاب والقرارات والتقاليد السياسية.

ومع ذلك، لم تكن قد أزاحت الأكادية من جميع الاستعمالات.

فالنصان موجودان على التمثال نفسه.

وهذا دليل على التعايش بين تقليدين كتابيين في مرحلة واحدة.

ثامناً: دور كتليمو سنة 828 قبل الميلاد

من أهم الوثائق التي عثرت عليها لوح إداري من دور كتليمو، يحمل الرقم العلمي P527241.

يرجع اللوح إلى سنة 828 قبل الميلاد.

وهو وثيقة تتعلق بمعاملة عقارية، كُتبت بالأكادية باستخدام العلامات المسمارية.

لكن على الحافة اليسرى للوح توجد إضافة قصيرة مكتوبة بالآرامية بالحبر.

إن هذه الواقعة بالغة الأهمية.

فقد استُخدمت لغتان ونظامان كتابيان في وثيقة إدارية واحدة.

وتشير الإضافة الآرامية إلى طبيعة المعاملة أو الوثيقة.

وهذا يثبت أن الآرامية دخلت في النشاط الكتابي والإداري قبل أن تصبح اللغة الرئيسية لكثير من مراسلات الفترات اللاحقة.

لكنني لا أستطيع أن أستنتج أن كاتب النص المسماري وكاتب الإضافة الآرامية كانا شخصين مختلفين دون دليل.

كما أن وجود الإضافة لا يثبت أن جميع المتعاملين كانوا يتحدثون الآرامية.

إنها شهادة على استعمال إداري موثق، لا إحصاء للغات السكان.

تاسعاً: لماذا تعتبر الإضافة الصغيرة مهمة؟

قد تبدو عبارة آرامية قصيرة على حافة لوح طيني أقل أهمية من نقش ملكي طويل.

لكنني أراها من أهم الشواهد على التحول اللغوي.

فالنقش الملكي يعرض سلطة الملك وما أراد إعلانه للناس.

أما الوثيقة العقارية فتتعلق بمعاملة جرت داخل الحياة الاقتصادية.

وعندما تظهر الآرامية في مثل هذه الوثيقة، فإنها تكشف أن استعمالها لم يكن محصوراً في المراسم السياسية.

بل وصل إلى الأعمال التي يحتاج إليها الموظفون والمتعاملون.

وهنا أجد أن دراسة تاريخ اللغة يجب أن تشمل الوثائق الصغيرة، لا النصوص الملكية وحدها.

فقد تكشف إضافة قصيرة عن تحول اجتماعي لم يذكره الملك في نقوشه الضخمة.

عاشراً: الكتبة المتخصصون في الآرامية

تشير الدراسات الأثرية إلى وجود كتبة متخصصين في استعمال الآرامية داخل المؤسسات الملكية خلال القرن الثامن قبل الميلاد.

وقد استخدموا أدوات كتابة تختلف عن الأدوات التقليدية للمسمارية.

فكان الكاتب المسماري يستخدم قلماً ذا رأس مناسب للضغط في الطين.

أما الكاتب الآرامي فكان يستطيع استعمال الحبر على الجلد أو البردي أو مواد أخرى.

وتظهر في بعض النصوص الأكادية تسمية مهنية ترتبط بهذا النوع من الكتبة.

إن وجود وظائف خاصة بالكتابة الآرامية يثبت أن استعمالها لم يعد نشاطاً فردياً عابراً.

بل أصبح جزءاً من العمل المؤسسي.

لكنني لا أستطيع اعتبار كل كاتب آرامي الأصل لمجرد اختصاصه بتلك اللغة.

فقد تكون الكتابة مهنة يتعلمها أشخاص من مجتمعات متعددة.

الحادي عشر: المنحوتة التي تصور كاتبين

من أهم الأدلة المصورة نقش حجري محفوظ في المتحف البريطاني تحت الرقم BM 124955.

عُثر على هذه المنحوتة في القصر الجنوبي الغربي الذي بناه سنحاريب في نينوى، وهي محفوظة في المتحف البريطاني تحت الرقم BM 124955. لكن تاريخ نحتها يرجع إلى نحو 640–620 قبل الميلاد، أي إلى مرحلة لاحقة لعهد سنحاريب. ولذلك يجب التمييز بين الملك الذي شُيّد القصر في عهده والفترة التي أُنتجت فيها المنحوتة.

ويظهر في المشهد كاتبان يؤديان عملاً مرتبطاً بتسجيل الغنائم أو الموجودات.

يحمل أحدهما أداة للكتابة على لوح.

بينما يستخدم الآخر مادة مرنة تشبه اللفافة.

ويرى الباحثون أن المشهد يمثل على الأرجح كاتباً يستخدم المسمارية، وآخر يكتب بالآرامية على الجلد أو البردي.

إن هذه الصورة مهمة لأنها توضح أن النظامين الكتابيين كانا مستخدمين في نشاط إداري واحد.

لكنني أميز بين ما يظهر مباشرة في المنحوتة وبين التفسير اللغوي الذي يقدمه الباحثون.

فنحن نرى أداتين مختلفتين للكتابة.

أما تحديد لغة كل نص، فلا يمكن إثباته من المشهد وحده لأنه لا يعرض الحروف المكتوبة بصورة مقروءة.

الثاني عشر: لماذا لا نجد جميع الوثائق الآرامية؟

أصل الآن إلى مشكلة أثرت في الصورة التي يقدمها تاريخ بلاد الرافدين.

لقد كُتبت نصوص مسمارية كثيرة على ألواح طينية.

وقد ساعدت طبيعة الطين والظروف الأثرية على بقاء أعداد ضخمة منها.

أما النصوص الآرامية فكثيراً ما كُتبت بالحبر على الجلد والبردي.

وهذه المواد قابلة للتلف بدرجة أكبر.

وقد اختفت وثائق كثيرة بفعل الرطوبة والتحلل والحرائق والظروف الطبيعية.

إن هذه الحقيقة مهمة جداً.

فقد نجد في موقع أثري مئات الألواح المسمارية، ولا نجد إلا عدداً قليلاً من الوثائق الآرامية.

لكن ذلك لا يثبت أن الآرامية كانت نادرة الاستعمال بين السكان.

فقد يكون الاختلاف ناتجاً جزئياً عن طبيعة المواد التي حفظت الكتابة.

ومن هنا فإن عدد النصوص الباقية لا يساوي بالضرورة حجم استعمال كل لغة في الماضي.

الثالث عشر: هل أثرت مواد الكتابة في شهرة الحضارات؟

عندما بدأت الحفريات الكبرى في القرن التاسع عشر، جذبت الألواح الطينية والنقوش الحجرية اهتمام الباحثين والمتاحف.

فقد كانت آثاراً مادية ضخمة أو كثيرة العدد، ويمكن نقلها وتصويرها ونشرها.

أما الوثائق المكتوبة على الجلد والبردي، فقد بقي منها عدد أقل في مناخ بلاد الرافدين.

وهذا يعني أن المواد التي صمدت أمام الزمن أثرت في طبيعة التاريخ الذي استطاع الأوروبيون إعادة بنائه.

لكنني لا أعتبر ذلك دليلاً على أن الباحثين تعمدوا إخفاء جميع الوثائق الآرامية.

فقد تكون موادها قد اختفت قبل بدء الحفريات بقرون طويلة.

والمطلوب هو التمييز بين فقدان الوثيقة بسبب الظروف الطبيعية وبين إهمال وثيقة كانت موجودة بالفعل.

ومع ذلك، فإن التركيز على النصوص المسمارية وحدها قد يقدم صورة غير مكتملة عن الحياة اللغوية للمنطقة.

الرابع عشر: الآرامية في الوثائق القانونية

لم يقتصر استعمال الآرامية على المراسلات الملكية.

فقد ظهرت في وثائق القروض والمعاملات الاقتصادية والالتزامات القانونية.

وتوضح دراسة مشروع نمرود أن بعض الديون كانت تسجل على لوح طيني صغير مربوط بخيط لحماية وثيقة من الجلد.

وقد تحفظ القطعة الطينية معلومات مختصرة عن المعاملة.

أما الوثيقة الجلدية فتتضمن النص الأكثر تفصيلاً.

وفي بعض الحالات ظهرت الكتابة الآرامية على الطين نفسه.

إن هذه الممارسة تكشف أن النظام المسماري والكتابة الآرامية لم يكونا دائماً بديلين متنافسين.

بل استخدما أحياناً في إجراء قانوني واحد.

وقد تكون الوثيقة محفوظة في نسختين أو على مادتين مختلفتين.

وهذا يدل على وجود تكامل عملي بين تقاليد الكتابة.

الخامس عشر: هل حلت الآرامية محل الأكادية فوراً؟

إنني لا أجد دليلاً على حدوث استبدال فوري وشامل.

فقد ظلت الأكادية مستخدمة في النقوش الملكية والوثائق القانونية والعلمية خلال فترات طويلة.

وفي الوقت نفسه اتسع استعمال الآرامية.

وقد استمر النظامان معاً في بعض المؤسسات.

كما أن استعمال الأكادية لم يتوقف عند حدود الحياة الرسمية.

بل بقيت مستخدمة في نصوص متعددة داخل بلاد الرافدين.

ولهذا فإن عبارة حلت الآرامية محل الأكادية تحتاج إلى تحديد زمني ووظيفي.

فقد تحل محلها في نوع من المراسلات، بينما تستمر الأكادية في نوع آخر من الوثائق.

وقد تتغير لغة الحديث اليومي في منطقة، بينما تبقى لغة الكتابة التقليدية مستخدمة فيها.

إن التحول اللغوي لا يحدث بالضرورة في جميع مجالات المجتمع في الوقت نفسه.

السادس عشر: هل تعني الآرامية لغة رسمية واحدة لجميع البلاد؟

إن استعمال الآرامية في الإدارة لا يعني أن جميع سكان الدولة تعلموها.

فقد يكون الموظفون والكتبة قادرين على المراسلة بلغة مشتركة، بينما يتحدث السكان بلغات محلية.

وقد يحتاج المترجمون إلى نقل الأوامر إلى لغة المنطقة.

كما يمكن أن تستخدم المدن لغة رسمية في العقود، بينما تستعمل الأسر لغة أخرى في منازلها.

ولهذا فإنني أرى أن مفهوم اللغة الإدارية يجب أن يدرس بصورة مستقلة عن اللغة الأم.

فقد يكون الشخص قادراً على الكتابة بلغة لا يتحدث بها في حياته اليومية.

وقد يفهم نصاً رسمياً بمساعدة كاتب أو مترجم.

وهذه الاحتمالات تمنع تحويل انتشار الآرامية الإدارية إلى دليل على تغير لغة جميع السكان.

السابع عشر: الانتقال إلى العصر الأخميني

شهد انتشار الآرامية مرحلة جديدة بعد قيام الدولة الأخمينية خلال القرن السادس قبل الميلاد.

فقد أصبحت الآرامية وسيلة مهمة للمراسلات بين مراكز الحكم والمقاطعات.

واستُخدمت في أجزاء واسعة من المجال السياسي الأخميني.

وتشير الدراسات إلى أن هذا الاستعمال لم يبدأ من الصفر.

بل استفاد من تقاليد كتابية وإدارية كانت موجودة في الفترات السابقة.

وهنا أجد مثالاً على انتقال اللغة بين دول مختلفة.

فقد تتغير السلالة الحاكمة، لكن اللغة الإدارية تستمر لأنها تؤدي وظيفة عملية معروفة.

وهذا يعني أن انتشار الآرامية لا يمكن تفسيره بوجود حكم آرامي مباشر في جميع المناطق.

فقد أصبحت أداة تستخدمها دول لا تنتمي أسرها الحاكمة إلى الممالك الآرامية الأولى.

الثامن عشر: ما المقصود بالآرامية الرسمية أو الإمبراطورية؟

استخدم الباحثون المحدثون تسمية الآرامية الإمبراطورية أو الآرامية الرسمية لوصف الصيغ الكتابية التي انتشرت في الإدارة الأخمينية.

لكنني أريد أن أوضح أن هذا المصطلح تصنيف علمي حديث.

وليس بالضرورة اسماً استخدمه جميع الكتبة القدماء بالطريقة نفسها.

وقد تميزت النصوص الرسمية بدرجة من الانتظام في الكتابة والصيغ الإدارية.

كما تظهر فروق بين الوثائق الرسمية وبعض النصوص المحلية.

وتؤكد دراسة مارغريتا فولمر أن المراسلات الآرامية الخاصة بأرشاما، مرزبان مصر في الدولة الأخمينية خلال أواخر القرن الخامس قبل الميلاد، تمثل مثالًا مهمًا على انتظام الصيغ الإدارية والدبلوماسية في الآرامية الرسمية. فقد صدرت هذه الرسائل عن مؤسسة حاكمة استخدمت الآرامية في إدارة شؤون المقاطعة والتواصل مع مسؤوليها.

لكن وجود نمط كتابي رسمي لا يعني اختفاء اللهجات المحلية.

فقد تستمر أشكال متعددة من الآرامية خارج مؤسسات الحكم.

التاسع عشر: هل كانت الآرامية اللغة الوحيدة للدولة الأخمينية؟

إن هذا السؤال يحتاج إلى جواب واضح.

لم تكن الآرامية اللغة الوحيدة المستخدمة في جميع مؤسسات الدولة الأخمينية.

فقد استُخدمت الفارسية القديمة في النقوش الملكية.

كما استُخدمت العيلامية في أرشيفات إدارية مهمة.

واستمرت البابلية في وثائق ومناطق متعددة.
وكانت هناك لغات محلية أخرى.

إن الآرامية أدت وظيفة كبيرة في المراسلات والتواصل بين المقاطعات، لكنها لم تلغ جميع التقاليد الكتابية الأخرى.

وهنا أجد أن الدولة متعددة اللغات قد تعتمد لغة مشتركة دون أن تتحول إلى دولة ذات لغة واحدة.

ولهذا لا يجوز أن أستنتج هوية السكان أو الملوك من لغة المراسلات الإدارية وحدها.

العشرون: برسبوليس والآرامية إلى جانب العيلامية

من أهم الأدلة على تعدد اللغات داخل الإدارة الأخمينية أرشيف حصن برسبوليس.

وقد اكتُشف خلال حفريات أجريت في ثلاثينيات القرن العشرين.

ويضم عشرات الآلاف من الألواح والقطع الطينية.

وكانت نسبة كبيرة من النصوص المكتوبة فيه بالعيلامية.

لكن الأرشيف احتفظ أيضاً بوثائق آرامية، وإضافات قصيرة بالآرامية على ألواح عيلامية.

كما وجدت قطع تحمل أختاماً دون نص مكتوب.

وتوضح دراسات معهد شيكاغو أن الأرشيف كان يسجل توزيع المواد الغذائية وحركة الأشخاص والحيوانات والموارد.

إن هذه الوثائق تقدم مثالاً على أن الآرامية والعيلامية كانتا تستخدمان داخل النظام الإداري نفسه.

ولا يجوز أن أعتبر انتشار الآرامية دليلاً على اختفاء العيلامية في تلك المرحلة.

الحادي والعشرون: ماذا تقول أرقام أرشيف برسبوليس؟

تذكر الدراسات الحديثة وجود مئات الوثائق الآرامية في أرشيف برسبوليس.

كما توجد نصوص عيلامية تحمل إضافات آرامية قصيرة.

وقد كشفت مشروعات التصوير والنشر عن مجموعات كبيرة لم تكن منشورة في الدراسات الأولى.

إن هذه النتيجة مهمة لأنها تظهر أن المعرفة الحديثة ما زالت تتوسع.

فقد كان الباحث الذي درس الأرشيف قبل عشرات السنين يمتلك عدداً أقل من النصوص المنشورة مقارنة بما يتوفر اليوم.

ولهذا لا يجوز اعتبار الإحصاءات القديمة نهائية.

كما أن الألواح التي لم تُنشر بعد قد تقدم معلومات جديدة عن استعمال اللغات.

لكنني لا أريد أن أستخدم عدد الألواح وحده لتحديد عدد المتحدثين بكل لغة.

فالأرشيف يسجل نشاط مؤسسة، ولا يمثل تعداداً لغوياً للسكان.

الثاني والعشرون: هل يمكن أن تكون الإدارة عيلامية وآرامية في الوقت نفسه؟

إنني أرى أن أرشيف برسبوليس يقدم جواباً عملياً عن هذا السؤال.

فقد استُخدمت العيلامية في تسجيل معاملات إدارية كثيرة.

وفي الوقت نفسه ظهرت نصوص وإضافات آرامية.

وهذا يعني أن الموظفين استطاعوا استعمال أكثر من نظام كتابي ضمن مؤسسة واحدة.

وقد يكون بعض الأشخاص متخصصين في نوع معين من الوثائق.

وقد تكون هناك علاقات بين المراسلات المكتوبة على مواد مختلفة.

لكنني لا أستطيع افتراض أن جميع النصوص العيلامية كانت تُترجم إلى الآرامية، أو العكس.

فذلك يحتاج إلى مقارنة وثائق محددة.

إن ما تثبته الآثار هو تعدد الاستعمال الكتابي، لا وجود ترجمة مطابقة لكل وثيقة.

الثالث والعشرون: من برسبوليس إلى زاغروس

إن انتشار الآرامية في الإدارة الأخمينية يطرح سؤالاً مهماً عن المناطق الجبلية وشعوب زاغروس.

فقد كانت هذه المناطق تضم مجتمعات متعددة اللغات.

وقد ارتبط بعضها بتاريخ الميديين والعيلاميين ومجتمعات أخرى.

وعندما أصبحت الآرامية لغة مراسلات واسعة الانتشار، فقد يستخدمها الموظفون في مناطق تختلف لغاتها المحلية عنها.

لكنني لا أستطيع استنتاج أن جميع سكان زاغروس تحولوا إلى الآرامية.

وقد تكون الإدارة استخدمت الآرامية للتواصل مع المركز، بينما استمر السكان في استعمال لغاتهم الخاصة.

كما أن وجود نص آرامي في منطقة معينة لا يثبت أن جميع سكانها كانوا آراميين في الأصل.

إن هذه القضية من أهم الأمثلة على ضرورة الفصل بين اللغة السياسية والهوية السكانية.

الرابع والعشرون: مصر والبرديات الآرامية

أنتقل الآن إلى مصر، حيث حفظ المناخ الجاف وثائق آرامية لم تصمد نظائر كثيرة لها في مناطق أكثر رطوبة.

ومن أهم المواقع جزيرة إلفنتين قرب أسوان.

وقد عُثر هناك على رسائل وعقود ووثائق قانونية مكتوبة بالآرامية، تعود في معظمها إلى القرن الخامس قبل الميلاد.

وكانت الجزيرة تضم جماعات عسكرية ومدنية متعددة الخلفيات.

وقد استخدمت الآرامية في المراسلات والمعاملات القانونية.

إن أهمية هذه الوثائق أنها تكشف عن لغة وصلت إلى مصر في إطار علاقات سياسية وإدارية واسعة.

لكن وجود مجتمع يستخدم الآرامية في إلفنتين لا يعني أن جميع المصريين أصبحوا يتحدثون الآرامية.

فقد كانت المصرية مستخدمة في البلاد أيضاً، إلى جانب لغات أخرى.

وهذا مثال واضح على تعدد اللغات داخل المجتمع الواحد.

الخامس والعشرون: وثيقة سنة 407 قبل الميلاد

من الوثائق الآرامية المهمة المحفوظة في متاحف برلين بردية تعود إلى سنة 407 قبل الميلاد.

وهي رسالة رفعها أشخاص من جماعة إلفنتين إلى مسؤول أخميني، تتعلق بإعادة بناء معبد تعرض للتدمير.

إنني أتعامل مع هذه الرسالة بوصفها وثيقة إدارية واجتماعية مؤرخة.

فهي تكشف أن الآرامية استخدمت في مخاطبة السلطات وطلب اتخاذ قرار رسمي.

كما تقدم أسماء الأشخاص والموظفين والجهات التي كانت طرفاً في النزاع.

وهذا يسمح بدراسة المجتمع وعلاقته بالإدارة.

لكنني لا أريد استخدام مضمون الرسالة لإثبات صحة معتقدات أصحابها.

فالقيمة التاريخية هنا تتعلق باللغة والمراسلات والأسماء والإجراءات السياسية.

السادس والعشرون: نقش بيستون يعود إلينا بالآرامية

أصل الآن إلى وثيقة أعتبرها من أهم مفاجآت هذا التحقيق.

فقد كان نقش بيستون أساسياً في أعمال هنري رولنسون لفك الكتابة المسمارية.

وقد كُتب النقش الملكي بأمر داريوس الأول في ثلاث لغات مسمارية.

لكن نسخة آرامية من مضمون النص وصلت إلينا أيضاً.

فقد عُثر في إلفنتين بمصر على أجزاء من بردية تحمل ترجمة آرامية لنقش بيستون.

وتحفظ الوثيقة في متحف برلين تحت الرقم P 13447.

إن هذا الاكتشاف بالغ الأهمية.

فالنقش الذي اشتهر رولنسون بقراءته على الجبل كان له انتشار كتابي بلغة أخرى، استُخدمت في الإدارة داخل المجال الأخميني.

وهذا يثبت أن النص الملكي لم يكن محصوراً في صورته الحجرية المسمارية.

بل انتقلت مادته إلى تقاليد كتابية أخرى.

السابع والعشرون: هل الترجمة الآرامية مطابقة لكل كلمة في بيستون؟

إن وجود نسخة آرامية لا يعني بالضرورة أنها ترجمة حرفية لجميع كلمات النسخ المسمارية.

فقد كانت النصوص الملكية نفسها تحتوي على اختلافات محدودة بين اللغات.

كما أن أجزاء البردية الآرامية التي وصلت إلينا متضررة.

وتؤكد الدراسات أن النص الآرامي قريب بصورة خاصة من الصيغة البابلية، لكن العلاقة الدقيقة بين النسخ تحتاج إلى دراسة.

ولهذا فإنني لا أستطيع استخدام البردية لاستعادة جميع أجزاء نقش بيستون بصورة يقينية.

لكنها تقدم دليلاً مستقلاً على انتقال الرواية الملكية إلى لغة إدارية واسعة الانتشار.

وهنا تظهر ضرورة مقارنة الأصل والترجمة، بدلاً من اعتبار جميع النسخ نصاً واحداً بلا اختلاف.

الثامن والعشرون: ماذا تعني هذه الوثيقة لمحاكمة رولنسون؟

إنني أرى أن نسخة بيستون الآرامية تفتح باباً جديداً في دراسة تاريخ فك المسمارية.

فإذا كانت الرواية الملكية موجودة في أكثر من لغة، فإن المقارنة بينها تساعد على التحقق من بعض الأسماء والأحداث والمعاني.

كما أنها تكشف أن معرفة النص القديم لم تكن مرتبطة بالباحث الأوروبي الذي قرأ النقش في القرن التاسع عشر وحده.

فقد كانت هناك تقاليد قديمة لنقل النص وترجمته وتداوله.

لكنني لا أريد أن أقول إن وجود الترجمة الآرامية يبطل عمل رولنسون.

فقد كان عمله يتعلق بفك أنظمة كتابة لم تعد قراءتها معروفة في عصره.

أما الترجمة القديمة فتمثل شاهداً إضافياً يمكن الاستفادة منه اليوم في مراجعة القراءات.

إن الفرق بين الأمرين مهم.

التاسع والعشرون: هل كانت الآرامية ملكاً للآراميين وحدهم؟

بعد مراجعة وثائق دور كتليمو وبرسبوليس وإلفنتين، وصلت إلى نتيجة واضحة.

فقد استُخدمت الآرامية في مؤسسات ومجتمعات لا يمكن وصف جميع أفرادها بأنهم آراميون الأصل.

وهذا يعني أن اللغة خرجت من الإطار السياسي للممالك المحلية التي ارتبطت بها في البداية.

وأصبحت وسيلة اتصال بين أشخاص من خلفيات متعددة.

وقد يتعلمها التاجر أو الموظف أو الكاتب دون أن يغير انتماءه العائلي أو السكاني.

إنني أعتبر هذه النتيجة مهمة عند دراسة الممالك القديمة.

فاستعمال لغة معينة لا يساوي الانتماء إلى الشعب الذي ارتبط اسم اللغة به في مرحلة سابقة.

وقد تصبح اللغة جزءاً من التراث المشترك لمجتمعات كثيرة.

الثلاثون: هل اختفت اللغات الأقدم عندما انتشرت الآرامية؟

إنني أريد الإجابة عن هذا السؤال بحذر.

لقد تراجع استعمال بعض اللغات القديمة في الكتابة خلال الألف الأول قبل الميلاد.

كما توسعت الآرامية في مجالات إدارية وتجارية متعددة.

لكن ذلك لم يحدث في جميع المناطق بالسرعة نفسها.

وقد استمرت الأكادية في نصوص علمية وقانونية وكتابية.

كما استُخدمت العيلامية في أرشيفات أخمينية مهمة.

وظلت لغات أخرى مستخدمة في مناطق مختلفة.

أما الحورية، فقد تراجع توثيقها المكتوب خلال المراحل المتأخرة من العصر البرونزي وما بعده.

لكنني لا أستطيع إثبات أن انتشار الآرامية كان السبب الوحيد لاختفائها من الوثائق.

فقد تداخلت الحروب والهجرات والتحولات الاقتصادية والسياسية مع تغير اللغة.

ولهذا فإنني أرفض تحويل التاريخ اللغوي إلى سلسلة استبدال بسيطة.

الحادي والثلاثون: الحوريون والانتقال إلى لغات أخرى

إن السؤال المتعلق بمصير الحوريين يظل حاضراً في هذا الفصل.

فقد ثبت وجود مجتمعات ناطقة بالحورية في مناطق واسعة خلال العصر البرونزي.

ثم تغيرت السلطة السياسية في تلك المناطق، وظهرت جماعات وممالك جديدة، واتسع استعمال لغات أخرى.

لكنني لا أستطيع تتبع اللغة التي تعلمتها كل عائلة حورية بعد سقوط ميتاني.

وقد تكون بعض المجتمعات قد انتقلت تدريجياً إلى الأكادية أو الآرامية أو لغات محلية أخرى.

كما أن بعض المتحدثين بالحورية ربما استمروا مدة أطول في مناطق جبلية.

لكن هذه الاحتمالات تحتاج إلى شواهد.

إن وجود لغة آرامية في مدينة كان للحوريين حضور أقدم فيها لا يثبت أن جميع السكان السابقين غادروا.

كما لا يثبت أنهم جميعاً بقوا.

والمطلوب هو دراسة الاستمرارية السكانية بصورة مستقلة.

الثاني والثلاثون: هل يمكن أن تتغير لغة الأسرة ويبقى أصلها؟

إن التحول اللغوي ظاهرة معروفة في تاريخ المجتمعات.

فقد تتعلم الأسرة لغة السلطة أو التجارة، ثم تستخدمها في المعاملات.

وقد يستمر أفرادها في التحدث باللغة القديمة داخل البيت.

ثم قد تصبح اللغة الجديدة أكثر استعمالاً لدى الأبناء والأحفاد.

ومع مرور الأجيال قد تتراجع اللغة الأولى.

لكن هذا التحول لا يعني بالضرورة أن الأسرة استُبدلت بأسرة أخرى.

إنني أطرح هذا التفسير بوصفه نموذجاً ممكناً لفهم التغير اللغوي.

لكنه ليس دليلاً خاصاً على ما حدث لكل مجتمع حوري أو آرامي في شمال بلاد الرافدين.

فإثبات التحول في منطقة معينة يحتاج إلى أسماء ووثائق مؤرخة وشواهد اجتماعية متتابعة.

وهذا ما سأبحث عنه عند دراسة المدن التي شهدت تغيراً في لغة الوثائق دون انقطاع واضح في الاستيطان.

الثالث والثلاثون: هل الآرامية والسريانية اسم واحد منذ البداية؟

أريد هنا أن أميز بين المرحلتين التاريخيتين.

فالآرامية القديمة موثقة منذ الألف الأول قبل الميلاد.

أما السريانية الأدبية المعروفة من نصوص الرها، فقد تطورت من لهجة آرامية محلية خلال القرون الأولى للميلاد.

وتؤكد الدراسات الأكاديمية أن آثار هذه اللهجة تظهر في نقوش تعود إلى القرن الأول الميلادي، ثم أصبحت لغة أدبية ذات مكانة واسعة في مراحل لاحقة.

ولهذا لا يجوز أن أستخدم اسم السريانية الأدبية بوصفه تسمية لجميع النصوص الآرامية القديمة منذ القرن التاسع قبل الميلاد.

كما لا يجوز أن أفترض أن جميع المتحدثين بالآرامية القديمة انتموا إلى مجتمع ديني أو ثقافي واحد.

إن التطور اللغوي والتسمية الاجتماعية يحتاجان إلى دراسة كل فترة ضمن سياقها.

الرابع والثلاثون: هل تستطيع اللغة أن تستمر بعد سقوط الدولة؟

إن تاريخ الآرامية يقدم جواباً واضحاً.

فقد انتهى استقلال كثير من الممالك الآرامية، لكن اللغة اتسع استعمالها داخل دول أكبر.

وقد استمرت في المراسلات والإدارة والعقود والتقاليد الكتابية.

كما تطورت منها لهجات متعددة خلال العصور اللاحقة.

وهذا يوضح أن مصير اللغة لا يرتبط دائماً بمصير الدولة التي ارتبطت بها في البداية.

لكن هذه الحقيقة يمكن تطبيقها أيضاً على لغات أخرى من حيث المبدأ.

فقد تستمر لغة بعد سقوط دولة.

وقد تتراجع لغة رغم بقاء بعض سكانها.

ولهذا فإنني أرى أن دراسة اللغات يجب أن تنفصل عن الفرضية القائلة إن كل تغير سياسي يؤدي مباشرة إلى تغير سكاني شامل.

الخامس والثلاثون: هل كانت سهولة الأبجدية وحدها سبب النجاح؟

لقد ناقشت الفرق بين نظام الكتابة المسمارية والأبجدية الآرامية.

لكنني لا أريد اختزال انتشار الآرامية في القول إن اثنين وعشرين حرفاً أسهل من مئات العلامات المسمارية.

فقد كانت هناك مؤسسات تدعم تعليم الكتابة واستعمالها.

وكانت الطرق التجارية والإدارية تساعد على انتقال الوثائق.

كما كانت مواد الكتابة مثل الجلد والبردي مناسبة لبعض أنواع المراسلات.

وقد أصبحت الآرامية لغة معروفة لدى عدد كبير من الموظفين والتجار.

وهذه العوامل قد تكون أهم من عدد الحروف وحده.

كما أن الكتابة الأبجدية لم تمنع استمرار المسمارية في المجالات التي تمتلك تقاليد علمية وإدارية راسخة.

ولذلك فإن الانتشار اللغوي كان نتيجة تفاعل بين التقنية والمؤسسات والمجتمع.

السادس والثلاثون: كيف غيّرت الآرامية تاريخ الوثائق؟

عندما انتشرت الآرامية، تغيرت المواد التي استخدمها بعض الكتبة.

فقد أصبحت اللفائف الجلدية والبرديات جزءاً مهماً من الحياة الإدارية.

لكن هذه المواد كانت أقل قدرة على البقاء في كثير من الظروف الأثرية.

وهذا يجعلنا أمام مشكلة في التمثيل التاريخي.

فقد تكون لغة معينة واسعة الاستعمال، لكن نصوصها الباقية قليلة.

وقد تكون لغة أخرى أقل انتشاراً في بعض المجالات، لكن ألواحها الطينية أكثر عدداً.

ولهذا لا يجوز أن أقيس حجم الاستعمال اللغوي من عدد القطع المكتشفة وحده.

إنني أرى أن التاريخ الذي وصل إلينا ليس نسخة كاملة من الماضي.

بل هو الجزء الذي استطاع البقاء بفعل طبيعة المواد والظروف الطبيعية والحفريات.

السابع والثلاثون: لايارد والاختيار المتعمد لما يُنشر

أعود الآن إلى ملف لايارد، لأنني وجدت وثيقة تستحق أن تُعرض أمام القارئ.

في سنة 1853 صدرت في نيويورك طبعة مختصرة من كتابه عن اكتشافات نينوى وبابل.

وتحمل مقدمة تحريرية كتبها شخص وقع بحرف S.

وقد أعلن هذا المحرر أنه اختصر تفاصيل كثيرة من الكتاب الكبير.

ومن بين ما حُذف أجزاء من جداول العلامات المسمارية والتفصيلات العلمية.

وفي المقابل، أعلن أنه أبقى المواد المتعلقة بالكتاب المقدس والتي تخدم تفسيراته والروايات المرتبطة به.

إنني أعتبر هذه الواقعة بالغة الأهمية.

فهي تثبت وجود اختيار تحريري متعمد في طريقة تقديم الاكتشافات إلى الجمهور الأمريكي.

وقد حُذفت مواد تقنية يحتاج إليها القارئ الذي يريد فحص القراءات.

بينما احتُفظ بمواد مرتبطة بالتفسير الديني.

وهنا أجد دليلاً مباشراً على أن بعض الطبعات الشعبية لم تكن مجرد نقل مختصر محايد للبحث الأصلي.

الثامن والثلاثون: من الذي اتخذ قرار الحذف؟

إنني أريد أن أكون دقيقاً في تحديد المسؤولية.

فالقرار المعلن في مقدمة طبعة نيويورك سنة 1853 صدر عن المحرر الذي وضع المقدمة، وليس لدينا في هذه الوثيقة وحدها

دليل على أن لايارد أصدر إليه تعليمات محددة بحذف جداول المسمارية.

ولذلك لا يجوز أن أنسب جميع اختيارات ذلك المحرر إلى لايارد شخصياً.

لكن الوثيقة تكشف كيف استُخدمت اكتشافات لايارد لإنتاج طبعة شعبية تعطي الأفضلية للمقارنات التوراتية.

وهذا جزء من تاريخ استقبال أعماله ونشرها.

أما لايارد نفسه، فقد سبق أن أثبتت مقدمته سنة 1851 أنه قرر المحافظة على بعض تصوراته السابقة، وأدخل المقارنات التوراتية والتاريخية في السرد.

وهنا توجد مسؤوليتان مختلفتان.

مسؤولية المؤلف عن أعماله وقراراته.

ومسؤولية محرر الطبعة الأمريكية عن الاختصار والانتقاء.

وإذا أردت أن تكون المحاكمة عادلة، فلا بد أن أحدد دور كل منهما.

التاسع والثلاثون: هل كان حذف جداول المسمارية أمراً بريئاً؟

إنني لا أستطيع معرفة جميع دوافع المحرر من مقدمته وحدها.

فقد يكون الاختصار مرتبطاً بحجم الكتاب وتكلفته وطبيعة الجمهور المستهدف.

لكن النتيجة التحريرية واضحة.

لقد أصبحت الطبعة أقرب إلى كتاب شعبي يهتم بالاكتشافات وصلتها بالروايات الدينية، وأبعد عن الكتاب الذي يتضمن تفاصيل تقنية تسمح للقارئ بمراجعة العلامات والقراءات.

وهذا الاختيار يؤثر في نوع المعرفة التي تصل إلى الجمهور.

فالقارئ الذي يحصل على الجداول يستطيع أن يرى جانباً من الأساس الذي بنيت عليه القراءة.

أما القارئ الذي يحصل على النتائج والتفسيرات دون الجداول، فيصبح أكثر اعتماداً على ثقة بالمؤلف والمحرر.

وهنا يظهر أثر النشر في تشكيل سلطة المعرفة التاريخية.

الأربعون: لماذا أعود إلى لايارد في فصل عن الآرامية؟

إن العلاقة بين المسألتين ليست بعيدة.

فقد أصبحت النصوص المسمارية الضخمة محوراً رئيسياً لاكتشافات القرن التاسع عشر.

وأدت طريقة نشر تلك النصوص إلى تشكيل تصور أوروبي عن تاريخ بلاد الرافدين.

لكن الانتشار الواسع للآرامية يكشف أن الحياة الكتابية كانت أكثر تنوعاً مما تقدمه القصور والنقوش الملكية وحدها.

وقد كانت هناك وثائق إدارية واقتصادية مكتوبة على مواد لم تصل إلينا بأعداد مماثلة.

وهذا يعني أن صورة الماضي التي قدمتها الحفريات الأولى كانت ناقصة بحكم طبيعة المكتشفات، ثم زادت اختيارات النشر من التركيز على بعض جوانبها.

إنني لا أعتبر هذه النتيجة إثباتاً بأن لايارد تعمد إخفاء التاريخ الآرامي كله.

لكنها تجعل من الضروري مساءلة الإطار الذي عرض به تاريخ المنطقة.

الحادي والأربعون: هل تعمد لايارد الخطأ؟

لقد سبق أن وجدت في مقدمة سنة 1851 أن لايارد اختار المحافظة على جوهر عرضه السابق، رغم استمرار عدم اليقين في تحديد بعض المواقع والملوك.

وهذا قرار واعٍ لا يمكن إنكاره.

كما أن الطبعة الأمريكية سنة 1853 تقدم مثالاً موثقاً على انتقاء المواد العلمية والدينية خلال عملية النشر، وإن كان القرار المباشر فيها يعود إلى محررها.

لكنني أميز بين الإصرار على تفسير غير محسوم وبين تعمد تزوير نقش يعرف صاحبه قراءته الصحيحة.

إن إثبات التزوير المتعمد يحتاج إلى معرفة ما كان يعلمه لايارد في اللحظة التي نشر فيها رأيه.

وقد تتوفر هذه المعرفة من خلال رسائله الخاصة ومراسلاته مع رولنسون وهينكس والمتحف البريطاني.

ولهذا فإنني أعتبر ملف التعمد مفتوحاً للتحقيق.

أما الأخطاء الجغرافية والقرائية والاختيارات التحريرية المثبتة، فهي وقائع يمكن محاكمتها الآن دون انتظار وثيقة إضافية.

الثاني والأربعون: نجار وبابه مكسور

أعود إلى السؤال الذي جعلته محور هذا الكتاب.

لقد ذهب مستكشفون أوروبيون إلى بلاد الرافدين لدراسة حضارات قديمة، بينما كانت في بلادهم آثار ورموز لم تُحسم جميع معانيها.

وقد ساهمت أعمالهم في تطور علم قراءة المسماريات.

لكن هذا الفصل يكشف جانباً آخر.

فقد كانت هناك لغة واسعة الانتشار، كُتبت وثائقها على الجلد والبردي، ولم يبق منها في بعض المناطق إلا القليل.

وفي المقابل، بقيت آلاف الألواح المسمارية التي جعلت تاريخ الملوك والمؤسسات القديمة أكثر حضوراً في المتاحف.

وهنا أطرح سؤالي.

إذا اعتمد الباحث على ما بقي من الأحجار وحدها، فهل يستطيع أن يقدم تاريخاً كاملاً للشعوب التي عاشت في المنطقة؟

إنني أرى أن الجواب لا بد أن يكون حذراً.

فما وصل إلينا يمثل جزءاً من الماضي.

وقد يحتاج التاريخ إلى جمع أدلة من المواد المكتوبة والآثار واللغات والأسماء والجغرافيا.

الثالث والأربعون: الآرامية والتاريخ الكوردي القديم

إن دراسة انتشار الآرامية مهمة أيضاً لفهم تاريخ المناطق التي عاش فيها الحوريون والميديون ومجتمعات زاغروس المختلفة.

فقد وصلت الكتابة الآرامية إلى مناطق واسعة خلال العصر الأخميني.

وقد استخدمها موظفون وتجار وجماعات متعددة الخلفيات.

لكنني لا أستطيع القول إن جميع سكان تلك المناطق أصبحوا آراميين.

كما لا أستطيع أن أعتبر وجود أسماء آرامية في الوثائق دليلاً على اختفاء السكان السابقين.

إن العلاقة بين التحول اللغوي والاستمرار السكاني تحتاج إلى دراسة مستقلة.

وقد تنتقل اللغة عبر التعليم والإدارة دون انتقال جماعي لجميع المتحدثين بها.

كما قد يغير مجتمع لغته على امتداد أجيال، مع استمرار بعض عناصره السكانية.

ولهذا فإنني أرفض استخدام أسماء اللغات القديمة لتوزيع أصول الشعوب الحديثة دون أدلة متصلة.

الرابع والأربعون: نتائج التحقيق

بعد مراجعة الوثائق، وصلت إلى نتائج مهمة.

كانت الآرامية لغة مستخدمة في ممالك محلية قبل أن تصبح وسيلة واسعة الانتشار للمراسلات والإدارة.

وقد توسع استعمالها داخل مؤسسات سياسية لم تكن تحكمها أسر آرامية.

كما ساهم انتقال السكان والتجارة وحاجات الإدارة في انتشارها.

وظهرت الآرامية إلى جانب الأكادية في وثائق مبكرة، ومنها لوح دور كتليمو المؤرخ بسنة 828 قبل الميلاد.

كما توثق المنحوتات الملكية وجود تقاليد كتابية مختلفة داخل النشاط الإداري نفسه.

وتكشف الوثائق القانونية استعمال المسمارية والآرامية على مواد متعددة.

أما خلال العصر الأخميني، فقد أصبحت الآرامية من أهم لغات المراسلات بين المقاطعات.

لكن العيلامية والبابلية والفارسية القديمة ولغات أخرى استمرت في مجالات مختلفة.

كما أن أرشيف برسبوليس يقدم أدلة مباشرة على استعمال العيلامية والآرامية داخل مؤسسات واحدة.

وحفظت برديات إلفنتين وثائق قانونية وإدارية آرامية، ومنها نسخة آرامية من مضمون نقش بيستون.

وهذه النتائج تثبت أن انتشار الآرامية كان ظاهرة إدارية وثقافية ولغوية واسعة، ولا يمكن اختزالها في انتقال شعب واحد إلى جميع المناطق التي استخدمت اللغة.

الخامس والأربعون: ما الذي لم تثبته الوثائق؟

إنني أريد تسجيل حدود المعرفة أيضاً.

لا توجد وثائق تسمح بتحديد نسبة جميع المتحدثين بالآرامية في كل منطقة من مناطق الشرق الأدنى القديم.

ولا يجوز اعتبار كل شخص استخدم الآرامية آرامياً في الأصل.

كما لا يمكن إثبات أن انتشار اللغة أدى إلى اختفاء جميع المتحدثين باللغات السابقة.

ولا نستطيع تحديد التاريخ الدقيق الذي توقفت فيه الحورية المحكية في كل منطقة.

ولا تكفي الوثائق الإدارية لإثبات حدوث استبدال سكاني شامل.

كما أن عدد الألواح المسمارية المكتشفة لا يقدم وحده قياساً دقيقاً لحجم استعمال الأكادية مقارنة بالآرامية.

وفي ملف لايارد، ثبت وجود اختيارات تحريرية واعية وإصرار على بعض تصورات مبكرة، لكن إثبات قصد تزوير نص معين يحتاج إلى دليل مباشر على معرفته بالحقيقة وإرادته مخالفتها.

إنني أعتبر الاعتراف بهذه الحدود جزءاً من قوة المحاكمة، لا ضعفاً فيها.

خاتمة الفصل العشرين

لقد بدأت هذا الفصل بسؤال عن انتشار اللغة الآرامية، وعن علاقتها بمصير المجتمعات الأقدم في بلاد الرافدين وزاغروس والأناضول.

ووصلت إلى أن انتشار اللغة لا يعني بالضرورة انتشار جميع المتحدثين الأصليين بها إلى كل منطقة أصبحت تستخدمها.

فقد تتبنى مؤسسات الحكم لغة مشتركة لتسهيل المراسلات.

وقد يتعلمها الموظفون والتجار.

وقد تنتقل عبر المدن والطرق الاقتصادية.

وقد تصبح لغة الإدارة الجديدة دون أن تختفي اللغات المحلية فوراً.

وقد وجدنا أن الآرامية استُخدمت إلى جانب الأكادية في الوثائق والمنحوتات، ثم إلى جانب العيلامية في الإدارة الأخمينية.

كما كشف أرشيف إلفنتين أن الآرامية وصلت إلى مصر بوصفها لغة للمراسلات والمعاملات.

وقد كان من أهم الاكتشافات بالنسبة إليّ وجود نسخة آرامية من نقش بيستون، الذي ارتبط اسمه في التاريخ الحديث بهنري رولنسون.

فهذه الوثيقة تذكرنا بأن النص القديم عرف الترجمة والانتقال بين اللغات قبل عصر المستكشفين الأوروبيين بقرون طويلة.

كما وجدت أن مواد الكتابة أثرت في طبيعة النصوص التي وصلت إلينا.

فقد بقيت الألواح الطينية بأعداد كبيرة، بينما اختفت وثائق كثيرة كانت مكتوبة على الجلد والبردي.

وهذا يعني أن التاريخ الذي نملكه اليوم لا يمثل جميع ما كُتب في الماضي.

أما قضية لايارد، فقد كشفت وثائق النشر عن اختيار واعٍ للمحتوى الذي يصل إلى الجمهور.

ففي مختصر أمريكي من أعماله حُذفت تفاصيل تقنية عن المسماريات، بينما حُفظت المقارنات المرتبطة بالتوراة.

وهذا القرار يعود مباشرة إلى محرر تلك الطبعة، ويكشف كيف يمكن لاختيار المواد المنشورة أن يؤثر في الطريقة التي يفهم بها الجمهور التاريخ.

وسأواصل التحقيق في مسؤولية لايارد نفسه من خلال مقدماته ومراسلاته وقراراته التحريرية.

إنني لا أريد أن أكتب تاريخاً تنتهي فيه الشعوب بمجرد سقوط ممالكها، أو تتحول فيه المجتمعات إلى قوميات جديدة بمجرد تغير لغة الوثائق.

فالتاريخ أكثر تعقيداً من ذلك.

وقد تستمر الأسر في أرضها مع تغير السلطة.

وقد تنتقل اللغات بين المجتمعات.

وقد تصبح لغة جماعة خاضعة أداة إدارة لدى دولة قوية.

وقد تختفي الوثيقة بينما يستمر الناس.

وتبقى دراسة الأسماء القديمة التي انتقلت بين لغات بلاد الرافدين وزاغروس والأناضول من القضايا التي تستحق مواصلة التحقيق التاريخي واللغوي.

فقد يؤدي التشابه الصوتي بين اسمين إلى بناء استنتاجات عن أصول الشعوب، رغم أن العلاقة بينهما لم تثبت بوثائق مؤرخة أو بمقارنات لغوية دقيقة.

وقد أظهرت هذه الدراسة ضرورة مراجعة الأسماء التي استخدمها لايارد ورولنسون وهينكس، والتمييز بين الاسم المثبت في النقش القديم، والقراءة التي اقترحها الباحث الأول، والصيغة التي استقرت لاحقاً في الدراسات الحديثة.

إن ما أريد الوصول إليه هو معرفة الفرق بين الاسم الذي نُقش على الحجر، والاسم الذي نقله الكاتب القديم، والاسم الذي اختاره المؤرخ الحديث.

فبين هذه المراحل يمكن أن تتغير اللغة ودلالة الاسم والرواية التاريخية نفسها. ولن تكون محاكمة التاريخ دقيقة ما لم نعد كل تسمية إلى أقدم شاهد يمكن إثباته.

الخاتمة العامة

حين تنطق الأحجار وتسقط هيبة الروايات المصنوعة

بعد رحلة طويلة بين النقوش المسمارية والقصور المهدمة والألواح الطينية وأسماء الملوك والشعوب، أصل إلى نهاية هذا الكتاب، لكنني لا أصل إلى نهاية المحاكمة. فالتاريخ الذي تعرض طوال قرون للتفسير وإعادة التفسير لا يمكن إغلاق ملفه لمجرد أن بعض الأسماء أصبحت مألوفة في الكتب، أو لأن بعض الرجال الذين قرأوا النقوش تحولت أسماؤهم إلى رموز علمية لا يجوز الاقتراب منها.

لقد بدأت هذا التحقيق بسؤال بسيط في ظاهره، لكنه يحمل في داخله اتهاماً كبيراً لمنهج كامل في التعامل مع تاريخ الآخرين.

كيف يترك النجار باب بيته مكسوراً، ويسافر آلاف الكيلومترات ليصلح أبواب بيوت غيره؟

كيف توجه مستكشفون بريطانيون وفرنسيون إلى بلاد الرافدين، بحثاً عن مدن وملوك عرفوا أسماءهم مسبقاً من الروايات القديمة، بينما بقيت في بلادهم أحجار ورموز وآثار لم يستطيعوا تفسير جميع أسرارها؟

لم يكن سؤالي اعتراضاً على حق الإنسان في دراسة حضارات العالم، وإنما اعتراضاً على تحويل التفسيرات الأولى إلى حقائق مقدسة، وعلى منح بعض المستكشفين سلطة تكاد تكون مطلقة على تاريخ أرض لم يكونوا أبناءها، ولم يعرفوا جميع لغاتها وشعوبها.

لقد وجدت أن المشكلة لم تبدأ دائماً من العلامة المسمارية، بل بدأت أحياناً من الفكرة التي سبقت قراءة العلامة.

كان الاسم معروفاً قبل اكتشاف القصر.

وكانت المدينة حاضرة في الرواية قبل تحديد موقعها.

وكانت صورة الملك مرسومة في المخيلة الأوروبية قبل أن تُقرأ حروف اسمه على الحجر.

وهنا وقع الخطر الأكبر.

فعندما يدخل الباحث إلى الموقع الأثري وهو يبحث عن نتيجة محددة، يصبح عليه أن يقاوم إغراء جعل كل اكتشاف شاهداً يؤيد تلك النتيجة.

لقد أثبت هذا الكتاب أن بعض المستكشفين الأوائل أخطأوا في تحديد المدن والملوك.

فقد اعتُبرت نمرود نينوى، ثم ثبت أن الموقع هو كالح القديمة.

واعتقد بوتا أنه اكتشف نينوى في خورسباد، ثم اتضح أنها دور شروكين.

وقرأ رولنسون أسماء ملوك بصيغ لم تصمد أمام تقدم الدراسات المسمارية.

واستخدم اسم سردانابالوس في موضع تبين لاحقاً أنه يرتبط بالملك آشور ناصر بال الثاني.

كما ظهرت أسماء مثل تمنبار وديفانوبارا قبل استقرار القراءة الحديثة لاسم شلمنصر الثالث.

هذه ليست اتهامات اخترعتها في نهاية الكتاب.

إنها وقائع يمكن الرجوع إليها في المنشورات الأصلية للباحثين أنفسهم.

أما لايارد، الذي يحتل مكانة مركزية في هذه المحاكمة، فإنني لا أقبل أن تتحول شهرته إلى حصانة تمنع فحص أعماله.

لقد أخطأ في تحديد مواقع تاريخية، ونشر قراءات وتفسيرات تغيرت فيما بعد.

والأخطر أن مقدمته المنشورة سنة 1851 تكشف أنه اختار عن وعي المحافظة على جوهر عرضه السابق، رغم أن قضايا مهمة كانت لا تزال موضع بحث واختلاف.

إنني أضع هذا القرار أمام التاريخ.

فالخطأ الذي يقع في بداية البحث يمكن فهمه في ضوء محدودية المعرفة.

أما الإصرار على نشر تفسير غير محسوم، دون إظهار حدود اليقين بالوضوح الكافي، فهو مسؤولية علمية وتحريرية لا يمحوها النجاح ولا الشهرة.

لكنني أميز بين هذه المسؤولية المثبتة وبين التزوير المقصود الذي يحتاج إلى دليل على العلم بالمخالفة وتعمد نشرها.

ولن أضع في فم وثيقة ما لم تقله، حتى عندما يكون ذلك في مصلحة أطروحتي.

فإن كنت أحاكم من أخطأ في قراءة التاريخ، فلا يجوز أن أرتكب الخطأ نفسه وأنا أصدر الحكم.

لقد كشفت هذه الرحلة أيضاً أن بعض القراءات الأولى لم تكن سوى محاولات قابلة للتعديل، وأن نجاح فك الكتابة المسمارية لم يكن تصريحاً مفتوحاً بقبول جميع التفسيرات التاريخية التي بناها أصحاب ذلك النجاح.

فقد يستطيع العالم قراءة اسم الملك بصورة صحيحة، ثم يخطئ في تحديد موقع المدينة.

وقد يحدد المدينة، ثم يخطئ في تفسير هوية سكانها.

وقد يترجم أخبار الحرب بدقة، ثم يتعامل مع دعاية الملك المنتصر وكأنها شهادة محايدة لا تقبل الشك.

وهنا أقول إن النص القديم شاهد، لكنه ليس قاضياً معصوماً.

فالملك الذي أمر بنحت انتصاراته على الحجر لم يكتب التاريخ من أجل إنصاف خصومه.

لقد كتب لتمجيد سلطته وإعلان قوته وإظهار أعدائه في الصورة التي تخدم حكمه.

ومن ينسخ تلك الرواية بعد آلاف السنين دون نقد، لا يعيد كتابة التاريخ فحسب، بل يعيد إنتاج خطاب المنتصر.

إن أكثر ما أثار غضبي خلال هذا البحث ليس اختلاف قراءة اسم ملك عن قراءة أخرى.

بل اختفاء الشعوب خلف أسماء الملوك.

فقد امتلأت الكتب بأخبار الحروب والفتوحات والقصور، بينما بقيت حياة المجتمعات التي سكنت الجبال والوديان والمدن أقل حضوراً.

أين الذين زرعوا الأرض قبل وصول الجيوش؟

أين الذين بنوا المدن قبل أن تتغير أسماء حكامها؟

أين الذين تكلموا لغاتهم المحلية، ثم وجدوا أنفسهم تحت سلطة جديدة تستخدم لغة أخرى؟

أين الحوريون الذين تركوا وراءهم مدناً ونقوشاً وأختاماً ونصوصاً ملكية، قبل أن تصبح ميتاني قوة كبرى؟

وأين سكان الخابور وزاغروس الذين عاشوا تحولات سياسية متعاقبة دون أن يسجل المؤرخون أسماءهم الفردية؟

لقد وجدت في أوركيش دليلاً على حضارة حورية امتلكت مؤسسات ملكية وإدارية قبل ميتاني بقرون.

ووجدت في نصوص تيش أتال شهادة أصلية على استعمال اللغة الحورية في الكتابة الرسمية.

ووجدت في رسائل ميتاني دليلاً على مكانة الحورية في البلاط الملكي.

ثم وجدت أن سقوط المملكة لم يكن شهادة وفاة لجميع سكانها.

لقد تغيرت السلطات، وانتقلت الأسر، وتراجعت اللغات، وظهرت أنظمة سياسية جديدة.

لكن سقوط القصر لا يعني سقوط الشعب كله.

وموت الملك لا يعني موت جميع من عاشوا في أرضه.

وتغير اسم المدينة لا يعني أن سكانها استيقظوا في الصباح وقد تبدلت أصولهم.

إن هذه الحقيقة يجب أن تُكتب بأحرف واضحة في كل دراسة عن شعوب الشرق القديم.

لقد كشفت أيضاً أن ظهور الممالك الآرامية في مناطق ذات تاريخ حضري أقدم لا يسمح بمحو المجتمعات السابقة من السرد التاريخي.

كما لا يسمح باتهام جميع السكان اللاحقين بأنهم غرباء عن أرضهم.

فقد كانت هناك حروب وهجرات وتحولات لغوية واختلاطات سكانية، وكانت هناك مدن استمرت تحت حكام متعاقبين.

إن التاريخ الحقيقي لا يختصر هذه العمليات الطويلة في جملة تقول إن شعباً جاء فاختفى شعب آخر.

فالأدلة لا تتحدث بهذه البساطة.

ومن أخطر الأخطاء التي وقفت عندها الخلط بين لغة النقش وهوية المجتمع.

فقد استخدمت ممالك حورية اللغة الأكادية في بعض وثائقها.

واستخدم حكام آخرون الآرامية والأكادية في نص واحد.

ثم أصبحت الآرامية لغة إدارة ومراسلات لدى دول لم تكن أسرها الحاكمة آرامية.

فهل يعني هذا أن جميع الشعوب التي استخدمت الآرامية أصبحت من أصل واحد؟

بالطبع لا.

وهل يعني اختفاء اللغة الحورية من كثير من الوثائق اختفاء جميع المتحدثين بها في اللحظة نفسها؟

إن الوثائق لا تسمح بهذا الحكم.

ولهذا أرفض أن تصبح اللغة وحدها أداة لمحو التاريخ السكاني، أو أن تتحول تسمية المملكة إلى شهادة نسب لكل من عاش في أراضيها.

أما زاغروس وشمال بلاد الرافدين والأناضول، فإن تاريخها أقدم من الحدود السياسية المعاصرة، وأعمق من الروايات التي حاولت اختزاله في أسماء قليلة.

لقد عاشت فيها مجتمعات متعددة، وظهرت ممالك وقامت حضارات، وتغيرت لغات وسلطات.

لقد عاشت في هذه المناطق مجتمعات متعددة، من بينها الحوريون والكوتيون واللولبيون والميديون وغيرهم.

كما نشأت فيها ممالك وكيانات سياسية مهمة، من أبرزها مملكة ميتاني، التي ارتبط تاريخها ارتباطاً وثيقاً بالحوريين. ولا يصح اعتبار اسم ميتاني، بمجرده، دليلاً على وجود شعب منفصل عن الحوريين، كما لا يجوز افتراض أن جميع سكان المملكة كانوا ينتمون إلى جماعة لغوية أو سكانية واحدة.

إنني أرى أن دراسة هذا التاريخ جزء ضروري من فهم الجذور التاريخية للمناطق التي يعيش فيها الكورد اليوم، لكنني لا أحتاج إلى اختراع سلسلة نسب لم تثبتها الوثائق حتى أطالب بإنصاف تاريخها.

فإنصاف التاريخ الكوردي لا يتحقق بإلغاء تاريخ الآخرين.

بل يتحقق بكشف ما أهملته الروايات، وفحص أسماء الشعوب والبلدان، وإعادة الاعتبار للأدلة التي لم تحظ بما تستحقه من اهتمام.

ولن يكون التاريخ أكثر صدقاً إذا استبدلنا احتكاراً قديماً باحتكار جديد.

لقد تعلمت من هذا التحقيق أن الحجر لا يعرف جنسية من يقرأه.

ولا تمنح الجامعة أو المتحف أو المؤسسة الاستعمارية قراءة معينة حصانة من النقد.

كما أن شهرة الباحث لا تجعل استنتاجاته فوق المراجعة.

فما كتبه رولنسون يمكن فحصه.

وما نشره هينكس يمكن مراجعته.

وما قرره لايارد يمكن الاعتراض عليه.

وما أكتبه أنا أيضاً يجب أن يظل قابلاً للفحص والتصحيح.

هذه ليست إهانة للعلم.

هذه هي الطريقة التي يبقى بها العلم حياً.

إن التاريخ لا يحتاج إلى كهنة جدد يحرسون أسماء الملوك، ولا إلى سلطات فكرية تمنع السؤال، ولا إلى مؤلفين يتعاملون مع قراءاتهم وكأنها أحكام نهائية.

إنه يحتاج إلى باحث يملك الشجاعة ليقول إن هذه القراءة خاطئة، وإن هذه المطابقة غير مثبتة، وإن هذا الموقع ما زال مجهولاً، وإن تلك الرواية تحمل آثار دعاية سياسية.

ويحتاج أيضاً إلى الشجاعة المعاكسة.

أن يعترف الباحث بصحة دليل يخالف رأيه، وألا يحوله غضبه من أخطاء الماضي إلى سبب لاختراع أخطاء جديدة.

إنني لا أريد أن أكسر أسطورة لأبني أسطورة أخرى فوق أنقاضها.

ولا أريد أن أسقط رواية غير دقيقة لأستبدلها برواية أكثر جاذبية لكنها أقل توثيقاً.

أريد أن أعيد للتاريخ حقه في أن يُقرأ من وثائقه.

لقد سُرقت آثار، ونُقلت منحوتات، وتفرقت ألواح بين متاحف العالم.

لكن امتلاك الحجر لا يعني امتلاك الحقيقة التي يحملها.

ومن يضع نقشاً خلف زجاج متحف لا يصبح مالكاً لتاريخ الشعب الذي أنتجه.

فالتاريخ ليس غنيمة حرب.

والذاكرة ليست ملكاً لمن يمتلك وسائل النشر.

والمعرفة لا تصبح صحيحة لأنها صدرت من لندن أو باريس أو برلين.

لقد انتهى زمن يجب فيه على أبناء هذه الأرض أن يقبلوا كل تفسير قُدم لهم عن ماضيهم دون أن يسألوا عن دليله.

وآن الأوان أن نعود إلى الوثائق نفسها.

أن نقرأ العلامة قبل الاسم.

والاسم قبل الرواية.

والرواية قبل الحكم.

وأن نبحث عن المدينة تحت طبقاتها، لا داخل الخيال الذي سبق اكتشافها.

إن أعظم جريمة يمكن ارتكابها بحق التاريخ ليست الوقوع في خطأ ثم تصحيحه.

بل تحويل الخطأ إلى حقيقة لا يُسمح بمناقشتها.

وأعظم خدمة يمكن تقديمها للتاريخ ليست تمجيد الباحث الذي اكتشف الأثر، بل المحافظة على حق الأجيال اللاحقة في مراجعة ما قاله عنه.

ولهذا أقول إن المحاكمة لم تكن محاكمة لايارد وحده، ولا رولنسون وحده، ولا هينكس وحده.

لقد كانت محاكمة لطريقة في كتابة التاريخ، تجعل الاسم المشهور أقوى من الشاهد، وتجعل الرواية المتوارثة أسبق من الوثيقة، وتجعل سلطة المؤلف أحياناً أكبر من قدرة القارئ على الاعتراض.

وما أردته بهذا الكتاب هو كسر تلك السلطة، لا بكلمات الغضب وحدها، بل بإعادة فتح الملفات التي ظُن أنها أُغلقت.

فلا أحد يستطيع أن يعيد الحياة إلى ملك مات قبل آلاف السنين.

لكننا نستطيع أن نعيد فحص اسمه.

ولا نستطيع أن نستعيد جميع المدن التي هدمتها الحروب.

لكننا نستطيع أن نصحح مواقعها وتاريخها.

ولا نستطيع أن نسمع أصوات جميع الشعوب التي اختفت لغاتها من الوثائق.

لكننا نستطيع ألا نمحو وجودها مرة ثانية بأقلامنا.

وهنا أصل إلى حكمي الأخير.

لايارد أخطأ.

ورولنسون أخطأ.

وهينكس أخطأ.

وقد صحح العلم بعض أخطائهم، وما زالت موضوعات أخرى تحتاج إلى مراجعة.

لكن أسماء هؤلاء الرجال ليست نهاية التاريخ، ولا نهاية البحث.

أما من تعمد منهم أو من غيرهم مخالفة حقيقة عرفها، فإن إدانته يجب أن تقوم على وثيقة تكشف ذلك الفعل، لا على مجرد الشبهة.

ولن أسمح بأن تتحول هيبتهم إلى حجة تمنع التحقيق.

لقد وضعوا أسماءهم على كتب الاكتشافات.

أما الشعوب القديمة فقد وضعت آثارها في الأرض قبل ميلادهم بآلاف السنين.

والفرق بين الأمرين عظيم.

فالمنقب قد يكتشف الحجر.

والمترجم قد يقرأ الكتابة.

والمؤرخ قد يقدم تفسيراً.

لكن أياً منهم لم يخلق الحضارة التي يدرسها.

لقد كانت موجودة قبله.

وكان لها أهلها ولغاتها ومدنها وتاريخها.

وستبقى حقيقتها أوسع من أي كتاب كُتب عنها.

إنني أُغلق صفحات هذا الكتاب، لكنني أترك باب المحاكمة مفتوحاً.

فكل وثيقة جديدة قد تصحح قراءة.

وكل نقش يُكتشف قد يغير تاريخ مدينة.

وكل أرشيف يظهر من تحت التراب قد يعيد إلى الذاكرة أسماء أناس لم تذكرهم كتب الملوك.

ولذلك فإنني لا أقول إنني نطقت بالحكم النهائي على التاريخ.

بل أقول إنني رفضت قبول الأحكام القديمة دون أدلتها.

وهذا هو جوهر المحاكمة.

أما كلمتي الأخيرة، فهي أن التاريخ لا يخاف من السؤال، وإنما يخاف منه الذين يريدون لرواياتهم أن تبقى فوق السؤال.

والحقيقة لا تحتاج إلى حارس يمنع الاقتراب منها.

إنها تحتاج إلى من يكشف عنها التراب، ويفحصها، ويضعها أمام العقول الحرة.

فإذا كانت الرواية صحيحة، فلن يهزمها التحقيق.

وإذا كانت خاطئة، فلن تنقذها شهرة أصحابها.

وإذا ثبت أنها زُورت عمداً، فلن يمنح مرور القرون مرتكبها براءة.

قد يرحل الملوك.

وقد تسقط الممالك.

وقد تتغير أسماء المدن واللغات والحدود.

وقد تتحول قصور المنتصرين إلى أطلال، وتصبح تماثيلهم قطعاً صامتة داخل المتاحف.

لكن الحجر الذي نُقشت عليه الحقيقة سيظل قادراً على إحراج ألف رواية.

وأنا لا أكتب لكي أطلب من التاريخ أن يوافقني.

بل أكتب لكي أجبر الروايات التي حكمت التاريخ طويلاً على أن تقدم أدلتها.

فالحضارة لا يصنعها من اكتشفها.

والتاريخ لا يملكه من ترجم نقوشه.

والحقيقة لا تصبح ملكاً لمن سبق إلى نشرها.

لكن محاكمة التاريخ لم تنتهِ.

الباحث والمؤرخ أمير أبو حديد